كتاب المطول

في

شرح تلخيص المفتاح

لسعد الدين مسعود التفتازاني الهروي

وبهامشه

حاشية المير سيد شريف

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت : ٥١٢٠٨٤٧

مطول على التلخيص

مؤلفى
خطيب دمشق

شارحى
علامهٔ تفتازانى

محشى سى
سيد شريف

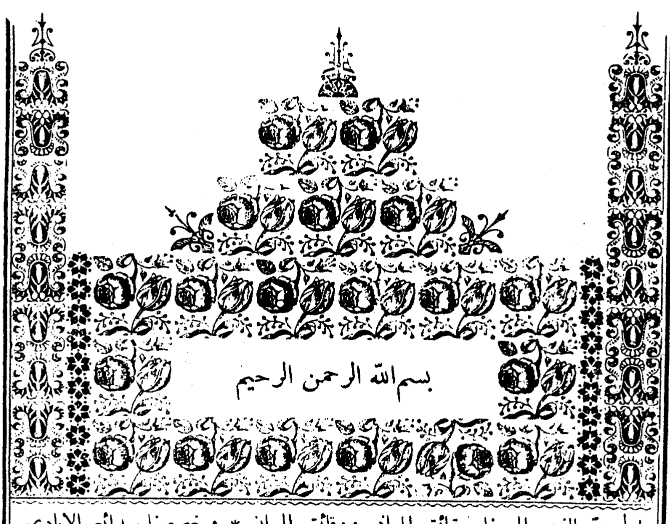
طابع وناشرى
صحاف قريمى يوسف ضيا

مصححى
مطبعهٔ عامره سرمصححى
عثمان افندى زاده احمد رفعت

ولئن فاتنى من الناس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ماارجو من الثواب الجزيل فى الآجل وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب
وما ابرئ نفسى انى بشر * اسهو واخطئ مالم يحمنى القدر

مطبعهٔ احمد كامل   سلطان بايزيدده چادرجيلر قپوسى

سنهٔ هجريه
١٣٣٠



الحمدلله الذى الهمنا حقائق المعانى ودقائق البيان * وخصصنا ببدائع الايادى
وروايع الاحسان * اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال *
واورد برأفته فرق الانام فى طرق الانعام والافضال * والصلاة على نبيه محمد
خيرمن نبع من ضئضئ الكرم والسماحة * واشرف من نبغ من دوحة اللسن
والفصاحة * وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه
الدين * واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين

وبعد : فان احق الفضائل بالتقديم * واسبقها فى استيجاب التعظيم * هو التحلى بحقائق
العلوم والمعارف * والتصدى للاحاطة بما فى الصناعات من النكت واللطائف * لاسيما
علم البيان * المطلع على نكت نظم القرآن * فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق *
مفتاح لدقائق التأويل فائق * تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة * ايضاح
لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة * تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى
ومعضله * تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله * قواعده كافية فى ضوء
المصباح الى انوار التأويل * موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل * به
ظهر لباب آثار تراكيبه وضفى * ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفى
لايدرك الواصف المطرى خصائصه * وان يكن سابقا فى كل ماوصفا
ثم انه قد وقع فى ايدى جماعة هم اسراء التقليد * فطفقوا يتعاطونه
من غير توثيق وتسديد * يحومون فى تحرير مقاصده حول القيل والقال

(بسط)

(حاشية السيد على المطول)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيد
المرسلين * محمد وعلى آله
وصحبه اجمعين
وبعد : فهذه حواش
على الشرح المشهور
لتلخيص المفتاح كنت قد
قيدتها عليه مجملة حال ماقرأه
على بعض احبتى فسألونى
بعد امد أن أفصلها وانقدها
ففعلت ذلك مستعينا بالله

* ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال * لايخرج عن ربقة التقليد اعناقهم * حتى تسرح فى رياض التحقيق احداقهم * ولاترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم * حتى تنطبع دقائق التعقل فى ضمائرهم * كل بضاعتهم اللجاج والعناد * وجل صناعتهم الانحراف من منهج الرشاد * فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان * اوالتفطن للمحة الخفية المكان * وانى بعدما قضيت من بعض الفنون وطرى * واجلت فى مستودعات اسراره قداح نظرى * بعثنى صدق الهمة فى الارتقاء الى مدارج الكمال * وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال * على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رجال الافاضل * ومخيم ارباب الفضائل * صرف الله عنها بوائق الزمان * وحرسها عن طوارق الحدثان * فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف * واقتلاذ الاناسى من عيون اللطائف * وصرفت شطرا من الزمان * الى الفحص عن دقائق علم البيان * اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضماره * واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد فى بحاره * وكثيرا ماكان يخالج فى قلبى ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام * العلامة عمدة الاسلام * قدوة الانام * افضل المتأخرين اكمل المتبحرين * جلال الملة والدين * محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق افاض الله تعالى عليه شآبيب الغفران * واسكنه فراديس الجنان * اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده * حاويا لنكت مسائله وعوائده * محتويا على حقائق هى لباب آراء المتقدمين * منطويا على دقائق هى نتائج افكار المتأخرين * مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز * لايحا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز

ففى كل لفظ منه روض من المنى * وفى كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقنى عن ذلك انى فى زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده * وسدت مصادره وموارده * وخلت دياره ومراسمه * وعفت اطلاله ومعالمه * حتى اشفت شموس الفضل على الافول * واستوطن الافاضل زوايا الخمول * يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل * ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل

وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر

لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله * وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله * واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى مافيه من مطويات الرموز والاسرار * اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار *

ومتوكلا عليه فجاءت بحمد الله تعالى مشتملة على فوائد * منها ماهو توضيح لمقاصده وتنقيح لدلائله * ومنها ماهو تنبيه على مزاله وتبيين لوجوه اختلاله * ومنها ماهو نكتة متعلقة بذلك المقام وان لم يكن مما يساق اليه الكلام

وفى اكثر النسخ الطبع وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر تأمل

ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال * من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال * وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل * فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل * اختلست من اثناء التحصيل فرصا * معما اتجرع من الزمان غصصا * وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار * والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار * وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان * وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان * لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة * فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة * ثم جمعت اشرح هذا الكتاب مايذلل صعاب غويصاته الآبية * ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية * واودعته فرائد نفيسة * وشحت بها كتب القدماء * وفوائد شريفة * سمحت بها اذهان الاذكياء * وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق * ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق * وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف * وتجنبت في رد ماأورد عليه مذهب البغي والاعتساف * واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح * ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح * واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة * واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة * ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات * ومافرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات * وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف

رماني الدهر بالارزاء حتى * فؤادي في غشاء من نبال
فصرت اذا اصابتني سهام * تكسرت النصال على النصال

وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان * عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان * لاسيما

ديار بها حل الشباب تميمتي * واول ارض مس جلدي ترابها

فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان * واباد من كان فيها من السكان * فلم يدع من اوطانها الادمنة لم تكلم من ام اوفى * ولم يبق من حزبها الاقوم بيلدح مجفى

كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا * انيس ولم يسمر بمكة سامر

* فطرحت الاوراق في زوايا الهجران * ونسجت عليها عناكب النسيان * وضربت بيني وبينها حجابا مستورا * وجعلتها كأن لم يكن شيأ مذكورا * والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته * وان احسن ندم عليه من ساعته * ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض *

(وافر) (طويل) (طويل)

وعسالك اذا تأملت فيها متمسكا بذيل الانصاف ومتجنبا عن مسلك الاعتساف ظفرت بما تستعين به على تحقيق اصول فن البلاغة في مواضع شتى * وتسلق به الى فروعها كما تحب وترضى * وانكشفت لك مطالب جليلة من عبارات القوم قد زل عنها اذهان

الى ان يتلفظني نخ

وتجرنى من رفع الى خفض * حتى انخت بمحروسة هراة * حماها الله تعالى عن الآفات * ففتح الله تعالى عينى منها على جنة النعيم * بلدة طيبة ومقام كريم *

(طويل)

لقد جمعت فيها المحاسن كلها * واحسنها الايمان واليمن والامن

فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية * وخمدت نيران الجهل والغواية * وظل ظل الملك ممدودا * ولواء الشرع بالعز معقودا * وعاد عود الاسلام الى روائه * وآض روض الفضل الى مائه * ونظم شمل الخلائق بعد الشتات * ووصل حبلهم عقيب البتات * واستظل الانام بظلال العدل والاحسان * وارتبغوا فى رياض الامن والامان * كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام * ظل الله على الانام * مالك رقاب الامم * خليفة الله فى العالم * حامى بلاد اهل الايمان * ماحى آثار الكفر والطغيان * ناصر الشريعة القويمة * سالك الطريقة المستقيمة * باسط مهاد العدل والانصاف * هادم اساس الجور والاعتساف * والى لواء الولاية فى الآفاق * مالك سرير الخلافة بالاستحقاق * المجتهد فى نصب سرادق الامن والامان * الممتثل بنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان * الخالص طويته فى اعلاء كلمة الله * الصادق نيته فى احياء سنة رسول الله

(بسيط)

خليفة ملك الآفاق سطوته * والحق كان مداه أية سلكا

يحوم حول ذراه العالمون كما * ترى الحجيج ببيت الله معتركا

يحيى نسيم رضا منه الزمان وكم * مكافح بلظى من سخطه هلكا

اطار صاعقة من نصله فيها * الى السماك لواء الشرع قد سمكا

وصادف الرشد منها كل معتسف * قد كان فى ظلمات الغى منهمكا

فالدين صار قرير العين مبتسما * والملك اقبل بالاقبال ممتسكا

علا فاصبح يدعوه الورى ملكا * وربما فتحوا عينا غدا ملكا

وهو السلطان الغازى المجاهد فى سبيل الله معز الحق والدنيا والدين * غياث الاسلام ومغيث المسلمين * ابو الحسين محمد كرت لازالت اعلام دولته محفوفة بالنصر والتأييد * وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأييد * واقطار الارض مشرقة بانوار معدلته * واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته * وهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام * وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام * وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام * وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام

(وافر)

اقامت فى الرقاب له اياد * هى الاطواق والناس الحمام

فقرأت الحمد لله الذى اذهب عنا الحزن * ووسمت بنسيان الاحبة والوطن * وصرت بعميم الطافه مغبوطا محظوظا * وبعين عنايته ملحوظا محفوظا * فشد ذلك عضدى وهز من عطفى * ثم هدانى الله سبحانه سواء الطريق * وافاض على سجال التوفيق *

اقوام تاهوا فيها خصوصا فى مباحث التعريفات وتحقيق اقسام الوضع ومعنى الحرف وانواع الدلالات وفى الكشف عن زبدة التعريض وحقائق الاستعارات وبالله سبحانه وتعالى العصمة والتوفيق

(قوله اعلام دولته الى قوله والتأييد) ساقط فى اكثر النسخ الطبع (قوله فشد ذلك عضدى وهز من عطفى) متأخر فى بعض النسخ بعد قوله (وافاض على سجال التوفيق) والله اعلم

وتجرفى رفع الى خفض خ

وارتعوا خ

سرادقات الامن خ

منه سمكا خ

فهو الذى خ

بمزيد الاسبال خ

بعميم لطفه خ

﴿قال وبهذا يظهر ان ماذهب اليه من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق الخ﴾

اقول﴾ يريدان اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به استلزاما ظاهرا اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتاله فى ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه فصاحب الكشاف حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله تعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به تعالى فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بناء على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلايكون جميع المحامد راجعة اليه * فان قلت جعل المحامد باسرها مختصة به تعالى ينافى هذه القاعدة المشهورة من اهل الاعتزال فكيف يذهب اليه مع تصلبه فى مذهبه * قلت هو لا يمنع ان تمكين العباد واقدارهم على افعالهم الحسنة التى يستحق بها الحمد من الله

حتى رجعت الى ماجمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه * واستنهضت الرحل والخيل فى تنقيحه وتهذيبه * واضفت اليه ماسمح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر * وسنح بعون الله للنظر القاصر * فجاء بحمدالله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد * وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد * فجملته تحفة لحضرته العلية * وخدمة لسدته السنية * لازالت ملجأ لطوائف الانام * وملاذا لهم من حوادث الايام * وحصنا حصينا للاسلام * بالنبى و اله عليه وعليهم السلام * والمرجو من خلانى * وخلص اخوانى * ان يشيعونى بصالح الدعاء * ويشكروا لى بما عانيت فى هذا التأليف من الكد والعناء * والى الله اتضرع فى ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون * وعن طريق العناد ناكبون * وغرضهم تحصيل الحق المبين * لاتصوير الباطل بصورة اليقين * وهذا لعمرى موصوف عزيز المرام * قليل الوجود فى هذه الايام * فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد * وفشا الجدال والحسد بين العباد * ولئن فاتنى من الناس الثناء الجميل فى العاجل * فحسبى ماارجو من الثواب الجزيل فى الآجل * وماتوفيقى الابالله عليه توكلت واليه انيب * قال المصنف

ماعانيت خ — ماارجوه خ

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الحمدلله﴾ افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمدالله سبحانه وتعالى اداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تأليف هذا المختصر اثر من آثارها * والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل [١] اوبالفواضل * والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام [٢] سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان . فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها . ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها . فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد . والشكر بالعكس . ومن ههنا تحقق تصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما فى صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة . وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق اونحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين * وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فى نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به تعالى وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ماذهب اليه من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كماتوهمه كثير

او بالفواضل خ

---

[١] يعنى بالفضائل النعمة الراسخة لا تنفك الى غيره كالعلم والشجاعة وبالفواضل النعمة الغير الراسخة بل تتصل الى غيره كالاعطاء (منه)

[٢] وانما قال بسبب الانعام لانه يجوز ان يكون للمنعم فضائل كثيرة غير الانعام مثل الحسن وغيره فجاز ان يتوهم ان التعظيم للحسن فازال التوهم بقوله بسبب الانعام (منه)

تعالى فمن هذا الوجه يمكنه جعل ذلك الحمد راجعا اليه تعالى ايضا يرشدك الى هذا المعنى انه قال فى سورة التغابن قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمد غيره فاعتداد بان نعمة الله تعالى جرت على يده * فان قلت لعله اختار الجنس وجعله فى المقام الخطابى محمولا على الكامل من افراده رعاية لمذهبه فان اختصاص الجنس على هذا الوجه لايكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد * قلت يمكنه اختيار الاستغراق ايضا بناء على تنزيل ماعدا محامده تعالى منزلة العدم اذ لايعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس والاستغراق فى انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال على طريقتهم وانهما يقبلان تأويلا تندفع به تلك المنافاة فلا ترجيح لاختيار احدهما دون الآخر من هذا الوجه وههنا بحث وهو ان محصول ماذكره الشارح فى توجيه كلام صاحب الكشاف وزيفه وارتضاه ان صاحب الكشاف يمنع كون الحمد محمولا فى هذا المقام على الاستغراق ويجعله محمولا على الجنس فقط. فنقول منعه ذلك اما ان يفهم من قوله والاستغراق الذى يتوهمه كثير من الناس وهم منهم * فلقائل ان يقول معنى هذه العبارة ان كثيرا من الناس يتوهم ان الاستغراق هو معنى تعريف الحمد بدليل قوله فان قلت مامعنى التعريف فيه وقوله ومعناه الاشارة الى الجنس فالمستفاد من هذه العبارة ان الاستغراق ليس معنى التعريف الذى فى الحمد وذلك لاينافى استغراقه بجميع المحامد بمعونة المقام كما هو مذهبه فى الجموع المعرفة ❊ ٧ ❊ باللام الجنسية يفصح عن ذلك تصفح كتابه فى مواضع عديدة واما ان يفهم من قوله فيما سيأتى حيث قال بعد الدلالة على اختصاص الحمد به فيتجه ان يقال هذا الاختصاص حاصل على تقديرى الجنس والاستغراق فلا دلالة فيه على تعين احدهما ونفى الآخر واما ان يفهم من قوله فيما سلف وهو تعريف الجنس فان الحمد اذا استغرق افراده لم يكن تعريفه تعريف الجنس فقد يقال عليه ان اللام لتعريف مدخولها قطعا فاذا دخلت على مايدل على الجنس لم يكن هناك الا تعريف الجنس ثم الجنس كما يقصد اليه من حيث هو هو فقد يقصد اليه من حيث انه فى ضمن جميع افراده بمعونة القرائن وعلى التقديرين يكون التعريف للجنس فليس فى ذلك منع الاستغراق ايضا فالذى يدل على ان العلامة جعل الحمد محمولا على الجنس دون الاستغراق انه صرح بالجنس فى قوله وهو تعريف الجنس وقوله من بين اجناس الافعال ولم يتعرض لانضمام الاستغراق معه اصلا فدل ذلك على انه اقتصر فى معنى الحمد على الجنس من حيث هو هو ويؤيده انه لم يقل فيه بعد الدلالة على اختصاص المحامد بصيغة الجمع والسبب فى اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى لايحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد ويؤدى مؤداه فلا حاجة ههنا فى تأدية ماهو المقصود اعنى انتفاء المحامد عن غيره تعالى وثبوتها له الى ان يزاد على الجنس معنى زائد يستعان فيه بالقرائن والاحوال * فان قلت اذا استعين بها صار اختصاص افراد الحمد مصرحا به واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام صار مفهوما ضمنيا والاول اولى فلم اختار الثانى * قلت الاختصاصان متلازمان فان كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا

من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلايكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ماينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحينئذ لامانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر الى

عليه وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة هذا واماقول لشارح فالاولى ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق فيرد عليه ان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام فى المقامات الخطابية والشائع فى استعماله هنالك انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا اوغيره والمقام الخطابى المقتضى للمبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق وأى معنى فى مقام يكون اولى بالاستغراق من الحمد فى مقام تخصيصه بالله تعالى فقرينة الاستغراق كنار على علم واماقوله اوعلى ان اللام لايفيد سوى التعريف والاسم لايدل الاعلى مسماه فاذا لايكون ثمة استغراق فان اراد به انه لايكون ثمة استغراق هو مدلول اللام او مدلول نفس الاسم فلا كلام فى صحة هذا المعنى لكنه لايتجه به وحده اختيار جعل الحمد فى هذا المقام للجنس دون الاستغراق وان اراد به انه لااستغراق هنالك اصلا فظاهر انه غير لازم مما ذكره كيف ولو صح لزومه له لم يتصور الاستغراق مع المفرد المحلى بلام الجنس فى موضع من موارد استعمالاته وبطلانه اظهر من ان يخفى

الفهم الشايع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لايفيد سوى التعريف والاسم لايدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق . ومافى ﴿ على ما انعم ﴾ مصدرية لاموصولة . اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف اوخبر مبتدأ محذوف [١] اونصب بتقدير اعنى فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة . ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن * ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول مايحتاج اليه فى بقاء النوع [٢] بيانه ان الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره والاشارة لاتفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير . ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهى مايحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لايتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابدلها من قوانين كلية وهى علم الشرائع ولابدلها من واضع يقررها على ماينبغى مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لابد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله ﴿ وعلم ﴾ من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى (خلق الانسان علمه البيان) ومن فى ﴿ من البيان ﴾ بيان لقوله ﴿ ما لم نعلم ﴾ قدم عليه رعاية للسجع ﴿ والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب ﴾ دعاء للشارع المقنن للقوانين ﴿ وافضل من اوتى الحكمة ﴾ اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرائع على ما فسر فى الكشاف . ولفظ اوتى تنبيه

[١] هذا الوجه الاخير ذكره صاحب الكشاف فى اعراب الفاتحة وهو المختار عندى وعليه التعويل (منه)

[٢] وهى اربعة . احدها البيان . وثانيها علم الشرائع . وثالثها معلم الشرائع . ورابعها المعجزات . فاشار الى الاول بقوله وعلم البيان مالم نعلم . والى الثانى بقوله وافضل من اوتى الحكمة . والى الثالث بقوله والصلاة على سيدنا محمد . والى الرابع بقوله وفصل الخطاب فبعض النعم هذه الاربعة المذكورة (منه)

الذى وصف النعم

على انه من عند ربه لامن عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لايصلح الا لله تعالى ﴿ وفصل الخطاب ﴾ اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول . ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذى يتبينه من يخاطب به ولايلتبس عليه . او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ . ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله ﴿ وعلى آله ﴾ اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر . وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل ﴿الاطهار﴾ جمع طاهر كصاحب واصحاب ﴿ وصحابته الاخيار ﴾ جمع خير بالتشديد ﴿امابعد﴾ اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء . فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء بحق ماكان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل ﴿ فلما كان ﴾ لماظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا اومعنى . قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ماتقدم ﴿علم البلاغة﴾ هو المعانى والبيان ﴿و﴾ علم ﴿توابعها﴾ هو البديع ﴿ من اجل العلوم قدرا وادقها سرا ﴾ لاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مماسواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بمالديهم فرحون ﴿اذبه﴾ اى بعلم البلاغة وتوابعها لابغيره من العلوم ﴿ يعرف دقائق العربية واسرارها ﴾ فيكون من ادق العلوم سرا ﴿و﴾ به ﴿ يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها﴾ فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ماجاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته * فان قيل كيف التوفيق بين ماذكر ههنا وبين ماذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لايمكن

كشف القناع عنها * قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وماذكر ههنا لايدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب عنه لابغيره من العلوم وليس الحصر حقيقا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا فى مواضع من المفتاح كقوله فى علم الاستدال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لاطريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفى موضع آخر لاعلم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لايمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلايدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر فى المفتاح * وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام . او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف *والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل لاتواليها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيف مااتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لوقيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لاتتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر ﴿ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة﴾ سراج الملة والدين ﴿ابو يعقوب يوسف السكاكى﴾ تغمده الله تعالى بغفرانه ﴿اعظم ماصنف﴾ خبر كان ﴿فيه﴾ اى فى علم البلاغة وتوابعها ﴿من الكتب المشهورة﴾ بيان لما ﴿نفعا﴾ تميز من اعظم ﴿لكونه احسنها ترتيبا﴾ اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ فى مرتبته ولكل مسئلة مثلا مراتب بعضها أليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ﴿و﴾ لكونه ﴿اتمها تحريرا﴾ وهو تهذيب الكلام ﴿و﴾ لكونه ﴿اكثرها للاصول﴾ اى القواعد هو متعلق بمحذوف نفسره قوله ﴿جمعا﴾ لان معمول المصدر لايتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو

ولو بالذوق المكتسب منه نخ

تعرف ذلك نخ

فلكل مسئلة مراتب نخ

للاصول والقواعد نخ

موصول ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى (فلما بلغ معه السعى : ولا تأخذكم بهما رأفة) ومثل هذا كثير فى الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع فى الظروف ما لا يتسع فى غيرها ﴿ولكن كان﴾ القسم الثالث ﴿غير مصون﴾ اى غير محفوظ ﴿عن الحشو﴾ وهو الزائد المستغنى عنه ﴿و﴾ عن ﴿التطويل﴾ وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب ﴿و﴾ عن ﴿التعقيد﴾ وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه ﴿قابلا﴾ خبر بعد خبر اى كان قابلا ﴿للاختصار﴾ لما فيه من التطويل ﴿مفتقرا﴾ خبر آخر اى كان محتاجا ﴿الى الايضاح﴾ لما فيه من التعقيد ﴿و﴾ الى ﴿التجريد﴾ عما فيه من الحشو ﴿الفت مختصرا﴾ جواب لما اى كان ماتقدم سببا لتأليف مختصر ﴿يتضمن ما فيه﴾ اى فى القسم الثالث ﴿من القواعد﴾ جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغيرذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ﴿ويشتمل على ما يحتاج اليه﴾ لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا ﴿من الامثلة﴾ وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد ﴿والشواهد﴾ وهى الجزئيات التى تستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ﴿ولم آل﴾ من الالو وهو التقصير ﴿جهدا﴾ بالضم والفتح الاجتهاد . وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا ﴿فى تحقيقه﴾ اى المختصر يعنى فى تحقيق ماذكر فيه من الابحاث ﴿وتهذيبه﴾ اى تنقيحه ﴿ورتبته﴾ اى المختصر ﴿ترتيبا اقرب تناولا﴾ اى اخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ ﴿من ترتيبه﴾ اى ترتيب السكاكى اوالقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل اوالمفعول ﴿ولم ابالغ فى اختصار لفظه﴾ اى المختصر ﴿تقريبا﴾ مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كأنه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا ﴿لتعاطيه﴾ اى تناوله ﴿وطلبا لتسهيل فهمه

رائحة الفعل خ

وإلى التجريد الآية خ

اضافة المصدر خ

قوله وهى وفى بعض النسخ وهو اى القاعدة ذكر الضمير نظرا الى الخبر

على طاليه﴾ ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ماذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه. ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ماذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لاتطويل فيه ولاحشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث ﴿ واضفت الى ذلك ﴾ المذكور من القواعد وغيرها ﴿فوائد عثرت﴾ اي اطلعت ﴿في بعض كتب القوم عليها﴾ اي على الفوائد ﴿وزوائد لم اظفر﴾ اي لم افز ﴿ في كلام احد من القوم بالتصريح بها﴾ اي بالزوائد ﴿ولا الاشارة اليها﴾ بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها عنه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره. ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد ﴿ وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى ﴾ لايعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لامقتضي للتخصيص ولا للتقوى [١] فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية ﴿ من فضله ﴾ حال من ﴿ان ينفع به﴾ اي بهذا المختصر ﴿ كما نفع باصله﴾ وهو المفتاح او القسم الثالث منه ﴿انه﴾ اي الله ﴿ولي ذلك﴾ النفع ﴿وهو حسبي﴾ اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ﴿ونعم الوكيل﴾ عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى (نعم العبد) فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى (فالق الاصباح وجعل الليل سكنا) على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار * وهذا أوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا

﴿ قال ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي الخ ﴾ اقول ﴾ استصعب الشارح هذا العطف والامر هين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه حينئذ على ماهو المشهور وسيأتيك ان شاء الله تعالى انه الحق وهو مقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبني ويكفيني فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي في التفنن نكتة كما في قوله تعالى (ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد) فان وجيها ومن

[١] قيل انه للتقوى لانه لما بالغ في وصف تأليفه كان مظنة ان يتوهم انه يعتمد على حسن تأليفه فقال انا اسأل الله اي اسأل الله البتة ولا اعتمد على حسن تأليفي وفيه ان رفع التوهم لايحتاج الى التأكيد اه خواجه زاده

وهو الآن من حكم النفي غ

تحصيلها منه غ

المقربين ويكلم الناس احوال من كلمة كما صرح به فى الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل فى التكلم الى صيغة الفعل تنبيها على تجدده فههنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه واما قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب نص عليه العلامة فى سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودى للصلاة وصل فى المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وسيرد عليك ان شاء الله تعالى فى باب الفصل والوصل توهم الشارح ان اختلاف الجمل اخبارا وانشاء يوجب كمال الانقطاع بينهما ﴿١٣﴾ وان كانت محكية بعد القول ونتكلم عليه هناك ان شاء الله تعالى بما

فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء * وقيل رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى * ولما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال

﴿ مقدمة ﴾

اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها * والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه * ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا . ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا فى التفصى عنهما الى تكلف . احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح

زيد لهذا المقام شرحا ﴿ قال يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه الخ اقول ﴾ اثبت فى هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور فى الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم والذى حداه على ذلك امران كما يشهد به عبارته * احدهما دفع الاشكال عما وقع فى اوائل الكتب من قولهم مقدمة فى تعريف العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الا مقدمة العلم لزم كون الشئ ظرفا لنفسه فان هذه الامور عين مقدمة العلم واذا جعل مقدمة العلم ظرفا لمقدمة الكتاب يندفع الاشكال * وثانيهما ان يستغنى بذلك عن بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكره المصنف فى هذه المقدمة من بيان الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان السكاكى اورده فى آخر علمى المعانى والبيان واذا حمل هذه المقدمة على مقدمة الكتاب بالمعنى الذى فسرها الشارح به لم يحتج الى بيان التوقف فظهر صحة التقديم والتأخير * واعلم ان الشارح ذكر فى شرحه للرسالة الشمسية ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها به وهى ههنا امور ثلاثة * الاول بيان الحاجة الى الميزان ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع فى العلم ففيه نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور الثلاثة وما ذكروه من البصيرة فليس امرا

مضبوطا يقتضى الاقتصار على ماذكروه هذا كلامه ويظهرلك منه ان ماجعله فى هذا الكتاب مقدمة العلم من الحدوالموضوع والغاية جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذى ذكره ههنا ونفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور فحينئذ لايثبت عنده الامقدمة الكتاب فقط ويحتاج فى توجيه قولهم المقدمة فى حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على مابينه وان شئت زيادة توضيح للحال فاستمع لمايتلى عليك من المقال * فنقول ان اسماء العلوم المدونة كالصرف والنحو والمعانى وغيرها قدتطلق على معلومات مخصوصة وقدتطلق على ادراكاتها كاينبئ عنه مواضع استعمالاتها ثم ان كل علم منها بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة تصديقية وتصورية والشروع فى تحصيل تلك المعانى وادراكها على بصيرة يتوقف كماهو المشهور على ادراك معان اخر تصورية وتصديقية فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ عن المعانى الاولى والثانية تعليما وتفهيما وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعانى الثانية الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعانى الاولى المقصودة ليفهم الموقوف عليها اولا فيشرع فى ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا اريد الدلالة عليهما بالنقوش الدالة على المعانى بتوسط العبارات اعنى الكتابة كان تقديم ما بازاء الموقوف عليها واجبا * اذاتمهد هذا فنقول الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلا ومايذكر فيه من المقدمة والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما ١٤ عن المعانى المخصوصة من حيث انها مدلولة لتلك العبارات او النقوش واما عن المركب من الثلاثة او اثنين منها فان كان عبارة عن الالفاظ او النقوش او المركب منهما فلا اشكال فى قول السكاكى القسم الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان اذ معناه ان هذه الالفاظ والنقوش او مجموعهما فى بيان تلك المفهومات المخصوصة ولا فى قولهم المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه لان معناه على قياس ماذكر كون العبارات فى بيان المعانى المذكورة وهكذا قولهم الكتاب الفلانى فى علم كذا وابوابه وفصوله فى كذا وكذا فمقدمة الكتاب التى هى جزء منه عبارة عن الالفاظ المعينة وانما استحقت تلك الالفاظ التقديم والتسمية بالمقدمة من حيث انها فى بيان ماهو مقدمة للعلم واطلاق المقدمة على هذه الالفاظ لايحتاج الى اصطلاح جديد وان كان عبارة عن المعانى من حيث انها مدلولات لتلك الالفاظ او النقوش فقد يوجه قولهم مقدمة فى كذا بان مفهوم المقدمة مايتوقف عليه الشروع فى العلم على بصيرة وهذا مفهوم كلى منحصر فيماذكر من الامور الثلاثة او الاربعة اذا ضم اليها مباحث الالفاظ فكأنه قيل هذا الكلى منحصر فى هذا الجزئى وكذا مفهوم القسم الثالث كلى متحصر فى علمى المعانى والبيان وهكذا الحال فى نظائرهما ولاخفاء فى كونه تكلفا وقد يوجه ايضا بان مقدمة العلم هى تصوره برسمه والتصديق بموضوعه وغايته من حيث انهما موضوع وغاية له وليس المذكور فى المقدمة هذه الادراكات بل معان يتوصل بها اليها فكأنه قيل هذه المعانى فى تحصيل تلك الادراكات وكذا العلمان عبارتان فى الحقيقة عن التصديق بمسائلهما مستندا الى ادلتها وليس المذكور فى القسم الثالث نفس التصديق بها بل مابه يحصل ذلك التصديق فكأنه قيل هذه المعانى فى تحصيل التصديق بتلك المسائل وقد يوجه نظائر قوله القسم الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان بان مجموع القسم الثالث بعض من هذين العلمين لعدم انحصار مسائلهما فيما ذكر فى القسم

فى آخر المعانى والبيان والثانى ماوقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة * واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لافائدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ماذكر فى الكتاب فنقول

الثالث فكأنه قيل هذا الجزء فى هذا الكل وان كان عبارة عما يتركب من المعانى وغيرها فالجواب هو الثانى فسقط الاول بالكلية وكذا الاخير المختص بماعدا المقدمة والمقصود من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها بعيدا عن الاوهام ان تحيط علما بجوانب الكلام وتثبت فيما عسى ان يزل فيه الاقدام * وقد بقى ههنا ابحاث * الاول ان المختار على ما اشرت اليه هو ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات وهى مظروفة للمعانى وقد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ قوالب المعانى فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا للآخر ومظروفا له لكن لا محذور فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعانى بناء على ان الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذى قد يحصل بغيرها فكأن البيان محيط بالالفاظ وظرف المعانى هو الالفاظ بناء على ان المعانى تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكأن الالفاظ قوالب يصب فيها المعانى بقدرها * الثانى انهم صدروا كتب الميزان بذكر حده وبيان غايته وموضوعه وعنونوه بالمقدمة فذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فيه وآخرون لما رأوا عدم توقف الشروع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه ما والتصديق

بان له فائدة مطلوبة للشارع زادوا قيد البصيرة وحصروا تارة ما يتوقف عليه الشروع على بصيرة فى الامور الثلاثة وتارة زادوا عليها رابعا والمقصود توجيه ما صدروا به الكتب لا حصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم ان البصيرة ليست امرا مضبوطا يقتضى الانحصار على ما ذكروه بل ان وجدت خامسا للاربعة مشاركا اياها فى افادة البصيرة فلك ان تضمه اليها وتجعله منهما فانهم لم يمنعوا من ذلك ولم يدعوا حصرا عقليا ثم ان الارتباط الذى اعتبره الشارح فى المقدمة ليس ايضا امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على عدد معين بل هو على انحاء مختلفة فيختلف بحسبها المقدمات كما يشير اليه قوله وهى ههنا امور ثلاثة على ان ماله ارتباط بالمقاصد ونفع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد بصيرة فى الشروع لا لمجرد الارتباط والنفع لانه لا يقتضى الا مجرد كونه مذكورا فى المقاصد دون تقديمه عليها فالصواب ان لا تجاوز البصيرة واما ما ذكره بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان به فى الشروع فراجع اليها لان الاستعانة فى الشروع انما يكون على احد الوجهين * الثالث ان الفصاحة والبلاغة لما كانتا غاية لعلمى المعانى والبيان ولهما تقدم بحسب الذهن وتفصيلهما يوجب زيادة بصيرة فى الشروع فصلهما المصنف فى المقدمة واما السكاكى فانما اخرهما نظرا الى تأخر الغاية فى الوجود وان الشروع لا يتوقف على معرفتهما مفصلة بل يكفيه الاجمال المستفاد من كلامه فى مقدمة كتابه ﴿قال يوصف بها المفرد والكلام اقول﴾ المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص على العام ومقابلته بالمفرد قرينة لذلك بناء على ان المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يقابل المركب

﴿الفصاحة﴾ وهى فى الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اى صرح ﴿يوصف بها المفرد﴾ يقال كلمة فصيحة ﴿والكلام﴾ يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم ﴿والمتكلم﴾ يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح ﴿والبلاغة﴾ وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء ﴿يوصف بها الاخيران﴾ اى الكلام والمتكلم ﴿فقط﴾ دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة * وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها * واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظى والمعنوى جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد

دون مايقابل المثنى والمجموع اومايقابل الجملة والقول بان الكلام محمول على حقيقته وان المفرد يتناول سائر المركبات التي ليست بكلام باطل لان تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة هي ابيات اوانصاف ابيات فربما يوجد فيها تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد ايضا فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها ﴿قال وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مماذكر لكونه لازمها اقول﴾ قد وجه الشارح التسامح على مانقل عنه بان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلايصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص قال وتحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك مثلا لايستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك الاان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشي فانه يصح ان يقال المشي حركة مخصوصة وما نحن بصدده ليس كذلك لماذكرنا وفيه بحث امااولا فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لاالتسامح لامتناع تعريف الشيء بما ليس بمحمول عليه كما هو المشهور في ألسنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لايلتفت اليه في التعريفات . واما ثانيا فلان كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لايستلزم ان لايكون الخلوص محمولا عليها لجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لاسواد على ان كون الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة * فان قلت انما جعل الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لازمالها بناء على ماذكره من ان الفصاحة عندهم يقال على كون اللفظ جاريا على القوانين الى آخره ولاشك انه مفهوم وجودي وان الخلوص خارج عنه غير محمول عليه * قلت ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة عندهم في الجريان على قوانين كلامهم وكثرة الاستعمال على ألسنتهم فان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال المصنف ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر من استعمالهم ماهو بمعناها ﴿قال فالفصاحة الكائنة في المفرد الخ اقول﴾ اشار الى ان الظرف اعني في المفرد صفة للفصاحة وقدر عامله اسما معرفا لذلك وان كان

تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مماذكر لكونه لازمالها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ماتقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولايخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه ممالم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ لايتوجه الاعتراض على قوله لم أجد في كلام الناس مايصلح لتعريفهما به بانه لامدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولايحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي * ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد ﴿فالفصاحة﴾ الكائنة ﴿في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس﴾ اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لووجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لاتكون فصيحة ﴿فالتنافر﴾ وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان

ثم عرف كل واحد منهما

وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهى فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة فى قول اعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه مادون ذلك ﴿نحو﴾ مستشزر فى قول امرئ القيس ﴿غدائره﴾ اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق ﴿مستشزرات﴾ مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل . او مرفوعات ان روى بالفتح على لفظ اسم المفعول من استشزره اى رفعه واستشزر اى ارتفع يعدى ولايعدى

الى العلى * تضل العقاص فى مثنى ومرسل

. تضل اى تغيب . والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر . والمثنى المفتول . والمرسل خلاف المثنى . يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره منقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره * وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزر هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا . بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة * قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشى فى القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجى وفى التنزيل (ألم اعهد) ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج عن الحلق او الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقى فكل ماعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه . فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا تخرج سورة فيها (ألم اعهد) عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربى فى الكلام العربى فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربى الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط فى الكلام العربى ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط فى فصاحة الكلام ان

المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا وقد اصاب فى ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا لغوا معمولا للفصاحة لانها ليست بمعنى المصدر كما لا يخفى مع ان المصدر المعرف باللام لا يعمل على المذهب الاصح ولا يحسن جعله حالا ابتناء على جواز انتصابها من المبتدأ او على تأويل آخر لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها فى المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعانى وان احوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى (وهل اتيك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب) و (هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه)

(٣٣) وفى نسخ الطبع ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يعدى ولايعدى

الكلام الطويل المشتمل نسخة

ان يكون نسخة

وان شعره ينقسم نسخة

من الحلق الى الشفة نسخة

لا يخرج الكلام الطويل نسخة

يكون كل كلة منه فصيحة فاين هذا عن ذاك وعلى تقدير تسليم انه لايخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ﴿والغرابة﴾ كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج فى معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة «كتكأكأتم وافرنقعوا» فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه «فقال مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى» اى اجتمعتم تنحوا عنى كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح . وذكر جار الله العلامة فى الفائق انه قال الجاحظ مر ابو عقلمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون فى اذنه فافلت من ايديهم وقال «مالكم تكأكأتم على كما تكأكؤن على ذى جنة افرنقعوا عنى» فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية . ومنهم ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج فى قول العجاج

ومقلة وحاجبا مزججا * اى مدققا مطولا ﴿ وفاحما ﴾

اى شعرا اسود كالفحم ﴿ومرسنا﴾ اى انفا ﴿مسرجا﴾ *

اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء﴾ والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف ﴿اوكالسراج فى البريق﴾ واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر حسن وسرج الله وجهه بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة . واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى بحسب قوم دون قوم والوحشية هى المشتملة على تركيب يتنفر الطبع منه وهى فى مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى يسكن القفار استعيرت للالفاظ التى لم يؤنس استعمالها والوحشى قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهى فى النظم احسن منها فى النثر ومنه غريب القرآن والحديث. والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشى الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا

تكون كل غ

عن الحمار غ

ن ذلك

(رجز)

والسر فى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله فى المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يردبها معناها المصدرى وان يتكلف للشارح فى انه اشار الى هذا الوجه وان قوله الكائنة ابراز للمعنى الذى تضمنه الفصاحة وجاز اعمالها بسببه لانه تقدير لعامل الظرف مخالفا للمشهور

غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت انشيأ من التنافر والغرابة والمخالفة لايخل بها فلا مشاحة ﴿والمخالفة﴾ انتكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعة اوماهو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والادغام فى نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة فى اللغة فليست من المخالفة فى شئ لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهى فى حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا وكذا الافى هذه الصور بل المخالف مالايكون على وفق ماثبت من الواضع ﴿نحو﴾ الاجلل بفك الادغام فى قوله

(رجز)

﴿ الحمد لله العلى الاجلل ﴾

والقياس الاجل ﴿قيل﴾ فصاحة المفرد خلوصه مماذكر ﴿ومن الكراهة فى السمع﴾ بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرؤ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ماتستلذ النفس بسماعه ومنها ماتستكرهه ﴿نحو﴾ الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على

(متقارب)

مبارك الاسم اغر اللقب * ﴿كريم الجرشى﴾ اى النفس ﴿شريف النسب﴾

فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه. واللقب مشهور بين الناس. والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف ﴿وفيه نظر﴾ لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى امامن قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم * وقد ذكر ههنا وجوه * الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة *الثانى ان ماذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر *الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشئ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن اوغيره وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم *الرابع أن مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قديعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة مايمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ

فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك ﴿و﴾ الفصاحة ﴿فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها﴾ حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيدا جلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم ﴿فالضعف﴾ ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ﴿نحو ضرب غلامه زيدا﴾ فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله

(الطويل) جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله

(سريع) لما عصى اصحابه مصعبا * ادى اليه الكيل صاعا بصاع

ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للتقوى) اى العدل واما قوله

(بسيط) جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله

(الطويل) ألا ليت شعرى هل يلومن قومه * زهيرا على ما جر من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه ﴿والتنافر﴾ ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل ﴿كقوله

(رجز) وليس قرب قبر حرب﴾ اسم رجل ﴿قبر﴾ صدره * وقبر حرب بمكان قفر
اى خال من الماء والكلأ ومنه ما دون ذلك مثل ﴿قوله﴾ اى قول ابى تمام

(الطويل) ﴿كريم متى امدحه امدحه والورى * معى واذا ما لمته لمته وحدى﴾

الورى مبتدأ خبره معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب * قال المصنف فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيأ من الثقل والتنافر فاذا انظم اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير

(من التنافر فى)

فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان فى تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة ﴿والتعقيد﴾ اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ﴿ان لا يكون﴾ الكلام ﴿ظاهر الدلالة على﴾ المعنى ﴿المراد﴾ منه ﴿لخلل﴾ واقع ﴿اما فى النظم﴾ بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم ﴿كقول الفرزدق فى﴾ مدح ﴿خال هشام﴾ ابن عبدالملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى

﴿وما مثله فى الناس الا مملكا * ابو امه حى ابوه يقاربه

اى﴾ ليس مثله فى الناس حى ﴿يقاربه﴾ اى احد يشبهه فى الفضائل ﴿الا مملك﴾ اعطى الملك والمال اعنى هشاما ﴿ابو امه﴾ اى ابو أم ذلك المملك ﴿ابوه﴾ اى ابو ابراهيم الممدوح . والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام . ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى هو حى . وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه . وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد * قيل مثله مبتدأ وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا فى المعنى يظهر بالتأمل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه او ليس حى يقاربه مماثلا له فى الناس . فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره . وحى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه ﴿واما فى الانتقال﴾ اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ﴿كقول الآخر﴾ وهو عباس بن الاحنف

(الطويل)

والصحيح نسخة

قوله ليس ساقط فى بعض النسخ

﴿ سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب ﴾ (طويل)

اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم

﴿ عيناى الدموع لتجمدا ﴾

جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى واضحكنى اى ساءنى وسرنى

ابكانى الدهر ويا ربما * اضحكنى الدهر بما يرضى (سريع)

ولكنه اخطأ فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين ﴿فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع﴾ حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة ﴿لا الى ما قصده﴾ الشاعر ﴿من السرور﴾ الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى

ألا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بجارى دمعها لجمود (طويل)

* فان قيل استعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة * قلنا هذا انما يكفى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوى لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذى ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام: ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور. وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار. وان رفعته كما هو الصواب. فالمعنى ابكى واتحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه أكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب

النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب: والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى سأطلب لمجرد التأكيد على ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى (سنكتب ماقالوا) وغيرذلك ﴿قيل﴾ فصاحة الكلام خلوصه مماذكر ﴿ومن كثرة التكرار﴾ هو ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرته يكون ذلك فوق الواحد ﴿وتتابع الاضافات﴾ وكثرة التكرار ﴿كقوله﴾ اى ابى الطيب

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (طويل)

والغمرة مايغمرك من الماء والمراد الشدة ﴿سبوح﴾ فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكور والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجرى لاتتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء ﴿لها﴾ صفة سبوح ﴿منها﴾ حال من شواهد و ﴿عليها﴾ متعلق بها ﴿شواهد﴾ فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح: يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها ﴿و﴾ تتابع الاضافات مثل ﴿قوله﴾ اى ابن بابك

﴿حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى﴾ (طويل)

ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات رمل مستوية لاتنبت شيأ تأنيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهى معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة. والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه

فأنت بمرئ من سعاد ومسمع

اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرئ منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح ﴿وفيه نظر﴾ لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم [الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم] قال الشيخ عبدالقاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لاتحسن وذكر انها تستعمل فى الهجاء كقوله

ياعلى بن حمزة بن عمارة * انت والله ثلجة فى خيارة (خفيف)

ثم قال لاشك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله

فظلت تدير الكأس ايدى جآذر * عتاق دنانير الوجوه ملاح (طويل)

ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله

بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لايقع بين المضافين شئ غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات مافوق الواحد * لايقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا * لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلاجهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى (مثل دأب قوم نوح) وقوله تعالى (ذكر رحمة ربك عبده) وقوله تعالى (ونفس وماسويها فالهمها فجورها وتقويها) ﴿و﴾ الفصاحة ﴿في المتكلم ملكة﴾ هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لاتقتضي قسمة ولانسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالمقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة اوالنسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لايتوقف تصوره على تصور غيره ولايقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة والاتسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيآت الراسخة حتى لوعبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لايسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله ﴿يقتدر بها على التعبير عن المقصود﴾ دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولاينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولوقيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله ﴿بلفظ فصيح﴾ ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اى كل ماوقع عليه قصد المتكلم وارادته فلوقيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد مالايمكن التعبير عنه الابالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليترفع حسبانها فتقول . دار . غلام . جارية . ثوب . بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح

دون كلام فصيح.وقول بعضهم دون كلام فصيح اولفظ بليغ سهو ظاهر * فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوها مما يتوقف عليه اقتدار المذكور * قلنا لانسلم ان هذه اسباب بل شروط ولوسلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية ﴿والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال﴾ المراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى ﴿مع فصاحته﴾ اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تحقق عند تحقق الامرين ﴿وهو﴾ اى مقتضى الحال ﴿مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة﴾ والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام تعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال * ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال.وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجئ اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا اولا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد اومؤكدا استحسانا اووجوبا تأكيدا واحدا اواكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا اوثابتا معرفا اومنكرا مخصوصا اوغير مخصوص مصحوبا بشئ من التوابع الخمسة اوغير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه اوغير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا اوغيره اوجملة اسمية اوفعلية اوشرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ماسنفصل لك واما الثانى فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه

المذكورة فى بابه وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى * واذا تمهد هذا فنقول
مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه اوالمسند يباين مقام تعريفه
ومقام اطلاق الحكم اوالتعلق اوالمسند اليه اوالمسند اومتعلقه يبـاين مقـام
تقييده بمؤكد اواداة قصر اوتابع اوشرط اومفعول اومايشبهه ومقـام تقديم
المسند اليه اوالمسند اومتعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام
حذفه وهذا معنى قوله ﴿ فقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
بياين مقـام خلافه ﴾ اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ﴿ ومقـام الفصل
يباين مقام الوصل ﴾ لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع
القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثانى انه من
الاحوال المختصة باكثر من جملة . وفصل قوله ﴿ ومقام الايجاز يباين مقام خلافه ﴾
اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجمـلة اوجزئهـا ولانه باب عظيم
كثير المباحث وقد اشار فى المفتـاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله
لكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر ﴿ وكذا خطـاب الذكى
مع خطاب الغبى ﴾ فان مقام الاول يباين مقام الثـانى فان الذكى يناسبه من
الاعتبـارات اللطيفة والمعـانى الدقيقة الخفـية مالايـناسب الغبى وكان
الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤهـا لتصـور مايرد عليهـا
من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبى
هو الفطن ﴿ ولكل كلمة مع صـاحبتها ﴾ اى مع كلمة اخرى صوحبت معها
﴿ مقام ﴾ ليس لها مع مايشارك تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى
قصد اقترانه بالشرط مع كل من ادوات الشرط مقـام ليس له مع الآخر
ولكل من ادوات الشرط مثلا مع المـاضى مقـام ليس له مع المضارع وكذا
كلمـات الاستفهـام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما اوفعلا
ماضيا اومضارعا مقام ومع الجملة الاسـمية اوالفعلية او الشرطية او الظرفية
مقـام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقة اوماهو فى حكمها وايضـا
له مع المسند السببى مقـام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغى ان
يتصور هذا المقـام لجميع ماذكر من التقـديم والتـأخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك اعتبارات مناسبة ﴿ وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته

للاعتبار المناسب وانحطاطه ﴾ اى انحطاط شانه ﴿ بعدمها ﴾ اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض . واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ماسبق اذ لاارتفاع لغير الفصيح . واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة ﴿ فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ﴾ للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرها مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق . والفاء فى قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ماتقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح بمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احداهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية أن ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والابطل احد الحصرين اوكلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبدالقاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر فى الخبر مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا فى الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا فى الحال مثل جاءنى زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع اوهو يسرع اوقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجئ به حيث ماينبغى له وتنظر الى الحروف التى تشترك فى معنى تنفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تأتى بما فى نفى الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لايكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر

﴿ قال والابطل احد الحصرين اوكلاهما اقول ﴾ بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال اوالعموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر فى الاخص واما قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر فى الاعم من وجه او مطلقا لايوجب تناول جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين اوالحصر فى الاخص قيل وايضا على تقدير صحة المقدمتين لايلزم الا المساواة فى الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ماتقدم وجعله نتيجة له لايستلزم دعوى الاتحاد فى المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا فى الاتحاد مفهوما

فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ماينبغى له . ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هى هى ولكن تعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ آخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة فى بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله ﴿فالبلاغة﴾ صفة ﴿راجعة الى اللفظ﴾ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل ﴿باعتبار افادته المعنى﴾ يعنى الغرض المصوغ له الكلام ﴿بالتركيب﴾ متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له اوغير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما تحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام ﴿وكثيرا ما﴾ نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل مايليه على ماذكر فى الكشاف فى قوله تعالى (قليلا ماتشكرون) اى فى كثير من الاحيان ﴿يسمى ذلك﴾ الوصف المذكور ﴿فصاحة ايضا﴾ كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبدالقاهر فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى مايدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى والقروى والبدوى ولاشك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لاتناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكأنه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ماهو مقصود الشيخ

انفسها من حيث هى هى

فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين . احدهما مامر
فى صدر المقدمة ولا نزاع فى رجوعها الى نفس اللفظ . والثانى وصف فى الكلام
يقع به التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة واليان وماشاكل
ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح
ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يدق فيه
النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول [١] ومعان ثوان
فالشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتيبها فى النفس ثم على ترتيب الالفاظ
فى النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة
التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وماشاكل ذلك
انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى
الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها
من صفات الالفاظ او المعانى يريد بهما تلك المعانى الاول وحيث ينفى ان يكون
من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى
جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا
احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعانى تتبين
بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق تجوزوا فعبروا
عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذى دل به
على المعنى الثانى والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعانى لما فهم انها صفات
للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا
كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى حدثت فى
المعنى والخاصية التى تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا
على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد
فى هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى فى بيت وبينه فى بيت آخر فرق فعبرنا
عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذلك وليس هذا من

[١] يريد بالمعنى الاول مدلولات التراكيب وبالمعنى الثانى الاغراض التى يصاغ لها الكلام اذا
قلنا هو اسد فى صورة انسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى الثانى انه
شجاع وسيتضح هذا فى علم البيان فالمعنى الثانى هو الذى يراد ايراده فى الطرق
المختلفة والمفهوم من الطرق هو المعنى الاول (منه)

في الكلام به تقع التفاضل ويحصل الاعجاز نخ

ترتيب نخ

ان تكون نخ

مبدعاتنا بل هو مشهور فى كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ . ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فى ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التميز بين ماهو وصف للشئ فى نفسه وبين ماهو وصف له من اجل امر عرض فى معناه فلم يعلموا انا نعنى بالفصاحة التى تجب للفظ لا من اجل شئ يدخل فى النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن فى الاعراب والخطأ فى الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم فى الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التى بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ﴿ ولها ﴾ اى للبلاغة فى الكلام ﴿ طرفان اعلى ﴾ اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح ﴿ وهو حد الاعجاز ﴾ وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته * فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز له ان يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة * قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال تقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كيف وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى ﴿ وما يقرب منه ﴾ ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى اليه ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز * فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز . قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثانى فلا يدفع

قوله بل ساقط فى بعض النسخ

الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة للبلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى (لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) اى لكان الكثير فيه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت [١] بين النوم واليقظة ان قوله ومايقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع مايقرب منه فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه ومايقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فى شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة فى امتناع معارضته. وفى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى ومايقرب منه كلاهما هو المعجز ﴿واسفل وهو ما﴾ اى طرف للبلاغة [٢] ﴿اذا غير﴾ الكلام عنه ﴿الى مادونه﴾ اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل ﴿التحق﴾ اى الكلام وان كان صحيح الاعراب ﴿عند البلغاء باصوات الحيوانات﴾ تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد ﴿وبينهما﴾ اى بين الطرفين ﴿مراتب كثيرة﴾ متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ﴿وتتبعها﴾ اى بلاغة الكلام ﴿وجوه اخر﴾ سوى المطابقة والفصاحة ﴿تورث الكلام حسنا﴾ هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة ﴿و﴾ البلاغة ﴿فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم﴾ تفريع على ماتقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ﴿ان كل بليغ﴾ كلاما كان او متكلما [٣] ﴿فصيح﴾ لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف

[١] وقد اطلعت بعد ذلك على كلام نهاية الايجاز وتأملت فى عبارة المفتاح فوجدتها موافقة لما الهمت (منه)

[٢] صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة واحترازا عما وقع فى نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شئ (منه)

[٣] على سبيل استعمال المشترك فى معنييه او على تأويل كل مايطلق عليه لفظ البليغ (منه)

مختلفا نخ

لا الى حد الاعجاز نخ

البلاغة على ماسبق ﴿ولاعكس﴾ اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر [٤] ﴿و﴾ الثانى ﴿ان البلاغة﴾ فى الكلام ﴿مرجعها﴾ وهو مايجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولاطباقه اى مابه يتحققان ويحصلان ﴿الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد﴾ والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلايكون بليغا لمامر من تعريف البلاغة ﴿والى تمييز﴾ الكلام ﴿الفصيح من غيره﴾ والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلايكون ايضا بليغا لماسبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها * فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه * قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ماصرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ماصرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ماعلم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين اوتتوقف عليهما فلم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير * فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيانى واما تحقيق قوله ﴿والثانى﴾ اى تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى علم متن اللغة اذ به يعرف ان فى تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم ان ماعداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين فى علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره ﴿منه مايبين﴾ اى يوضح ﴿فى﴾ علم ﴿متن اللغة﴾ كالغرابة اعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة

[٤] لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال (منه)

لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية ﴿او﴾ فى علم ﴿التصريف﴾ كمخالفة القياس ﴿او﴾ فى علم ﴿النحو﴾ كضعف التأليف والتعقيد اللفظى ﴿او يدرك بالحس﴾ كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات ﴿وهو﴾ اى مايبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ﴿ماعدا التعقيد المعنوى﴾ اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين مايبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ فى التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله ﴿ومايحترز به عن الاول﴾ يعنى الخطأ فى التأدية ﴿علم المعانى﴾ فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ ﴿ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان﴾ فظهر ان علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله ﴿ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع﴾ ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى الفنون الثلاثة ﴿وكثير﴾ من الناس ﴿يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين﴾ يعنى البيان والبديع ﴿علم البيان والثلاثة علم البديع﴾ ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

﴿الفن الاول علم المعانى﴾

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست فى علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعا * وقبل الشروع فى مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهى مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة

(قوله اى مايبين فى هذه العلوم او يدرك) يعنى ان الضمير راجع الى الموصول العام ولا يظن ان الضمير راجع الى احدهما اعنى مايبين ومايدرك اه لبثى

وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته مايعنيه ولايضيع وقته فيما لايعنيه فقال ﴿ وهو علم ﴾ اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا . بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك ألاترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لاتريد ان جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها . ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا مايطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئى اوالبسيط والعلم للكلى اوالمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته . وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشئ واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات فقال ﴿ يعرف به احوال اللفظ العربى ﴾ دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لانهاية له محال وعلى هذا يندفع ماقيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية اوالبعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول اوالمعين فلا دلالة عليه وكذا ماقيل ان اريد الكل فلايكون هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه . والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله ﴿ التى بها يطابق ﴾ اللفظ ﴿ مقتضى الحال ﴾ احتراز عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وماشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعانى عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير

(قوله ويقال لها الصناعة) ذكر فى شرح المفتاح ان الصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد تفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب مايمكن فيها اهـ سمرقندى

﴿ قال بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية الخ اقول ﴾ لايخفى ان الملكة المذكورة حاصلة للنحوى حال غفلته عن النحو ومسائله بالمرة ثم اذا توجه اليها على الاجمال يحصل له حالة اخرى متميزة عن الحالة الاولى بالوجدان ثم اذا فصلها يحصل له حالة ثالثة والمشهور فى كتب القوم ان تلك الملكة تسمى عقلا بالفعل والحالة الثانية تسمى علما اجماليا وهى حالة بسيطة هى مبدأ لتفاصيل المعلومات والحالة الثالثة تسمى علما تفصيليا وكلامه يدل على ان الحالة البسيطة هى الملكة المذكورة وهذا وان صح الا ان المقصود من الحالة البسيطة فى عبارته غير المقصود منها فى عبارة القوم ﴿ قال ويجوز ان يراد بالعلم نفس الاصول والقواعد اقول ﴾ اذا اريد بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتج الى تقدير

قوة يتمكن بها خ

هى مبدأ تفاصيل خ

احترازا خ

ويجوز ان يراد بالعلم خ

والتقديم والتأخير مثلا [١] وهذا اوضح لزوما [٢] وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها فى علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلانى يقتضى ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك * فان قلت اذا كان احوال اللفظ هى التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهى بعينها الاعتبار المناسب الذى هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها * قلت قد تسامحوا فى القول بان مقتضى الحال هو التأكيد او الذكر او الحذف ونحو ذلك بناء على انها هى التى بها تحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذى يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلى على الجزئى مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هى التى بها تحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال فى التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربى باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربى لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعانى بانه تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره لوجهين *الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شئ من العلوم به * والثانى انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء ولا خفاء فى ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها فى كتابه بقوله البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها

متعلق العلم لكن ان اريد به الادراك فلابد من تقديره اى علم بقواعد واصول والتفصيل ان المعنى الحقيقى للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع فى الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه فى البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازا مشهورا وقد اختار الشارح حمله على احد هذين المعنيين وحمله على الادراك جائز ايضا

اى فسر الكلام فى التراكيب

[١] قوله مثلا اشارة الى ان ذكر التصور دون التصديق على طريق ضرب المثال وكذا ذكر التعريف والتنكير (منه)

[٢] وجه اللزوم انه لا يفهم من معرفته الادراك التصورى بانه ما هو والتصديق بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان (منه)

﴿ قال فالمراد بالتركيب فى تعريف البلاغة الخ اقول ﴾ اورد عليه ان ذلك المتكلم ان لم تعتبر بلاغته فليس لتراكيبه خواص اذ لا اعتداد بها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه بحث لان هذا المورد ان سلم قوله فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال فاراده ساقط عنه لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حدا له اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال لم يتجه ان يقال ان لم تعتبر بلاغة هذا المتكلم فلا عبرة لخواص تراكيبه وان اعتبرت عاد ذلك المحذور لان ماذكرته تعريف لبلاغة المتكلم منطبق عليها وليس فى شئ من قيوده مايحوج الى اعتبار مفهوم بلاغته لعود الدور وان كان فى الواقع بليغا بلاغته مجموع ماذكرته فى تعريفها وان لم يسلم اتحاد هذين المفهومين وان كان متلازمين فالاعتراض هو هذا دون ما اورده ﴿ قال وليس المعنى على انه يورد تشبهات البلغا ومجازاتهم على وجهها الخ اقول ﴾ اعترض عليه بانه لا فساد فى هذا المعنى اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها بل هو الحق وانما الفساد فيه اذا اريد بها اشخاصها المعينة الواردة فى تراكيب البلغاء وقال بعضهم المراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة التراكيب البليغة بقرينة اضافة الخواص اليها فلا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة بلاغة الكلام ولا عكس فلا دور ورد بان السكاكى لم يفسر بلاغة الكلام فى كتابه فيلزم الابهام فى تعريف بلاغة المتكلم ﴿ قال ثم الاوضح فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به

فلم يبينه * واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به فى كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعانى وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز * وعن الثانى بعد تسليم دلالة كلام السكاكى على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعيــة مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر * واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له فى المورد الذى يليق به والمقام الذى يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصيــة ان زيدا قائم ان يكون لنفى شك او رد انكار وخاصيــة زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصــيص الى غير ذلك فتوفيتها حقهــا ان يورد التركيب فى مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب فى تعريف البلاغــة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصــح عن ذلك قوله فى تأدية المعانى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغى وعلى ماهو حقــه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفى عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكى انه اخذ فى تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشئ بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به

كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ﴿ونحصر﴾ المقصود من علم المعانى ﴿فى ثمانية ابواب﴾ انحصار الكل فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والا لصدق علم المعانى على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد [١] على مامر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتى خارجة عن المقصود * الاول ﴿احوال الاسناد الخبرى﴾ الثانى ﴿احوال المسند اليه﴾ الثالث ﴿احوال المسند﴾ الرابع ﴿احوال متعلقات الفعل﴾ الخامس ﴿القصر﴾ السادس ﴿الانشاء﴾ السابع ﴿الفصل والوصل﴾ الثامن ﴿الايجاز والاطناب والمساواة﴾ وانما انحصر فيها ﴿لان الكلام اما خبر او انشاء لانه﴾ لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة اولاوقوعها اوبايقاع النسبة اوانتزاعها خطأ فى هذا المقام لانه لايشمل النسبة الانشائية فلايصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا اوسلبا اوغيرهما مما فى الانشائيات فالكلام ﴿ان كان لنسبته خارج﴾ [٢] فى احد الازمنة الثلاثة اى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية اوسلبية ﴿تطابقه﴾ اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا ثبوتيتين اوسلبيتين ﴿اولا تطابقه﴾ بان تكون احداهما ثبوتية والآخر سلبية ﴿فخبر﴾ اى فالكلام خبر ﴿والا﴾ اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك ﴿فانشاء﴾ وسيزداد هذا وضوحا فى اول التنبيه ﴿والخبر لابدله من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قديكون له متعلقات اذا كان فعلا اوفى معناه﴾ كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابدله مما ذكر وقديكون لمسنده ايضا متعلقات ﴿وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر اوبغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها اوغير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة﴾ احترزبه عن التطويل على مايجئ ولاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لافائدة فيه لايكون مقتضى الحال فالزائد لالفائدة لايكون بليغا ﴿اوغير زائد﴾ هذا كله ظاهر لكن لاطائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هى من احوال الجملة اوالمسند اليه اوالمسند فالذى يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والافنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم اومؤخر معرف اومنكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على

---

[١] لان المذكور فى الابوب الثمانية القواعد والاصول (منه)

[٢] وقولنا فى احد الازمنة الثلاثة اشارة الى انه لايخرج عن ذلك نحو قولنا سيقوم زيد على مايتوهم لان فيها ايضا نسبة ثبوتية اوسلبية بالنظر الى الاستقبال بها يعتبر صدقه وكذبه لاباعتبار النسبة الحالية والا يلزم كذب كل خبر استقبالى ايجابى لان النسبة بينهما فى الحالة منتفية فليتأمل (منه)

كيفية تطبيق الكلام العربى لمقتضى الحال الخ اقول انما كان اوضح لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الحيثية اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف ولانه لم يتوجه عليه ذلك الاشكال الذى اورد على تعريف السكاكى ليحتاج الى دفعه

بان يكون ثبوتيين اوسلبيين (اولا تطابقه) بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا

حدة ومن رام تقديرهذا بالترديد بين النفى والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ امامفرد اوجملة فاحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة اوفضلة والعمدة امامسنداليه اومسند فجعل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزابين الفضلة والعمدة المسنداليه اوالمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال مالايختص مفردا ولاجملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر فى ثمانية ابواب

﴿ تنبيه ﴾

وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قدسبق منه ذكر مافى قوله «تطابقه اولا تطابقه» وقدعلم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج فى احدالازمنه الثلاثة تطابقه اولا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبربه كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما فى قولهم الصدق هو الخبر عن الشئ على ماهو به بدليل تعديته بعن فلادور . وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلادور واتفقوا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب خلافا للجاحظ * ثم اختلف القائلون بالانحصار فى تفسيرهما فذهب الجمهور الى ماذكره المصنف بقوله ﴿صدق الخبر مطابقته﴾ اى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة ﴿للواقع﴾ وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى ﴿وكذبه عدمها﴾ اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين امابالثبوت بان هذا ذاك اوبالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية اوسلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك اولم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين اوسلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالى فلابدله من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت

﴿قال والمذكور فى تعريف الخبر صفة الكلام الى قوله فلادور اقول﴾ قديتوهم ان ماهو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ماهو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اتحدا فى التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور نعم لوفسر الاخبار بالاتيان بالخبر عاد الدور واحتيج فى دفعه الى وجه آخر واما على الثانى فهو ان صدق المتكلم على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه وليس شئ منهما متوقفا على صدق المتكلم واذا فسر صدق المتكلم بالخبر عن الشئ على ماهو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاتيان بالخبر اذ اللازم حينئذ توقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلادور

فجعل احوال هذه الثلاثة

﴿ قال للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج
اقول﴾ لاخفاء انك اذا قلت زيد موجود فى الخارج قولا مطابقا للواقع كان قولك فى الخارج ظرفا لوجود زيد
لا لزيد نفسه ولا ارتياب ايضا ﴿ ٣٩ ﴾ ان الموجود الخارجى هو زيد لا وجوده فظهر ان الموجود الخارجى ما كان
الخارج ظرفا لوجوده كزيد لا ظرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد موجود فى الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجود فى الخارج فهكذا نقول الخارج فى قولك القيام حاصل لزيد فى الخارج ظرف لحصول القيام لزيد ووجوده له ولا شك ان وجود شئ لغيره فرع وجوده فى نفسه فيكون القيام امرا موجودا فى الخارج وموجودا فيه لزيد واما حصول القيام له فليس موجودا خارجيا لان الخارج ظرف لنفس الحصول لا لتحققه ووجوده فالفرق ان الخارج فى القول الاول ظرف للحصول نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه وفى الثانى ظرف لوجود الحصول وتحققه وهذا معنى كونه موجودا خارجيا ونحن اذا قلنا نسبة خارجية اردنا بها ما كان الخارج ظرفا لنفسها كالوجود الخارجى لا ما كان الخارج ظرفا لتحققها وحصولها كالموجود الخارجى وقد عرفت ان
صدق الاول لا يستلزم صدق الثانى فاتضح الحال واندفع الاشكال و اما قوله فانا لو قطعنا النظر الخ فستدرك فى البيان
اللهم الا ان يتعسف ويقال معناه ان حصول القيام لزيد فى الخارج امر نجزم به قطعا ولا نشك فيه اصلا بخلاف

الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية ﴿وقيل﴾ قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر ﴿ مطابقته لاعتقاد المخبر ولو ﴾ كان ذلك الاعتقاد ﴿خطأ﴾ غير مطابق للواقع ﴿و﴾ كذب الخبر ﴿عدمها﴾ اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب . والواو فى قوله «ولو خطأ» للحال . وقيل للعطف اى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ. والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما جميعا من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت لواسطة . اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا * لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول * لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس فى الدار وقال زيد فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام ﴿ بدليل ﴾ قوله تعالى ﴿ اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون﴾ فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ﴿ ورد ﴾ هذا الاستدلال ﴿ بان المعنى لكاذبون فى الشهادة ﴾ وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن

قوله جميعا ساقط فى بعض النسخ

صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولاشك انه
غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ماليس فى قلوبهم
وماقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ
لانا لانسلم انه خبر بل انشاء ﴿ او ﴾ المعنى انهم لكاذبون ﴿فى تسميتها﴾ اى
فى تسمية هذه الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة
فى الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لاكذبا لان
تسمية شئ بشئ ليس من باب الاخبار ولوسلم فاشتراط المواطأة فى مطلق الشهادة
ممنوع . وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين . ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله
﴿او﴾ فى ﴿المشهود به﴾ اى المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى فى قولهم انك
لرسول الله لكن لافى الواقع بل ﴿ فى زعمهم ﴾ الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم
يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الامر
لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد
ماقيل ان الجواب الحقيقى منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجوه الثلاثة لبيان السند * واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو
ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لاتنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لماذكر فى صحيح البخارى عن زيد
ابن ارقم انه قال كنت فى غزاة فسمعت عبدالله بن ابى بن سلول يقول لاتنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولو رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز
منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدعانى
فحدثته فارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبدالله بن ابى
واصحابه فحلفوا ماقالوا فكذبنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقه
فاصابنى هم لم يصبنى مثله قط فجلست فى البيت فقال لى عمى مااردت الى ان كذبك
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى (اذا جاءك
المنافقون) فبعث الى النبى صلى الله عليه وسلم فقرأ فقال ان الله صدقك
يازيد ﴿ الجاحظ ﴾ انكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب واثبت الواسطة
وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما امامع اعتقاد انه
مطابق اواعتقاد انه غير مطابق اوبدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها

كون حصول القيام له امرا
متحققا فى الخارج فانه لاجزم
به فيكون اشارة اجمالية
الى مافصلناه من الفرق
وربما يجاب عن اصل
السؤال بان ليس المراد
بالخارج ههنا مايرادف
الاعيان ليتجه ان النسب
امور اعتبارية لاموجودات
خارجية بل المراد خارج
النسبة الذهنية التى
دل عليهما الكلام
﴿ قال وفيه نظر لان مثل
هذا يكون غلطا الخ
اقول ﴾ قيل تسمية هذا
الاخبار شهادة تتضمن
الاخبار بكونه مسمى
بالشهادة وذلك يدل عرفا
على كونه صادرا عن علم
ومواطأة قلب والتكذيب
راجع الى هذا الخبر الضمنى
لاالى نفس التسمية فلايرد
النظر

وفى بعض النسخ الطبع ولو رجعنا من عنده ليخرجن

صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقى ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر ﴿مطابقته﴾ للواقع ﴿مع الاعتقاد﴾ بانه مطابق ﴿و﴾ كذب الخبر ﴿عدمها معه﴾ اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم فى الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفى الثانى عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ﴿وغيرهما﴾ وهى الاربعة الباقية اعنى المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة اوبدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة اوبدون الاعتقاد ﴿ليس بصدق ولا كذب﴾ فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر فى كل منهما جميع الامرين اللذين [١] اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا مايقع الخبط فى هذا المقام وفى تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا فى شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ ﴿بدليل﴾ قوله تعالى ﴿افترى على الله كذبا ام به جنة لان﴾ الكفار حصروا اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان ﴿المراد بالثانى﴾ اى الاخبار حال الجنة ﴿غير الكذب لانه قسيمه﴾ اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى أكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره ﴿وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه﴾ اى الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لادلالة لقوله تعالى (ام به جنة) على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ماقررنا والفرق ظاهر ﴿ورد﴾ هذا الدليل ﴿بان المعنى﴾ اى معنى ام به جنة ﴿ام لم يفتر فعبر عنه﴾ اى عن عدم الافتراء ﴿بالجنة لان المجنون﴾ يلزمه ان ﴿لا افتراء له﴾ لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء

الذى يكون غير الحل ٨

﴿قال ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى أقصد الافتراء الخ اقول﴾ يعنى ان القصد معتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا فقد اريد ههنا قصد الافتراء بناء على ان الافعال التى من من شانها ان تصدر عن قصد واختيار اذا نسبت الى ذوى الارادة يتبادر منها صدورها عن قصد وان لم يكن داخلا فى مفهومها واما المجنون فليس له ارادة يعتد بها

[٣] يعنى ان الجمهور اكتفوا فى الكذب بعدمها والنظام اكتفى فى الصدق بمطابقة الاعتقاد وفى الكذب بعدمها والجاحظ اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها وهو يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق فقد اتفق الواقع والاعتقاد واعتبر فى الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ليوافق الواقع والاعتقاد وكلما تحقق الامران تحقق احدهما ضرورة فيتم ماادعيناه (منه)

﴿ قال كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة الخ اقول ﴾ اى يدل على تقييد الكذب بالقصد فى مفهوم الافتراء وانه داخل فيه نقل ائمة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه فى ذلك كما فى سائر مدلولات الالفاظ هذا تقرير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار القصد فى مفهوم الافتراء. وان اورد على قوله فالمعنى أقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد فتقريره ان العرب تستعمل الافعال المذكورة فى موارد ها وتعتبر فيها انضمام القصد اليها ويفسرها ائمة اللغة بذلك وهذا كاف لنا فى تفسيرنا الافتراء بالقصد اليه سواء جعل مجازا فيه او جعل القصد خارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلولا عليه بمجرد القرينة فان النقل والاستعمال يجريان فى كل منهما اما شخصا او نوعا ﴿ قال وفيه بحث الخ اقول ﴾ وذلك ان الانحصار ﴿ ٤٢ ﴾ فى الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما ﴿ قال وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الخ اقول ﴾ ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا الا فى التعبير فالفرق بوجوب علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية يبطله قطعا وان اراد انه لا فرق بينهما تختلفان به فى الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر فى المشهور لا يجرى فى غيره وكاف فى اثبات ما قصده من شمول الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال الصدق والكذب فى الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه مجردا عن اعتبار حالى المتكلم والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا ليندرج فى تعريفه الاخبار التى يتعين صدقها او كذبها نظرا الى خصوصياتها كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان يجتمعان فان الاول يجب صدقه ويستحيل كذبه فى الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ مفهومه المخصوص والثانى بالعكس لكنهما اذا جردا عن خصوصيتهما ولوحظ ماهية مفهوميهما اعنى ثبوت شى لشئ اوسلبه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فاذا قيل ان المركبات التقييدية تحتملهما كالمركب الخبرى كان معناه على قياس الخبرى ان النسب التقييدية من حيث ماهيتها مجردة عن العوارض والخصوصيات تحتمل الصدق والكذب وظاهر ان كون تلك النسب معلومة للمخاطب مما

بمعنى الكذب فالمعنى أقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة * فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الأصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا * قلت كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث * واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد ويازيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما فى قولنا يازيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيازيد الانسان صادق ويازيد الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف [وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها فى بعض الاخبار لا يخرجه عن

يعنى الكذب مطلقا نخ

(قوله وظاهر الى قوله من حيث هو هو) ساقط فى بعض النسخ المعتبرة تأمل

الاحتمال من حيث هو هو] فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ماقصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول ﴿ احوال الاسناد الخبرى ﴾

وهو ضم كلة اوما يجرى مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له اومنفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ فى عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هوالذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى اونقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمنى وماشبه ذلك * ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعانى انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولابحث لنا عنها ﴿ لاشك ان قصد المخبر ﴾ اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ماتورد الجملة الخبرية لاغراض آخر سوى افادة الحكم اولازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رب انى وضعتها انثى) اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه الصلاة والسلام (رب انى وهن العظم منى) اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى (لايستوى القاعدون من المؤمنين) الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله (هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون) تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ماذكرت قول الامام المرزوقى فى قوله

قومى هم قتلوا اميم اخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى

هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلاشك

لامدخل له فى نفى ذلك الاحتمال فان الاخبار البديهية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لهما وكذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ ﴿ ٤٣ ﴾ بخلاف النسب الخبرية فان معلوميتها انما تستفاد من خارج اللفظ لا يجدى نفعا فيما نحن بصدده لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذواتها لاتختلف بتبدل احوالها واختلاف عوارضها فظهر بماذكرناه ان قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لاتحتمل الصدق والكذب ممالايغنى من الحق شيأ لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لاتحتملهما عند العالم بها فسلم لكن المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها وماهيتها تحتملهما وان احدهما من الآخر وان اراد به ان النسبة المعلومة للمخاطب لاتحتمل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد لما مر بل الحق ان يقال ان النسب الذهنية فى المركبات الخبرية تشعر من حيث هى هى بوقوع نسب اخرى خارجة عنها فلذلك احتملت عند العقل مطابقتها اولا مطابقتها واما النسب الذهنية فى المركبات التقييدية فلا اشعار لها من حيث هى هى بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما شعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب اخرى خبرية بيان ذلك انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعتبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه تشعر بذاتها بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها وهى ان الفضل ثابت له فى نفس الامر لكن تلك النسبة الذهنية لاتستلزم هذه الخارجية استلزاما عقليا فان كانت

النسبة الخارجية المشعربها واقعة كانت الاولى صادقة والافكاذبة واذا لاحظ العقل تلك النسبة الذهنية من حيث هى هى جوزمعها كلا الامرين على السواء وهومعنى الاحتمال واما اذاقلت يازيد الفاضل فقد اعتبرت بينهمانسبة ذهنية على وجه لاتشعرمن حيث هى هى بان الفضل ثابت له فى الواقع بل من حيث ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد فاضل اذالمتبادر الى الافهام ان لا يوصف شئ الا بماهو ثابت له فى الواقع فالنسب الخبرية تشعرمن حيث هى بماتوصف باعتبارد بالمطابقة واللامطابقة اى الصدق والكذب فهى من حيث هى محتملة لهما واما التقييدية فانها تشير الى نسبة خبرية والانشائية تستلزم نسبة خبرية فهما بذلك الاعتبار تحتملان الصدق والكذب واما بحسب مفهوميهما فلا فصح ان الحق ماهو المشهور من كون الاحتمال من خواص الخبر ﴿ قال واما الكذب فليس بمدلوله الخ اقول ﴾ حاصل ماذكره ان قولنا زيد قائم مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد فى نفس الامر فاذاقلت زيد قائم وكان قيامه واقعا فقد تحقق معه مدلوله وان لم يكن واقعا فقد تخلف عنه المدلول وذلك جائز لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست لعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف عنه كما فى دلالة الاثر على المؤثر

ان قصده ﴿بخبره افادة المخاطب اما الحكم﴾ كقولك زيد قائم لمن لايعرف انه قائم ﴿اوكونه﴾ اى المخبر ﴿عالما به﴾ اى بالحكم كقولك قدحفظت التوراة لمن حفظه و المراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لاايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة اوانه عالم بانه اوقعها وايضا لواريد هذا لماكان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة * فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى فى الاثبات وبعدمه فى النفى وانه لايدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لماوقع الشك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت ماثبت وانتفاء مانفى اذ لامعنى للدلالة الاافادته العلم بذلك الشئ ولماصح ضرب زيد الاوقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لايتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض فى الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين * قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ لايستلزم ثبوته فكأنهم ارادوا انه لايدل على ثبوت المعنى فى الواقع قطعا بحيث لايحتمل عدم الثبوت والافانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى اوانتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لامعنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولاشك انك اذاسمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلى ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولوكان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ماذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لايدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لايريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اى لايمتنع عقلا ان لايكون مدلول اللفظ ثابتا ﴿ويسمى الاول﴾ اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته ﴿فائدة الخبر والثانى﴾ اى كون المخبر عالما به ﴿لازمها﴾ اى لازم فائدة الخبر لماذكر صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهى بدون الاولى لاتمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لايمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت التوراة وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هى استفادة

قد اتفقوا على الخ

بالثبوت فى الواقع اوالانتفاء خ

﴿ قال ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر الخ اقول ﴾ لا يقال لعل المتكلم قد يأتى بالجملة الخبرية على حين غفلته من غير قصد الى معناها وشعور به فلا يتحقق صورة الحكم فى ذهنه لانا نقول الكلام فيمن هو بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية كامر وسيشير اليه بقوله وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار وههنا بحث آخر وهو انه فسر فائدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون المخبر عالما به موافقا لما فى المفتاح وذكر ان معنى اللزوم حينئذ انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم بينهما انما هو بحسب استفادة المخاطب اياهما وعلمه بهما من الخبر نفسه لا باعتبار تحققهما فى نفسهما ثم نقل عن العلامة والمصنف انهما جعلا الفائدة ولازمها علم المخاطب بالحكم وعلمه بكون المتكلم عالما به وعلى هذا فمعنى اللزوم ظاهر وهو انه كلما تحقق العلم الاول من الخبر نفسه تحقق العلم الثانى منه كما قرره المصنف بقوله اى يمتنع الخ ثم قال ههنا ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم فقد جعل اللازم عبارة عن المعلوم فاما ان يجعل الفائدة ايضا عبارة عن المعلوم الآخر اعنى الحكم ليتناسبا فيرجع حينئذ تفسيرهما ولزومهما الى ماذكره اولا وقد سلم ههنا بقوله او لم يعلم انه لا لزوم بينهما بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر ان المخبر عالم بالحكم وقد علم منه الحكم لم يصدق قولنا كلما افاد الحكم افاد انه عالم به فيتم به مقصود السائل واما ان يجعلها عبارة عن العلم كما يقتضيه سياق كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون المخبر عالما به من غير عكس ففيه بعد لفوات التناسب بين الفائدة ولازمها فكأنه اورد عبارة الامكان لذلك ولما صرح به من كونه منافيا لتفسير المصنف فى اللازم وان كان موافقا له فى الفائدة وله منافاة ايضا مع تفسير المفتاح لكن فى الفائدة دون اللازم وقد اتضح لك مما تقرر ان للفائدة ولازمها تفاسير ثلاثة الاول تفسيرهما بالمعلومين والثانى تفسيرهما بالعلمين والثالث تفسير الفائدة بالعلم وتفسير اللازم بالمعلوم واما عكس هذا فلا صحة له اصلا لان تحقق الحكم فى نفسه لا يستلزم الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر نفسه كون المتكلم عالما بالحكم ولك ان تتكلف فى تصحيحه اعتبار اللزوم بين العلم

السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ماصرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتوراة وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على ان من شأنه ان يستفاد من الخبر* فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا. وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل اولا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون العلم به جديدا* فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر. ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم

فائدة الخبر

لايكون علما جديدا

بالفائدة ونفس لازمها لكنها تعسف جدا ﴿قال ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه الخ اقول﴾ اراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ماذكر من احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال ان المتكلم افاده المخاطب قطعا بل الحق ان العلم اريد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفيضة لغة واذا قلنا افاد المتكلم الحكم واستفادة المخاطب او علمه لم يرد به حصول صورة الحكم فى ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم فظاهر ان ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد بالحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به ﴿قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل اقول﴾ هذا بحسب مفهومه يتناول ثلاثة اشياء الاول تنزيل العالم منزلة خالى الذهن فتلقى اليه الجملة مجردة عن التأكيد والثانى تنزيله منزلة السائل فتلقى اليه مؤكدة تأكيدا اما استحسانا والثالث تنزيله منزلة المنكر فتؤكد تأكيدا على حسب انكاره والظاهر ان المراد به هو الاول كما صرح به فى المفتاح وسيأتى الثالث فى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر واما الثانى فيعلم بالمقايسة الى الخالى كما سنذكره ﴿قال فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة الخ اقول﴾ كأنه خص الفائدة بالذكر لانها العمدة الكبرى من الجملة الخبرية والا فقد يلقى الخبر الى من يعلم لازم فائدة الخبر اذا لم يجر على موجب علمه كما اذا ظهر منه مخائل اخفاء الحكم عن الملقى فان موجب ذلك العلم ترك الاخفاء ومخائله ﴿قال ومارميت اذ رميت اقول﴾ اى مارميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر وقيل مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره

السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المصنف وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ماهو مخزون عنده واستحضره * لا يقال انه عالم ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وبهذا يتم مقصودنا * فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا * قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار ﴿وقد ينزل﴾ المخاطب ﴿العالم بهما﴾ اى بفائدة الخبر ولازمها ﴿منزلة الجاهل﴾ فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة ﴿لعدم جريه على موجب العلم﴾ فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك ماهو هو الكتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله (هى عصاى) فى جواب (وما تلك بيمينك) ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم * قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به انفسهم لو كانوا يعلمون) كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمى وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العالم بالشئ اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله (لو كانوا يعلمون) معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله (ولقد علموا) الآية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيأ من الوجهين لا يوافق مافى المفتاح * ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشئ سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره فى النفى والاثبات اى فى نفى شئ واثباته (وما رميت اذ رميت) واذا كان قصد المخبر ماذكر ﴿فينبغى ان يقتصر من التركيب

انه علمه لغ

﴿ قال فان كان خالى الذهن الخ اقول ﴾ المراد بالخالى من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفى الجملة الخبرية وعن تصور تلك النسبة وبالمتردد من تصور تلك النسبة الحكمية ولم يصدق بشئ من وقوعها ولا وقوعها وبالمنكر من صدق بماينافى مضمون الجملة الملقاة اليه وانما انحصر حال المخاطب فى هذه الثلاثة لانه اما ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا فهو المسمى بخالى الذهن واما ان يكون خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه محال واما ان لا يكون خاليا عن شئ منهما وحينئذ اما ان يكون مصدقا بماينافى مضمون ماالقى اليه فهو المنكر اومصدقا بمضمونه فهو العالم ثم ان العالم بالحكم لايلقى اليه الجملة الخبرية الا اذا اجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ونزل منزلة الجاهل فانحصر حال المخاطب بما اجرى الكلام على مقتضى الظاهر فى الخلو والتردد والانكار واعتبار هذه الاحوال فى المخاطب وايراد الكلام على الوجوه المذكورة بالقياس الى فائدة الخبر اعنى الحكم ظاهر واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الجملة عن المؤكد فكما ان المخاطب ﴿ ٤٧ ﴾ اذا كان خالى الذهن عن قيام زيد يقال له زيد قائم مجردا عن التأكيد كذلك اذا كان خالى الذهن عن علمك بقيامه تقول له زيد قائم بلا تأكيد واما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا يجرى فى اللازم لاحتياجك حينئذ الى ان تؤكد ثبوت العلم لك فتقول انى عالم اوانى لعالم بقيام زيد فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الخبرية الاخرى ولو قلت ان زيدا قائم او انه لقائم كان التأكيد بحسب الظاهر راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوت علمك به على انه اذا اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم فى ذهنه فبعد القائه الخبر الى المخاطب لم يتصور منه بقاء تردد اوانكار ذلك وانما قلناه بحسب الظاهر لماسيأتى من انه قد يؤكد الخبر بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل فان تأكيده يدل على انه صادر عن صدق رغبة ووفور اعتقاد ثم الظاهر انك اذا اعتبرت خلو ذهن المخاطب عن علمك بقيام زيد مثلا او تردده فيه اوانكاره له صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت القيام له من متعلقات ذلك المقصود فينبغى ان تعبر عنه بمايفيده قصدا وصريحا فيكون ذلك حينئذ فائدة الخبر وانت خبير بان ذلك انما يحسن اذا فسر العلم بالتصديق امامطلقا اومقيدا بالجزم وحده اوبه وبالمطابقة والثبات معا واما اذا فسر بحصول صورة الحكم مطلقا فلا كما لايخفى ﴿ قال قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء الخ اقول ﴾ فيه بحث وهو انهم صرحوا بان كيف واين وامثالهما انما هى لطلب التصور فقط والتاكيد بان لايتصور الا فى التصديقات وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صالح فى جواب كيف زيد وانه فى الدار فى جواب اين زيد الا انه حكم بانهما لم يتعينا للجواب ؛ الا لم يستقم ان يقال فى الجواب صالح وفى الدار فجعل مجرد الجواب اصلا فى التأكيد بان

على قدر الحاجة ﴾ حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله ﴿ فان كان ﴾ المخاطب ﴿ خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ﴾ اى لايكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا * فعلم ان ماسبق الى بعض الاوهام من انه لاحاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم فى الذهن ليس بشئ ألا ترى انك تقول ان زيدا فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها ام لا ولايحكم بشئ من الاثبات والنفى بل الحكم الذهنى والتردد فيه متنافيان لايجتمعان قط ﴿ استغنى ﴾ على لفظ المبنى للمفعول ﴿ عن مؤكدات الحكم ﴾ وهى ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة ﴿ وان كان ﴾ المخاطب ﴿ مترددا فيه ﴾ اى فى الحكم ﴿ طالباله حسن تقويته ﴾ اى الحكم ﴿ بمؤكد ﴾ قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف

يؤدى الى انتفاء هذه الاستقامة المعلومة فوجب ان يشترط فى الجواب المؤكد بها ان يكون للسائل ظن على خلافه هذا ملخص مقالته ويمكن تقويتها بان التصديق بكون زيد فى مكان يغاير التصديق بكونه فى الدار مثلا فاذا قلت اين زيد فانت مصدق بالاول وطالب للثانى فجاز التأكيد بان ولما كان الاصل هو التصديق الاول ولم يتميز عنه التصديق الثانى الا بخصوص بعض قيوده الذى هو التصور قالوا المطلوب ههنا هو التصور دون التصديق وسيرد عليك زيادة توضيح لهذا المعنى فى موضعه ان شاء الله تعالى ثم ان اشتراط الشيخ فى التأكيد بان ان يكون للسائل ظن على خلاف ما تجيبه به يقتضى ان لا يحسن التأكيد بها فى جواب اين واخواتها ولا فى جواب هل زيد قائم الا اذا علم بقرينة خارجية ان للسائل ميلا الى خلاف جوابك والاولى ان يقال الضابط فى التأكيد بها هو ان السؤال اما ان يكون عن اصل التصديق الذى فى الجملة الخبرية كما فى قولك هل زيد قائم فهناك تؤكد الجملة بان واما ان يكون عن تفاصل الاطراف والقيود التى فيها مع حصول اصل التصديق فلا حاجة حينئذ الى التأكيد اذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور وبذلك يعلم انه لا يلزم من بطلان جعل مجرد الجواب اصلا فى التأكيد باعتبار ظن السائل بخلافه كما زعمه وانما قلنا هذا الضابط اولى لانهم اطلقوا حسن التأكيد فى الجملة الملقاة الى المتردد والسائل ليزول به تردده ثم ينتقش الحكم فى ذهنه وهذا القدر كاف فى استحسان التأكيد وما الذى له ظن على خلاف ما تجيبه به فلا يخلو عن شائبة الانكار على حسب ظنه فلا يبعد ادراجه فى المنكر وايضا ما ذكرناه انسب بما قالوا من ان السؤال عن السبب الخاص يقتضى تأكيد الحكم بخلاف السؤال عن السبب المطلق ﴿قال وكأن الرسل دعوهم الى الاسلام الخ اقول﴾ هذا وجه فيه بعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايهامهم اياهم انهم اصحاب وحى وانهم رسل من الله تعالى بلا واسطة رسول الله مستبعد جدا والظاهر ان اسناد الارسال الى الله تعالى فى قوله تعالى (اذ ارسلنا اليهم اثنين) بناء على ان ارسال عيسى عليه السلام اياهم كان بامر الله تعالى وان قولهم (انا اليكم مرسلون) معناه مرسلون من رسول الله بامر الله تعالى وان تكذيبهم للرسل انما هو فى كون مرسلهم رسولا من الله تعالى لا فى كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب فى قولهم (ان انتم) يتناول الرسل والمرسل معا على طريقة تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليباله عليهم كأنهم احضروا عيسى عليه الصلاة والسلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله تعالى مبالغة فى انكارها ونظير ذلك فى الاشتمال على التغليبين ان تبلغ جماعة من خدام سلطان حكمه الى اهل بلد فيقولون فى ردهم ان حكمكم لا يجرى علينا اذ فينا من هو اعلى يدا منكم

ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل به ﴿وان كان﴾ المخاطب ﴿منكرا﴾ للحكم حاكما بخلافه ﴿وجب توكيده﴾ اى الحكم ﴿بحسب الانكار﴾ قوة وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التأكيد ﴿كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا فى المرأة الاولى انا اليكم مرسلون﴾ مؤكدا بان واسمية الجملة ﴿وفى﴾ المرة ﴿الثانية﴾ ربنا يعلم ﴿انا اليكم لمرسلون﴾ مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث (قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون) وكأن الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال (اذ ارسلنا اليهم اثنين) فعدلوا فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ (وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا) زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة

والا فالبشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله (اذكذبوا) اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله (اذارسلنا اليهم) اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية (اثنين) وهما شمعون ويحيى (فكذبوهما فعززنا بثالث) اى فقويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ﴿ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا و﴾ يسمى ﴿اخراج الكلام عليها﴾ اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث ﴿اخراجا على مقتضى الظاهر﴾ وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر * فان قلت اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلت لانسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لامعنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه ﴿وكثيرا ما﴾ نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا ﴿يخرج الكلام على خلافه﴾ اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفســه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا ﴿فيجعل غير الســائل كالسائل اذا قدم اليه﴾ اى الى غير السائل ﴿مايلوح له﴾ اى لغير السائل ﴿بالخبر﴾ اى يشير اليه ﴿فيستشرف﴾ اى غير السائل ﴿له﴾ اى للخبر يعنى ينظر اليه . يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس ﴿استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا﴾ اى لا تدعنى يانوح فى شـأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ماسبق من قوله تعالى (واصنع الفلك باعيننا) فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل

﴿قال فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اقول﴾ غير السائل بحسب مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما كما فى تنزيله منزلة الخالى الا انه يعتبر ههنا ظهور علامات التردد والسؤال وسيجئ الكلام فى تنزيل المنكر منزلة السائل ان شاء الله تعالى ﴿قال استشراف الطالب المتردد الخ اقول﴾ لم يرد بذلك ان المخاطب بواسطة الملوح صار مستشرفا ومترددا بالفعل والا لكان التأكيد حينئذ من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر بل اريد ان الملوح من شأنه ان يجعله مترددا طالبا واما انه صار كذا ام لا فغير منظور اليه وفى قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقوله حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه اشارة الى هذا المعنى

﴿قال ومثله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء اقول﴾ *فان قلت فلم اكد بتأكيدين وكان يكفيه احدهما *قلت لعل احدهما لتقديم ذلك الملوح والآخر لكون هذا الخبر فى نفسه مما لا يقبله الوهم بل يتردد فيه او ينكره سواء حمل النفس على العموم او على العهد اما على تقدير العموم فلان الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلى وان لا يخرج عنه واحدة من النفوس واما على تقدير العهد فلان ظاهر حاله فى زكاء نفسه وطهارتها مما يوقع الوهم فى انكار الحكم او التردد فيه ﴿قال ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح عليه شئ من امارات الانكار الخ اقول﴾ اريد بغير المنكر الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا لان ﴿٥٠﴾ ظهور شئ من امارات الانكار مشترك بين الكل والظاهر ان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر ﴿قال ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع الخ اقول﴾ فان نزل منزلة خالى الذهن لم يؤكد ما يلقى اليه اصلا وان نزل منزلة السائل اكد تاكيدا هو دون تأكيد انكاره ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليه مما لا يليق بالعاقل انكاره بل غاية ما يتصور منه ان يتردد فيه ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه

﴿ضابطة﴾

قد عرفت انحصار احوال المخاطب بالجملة الخبرية فى العلم والخلو والسؤال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب به فقد نزل منزلة غيره من الثلاثة واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان نظر فى خطابه الى حاله فى نفسه كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل فى ذلك منزلة احد الآخرين اذ لا معنى لتنزيله فى الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام فى اثنى عشر قسما ثلاثة منها اخراج على مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ثلاثة فى العالم وستة فى غيره ﴿قال وجوه متعسفة اقول﴾ منها ان الضمير فى معه للخبر اى مع الخبر شئ من الدلائل لو تأمله المنكر لارتدع *ومنها ان ما عبارة عن العقل اى مع المنكر لو تأمل به فحذف الجار واوصل الفعل * ومنها ان ما عبارة عنه ايضا الا ان المستتر فى تأمله راجع اليه والبارز فيه راجع الى الخبر المنكر

منزلة الطالب وقيل ﴿انهم مغرقون﴾ مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى جقيقة الخبر وخصوصيته ومثله (وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء . وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم . ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم) وغير ذلك مما يأتى بعد الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا * وقال الشيخ عبد القاهر ان فى هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغنى غناء الفاء ﴿و﴾ يجعل ﴿غير المنكر اذا لاح﴾ اى ظهر ﴿عليه﴾ اى على غير المنكر ﴿شئ من امارات الانكار نحو﴾ قول حجل بن نضلة

﴿جاء شقيق﴾ اسم رجل ﴿عارضا رمحه﴾

اى واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله

﴿ان بنى عمك فيهم رماح﴾

مؤكدا بان . ومثله (ثم انكم بعد ذلك لميتون) مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ﴿و﴾ يجعل ﴿المنكر كغير المنكر اذا كان معه﴾ اى مع المنكر ﴿ما ان تامله﴾ اى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ ﴿ارتدع﴾ عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه الصلاة والسلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر فى حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة

اى مع المذكر عقل ان تأمل ذلك العقل الخبر لارتدع عن انكاره ﴿قال ظاهر فى التمثيل اقول﴾ اى ظاهر العبارة يقتضى ان قوله لاريب فيه تمثيل لما نحن بصدده فيكون من امثلة تنزيل المنكر لمضمون الخبر منزلة غير المنكر ويحتمل ان يكون تنظيرا وتشبيها من حيث انه جعل فيه وجود الريب كعدمه تعويلا على ما يزيله من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد هذا الاحتمال قول المصنف فيما بعد وهكذا ﴿١﴾ اعتبارات النفى لاشعاره بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلته فقط ولو كان قوله لاريب فيه مثالا لكان من امثلة النفى فكان الانسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفى ﴿قال مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين الخ اقول﴾ وذلك لان الريب ههنا بمعنى الشك فوجود المرتاب يستلزم وجوده قطعا وان جعل مصدرا لقولنا رابه فارتاب احتيج الى تكلف وهو ان الارتياب لما كان مطاوعا للريب دل وجوهم على وجود الريب بل هم يزعمون ان ارتيابهم انما نشا عن ريبه اياهم فلا يصح الحكم بانتفائه فضلا عن ان يؤكد ﴿قال وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه الخ اقول﴾ عبارة الكشاف هكذا ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه والظاهر منها ان قوله ان احدا قائم مقام فاعل نفى فيكون النفى واردا على عدم الارتياب والمقصود ورود على وجوده فمن ثمه يتوهم ان لا زائدة فاشار الى حلها وهو ان فى الفعل ضميرا مستترا يعود الى الريب وهناك تقديرا اى ما نفى بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه وقيل ان النفى ههنا بمعنى الاتيان بالخبر منفيا فكأنه قال ما اتى بهذا الخبر منفيا اى ليست القضية المؤتى بها منفية هى هذه وفيه تعسف ﴿قال بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه اقول﴾ نظيره ان تقول بعد تقرير المسئلة وتوضيحها بما لا مزيد عليه من البراهين هذه المسئلة مما لا يشك فيه تريد انها بعيدة فى نفسها لا ينبغى ان يشك فيها لا ان المخاطب لا يشك فيها ﴿قال دفعا لتوهم السهو او التجوز الخ اقول﴾

لا فائدة فى ايرادها وقوله ﴿نحو لا ريب فيه﴾ ظاهر فى التمثيل لما نحن بصدده * فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين * احدهما ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد * والثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله (لاريب فيه) تأكيد لقوله (ذلك الكتاب) فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلاريب حتى يصح نفى الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله * فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين * احدهما ماذكر فى السؤال وهو انه جعل الريب كلاريب تعويلا على ما يزيله وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه * وثانيهما ماذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغى لاحد ان يرتاب فيه فكأنه قيل هو مما لا ينبغى ان يرتاب فى انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغى ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة * وعن الثانى ان المذكور فى بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوى ووزانه وزان نفسه فى اعجبنى زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور فى دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال (لاريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى (ذلك الكتاب) وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته * فان قلت ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالكناية وهى

فيه سهو لان التأكيد المعنوى لايدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلايدفعه ماهو بمنزلته من حيث هو كذلك ﴿ قال لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لايناسبه الخ اقول ﴾ محصوله ان تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المقدر كتنزيل الانكار منزلة خلو الذهن مثلا معنى مقصود تفهيمه للمخاطب وهذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص وهو تجريده عن التأكيد وقد دل باللازم الذى هو ايراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذى هو التنزيل المذكور وهو معنى الكناية * وفيه بحث لان الكناية فى متعارف ارباب البيان هى ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم كما صرح به فى موضعه ولاشك ان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم والاول منهما ملزوم للثانى ﴿٥٢﴾ وفى الملزوم خفاء واللازم واضح فينتقل الذهن منه الى ملزومه فيكون ذلك انتقالا من نفس احد فعليه الى الآخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ يدل على لازم فى ملزومه كما فى قولك طويل النجاد بل فيه انتقال من نفس اللازم الى ملزومه * فان قلت لعله اراد ان ذلك شبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد السكاكى ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتصريح فى الظهور واخراجه على خلافه شبيه بالكناية فى الخفاء * قلت هذا محتمل بعيد يأباه ظاهر عبارته كما ان زعم ذلك البعض يرده ظاهر عبارة المفتاح حيث قال وانه يعنى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالكناية ولها انواع ستقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل هناك والاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره وتردده فى عرف البلغاء دلالة واضحة لاخفاء فيها وكذلك الخبر المؤكد تأكيدا بليغا يدل فى ذلك العرف على انكاره كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به مااتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما قال فى المفتاح وانه يعنى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه واذا القى الخبر المجرد الى العالم مثلا لم يقصد به الدلالة على خلو ذهنه بل على ان معه مايستلزم خلو ذهنه وعدم علمه ادعاء فقد ذكر مايدل على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى واذا القى الخبر المجرد الى المنكر اريد ان معه ماان تأمله

ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه * قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لايناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن تعويلا على مازيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ماذكره صاحب اللباب فى شرح قوله

في المهد ينطق عن سعادة جده * اثر النجابة ساطع البرهان

(كامل)

ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كأنه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندرته مما لايلوح صدقه للسامع فى بادئ الرأى ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله (لاريب فيه) اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال ﴿وهكذا اعتبارات النفى﴾ من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فى ماتقدم

وههنا بحث لابد من التنبه له وهو انه لاينحصر فائدة ان فى تأكيد الحكم نفيا لشك اوردانكار ولايجب فى كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه ردانكار محقق اومقدر وكذا المجرد عن التأكيد * قال الشيخ عبد القاهر قدتدخل كلة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لايكون كقولك للشئ وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ماترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى ماترى وعليه (رب انى وضعتها انثى . ورب ان قومى كذبون) ومن خصائصها ان لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لايصح بدونها نحو (انه من يتق ويصبر) الآية (وانه من يعمل سوأ . وانه لايفلح الكافرون) ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله

ان شواء ونشوة * وخبب البازل الامون

وانكانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله

ان دهرا يلف شملى بسعدى * لزمان يهم بالاحسان

ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز انتهى كلامه. وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لاتساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له اولانه لايروج منه ولايتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج * قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم) ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء حدوث الايمان منهم لا فى ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لاتساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لايروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى (قالوا نشهد انك لرسول الله) واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى (ان المنافقين لكاذبون) واما قوله تعالى (والله يعلم انك لرسوله) فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ﴿ ثم الاسناد ﴾ مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره

اوردالانكار نخ

(.....) (نخ)

ارتدع عن انكاره فقد اطلق ما يدل على اللازم لمعنى عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تأمل واذا القى الخبر المجرد الى المتردد دل به على ان معه ما يزيل تردده وكذا اذا القى الكلام المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره حقيقة بل قصد به ملابسته لامارات ومخائل تستلزم انكاره ادعاء فقد اطلق اللفظ الدال على الانكار واريد به ملزومه وقس على ذلك سائر الاقسام * فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية من اوصاف الالفاظ بالقياس الى معان هى مقصودة منها اصالة ضرورة ان الاستعمال معتبر فى حدودها وقد نص فى المفتاح على ان الاستعمال انما يقال فى عرفنا هذا بالقياس الى الغرض الاصلى وما ذكرتم من المعانى ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة فلا توصف بشئ منها بالقياس اليها * قلت تلك المعانى ليست مقاصد اصلية منها فى اصل اللغة واما فى عرف البلغاء فهى اغراض اصلية منها وكلامنا مبنى على عرفهم كما اشرنا اليه والله اعلم

فى ردالانكار نخ

﴿قال لم يقل اما حقيقة واما مجاز اقول﴾ وذلك لان المتبادر من امثال هذه العبارة فى تقاسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقى او المانع من الخلو اذ باحدهما يصير الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع اذ لا يعلم به عدة الاقسام قطعا فلو اوردت اماهما لدلت على انحصار الاسناد فى الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به ﴿قال وهذا ليدخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع اقول﴾ توضيح ماذكره فى هذا المقام ان قوله ماهوله يتبادر منه الى الفهم ماهوله بحسب الواقع فيتناول مايطابق الواقع والاعتقاد معا ومايطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيأ منهما فاذا زيد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط ويدخل به فى الحد مايطابق الاعتقاد فقط وكان مالم يطابق شيأ منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا زيد عليه قوله فى الظاهر دخل به فى الحد مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيأ منهما فظهر ان قوله ولكن بقى خارجا عنه مالا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد بقوله ما هوله ولم يدخل فيه بزيادة قوله عند المتكلم فكان باقيا على خروجه بخلاف مايطابق الواقع دون الاعتقاد فانه كان داخلا فيه وقد خرج عنه بهذه الزيادة فنسبة بقاء الخروج اليه تغليب * فان قلت زيادة القيود على ماهو فى حيز النفى توجب تعميم وتناولا لما كان خارجا بدون القيد لان نفى الاخص اعم من نفى الاعم واما القيود فى الاثبات فيجب ان تكون مخصصة فكيف يتصور ان يكون كل واحد من قوله عند المتكلم وفى الظاهر موجبا لان يدخل فى الحد ما كان خارجا عنه بدونه * قلت ليس شئ منهما تقييدا فى الحقيقة بل هو مغير للعبارة السابقة عن معناها المتبادر منها الى معنى آخر اعم منه فان قوله ماهوله كما مر يتبادر منه ماهو

بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى ﴿منه حقيقة عقلية﴾ لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ماليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشئ الذى يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ماينسب الى العقل اعنى الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هى باعتبار انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفى الزمان الماضى دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه * فان قيل فلم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه * قلنا قد زعم انه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكأنه مبنى على انه من الاحوال المذكورة فى التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعانى انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا فى علم المعانى والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند ﴿وهى﴾ اى الحقيقة العقلية ﴿اسناد الفعل اومعناه﴾ كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم ﴿الى ما﴾ اى شئ ﴿هو﴾ اى الفعل او معناه ﴿له﴾ اى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار ﴿عند المتكلم﴾ متعلق بالظرف اعنى له وهذا ليدخل فيه مايطابق الاعتقاد دون

له بحسب الواقع فلا يتناول مايطابق الاعتقاد فقط فاذا ضم اليه قوله عند المتكلم يتبادر من مجموعهما معنى آخر هو ماهو له في اعتقاده سواء طابق الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى مايطابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض مادخل في الاول وهو ماطابق الواقع فقط فبين المعنيين عموم من وجه ثم اذا زيد قوله في الظاهر يتبادر من المجموع المركب منه ومما تقدمه معنى ثالث يتناول مالم ﴾ ٥٥ ﴿ يندرج في شيء من المعنيين السابقين وهو مالايطابق شيأ من الواقع والاعتقاد ويتناول ماخرجه المعنى الثاني اعني ماطابق الواقع فقط فاندرج في هذا المعنى جميع الاقسام الاربعة واعلم ان القول بكون القيود في الاثبات مخصصة انما يصح اذا كان القيد اخص مما قيد به كما هو الظاهر من القيود في سائر الحدود واما اذا كان القيد اعم او مساويا كان المقيد مساويا للمطلق في الصدق قطعا الا ان التخصيص بحسب المفهوم لازم للتقييد مطلقا ﴿قال وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اقول﴾ فالظرف اعني له مقيدا بالمعمول الاول اعني عند المتكلم عامل في الثاني وتحريره ان الثبوت الذي هو متعلق الظرف يحتمل ان يكون عند المتكلم وان لايكون عنده فقيد به والثبوت عند المتكلم يحتمل ان لايكون في الظاهر وان لايكون فيه فقيد به ﴿قال بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهو له عنده بناء على سهو او نسيان اقول﴾ فيه تأمل وهو ان السهو والنسيان في المشهور لايتصور ان الا بعد العلم فاذا توهم المخاطب ان المتكلم سها او نسي فقد علم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء وهو القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وجوابه ان المعتبر علم المخاطب ذلك حال تكلمه اي يعلم المخاطب ان المتكلم عالم حال تكلمه بعدم مجيئه فلا يمكن ان يتوهم سهوا او نسيانا في القسم الاول

الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لايطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله ﴿في الظاهر﴾ وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى مايكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لاينصب قرينة على انه غير ماهو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا كمرض ومات ولايشترط صحة حمله عليه والا لخرج مايكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه مايطابق الواقع والاعتقاد ﴿كقول المؤمن انبت الله البقل و﴾ مايطابق الاعتقاد فقط نحو ﴿قول الجاهل انبت الربيع البقل﴾ ومايطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن ﴿و﴾ مالايطابق شيأ منهما نحو ﴿قولك جاء زيد وانت﴾ اي والحال انك خاصة ﴿تعلم انه لم يجيء﴾ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ماهو له عنده في الظاهر لان الكاذب لاينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء فانه حينئذ لايتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين * احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجيء * والثاني ان لايكون عالما به والاول لايكون اسنادا الى ماهو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل مالايعتد به ولايعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى مايكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ماعند المتكلم من الحكم فيه لامور * الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد * الثاني انه غير مطرد لصدقه على ماليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لايسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لايسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ماهو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه

ان كان بلابسة

بل القسم فى الثانى ثم يتصور فى الثانى حالة ثالثة هى جهله ابتداء فالاولى ان يصرح بها ايضا ﴿قال بل جوابه انا لانسلم عدم صدقه الى قوله لعدم الاطلاع على السرائر اقول﴾ من انصف من نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذلك بحسب اعتقاده حقيقة الا يرى انك اذا قلت عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لازكاة فى مال الصبى يفهم منه انه كذلك فى اعتقاده حقيقة واما انه لا اطلاع على السرائر فلذلك لايقدح فى تبادر المعنى المذكور الى الاذهان واطلاق الالفاظ فى الحدود على خلاف مايتبادر منها مفسد لها * فان قلت ماعند المتكلم ينقسم الى ماعنده فى الحقيقة والى ماعنده فى الظاهر فيكون اعم منهما فلا يتبادر منه احدهما * قلت انقسامه اليهما لايقتضى عدم التبادر فان الوجود ينقسم الى الخارجى والذهنى واذا اطلق يتبادر منه الخارجى وكذلك الوضع ينقسم الى مايكون بتأويل والى مايكون بتحقيق واذا اطلق يتبادر منه ماهو بحسب التحقيق * فان قلت كيف ذلك ولادلالة للعام على خصوص بعض افراده * قلت الظاهر ان اللفظ حقيقة فى ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز فى الآخر وان صحة التقسيم انما هى باعتبار اطلاقه على معنى ثالث يتناولهما من باب عموم المجاز وان جعل حقيقة فى القدر المشترك بينهما فسبب تبادر احدهما حينئذ كثرة اطلاقه على القدر المشترك فى ضمنه حتى صار كأنه المعنى الحقيقى ﴿قال اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هى اقبال وادبار اقول﴾ وذلك لان الاقبال والادبار امران ثابتان للناقة من حقهما ان يسندا اليها فيصدق على اسنادهما اليها انه اسناد معنى الفعل الى ماهو له فاندرج فى تعريف الحقيقة مع انه مجاز كما نص عليه الشيخ * فان قلت المجاز العقلى اما اسناد الى غير ماهو له او مايشتمل على اسناد الى غير ماهو له فلا يصح ان يعد منه ماهو اسناد الى ماهو له او مايشتمل على اسناد الى ماهو له * قلت الاقبال وان كان صفة للناقة قائمة بها لكنه غير محمول عليها مواطأة فاذا قيل اقبلت الناقة كان الاسناد حقيقة واذا قيل هى اقبال كان مجازا لان الاقبال بطريق الحمل انما هو لافراده فاذا حمل عليها فقط حمل على غير ماهو محمول عليه حقيقة ويظهر لك من هذا انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل او معناه الى شئ هو ثابت له على وجه اسند اليه اندفع الاعتراض ايضا ﴿قال والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز اقول﴾ اى مطلقا سواء كان اسناد جملة اليه او اسم مشتق او جامد ولعل المصنف اخذ هذا القول من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال اولا تفسير هذا ان

عنه * الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على مالا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظاهر والاعتذار عنه بانه تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما ذكره فى تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه فى التعريفات بل جوابه انا لانسلم عدم صدقه على ماذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ماعند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر بل دلالته على الثانى اظهر لعدم الاطلاع على السرائر * ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها

فانما هى اقبال وادبار

مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز فى ان جعلتها لكثرة ماتقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هى ذات الاقبال والادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول لامساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد . وجوابه ان لفظة ما فى التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به هو له على ماصرح به فيما سيجئ وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز . واما الثانى فلعدم صدقه على نحو ماقام زيد وماضرب عمرو من المنفيات فان اسناد

للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب له

القيام والضرب ليس الى ماهوله لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وإن اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ماهوله فقد دخل حينئذ فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ماصام يومى ومانام ليلى قال الشاعر

فنمت وماليل المطى بنائم

(طويل)

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هوله معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظاهر * وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ماهوله لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ماهو له فيكون حقيقة * وكذا اذا نفيته وقلت ماقام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هوله فيكون مجازا سواء اثبت اونفى وكذا الكلام فى سائر الانشائيات مثل أنهارك صائم وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ﴿ومنه﴾ اى ومن الاسناد ﴿مجاز عقلى﴾ ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا ﴿وهو اسناده﴾ اى اسناد الفعل او معناه ﴿الى ملابس له غير ماهوله﴾ اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول ﴿بتأول﴾ متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشئ انك تطلبت مايؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت الشئ فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز * وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ماهوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله ﴿وله﴾ اى للفعل ﴿ملابسات شتى﴾ مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى ﴿يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب﴾ ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها ﴿فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له﴾ اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له ﴿حقيقة﴾ فقوله فى تعريف الحقيقة ماهو له يشملهما ﴿كما مر﴾ من الامثلة ﴿و﴾ اسناده ﴿الى غيرهما﴾ اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول ﴿للملابسة﴾ يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهوله فى ملابسة الفعل ﴿مجاز﴾ فقد استعير الاسناد مما هوله لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه

قوله الشئ ساقط فى بعض النسخ

وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به ١٢

فاسناده الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز وقال ثانيا الاسناد المجازى ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هوله فى الحقيقة فان اقتصاره فى الموضعين على ذكر الفعل يوهم ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل فالحق به معناه لانه فى حكمه وبقى ماعداها خارجا عنهما وقد وجه هذا المذهب بان الفعل يشتمل على النسبة فان اعتبر ان نسبته فى مكانها فسميت حقيقة او فى غير مكانها فسميت مجازا واما المشتق فى نحو زيد ضارب فنسبته الى ضميره توصف بهما بخلاف نسبته الى المبتدأ لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية فى نحو زيد يضرب فان النسبة بين اجزائها توصف بهما دون نسبتها الى المبتدأ كما ذكره والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار فى حكم ما دخلت النسبة فى مفهومه والنسبة التعليقية فى الافعال ومافى معناها ملحقة بالاسنادية وان كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف

﴿ قال ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف الخ اقول ﴾ وذلك لان التشبيه المفاد بكان ونحوها مقصود من الكلام والتشبيه فى نحو انبت الربيع البقل مصحح لما هو المقصود ﴿٥٨﴾ منه وليس به ﴿ قال والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لانه قال المجاز العقلى ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له اقول ﴾ قال فى الكشاف قبل هذا الكلام وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل كما يضاهى الرجل الاسد فى جرأته فيستعار له اسمه فقد صرح بان المعتبر هو مضاهاة هذه الامور للفاعل فى ملابسة الفعل فيحتمل انه اطلق التلبس بالفاعل ثانيا اعتمادا على ما سبق فيكون ملابسة الفعل عنده ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف اولا ويحتمل انه اطلقه فى التعريف بناء على ان المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقى مطلقا سواء كان فى ملابسة الفعل اولا وحينئذ لا يحتاج الى مؤنة تعميم الملابسة وانما قيده سابقا لشيوعه وكثرة استعماله * فان قلت ما لا يتعلق به الفعل لا بذاته ولا بواسطة حرف يبعد اسناده اليه بمجرد تلبسه بفاعله والاكتفاء بمطلق التلبس بالفاعل الحقيقى يقتضى جواز ذلك فكيف يكتفى به * قلت ترك قيد فى التعريف اعتمادا على ماسبق فيه بعد ايضا فكيف يرتكبه

الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل ﴿ كقولهم عيشة راضية ﴾ فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية ﴿ وسيل مفعم ﴾ فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل ﴿ وشعر شاعر ﴾ فى المصدر والاولى ان يمثل نحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقى وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ﴿ ونهاره صائم ﴾ فى الزمان ﴿ ونهر جار ﴾ فى المكان ﴿ وبنى الامير المدينة ﴾ فى السبب الآمر وضربه التأديب فى السبب الغائى ومثله يوم يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد المجازى امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل و

فانما هى اقبال وادبار

على ما مر والثانى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند * ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة * وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره . والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لانه قال المجاز العقلى ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين فى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) ولك

ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب * فان قيل كثيرا مايطلق المجاز العقلى على مالايشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى (شقاق بينهما ومكر الليل والنهار) وقول الشاعر

ياسارق الليلة اهل الدار

وقولنا اعجبنى انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى (ولا تطيعوا امر المسرفين) وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية * فالجواب ان المجاز العقلى اعم من ان يكون فى النسبة الاسنادية اوغيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ماحقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ماحقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ماحقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلى فالمذكور فى الكتاب اما تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة اولمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر اويكون مستلزما له كما فى هذه الامثلة فانه جعل البين فيها شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تميزا كقوله تعالى (اولئك شر مكانا واضل سبيلا) لان التميز فى الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس * واعلم ان هذا المجاز قديدل عليه صريحا كما مر وقديكون كناية كماذكروا فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولاتقصر المجاز العقلى على مايفهم من ظاهر كلام السكاكى والمصنف ﴿وقولنا﴾ فى التعريف ﴿بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل﴾ انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ماهوله لكن لاتأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لاتأول فيها * فان قلت أى سر فى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب ثم أى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا * قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ماعند المتكلم دون ماعند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب * واعترض المصنف عليه بانا لانسلم بطلان طرده بماذكر

﴿ قال ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ماعند العقل ماحصل عنده وثبت وهذا اعم الخ اقول ﴾ لما كان اعتراض المصنف على السكاكى فى بطلان عكس التعريف مبنيا على ان قولنا ماعند العقل معناه مايقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى ما فى نفس الامر لان العقل لا يقتضى ولا يرتضى ماهو بخلاف نفس الامر رده الشارح بان مفهوم ماعند العقل على قانون اللغة ماحصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان ادراك الكواذب فيكون الكاذب حاصلا ثابتا عند العقل فما عند العقل يتناول مافى نفس الامر وماهو بخلافه فلا يجوز ان يراد به فى التعريف مافى نفس الامر وحده فاندفع قوله ولا نسلم بطلان عكسه بماذكر لان المراد بخلاف ماعند العقل خلاف مافى نفس الامر ونحوه كسا الخليفة الكعبة خلاف مافى نفس الامر ويرد على هذا الجواب انه مناف لكلام السكاكى قطعا لان ماعند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة كما صرح به المجيب فنحو قول الدهرى انبت الربيع البقل يكون مندرجا فيما عند العقل لانه يحصل عنده ويثبت وان كان كاذبا فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند العقل فلا يبطل به طرده كما زعمه حيث قال انما قلت خلاف ﴿ ٦٠ ﴾ ماعند المتكلم دون ماعند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل والظاهر من عبارة المفتاح ان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلافه ما يمتنع عنده لانه قال اذ ليس فى العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند وعلى هذا بطل السؤال عليه فى بطلان العكس وصح ايضا مادل عليه صريح كلامه من ان قولنا خلاف ما عند العقل يتناول قول الدهرى انبت الربيع البقل لان انبات الربيع البقل ممتنع عند العقل * لا يقال لو امتنع عنده لما اعتقده الدهرى العاقل * لانا نقول ما يمتنع عنده قسمان احدهما ما يمتنع عنده بداهة ولا يتصور من عاقل ان يعتقد ثبوته والثانى ما يمتنع عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان يغلط فيه وانبات الربيع البقل من هذا القبيل ولعل السكاكى اشار الى هذا المعنى حيث قال فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل فى نفس الامر اى وان كان مخالفا فى نفس الامر للعقل ممتنعا عنده وان لم يدرك العقل ببديهة مخالفته اياه فقوله فى نفس الامر ظرف للمخالف وكأن المصنف توهمه تفسيرا لما عند العقل بناء على ان قوله بخلاف العقل معناه بخلاف ماعند العقل كما يقتضيه سوق كلامه فاعترض عليه فى بطلان العكس هذا واما الجواب عن السؤال على بطلان الطرد بما اوضح فى الشرح فانما يتم على مافسرنا به ماعند العقل لانه اذا فسر بما حصل عنده وثبت كان قوله خلاف ماعند العقل مخرجا لقول الجاهل كما مر فلا يصح ان يقول انما قلت خلاف ماعند المتكلم دون ماعند العقل ليخرج نحو قول الجاهل فتأمل

لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بماذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ماعند العقل مايقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل * ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ماعند العقل ماحصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود

ليست من دأب المحصلين * فان قلت ماذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ماهوله عند العقل وفى نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ماهوله فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ماهوله فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ماذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتأول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا * قلت اراد بالاسناد الى غير ماهوله مفهومه الظاهر الاعم اعنى مايصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع اوعند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وحينئذ يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ماهوله فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ماهوله عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقى التعريف سالما فيخرج عنه مالاتأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ماهوله عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ماهوله فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ماهوله عند المتكلم فى الظاهر * لايقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ماهوله اعم من ان يكون فى الواقع اوعند المتكلم فى الحقيقة اوفى الظاهر * لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولايلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد فى ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ﴿ ولهذا ﴾ اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه ﴿ لم يحمل نحو قوله ﴾ اى الصلتان العبدى

﴿ اشاب الصغير وافنى الكبير * ر ذكر الغداة ومر العشى

على المجاز ﴾ اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ﴿ ما ﴾ دام ﴿ لم يعلم او ﴾ لم ﴿ يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره ﴾ لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر كما مر من قول الجاهل ﴿ كما استدل ﴾ يعنى لم يعلم

﴿ قال وبالجملة ان اراد غير ماهوله فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد الخ اقول ﴾ اقتصر على هذين المعنيين ولم يذكر ماهوله عند المتكلم فى الحقيقة لان ماهوله اذا اطلق يتبادر منه ماهوله فى نفس الامر واذا لوحظ ههنا ان تعريف المجاز مذكور فى مقابلة تعريف الحقيقة ناسب ان يراد به ماهوله عند المتكلم فى الظاهر لانه مصرح به هناك واما ماهوله عند المتكلم فى الحقيقة فليس بمتبادر عند الاطلاق ولا قرينة لها ايضا تعينه فلم يذكره فى ترديده واشار فيما بعد الى انه لو اريد لخرج عن تعريف المجاز نحو قول الموحد انبت الله البقل عند اخفاء حاله عن الدهرى ﴿ قال اراد بالاسناد الى غير ماهوله مفهومه الظاهر الاعم اقول ﴾ يرد عليه ان قولنا ماهوله اذا اطلق يتبادر منه ماهوله فى نفس الامر كما اشرنا اليه لا ماهوله اعم منه ويتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد فى التعريف وقد سبق تحقيقه

﴿قال واقسامه اى المجاز العقلى اربعة اقول﴾ هذه الاقسام الاربعة جارية فى الحقيقة ايضا وامثلتها ماذكر فى المجاز بعينه لكن اذا صدرت عن الدهرى بناء على اعتقاده ﴿قال ـ﴿٦٢﴾ـ واماعلى مذهب السكاكى ففيه اشكال اقول﴾ وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدأ يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقليين وفى كون تلك الجملة من حيث هى جملة مجازا لغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة ولم يصرح بان المجاز اللغوى قسمان مفرد ومركب لكنه مثل فى الاستعارة التى هى مجاز لغوى بما هو مركب نحو قولك انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فان نظر الى مايقتضيه تعريفه من انحصار المجاز والحقيقة اللغوين فى المفردات لم نحصر المجاز والحقيقة العقليان فى تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى تمثيله كان الانحصار فيها ظاهرا على مذهبه ايضا * فان قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجازا لغويا فالمجموع من حيث هو لا يوصف بشىء منهما فلا يصح الانحصار على مذهبه اصلا * قلت بل يوصف بالمجاز اللغوى لان المعنى الحقيقى للمجموع هو مجموع المعانى الحقيقية لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقى

ولم يستدل بشىء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال ﴿على ان اسناد ميز﴾ الى جذب الليالى ﴿فى قول ابى النجم﴾

(رجز)

قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع

من ان رأت رأسى كرأس الاصلع * ﴿ميز عنه قنزعا عن قنزع﴾

اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس * ﴿جذب الليالى﴾ اى مضيها واختلافها * وفى الاساس جذب الشهر مضت عامته ﴿ابطئ اواسرعى﴾ * حال من الليالى على تقدير القول اوكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اى اصنعى ماشئت ايتها الليالى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى ﴿مجاز﴾ خبر ان ﴿بقوله﴾ متعلق باستدل ﴿عقيبه﴾ اى عقيب قوله «ميز عنه قنزعا عن قنزع» ﴿افناه﴾ اى ابا النجم اوشعر رأسه ﴿قيل الله﴾ اى امره وارادته

﴿للشمس اطلعى﴾ * حتى اذا واراك افق فارجعى

فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء على انه زمان اوسبب ﴿واقسامه﴾ اى المجاز العقلى ﴿اربعة لان طرفيه﴾ وهما المسند اليه والمسند ﴿اما حقيقتان﴾ وضعيتان ﴿نحو انبت الربيع البقل او مجازان﴾ وضعيان ﴿نحو احيي الارض شباب الزمان﴾ فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة ﴿او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان﴾ فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز ﴿واحيي الارض الربيع﴾ فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا بالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لايخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين اوحقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا اومعناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احيانى ملاقاته المجاز اسناد احيي الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال ﴿وهو﴾ اى المجاز العقلى ﴿فى القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته﴾ اى آيات الله تعالى

﴿ زادتهم ايمانا ﴾ لم يقل منه قوله تعالى اونحو قوله تعالى ايهاما للاقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الآيات سبب لها ﴿يذبح ابناءهم﴾ نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر ﴿ينزع عنهما لباسهما﴾ نسب نزع اللباس عن آدم عليه الصلاة والسلام وحواء رضى الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين ﴿ يوما ﴾ نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما ﴿يجعل الولدان شيبا﴾ نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب اوعن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة ﴿واخرجت الارض اثقالها﴾ جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة ﴿و﴾ هو ﴿غير مختص بالخبر﴾ كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد الخبرى ﴿ بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا ﴾ وقوله تعالى (فلا يخرجنكما من الجنة) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سببه ومثله فلينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وماشبه ذلك مما اسند الامر اوالنهى الى ماليس المطلوب صدور الفعل اوالترك عنه ومنه اجر النهر ولاتطع امر فلان على ماشرنا اليه وكذا ليت النهر جار وأصلاتك تأمرك ونحو ذلك ﴿ ولابد له ﴾ اى للمجاز العقلى ﴿من قرينة﴾ صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة ﴿لفظية كامر﴾ فى قول ابى النجم من قوله «افناه قيل الله» ﴿ اومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور ﴾ اى بالمسند اليه المذكور معه ﴿عقلا﴾ اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لايدعى احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا ﴿ كقولك محبتك جاءت بى اليك اوعادة﴾ اى من جهة العادة ﴿نحو هزم الامير الجند﴾ وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم اوغيره كقرب وبعد ومرض ومات ﴿وصدوره﴾ عطف على استحالة اى وكصدور الكلام ﴿عن الموحد﴾ فيما يدعى الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان

﴿قال كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا الى قوله من جهة العادة اقول﴾ فيه اشعار بان انتصاب عقلا وعادة على التميز وليس هناك مفرد يميز بهما فان انقسام الاستحالة الى العقلية والعادية يوجب ابهاما فى صفتها لافى ذاتها ولانسبة تحتاج اليه فان الاستحالة لازمة والمستحيل هو القيام لاالعقل والعادة وان جعلت متعدية على معنى الحكم باستحالة الشئ وعدمه محالا كما فى قوله مما يستحيله العقل كانت مصدرا مضافا الى مفعولها فلا يصح ان يجعل فاعلها تميزا لتلك النسبة الاضافية لان التميز عن النسبة الى المفعول مفعول كما ان التميز عن النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك النسبة فى الحقيقة انما هى الى المميز وانما صرفت من الظاهر الى غيره قصدا الى طريقة الاجمال والتفصيل والصحيح ان انتصابهما على المصدرية اى استحالة عقلية اوعادية اوعلى الظرفية المقدرة اى فى العقل اوالعادة وان تفسيره بهما انما هو بيان لحاصل المعنى دون توجيه الاعراب لظهوره

الدهري المبطل يدعى قيامه به ﴿مثل اشاب الصغير﴾ البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ماهو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لماذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا فى ابطاله الى الدليل ﴿ومعرفة حقيقته﴾ يريد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ماهو له بما هو له الفاعل او المفعول به الحقيقى لكن لايلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لايسند الى ماهو له قطعا كما ان المجاز الوضعى لابد ان يكون له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لايجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لايستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة ﴿اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية﴾ اى لايظهر الا بعد نظر وتأمل ﴿كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله﴾ اى قول ابن المعذل

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

اى يزيدك الله حسنا فى وجهه ﴾ لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى اقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه ومحبتك جاءت بى اليك اى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر

وصيرنى هواك وبى * لحينى يضرب المثل

اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو انى يضرب المثل بى لهلاكى فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس . وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض له حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما فى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) فانك لاتجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لاتستطيع فى وصيرنى ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر

﴿قال اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بى لهلاكى فى محبتك اقول﴾ دل عبارته على ان الواو فى قوله وبى متوسطة بين ماهو اسم فى المعنى لصار اعنى ضمير المتكلم وبين خبره اعنى يضرب لتأكيد اللصوق بينهما كالواو المتوسطة بين الموصوف والصفة لذلك على ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائر ما نحن فيه قول الشاعر

وكنت ومايننهنى الوعيد

اذا حمل كان على الناقصة وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الآخر اى صيرنى هواك يضرب المثل لحينى وبى الا انه قدم المعطوف كما فى قوله عليك ورحمة الله السلام وقيل الواو للحال والخبر محذوف اى صيرنى هواك هالكا والحال انه يضرب بى المثل لهلاكى فان جوز دخول الواو على المضارع المثبت فذاك والا قدر مبتدأ اى وانا يضرب

(وافر) (رجز)

الى غير ماهوله فاعوله هو الفاعل نخ
لابد له من موضوع نخ
(وافر)
(وافر)
وتعريض به نخ
على فلان نخ
للهوى ولوجهه نخ

﴿ قال وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة اقول ﴾ قال فى مختصر هذا الشرح زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظنى ان هذا تكلف والحق ماذكره الشيخ ونقل عنه فى توجيه ظنه حقا انه لا نزاع فى ان الفعل لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود فى امثال هذه الصور افعال لازمة كالقدوم والزيادة والصيرورة والسرور لا افعال متعدية كالاقدام والمسرة ونحوهما لكن بقى حينئذ بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون حينئذ حقيقة لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا لغويا فلا يكون المجاز فى الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيد ظنا بصحته اصلا بل هو فى الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلى وبيان لوجوب عدها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معا ولا اختصاص له باحدهما ليفيد ظنا بصحة الآخر * وان شئت يقينا فى مذهبه فاستمع لما نقول اذا قدمت الى بلد مخاطبك لاجل حق لك عليه ثم قلت اقدمنى بلدك حق لى عليك فقد صدر عنك فعل هو القدوم لاجل داع هو الحق لكنك بنيت من القدوم باب الافعال واسندته الى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا والاسناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقى وشبهت الحق بمقدم متوهم فى هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الاقدام اليه فهو استعارة (٥ ـ مطول) بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك فى ملابسة الفعل وجعلت المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه مصححا له كان اسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقى لو اسند اليه لكان حقيقة * فان قلت اذا كان القدوم ناشئا عن الاقدام وكان هناك مقدم محقق واريد تشبيه الحق بذلك المقدم وابرازه فى صورته على طريقة الاستعارة بالكناية او اريد نقل اسناد الاقدام منه الى الحق على طريقة المجاز العقلى مبالغة فى ملابسته للفعل كان غرضا صحيحا فى اسلوب واضح واما اذا كان الموجود هو القدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف يشبه به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه وأى فائدة فى ذلك * قلت كما ان الشئ يشبه بامر محقق ويبرز فى صورته لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه

وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره ﴿وانكره﴾ اى المجاز العقلى ﴿السكاكى﴾ وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ﴿ذاهبا الى ان ما مر﴾ من الامثلة ﴿ونحوه استعارة بالكناية﴾ وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء ﴿على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى﴾ للانبات يعنى القادر المختار ﴿بقرينة نسبة الانبات﴾ الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى ﴿اليه﴾ اى الى الربيع ﴿وعلى هذا القياس غيره﴾ اى غير هذا المثال. يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه . وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه * والحاصل ان يشبه الفاعل المجازى المذكور بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى ﴿وفيه﴾ اى فيما ذهب اليه السكاكى ﴿نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها كما سيأتى﴾ فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو فى صاحب عيشة وكذا لا معنى

لابد ان يكون غ

يعنى الفاعل المختار غ

كذلك يتشبه بامر موهوم ويبرز فى صورته لذلك كمايشبه النصال بانيـاب الغول وطلع الزقوم برؤس الشياطين فلا اشكال فى الاستعارة بالكناية واما نقل الاسناد فالمقصود منه المبالغة فى ملابسة الفاعل فاذا وجد القدوم وحده نداع واريد المبالغة فى ملابسته للقدوم يتوهم هناك اقدام ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه الى الداعى فان نقل الاسناد من المتوهم كنقله من المتحقق فى تحصيل غرض المبالغة فى الملابسة فظهر ان لفظ الاقدام مستعمل فيما هو معناه حقيقة لغة الا ان ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بفرضه غرض صحيح وفائدة جليلة وليس له فاعل حقيقى لو اسند اليه لكان حقيقة * فان قلت الفاعل الحقيقى للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعا * قلت لا معنى لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعى فانه يساوى نقل اسناد الفعل المحقق من الفاعل المحقق فى تحصيل الغرض المطلوب كما عرفت فثبت انه اسناد مجازى ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطل ما تكلفه السكاكى من ان الفاعل الحقيقى للاقدام هو النفس اى اقدمتنى نفسى وان فاعل المسرة والتصيير والزيادة حقيقة هو الله تعالى

لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه فى قوله تعالى (خلق من ماء دافق) ﴿و﴾ يستلزم ﴿ان لا يصح الاضافة فى﴾ كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الحقيقى ﴿نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه﴾ اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولاشك فى صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى (فما ربحت تجارتهم) ولو مثل بقوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) اوقوله

فنام ليلى وتجلى همى

(رجز)

لكان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هى فى ضميره المستتر لا فى نهاره كالاستخدام فى علم البديع لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين ﴿و﴾ يستلزم ﴿ان لا يكون الامر بالبناء﴾ فى قوله تعالى (ياهامان ابن لى صرحا) ﴿لهامان﴾ لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ﴿و﴾ يستلزم ﴿ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل﴾ وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى ﴿على السمع﴾ من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع فى كلامهم سمع من الشارع اولم يسمع ﴿واللوازم كلها منتفية﴾ كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم * وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى فى تحقيقه بانا ندعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل المبالغة فى التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيأ غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه فى الاستعارة بالكناية اعتراض قوى نذكره فى علم البيان ان شاء الله تعالى ﴿ولانه﴾ اى ما ذهب اليه السكاكى ﴿ينتقض بنحو

نهاره صائم﴾ وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى ﴿لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه﴾ وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة * وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد اولا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله

قد زر ازراره على القمر

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما اوغير صائم * ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية * فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هى فى ضمير راضية * والمعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل * وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البانى حقيقة كما فهم لم يكن الامر لهامان لا حقيقة ومجازا ألا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا * وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع فى كلام الجميع من غير توقف والله اعلم

الباب الثانى ﴿احوال المسند اليه﴾

اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد اومتروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم اومؤخر معرف اومنكر ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم ﴿اما حذفه﴾ قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما

﴿قال وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف اقول﴾ لم يرد انه لما جوز الاطلاق بلا توقيف صح منه اطلاق الربيع ونحوه عليه تعالى اذ ليس الكلام فى تراكيب السكاكى واطلاقاته بل ارادانه لما جوز ذلك فالظاهر انه اعتقد فى حق البلغاء السليقية من اهل الاسلام والجاهلية انهم على التجويز فحكم على تراكيبهم بتصرفات على حسب اعتقاده فلا يصح الزامه بالتوقيف على السمع فى نحو انبت الربيع البقل وحينئذ يندفع عنه ما اورده الشارح من انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع اذ لا نسلم ان السكاكى يلزمه انه لو صح مذهبه لتوقف البلغاء القائلون بالتوقيف فى صحته على السمع فانه لم يعتقد ان فى ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف فلا الزام الا بان يبين بطلان اعتقاده ذلك وان فيهم من يذهب اليه واما القائلون بالتوقيف من غيرهم فلا اعتداد بهم فانه يجب عليهم الاقتداء باولئك وربما لم يفهموا بعض وجوه تصرفاتهم فى كلامهم ﴿قال وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه اقول﴾ الانسب بهذا الفن ان يقال الذكر لكونه اصلا لا يستدعى وجوب نكتة زائدة على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدا بها فالحذف اعرق واقوى فى اقتضاء المعانى الزائدة على المعنى الاصلى التى هى المقصودة فى علم المعانى فتقديمه اولى

مقررا فى علم النحو ايضا دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال ﴿ فللاحتراز عن العبث ﴾ اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفى نفس الامر بل ﴿ بناء على الظاهر ﴾ والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا * وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك ﴿ او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ ﴾ يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر [١] وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد فى دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل ﴿ كقوله

قال لى كيف انت قلت عليل ﴾

(خفيف)

لم يقل انا عليل للاحتراز او التخييل المذكورين ﴿ او اختبار تنبه السامع عند القرينة ﴾ هل يتنبه ام لا ﴿ او ﴾ اختبار ﴿ مقدار تنبهه ﴾ هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا ﴿ او ايهام صونه ﴾ اى المسند اليه ﴿ عن لسانك ﴾ تعظيما له وافخاما ﴿ او عكسه ﴾ اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة ﴿ او تأتى الانكار ﴾ اى تيسره ﴿ لدى الحاجة ﴾ نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره ﴿ او تعينه او ادعائه ﴾ اى ادعاء التعين ﴿ او نحو ذلك ﴾ كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام . و

شنشنة اعرفها من اخزم

(رجز)

او على ترك نظائره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم . وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاغتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره . وقد يكون حذف الشئ اشعارا

[١] وانما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر بعينها على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات بعضها لمواضع مختلفة باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها (منه)

قال ابن المبارك فى شرح التسهيل واما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه ولكونه بمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد وصلى الله على محمد سيد المرسلين واعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين ومررت بغلامك المسكين فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعين بدونها يجوز ذلك فيها النصب بفعل مستلزم اضماره والرفع المقتضى لخبرية المبتدأ لا يجوز اظهاره وذلك انهم قصدوا المدح فجعلوا اضمار الناصب امارة على ذلك كما التزم فى النداء اذ لو اظهر الناصب لايخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا لمعنى فلما التزم الاضمار فى النصب التزم فى الرفع ايضا ليجرى الوجهان على سنن واحد (منه)

بانه بلغ من الفخامة مبلغا لايمكن ذكره قال الله تعالى (انهذا القرآن يهدى للتى هى اقوم) اى الملة التى اوالحالة اوالطريقة ففى الحذف فخامة لاتوجد فى الذكر اوبلغ من الفظاعة الى حيث لايقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فى بلية يقال لاتسأل عنه اما لانه يجزع ان يجرى على لسانه ماهو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لاتقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره ﴿واماذكره فلكونه﴾ اى الذكر ﴿الاصل﴾ ولامقتضى للعدول عنه ﴿او الاحتياط لضعف التعويل﴾ اى الاعتماد ﴿على القرينة او التنبيه على غباوة السامع اوزيادة الايضاح والتقرير﴾ ومنه (واولئك هم المفلحون) بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كماثبتت لهم الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لوانفردت كفت مميزة على حيالها ﴿ اواظهار تعظيمه او اهانته اوالتبرك بذكره او استلذاذه اوبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ﴾ اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ﴿ نحو هى عصاى ﴾ ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقديكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كمايقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابوالقاسم محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم الى غيرذلك من الاوصاف * وقديذكر المسنداليه للتهويل اوالتعجيب اوالاشهاد فى قضية اوالتسجيل على السامع حتى لايكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة * ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسنداليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد فى الدار * واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لايقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لالاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص * وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولانعنى بالقرينة سوى مايدل على المراد وقيل مراده

﴿قال وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف اقول﴾ فيه بحث لان كون النسبة غيرعامة اى غيرصالحة فى نفسها لامور متعددة قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند بشئ معين فلو حذف المسنداليه فهم من اختصاص المسندبه انه المقصود كمافى نحو خالق لمايشاء وفاعل لما يريد وكذلك كون النسبة عامة مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة دالة على ان المسنداليه جميع مايصلح له النسبة كمافى قولك خير من هذا الفاسق فكيف يكون انتفاء هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلا لانتفاء القرينة مطلقا مع ان لها افرادا اخر كتقدم الذكر فى السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة صلوحه فى نفسه لمتعدد كما فهم المصنف ومن تبعه بل اراد صلوحه فى ذلك المقام الذى ذكر فيه لان يكون خبرا عن متعدد امامعا او على البدل فلايكون هناك قرينة مخصصة له بمعين اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا ارير تخصيصه بمعين اى تخصيص اثباته به فلابد من ذكره اذلا قرينة بالقياس الى شئ من الامور المعينة واماان اريد عمومه للجميع واثباته له فلاحاجة الى ذكره لان صلوح الخبر له مع عدم التعرض لشئ من الخصوصيات كاف فى فهم اسناده الى الجميع فعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص بيانا لانتفاء قرينة المخصصات فى مقام القصد الى معين فلايجوز حذفها اصلا لانتفاء قرينته

﴿ قال وهوماوضع ليستعمل فى شئ بعينه اقول ﴾ اى المعتبر فى المعرفة هوالتعين عندالاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائرالمعارف فان لفظة انامثلا لاتستعمل الا فى اشخاص معينة اذلايصح ان يقال انا ويرادبه متكلم لابعينه وليست موضوعة لواحدمنها والا لكانت فى غيره مجازاولالكل واحدمنها والالكانت مشتركة موضوعة اوضاعا متعددة بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتالك الافراد فيكون الغرض من وضعهاله استعمالها فى افراده المعينة دونه هذا ماتوهمه جماعة والحق ماافاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلايلزم كونها مجازافى شئ منهاولاالاشتراك وتعددالاوضاع ولوصح ﴿ ٧٠ ﴾ ماتوهموه لكانت اناوانت وهذامجازات لاحقائق لهااذ لم تستعمل هى فيما وضعت لها من المفهومات الكلية بل لايصح استعمالها فيهااصلاوهذا مستبعد جداوكيف لاولو كانت كذلك لما اختلفت فيه ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك فى ذلك بامثلة نادرة ﴿ قال وحقيقة التعريف جعل الذات مشارابه الى خارج الخ اقول ﴾ هذه العبارة موجودة فى النسخ التى رأيناها لكن قدخط عليها فى بعضهاوحذفهااولى من اثباتها اذهى مبهمة لايتوصل منهاالى مغزاها ولايدرى ان المرادبالذات والخارج ماذا وهى مأخوذة من كلام نجم الائمة وفاضل الامة الرضى الاسترابادى حيث قال فى وصف النكرة بالجملة الخبرية لكنه احال بيانها على ماذكره فى باب المعرفة والنكرة ثم قال هناك والاصرح فى رسم المعرفة ان يقال هى ماشيربه الى خارج مختص اشارة وضعية ثم بين مقصوده من كلامه بتوضيح واطناب كماهو دأبه وحاصله ان المعارف كلها مشتركة فى اشتمالها على اشارة ويختص منها اسماء الاشارة بكون الاشارة فيها حسية وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ماسبق على المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثمه لايحسن ان يخاطب بلسان الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ هواشارة الى ماثبت فى ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل فى الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانماقلنا مختص احترازا عن الضمائر العائدة الى مالم يختص بشئ قبل الحكم نحو أرجل

فيكون ذكره واجبا لاراجحا والمقتضى مايكون مرجحا لاموجبا اوفيكون ذكره واجبا فلايكون مقتضى الحال * والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولانسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة ﴿ واماتعريفه ﴾ اى جعل المسنداليه معرفة وهوما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارابه الى خارج مختص اشارة وضعية * وقدم فى باب المسنداليه التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة المخاطب الحكم اولازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولاشك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لايشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لايكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشاراليها بقوله ﴿ فبالاضمار لان المقام للتكلم اوالخطاب اوالغيبة ﴾ وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف ﴿ واصل الخطاب ان يكون لمعين ﴾ واحدا كان اوكثيرا لان وضع المعارف

على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا ﴿ وقد يترك ﴾ اى الخطاب مع معين ﴿ الى غيره ﴾ اى الى غير المعين ﴿ ليعم ﴾ الخطاب ﴿ كل مخاطب ﴾ على سبيل البدل ﴿ نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ﴾ لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين ﴿ اى تناهت حالهم ﴾ الفظعية ﴿ فى الظهور ﴾ وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك ﴿ فلا يختص به ﴾ اى بهذا الخطاب ﴿ مخاطب ﴾ دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب * وفى بعض النسخ «فلا يختص بها» اى برؤية حالهم مخاطب اوبحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف * قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو (ولو ترى اذ المجرمون) الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم. فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب افساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح ﴿ وبالعلمية ﴾ اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها ﴿ لاحضاره ﴾ اى المسند اليه ﴿ بعينه ﴾ اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ماعداه واحترز به

قائم ابوه وأظبى كان امك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويالها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه اورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مخصصة بصفة وانما قلنا اشارة وضعية ليخرج عن الحد النكرات المعينة عند المخاطب نحو قولك جاءنى رجل تعرفه اورجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وكذا يخرج عن الحد نحو لقيت رجلا اذا علمه المتكلم بعينه اذ ليس فيه اشارة لاوضعا ولا استعمالا وقال ويدخل فى الحد الاعلام حال اشتراكها اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع ويدخل فيه ايضا الضمائر العائدة الى نكرات مخصوصة قبل الحكم وكذلك المعرف باللام العهدية اذا كان المعهود نكرة مخصوصة لانه اشير بهما الى خارج هذا ما تلخص من كلامه طويناه على غره اذ لا حاجة بنا الى تصحيحه او ابطاله وانما المقصود التنبيه على مأخذ تلك العبارة وكيفية تصرف الشارح فيها وانه يجب حمل الذات فيها على الاسم فلو بدل الذات به لكان انسب بالمأخذ واقرب الى الفهم وانه اريد بالخارج مايقابل الذهن وانما اختار ذلك الفاضل ذكر الذات فى مباحث الصفة ليحكم بانها لا توصف بالتعريف والتنكير بناء على انهما من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ﴿ قال بل تريد ان اكرم اليه اواحسن فتخرجه الخ اقول ﴾ سبب اخراجه فى صورة الخطاب المبالغة فى تأدية المقصود كأنك احضرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب وخاطبته بذلك تشهيرا للومه وتنويها لسوء معاملته ﴿ قال وهو ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته اقول ﴾ يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية ولا يجاب بانها موضوعة للماهية مع جميع المشخصات الذهنية لاستلزامه امتناع اطلاقها على الافراد الخارجية بل بان علميتها تقديرية لضرورة الاحكام والمقصود تعريف الاعلام الحقيقية

﴿ قال ابتداء اى اول مرة واحترزبه عن احضاره ثانيا الخ اقول ﴾ الظاهر ان المعرف بلام العهد الخارجى كالمضمر الغائب فى الاحضار ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فيخرج بهذا القيد كما اشير اليه فيما بعد فالاولى ان يحترز بهذا القيد عنه ايضا ولا يسند اخراجه الى ما بعده كما فعله ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احتراز عن خروج العلم المشترك فانه لا يقتضى احضار المسند اليه بعينه فى ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضيه ابتداء اى بحسب وضعه فانه بحسب كل واحد من وضعيه يقتضى احضار معناه بعينه واما بحسبهما معا فلا فلولم يقيد الضابط بقيد الابتداء لخرج عنه الاعلام المشتركة وفيه بحث لان الاحضار المذكور اعم من ان يكون بقرينة اولا والعلم المشترك يقتضى احضار معناه بعينه بتوسط قرينة معينة اياه وايضا الاحضار فعل المتكلم وغاية لايراده المسند اليه علما وما زعمه يقتضى جعله فعلا للعلم اى لاحضار العلم المسند اليه فى ذهن السامع ابتداء ويدفعه قوله باسم مختص به ﴿ قال بحيث لا يطلق على غيره اقول ﴾ اراد انه مختص به بحسب وضع واحد فلا يطلق على غيره بحسب ذلك الوضع فيتناول الاعلام المشتركة ﴿ قال قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الخ اقول ﴾ اشار اولا الى انا لا نسلم ان الاسم المختص منحصرا فى العلم ليكون القيد الاخير مغنيا عن الاولين وهذا المنع انما يجدى اذا خرج باحد القيدين الاولين اسم مختص غير علم لكن الخارج بالاول هو النكرة وبالثانى المضمر الغائب كما ذكره وليس شئ منهما بمختص فقد اخرج القيد الاخير جميع ما يخرجه القيدان فلا حاجة اليهما ويمكن ان يتكلف له ان الجنس اذا انحصر فى شخص كان اسمه مختصا به فى الظاهر ولا يحضره بعينه فى الحقيقة فقد اخرج القيد الاول ما لا يخرجه القيد الاخير وصرح ثانيا بان المقصود من القيود تحقيق مقام العلمية والاحتراز تابع كما ان المقصود من قيود التعريفات شرح الماهيات والاحترازات تابعة له فلا بأس ان يقع فى قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ ان يتأخر هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما فيما نحن بصدده ﴿ قال وبعد اللتيا والتى اقول ﴾ يشير بهما الى بعد تفسير ابتداء بما ذكره هذا القائل من وجهين تقدما فى الشرح احدهما ان المفهوم من لفظ ابتداء لا يلائم تفسيره والثانى انه يلزم اتحاده حينئذ مع القيد الاخير فى المؤدى ﴿ قال فينبغى الخ اقول ﴾ اى اذا جعل هذا القيد احترازا عن سائر المعارف فليفسر

عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى ﴿ فى ذهن السامع ابتداء ﴾ اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب ﴿ باسم مختص به ﴾ اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين * فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم * قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات * لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة * لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها

جاءنى زيد ١٢

فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ماذكرناه اولا ﴿نحو قل هو الله احد﴾ فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته اوالمستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلايكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقدسها ألايرى ان قولنا لااله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلوكان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق اوالواجب لذاته لاعلما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اماالمعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه اومطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المسودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق. والله علما للفرد الموجود منه . والمعنى لامستحق للعبودية له فى الوجود اوموجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس ﴿اوتعظيم اواهانة﴾ كما فى الالقاب الصالحة لمدح اوذم ﴿اوكناية﴾ عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل (تبت يدا ابى لهب) اى يدا جهنمى لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابوالخير وابوالشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لاباعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابالهب اوزيدا اوعمرا اوغير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لايكون من الكناية فى شئ ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا فى الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابالهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولايكون من الكناية فى شئ فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام ﴿اوايهام استلذاذه﴾ اى العلم ﴿اوالتبرك به﴾ اونحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على

كا تقول خ

انما استعمل ههنا خ

بما يناسب مفهومه الاصلى ليزول احد البعدين ﴿قال حذفت الهمزة الخ اقول﴾ قيل حذفها يحتمل ان يكون على غير قياس ولذلك التزم الادغام وان يكون على قياس تخفيف الهمزة ويكون التزام الادغام مخالفا للقياس ﴿قال ثم جعل علما اقول﴾ قيل جعله علما اما بطريق الوضع ابتداء واما بطريق الغلبة التقديرية فى الاسماء كما ان الرحمن من الصفات الغالبة غلبة تقديرية وذلك لاينافى اختصاص اسم الله والرحمن به تعالى فتأمل ﴿قال ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار الى قوله لايكون من الكناية فى شئ اقول﴾ ولقائل ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم وملزوما لكونه جهنميا صار كونه جهنميا مما يفهم من هذا الاسم فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل فانه لايفهم منه ذلك المعنى وان اريد به ذلك الشخص بعينه ولابعد فى ذلك فان حاتما اذا اطلق على مسماه فهم منه كونه جوادا واذا عبر عنه بهذا الرجل لم يفهم وتوضيحه ان اتصافهما بهذين الوصفين انما لوحظ فى ضمن ما اشتهرا به من اطلاق اسمى ابى لهب وحاتم عليهما فهما من حيث انهما مدلولا هذين الاسمين معلوما الاستلزام لهذين الوصفين فجاز ان يكونا كنايتين عنهما ولو كان لهما بدلهما اسمان آخران فى الاشتهار لقاما مقامهما فى صحة الكناية عنهما ﴿قال ويجب ان يعلم ان ابالهب انما يستعمل هنا فى الشخص المسمى به الخ اقول﴾ يدل على ان الكناية باعتبار الوضع الثانى اى العلمى

دون الاول اى الاضافى ولكل وجهة اما الثانى فما اوضحناه واما الاول فما ذكره من انهم قد يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ويدل عليه ان بعض الكفرة نادى ابابكر رضى الله تعالى ﴿٧٤﴾ عنه فقال ياابا الفصيل ﴿قال لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين﴾ وقوله لان وضع الموصول على ان يطلقه الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف اقول﴾ يشعر كل منهما بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب و اشارة الى علمه بمدلول اللفظ وحضوره فى ذهنه ولذا قال الادباء المعرفة مايعرفه مخاطبك وسيأتيك مزيد توضيح له فيما تستقبله ﴿قال فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة اقول﴾ فرق بين الموصولة والموصوفة المختصة بواحد بان التخصيص فى الاولى وضعى دون الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضى تعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة فى ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلى يستعمل فى جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة فى مفهوم كلى وان كان منحصرا فى معين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلابد من قرينة يتعين بها ماقصدته فان احتاج المخاطب الى ان يستفسر لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذى هو المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان

السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام ﴿وبالموصولية﴾ اى تعريف المسنداليه بايراده موصولا. وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول. ثم الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وماذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر. والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشئ بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على مايعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لاتخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول * ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله ﴿لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم﴾ ولم يتعرض لما لايكون للمتكلم اولكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لااعرفهم اولانعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه ﴿او استهجان التصريح بالاسم اوزيادة التقرير﴾ اى تقرير الغرض المسوق له الكلام ﴿نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه﴾ اى راودت زليخا يوسف عليه الصلاة والسلام. والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز اوزليخا لان كونه فى بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء * وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة * وقيل بل تقرير المسنداليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلايتقرر المسنداليه ولايتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسنداليه بيت السقط

مقصودك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى ﴿ ٧٥ ﴾ المقصود حيث لا يوجد خارجا الا فى ضمن معين منها ﴿ قال اوالايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول عملت هذا العمل الى قوله كالارصاد فى علم البديع اقول ﴾ هذا التوجيه يقتضى استدراك لفظ البناء وان يقال اوالايماء الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة وليس بناؤه اجناسا مختلفة يشار بايراد المسند اليه موصولا الى واحدمنها فالايماء الى طرز الخبر وجنسه كما اعترف به حيث قال فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب * فان قلت لعله جعل البناء بمعنى المبنى وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق ثياب كما ينبئ عنه قوله الى ان الخبر المبنى * قلت هذا تعسف وهو ظاهر ومستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبنى لكن لا دخل له فى الايماء * فان قلت الخبر مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شئ على آخر يستدعى تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكى فى تعريف المسند السببى ولا شك ان الايماء الى جنس الخبر انما يتصور مع تأخره فكأنه قال اوالايماء الى جنس الخبر المتأخر * قلت هذا على تقدير صحته لا يندفع به شئ من التعسف والاستغناء كما لا يخفى ﴿ قال ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من

أعباد المسيح يخاف صحبى * ونحن عبيد من خلق المسيحا

فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها. والاستهجان التصريح بالاسم لانه قال اوان يستهجن التصريح اوان يقصد زيادة التقرير نحو (وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه وغلقت الابواب) الآية. ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم ﴿او التفخيم﴾ اى التهويل والتعظيم ﴿نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم﴾ فان فى هذا التفخيم من الابهام مالا يخفى. ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم * واسمت سرح اللحظ حيث اساموا

وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا عصارة كل ذاك اثام

﴿او تنبيه المخاطب على خطأ﴾ نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه

﴿ان الذين ترونهم﴾ اى تظنونهم ﴿اخوانكم

* يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا ﴾

اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ماليس فى قولك ان القوم الفلانى. وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه. وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة ﴿او الايماء الى وجه بناء الخبر﴾ اى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع ﴿نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين﴾ فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ﴿ثم انه﴾ اى الايماء الى وجه بناء الخبر [لا بمجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام] ﴿ربما جعل ذريعة﴾ اى وسيلة ﴿الى التعريض بالتعظيم لشأنه﴾ اى لشان الخبر ﴿نحو﴾ قول الفرزدق

﴿ ان الذى سمك ﴾ رفع ﴿ السماء بنى لنا * بيتا ﴾

اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد ﴿دعائمه اعز واطول﴾

اى من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من

جنس الرفعة والبناء اقول ﴾ لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الايماء لا مدخل له فى افادة تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد واما ان هذه الصلة تومى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء او لا تومى اليه فمما لا يتغير به حال التعظيم او لا يرى انك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء كان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا ﴿ قال ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام اقول ﴾ هذا صحيح لكن ليس ذلك الايماء ذريعة الى تعظيم شأنه لبقائه على حاله فى قوله (قد خسر الذين كذبوا شعيبا) بل الذى يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه ﴿٧٦﴾ هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف الفقه واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة واما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا اخر الموصول وتبدل الجملة الاسمية بالفعلية مع ان تلك الامور مستفادة منها ايضا على حالها ونعلم قطعا ان مستند هذه الامور وذريعتها امر مشترك بين الجملتين لا يختلف بالتقديم والتأخير لا ان لكل واحدة منهما خصوصية معتبرة فى ذلك ﴿ قال والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب اقول ﴾ ان فسر الوجه بما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند اليه اشكل الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت بيتا . وان فسر بما هو علة وسبب لاسناده اليه وبنائه عليه امكن طرده فى الكل وكان لفظ البناء واقعا موقعه فان علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه قد تكون علة لثبوته له كما فى نحو (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فان الاستكبار علة للدخول فى نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة للمتكلم على اسناده اليهم وبنائه عليهم وقد تكون معلولة له كما فى قوله ان التى ضربت فان الضرب المذكور معلول لزوال المحبة مع انه سبب باعث على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد تكون غيرهما مما له نوع ارتباط به اما بالمجانسة كما فى قوله ان الذى سمك السماء فان سمكها وان لم يكن علة للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه مجانس اياه وعلة حاملة

جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله تعالى او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم ﴿او شأن غيره﴾ اى غير الخبر ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين﴾ ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شأن غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو

ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه ألا ترى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر اذ ليس فى رفع السماء تحقيق لبنائه لهم وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك . ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هرب

بنا (بسط)

للمتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة كما فى قوله ان الذين ترونهم اخوانكم فان ظن اخوانهم ليس علة لكون الصرع شفاء غليلهم ولا معلولا له بل هو مناف له بحسب الظاهر وسبب لبنائه عليهم وربطه بهم ثم ان ذكر علة البناء قد يجعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبيه على الخطأ بلا اشكال فان لم يشترط فى البناء تقديم المبنى عليه بل جعل بمعنى الربط وجعل الخبر ﴿٧٧﴾ بمعنى المسند كان البيان متناولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترط كان المقصود بيان احوال الاسمية ويعرف حال الفعلية بالمقايسة لكون علة تلك الاحوال مشتركة بينهما ﴿قال فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس اقول﴾ هكذا وقع فى عبارة نجم الائمة والاولى ان يقال الى محسوس مشاهد فيخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما ادرك بالبصر بالفعل ما يدرك بسائر الحواس وما من شأنه ان يدرك بالبصر لكنه ليس مدركا به لعدم حضوره فان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو (ذلكم الله ربكم. وذلكما مما علمنى ربى) او الى محسوس غير مشاهد نحو (تلك الجنة) فلتصييره كالمحسوس المشاهد ﴿قال نصب على المدح او الحال اقول﴾ قيل العامل فى الحال معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه اى اشير اليه او انبه عليه فردا والاولى ان يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء وقوله من نسل شيبان خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه ويحتمل ان يتعلق بفردا اى ممتازا منهم وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان ﴿قال وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب اقول﴾ فيه بحث لانهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به فى هذا المقام اذ ربما

عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا أى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الرأى عند المصنف * وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله * وقد يكون للتهكم نحو (يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون) ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط ﴿وبالاشارة﴾ اى تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله ﴿لتمييزه﴾ اى المسند اليه ﴿اكمل تمييز نحو قوله﴾ اى ابن الرومى

﴿ هذا ابو الصقر فردا ﴾

نصب على المدح او الحال

﴿ فى محاسنه ﴾ * من نسل شيبان بين الضال والسلم

وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر ﴿او التعريض بغباوة السامع﴾ حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس ﴿كقوله﴾ اى قول الفرزدق

﴿ اولئك آبائى فجئنى بمثلهم ﴾

هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله)

﴿ اذا جمعتنا يا جرير المجامع

او بيان حاله﴾ اى المسند اليه ﴿فى القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد﴾ اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين * فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن زائد على اصل المراد * قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب

(بسيط) فى البادية غ (او الرضيعين) (الطويل)

كان هذا الزائد من المعانى الوضيعة لماوقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ * فان قلت لعله اراد ان لفظة هذا مثلا تدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب واما ان المتكلم قصد بذكرها بيان قربه فامر خارج عن مفهومها الوضعى * قلت هذا جاز فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فامر من لوله الوضعى وايضا يلزم ان يكون قوله وهو زائد على اصل المراد الى آخره مستدركا فى البيان ﴿قال او تحقيره بالقرب او تعظيمه بالبعد اقول﴾ كما ان القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق مايدل عليهما اعنى اسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ماذكره صاحب الكشاف واشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضيعة المحل منزلة قرب المسافة ولك ان تقول الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين ايديهم وارجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويتبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما ﴿قال تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة اقول﴾ يعلم من ذلك انه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى (ربنا ماخلقت هذا باطلا) ويمكن ان يقال الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه الهمم ويطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب العظم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه ان لا يلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له ﴿قال وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد اقول﴾ قال نجم الائمة ويجوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى (كذلك يضرب الله للناس امثالهم) مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو فى حكم البعيد والاغلب فى مثله ان يشار بلفظ

بصوره اياكان ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله ﴿او تحقيره﴾ اى المسند اليه ﴿بالقرب نحو أهذا الذى يذكر آلهتكم﴾ وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ﴿او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب﴾ تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة. وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا ﴿او تحقيره﴾ اى المسند اليه بالبعد ﴿كما يقال ذلك اللعين فعل كذا﴾ تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد فهالنى ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكأنه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد ﴿او للتنبيه﴾ اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه ﴿عند تعقيب المشار اليه باوصاف﴾ اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه * ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه ﴿على انه﴾ اى للتنبيه على ان المشار اليه ﴿جدير بما يرد بعده﴾ اى بعد اسم الاشارة ﴿من اجلها﴾ اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه ﴿نحو﴾ (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة

القريب فيقال بالله وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا عن قريب بمنزلة المشاهد القريب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة

كونه مذكورا صار كالمشاهد وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان يعبر بلفظ القريب لقرب ذكره وهكذا الحال فى الغائب المتقدم ذكره اذا كان عينا ثم قال واسم الاشارة لما كان موضوعا لما يشار الاشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص الغائب والمعانى مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير راجع الى متقدم ﴿قال عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف اقول﴾ المناسب ان يقال وهو المتقون لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف كما صرح به فى قوله من الايمان بالغيب ﴿قال ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد الخ اقول﴾ وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضى ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم اشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تميز بتلك الاوصاف تميزا تاما فصار كأنه مشاهد ففى اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث هو موصوف كأنه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى فيكون من قبيل ترتب الحكم على الوصف الثابت الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق

الى قوله ﴿اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون﴾ عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك ﴿وباللام﴾ اى تعريف المسند اليه باللام ﴿للاشارة الى معهود﴾ اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية ﴿نحو وليس الذكر كالانثى اى﴾ ليس الذكر ﴿الذى طلبت﴾ امرأة عمران ﴿كالتى﴾ اى كالانثى التى ﴿وهبت لها﴾ فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى (قالت رب انى وضعتها انثى) لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله (رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا) فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل ﴿او﴾ للاشارة ﴿الى نفس الحقيقة﴾ ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد ﴿كقولك الرجل خير من المرأة﴾ ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية ﴿وقد يأتى﴾ المعرف بلام الحقيقة ﴿لواحد﴾ من الافراد ﴿باعتبار عهديته فى الذهن﴾ لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها ﴿كقولك ادخل السوق حيث لا عهد﴾ فى الخارج فان

بين الاتصاف بحسب نفس الامر وملاحظة الاتصاف فى العبارة مما لايخفى ﴿ قال فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه الخ اقول ﴾ الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ماذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل وانما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لابعينها ويسمى فردا منتشرا واما من يجعله موضوعا للماهية من حيث هى فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلايدل على ذلك بجوهره بل بالا لة ان كانت ﴿ قال ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الخ اقول ﴾ قد علم بما قرره ان المعرف الذى هو فى المعنى كالنكرة هو المعرف بلام الحقيقة وانما اطلق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل فى الحقيقة والبعضية مستفادة من خارج فاذا اعاد الضمير فى قوله يأتى الى المعرف بلام الحقيقة فهم ان المعهود الذهنى مندرج تحت المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق فانضم النشر بقدر الامكان واجب وقد دل عليه ايضا كلام المفتاح فى تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق المعرف باللام كان الكلام صحيحا لكنه قاصر عن افادة معنى الاندراج فيكون الاول اولى ﴿ قال ولقد امر على اللئيم يسبنى الخ اقول ﴾ لم يرد باللئيم الحقيقة ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود المعين لقصوره عن اداء ماهو المقصود من التمدح بالاناءة والوقار فى مواضع يطيش فيها اولوا الاحلام السخيفة ولا يتثبت فيها الا ارباب العزائم الكاملة وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان الموافق لقوله فمضيت صيغة الماضى دلالة على مرور مستمر كأنه قال امر وقتا بعد وقت على لئيم من اللئام موصوف بسب بعد سب فلا اجازيه ولا اباليه بل لا التفت اليه وانفيه عنه ومن ههنا يعلم ان حمل يسبنى على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد

قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه * وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع . والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله ﴿ وهذا فى المعنى كالنكرة ﴾ يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ماتكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى

(كامل)

وفى التنزيل (كمثل الحمار يحمل اسفارا) على ان يحمل صفة للحمار وفيه (الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لايستطيعون) على ان قوله لايستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف

التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كماذكره صاحب الكشاف (ان الذين انعمت عليهم) لاتوقيت فيه فهو كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى

فيصح ان تقع النكرة اعنى قوله (غير المغضوب) عليهم وصفا له * فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة أحقيقة هو ام مجاز * قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة ﴿وقد يفيد﴾ المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ﴿الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر﴾ اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره * وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على مايفيد الاستغراق كما ذكره فى قوله تعالى (ان الانسان لفى خسر) انه للجنس وقال فى قوله تعالى (ان الله يحب المحسنين) ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا مايطلقه على مايقصد به المفهوم والحقيقة كماذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق * والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ماصدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة . واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد . واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل . واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن

﴿قال فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة أحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اقول﴾ يرد عليه ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا لواحد من آحاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لماصدق عليه من الافراد كماذكره فقد استعمل فى جزء معناه فيكون مجازا قطعا سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما فى نحو ادخل السوق او لم يفهم كما فى مقام التعريف الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر مغايرا لوضع مفرديه وفيه بعد نعم يصح كونه حقيقة اذا جعل موضوعا للماهية من حيث هى كعلم الجنس والفرق حينئذ بما اشير اليه فيكون الحقيقة فيهما مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشايعة من انضمام القرائن الخارجية

﴿قال وجوابه انالانسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر فى المعهود الى فرد معين اواثنين اوجماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن اقول﴾ اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عن حضور فرد معين اوافراد معينة منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة اعنى الحضور فى الذهن واما ان الحاضر فى احدهما الماهية وفى الآخر الفرد اوالافراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعنى الحاضر لااليه نفسه فلوسمى الحضور فى احدهما تعريف عهد وفى الآخر تعريف جنس كان لمجرد الاصطلاح ولا كلام فيه وانما الكلام فى تحقيق معنى التعريف الجنسى وبيان ان حقيقته ماهى والسكاكى نبه على ذلك حيث قال لان تعريف العهد ليس شيأ غير القصد الى الحاضر فى الذهن حقيقة اومجازا فبالغ فى معنى تعريف العهد وحصره فى انه مجرد القصد الى الحاضر وليس شيأ وراءه فيعلم منه ان كون الحاضر ماهية اوفردا امر خارج عن حقيقة تعريف العهد والحق ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اى معلوم حاضر فى الذهن يرشدك الى ذلك ﴿٨٢﴾ ان صاحب الكشاف فسر تعريف الجنس فى الحمد بانه اشارة الى مايعرفه كل احد من ان الحمد ماهو وان الشيخ ابن الحاجب صرح فى الايضاح بان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وبان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة وان السكاكى اختار فى اللام ان معناها العهد وبالجملة اذا استقرأت كلامهم وتحققت محصوله استوثقت بماذكرناه * قال بعض الافاضل التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث انه معين كأنه اشار اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولايلاحظ فيها تعينه وان كان معينا فى نفسه لكن بين مصاحبة التعين وملاحظته فرق جلى ومهد فى تصوير ذلك مقدمة هى ان فهم المعانى من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلابد ان يكون المعانى متصورة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فامان يكون ذلك الاعتبار اى كون المعنى متعينا عند السامع متميزا فى ذهنه ملحوظا معه اولا فالاول يسمى معرفة والثانى نكرة ثم قال الاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ يسمى علما اماجنسيا ان كان الحاضر المعهود جنسا وماهية كاسامة اوشخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلابد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة فى اسماء الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة فى الضمائر وكالنسبة المعلومة جلية اوغير جلية فى الموصولات والمضاف الى المعارف وكحرفى اللام والنداء فى المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد فى الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة بحسب تفاوت مايستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ فى كل منهما اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى

لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح على هذا المقام * وجوابه انالانسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر فى المعهود الى فرد معين اواثنين اوجماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه ﴿وهو﴾ اى الاستغراق ﴿ضربان حقيقى﴾ وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة ﴿نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى﴾ وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف ﴿كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده اومملكته﴾ لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا * فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل مبنى على مذهبه * قلت الخلاف انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه

فى الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكأنك قلت الضرب الذى من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ ثم نقول اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة معينة منه فردا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا ويسمى لام العهد الخارجى واما ان يشار بها الى الجنس نفسه وحينئذ اما ان يقصد الجنس من حيث هو كما فى التعريفات ونحو قولنا الرجل خير من المرأة ويسمى لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد الجنس من حيث هو موجود فى ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه الثابتة له فى ضمنها اما فى جميعها كما فى المقام الخطابى وهو الاستغراق او فى بعضها وهو المعهود الذهنى * فان قلت هلا جعلت العهد الخارجى كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس * قلت لان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى ثم الظاهر ان الاسم فى المعهود الخارجى له وضع آخر بازاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعا عاما كما مر ولا حاجة الى ذلك فى العهد الذهنى والاستغراق والتعريف الجنسى اذا جعل اسماء الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هى ﴿ ۸۳ ﴾ ﴿قال وانما اورد البيان بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق اقول﴾ يعنى انه لما ادعى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اورد بيانه فى جمع ومفرد منفيين بلا النافية للجنس لانها نص فى الاستغراق فنحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه فرد اصلا ونحو لا رجال مع نصوصيته فى الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد او اثنان جاز فى غيره من المجموع بالطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى * فان قلت كيف يكون نحو لا رجال نصا فى الاستغراق مع جواز خروج واحد او اثنين منه واما ماذكره فى الشرح من النصوصية فلعله مخصوص بالنكرة المفردة * قلت نحو لا رجال نص فى استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شئ من الجماعات كما ان لا رجل نص فى استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شئ من احاد مدلوله فخروج واحد او اثنين من لا رجال لا يقدح فى تلك النصوصية اذ ليسا من افراد مدلوله وحمل كلامه على تخصيص النصوصية بالمفرد باطل لان ماذكره من البيان مشترك بينه وبين الجمع * فان قلت لا خفاء فى صحة قولنا لا رجل فى الدار الا زيد ولا رجال فيها الا الزيدون فلا يكون شئ منهما نصا فى استغراق آحاد مدلوله * قلت الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا يقدح فى كون اللفظ نصا لجريانه فى اسماء العدد مع كونها نصوصا فى معانيها وقد حقق ذلك فى موضعه * فان قلت اذا قلنا ليس فى الدار رجل بل رجلان او رجال وقلنا ليس فيها رجال بل رجل او رجلان فقد خرج عن كل منهما بعض الآحاد فأى فرق بينهما ههنا * قلت الفرق ان ليس رجال فى هذه الصورة باق على استغراقه لافراد مدلوله دال عليه دلالة بطريق الظهور دون النصوصية كما فى لا رجال وقد خرج عنه ماليس من افراد مدلوله كما عرفت فى لا رجال واما ليس رجل فقد يستعمل على وجهين

فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ماليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف اوغيره والموصول ايضا يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر ﴿واستغراق المفرد﴾ سواء كان بحرف التعريف اوغيره ﴿اشمل﴾ من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافى خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافى خروج الواحد والاثنين ﴿بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لا رجل﴾ فانه لا يصح اذا كان فيها رجل اورجلان وانما اورد البيان بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق بيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام ظاهرة

قوله بمعنى الحدوث ١٢

احدهما ان يراد به نفي واحد لا بعينه فيتناول كل واحد من الا حاد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد ام لا سناولا ظاهرا لا نصا كما في لا رجل والثاني ان يراد به نفي الواحد من حيث هو واحد اي توجه النفي الى قيد الوحدة كما في قولك ليس في الدار رجل بل رجلان او رجال وليس هذا من العموم في شيء واما على الوجه الاول فاستغراقه اشمل من استغراق ليس فيها رجال فانه يتناول كل واحد من الآحاد فاذا اخرج شيء منها كان تخصيصا لما هو عام ظاهر اوليس فيها رجال لا يتناول الواحد والاثنين لا بنصوصيته ولا بظهوره فخروجهما عنه لا يكون تخصيصا واذا اخرج عنه جماعة كان تخصيصا ﴿قال بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد اقول﴾ اسم الجنس اذا كان مفردا وعرف باللام الجنسية وحمل على الاستغراق كان استغراقه بشموله لافراد مسماه وهي الا حاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد واما الجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلو اجرى حاله في استغراقه على قياس حال المفرد كان معناه كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل جماعة فان كان من الاحكام التي يكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها الكل واحد منها فهم من ذلك ثبوته لكل واحد والا لكانت ﴿٨٤﴾ الآحاد باقية على الاحتمال هذا مقتضى قياسه على المفرد في استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق وما عداه من الجماعات مندرج فيه فلو اعتبر كل واحدة منها ايضا لكان تكرارا محضا فلذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه كأنه قد بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية كما في الامثلة التي اوردها واما بالمجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بانه اقرار بدرهم واحد للكل بخلاف قولك لكل رجل عندي درهم فانه اقرار لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعمالا من الثاني * فان قلت اذا قيل لا رجال في الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل في الاستغراق وان قصد به نفي الكل من حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر وان قصد به نفي كل جماعة جماعة كان تكرارا بعين ما ذكرتم في المعرف باللام * قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية وتوجيهه ان يقال كما ان رجلا في قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفيه نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد نفي الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء كما سلف كذلك رجال في لا رجال في الدار يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا كأن الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه

في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ تحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات

يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا

واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه * ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو (اني اعلم غيب السموات * وعلم آدم الاسماء كلها * واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم * والله

(رجن)

يحب المحسنين * وما هى من الظالمين ببعيد * وماالله يريد ظلماللعالمين) الى غير ذلك ولهذا صح بلاخلاف جاءنى القوم اوالعلماء الازيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة من العلماء الازيدا على الاستثناء المتصل * فان قيل المفرد يقتضى استيعاب الآحاد والجمع لايقتضى الااستيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءنى الرجال جاءنى كل جمع من جموع الرجال وهذا لاينافى خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد * قلنا لوسلم فلايمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل فى الحكم على ماذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءنى جمع من الرجال باعتبار مجئ فرد اوفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى (ربانى وهن العظم منى) انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن للعظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولايصح ذلك فى المفرد وذلك لانا لانسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه فى افراد العظم ماذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو العمود والقوام واشد ماتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى لوقيل وهنت العظام كان المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كأنه وقع من سامع شك فى الشمول والاحاطة لان القيد فى الكلام ناظر الى نفى مايقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح فى ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لايخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح فى انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافى بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لامنافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لوجمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كالواحد

وبين لارجل وربما يقصد به نفى القيد الذى هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة او الاثنينية فلايكون من العموم فى شئ واما رجال فى قولك ليس فى الدار رجال فيدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيحتمل ان يقصد بنفيه نفى الجنس كأن الجمعية قد بطلت على قياس لارجال فيدل على استغراق الآحاد ظاهر الانتفاء وان يقصد نفى القيد الذى هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا موصوفا بالوحدة او الاثنينية كما فى لارجال فلايكون من العموم فى شئ وان يقصد نفى الوحدة العارضة للجماعة اى ليس فيها جماعة بل جماعات كما يقال ليس فى موضع كذا جمال بل جمالات فتلخص لك مماذكرنا ان قولك ليس فى الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيها رجال يحتمل ثلاثة معان ولارجال فيها يحتمل ايضا معنيين واما لارجل فهو نص فى استغراقه اللازم من نفى الجنس لا يحتمل غيره اصلا وان لارجال اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لارجل فرق فى ذلك وانما الفرق بينهما ان لارجل لايحتمل معنى سوى الاستغراق ولارجال يحتمله بان يقصد به نفى الجمعية مع ثبوت الجنس على وصف الوحدة او الاثنينية كقولك لارجال فى الدار بل فيها رجل اورجلان ﴿قال فظهر بطلان ماذكره صاحب المفتاح اقول﴾ الظاهر من كلامه انه حمل الجمع المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وهنه لايستلزم ثبوت وهن كل فرد منه ويحتمل انه حمل الجمع المستغرق على كل جماعة جماعة وثبوت الوهن لجماعة لايستلزم ثبوته لكل واحد منها ورد الشارح يتوجه على وجهين معا اذ المتبادر من وهن العظام ثبوت الوهن لكل واحد منها الا ثبوته لكل

والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر فى علم الاصول والنحو وكلامه فى الكشاف ايضا مشحون به حيث قال فى قوله تعالى (والله يحب المحسنين) انه جمع ليتناول كل محسن وفى قوله تعالى (وما الله يريد ظلما للعالمين) انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيأ من الظلم لاحد من خلقه وفى قوله تعالى (ولاتكن للخائنين خصيما) اى ولا تخاصم عن خائن قط وفى قوله تعالى (رب العالمين) انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى بالعالم يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة * ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمى بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا لادلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لايؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف فى غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع فى المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما فى قوله تعالى (ان يأكله الذئب) والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى جمل الجنس لا فى وحدانه كذا فى الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما ركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم * فان قلت قد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع * قلت هذا الكلام مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا

جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق فى شمول الوهن للعظام فردا فردا بين وهن العظام ووهن العظم ﴿قال وايضا لادلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى الخ اقول﴾ وذلك لان قوله ليشمل كل جنس مما سمى به يدل بصريحه على ان المتفرع على الجمعية شمول كل واحد مما سمى بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل لقال ليدل على ان ما سمى به اجناس مختلفة ولا نزاع فى ان المسمى بالعالم اجناس مختلفة لكن لادلالة للجمعية على ذلك بل مقتضاها شمول ما سمى بالمفرد سواء كان اجناسا اولا ﴿قال لان هذه التفرقة لايؤيدها عقل ولا نقل الخ اقول﴾ لان الجمع يتناول الافراد المشتركة فى مفهوم مفرده وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة فى تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا يتناولان الآحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة

بحث العالم *

﴿قال لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة اقول﴾ اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة كان تجريده عن معنى الوحدة واطلاقه على الماهية من حيث هى على سبيل المجاز لانه استعمال اللفظ فى جزء ماوضع له الا ان يدعى صيرورته حقيقة عرفية وقدمر اشارة الى ذلك واما اذا قيل انه موضوع للماهية فهو على حقيقته * فان قلت اذا لم يكن الوحدة داخلة فى مفهوم الاسم لا يتصور تجريده عنها فالاعتراض انما يتوجه على القول الاول دون الثانى * قلت يمكن ان يقال ان اسماء الاجناس اكثر مايستعمل فى التراكيب لبيان النسب والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعملة فى العرف واللغة جارية على الماهيات من حيث انها فى ضمن فرد منها لا عليها من حيث هى فهم بقرينة تلك الاحكام المستعملة مع اسماء الاجناس فى تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اذا اطلق وحده يتبادر منه الفرد الى الذهن لالف النفس بملاحظته مع ذلك الاسم كأنه دال على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذى هو منشأ الاعتراض ﴿قال ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد اقول﴾ يريد ان الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه لان افراد الاسم يقتضى اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقتصر على ماهو اقل المراتب اعنى فردية واحدة وان وجد ما يقتضى اعتبار ماهو ازيد كاداة الاستغراق عمل بمقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضى اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى ولا يذهب عليك ان الجواب الاول هو المناسب لنحو لا رجل فى الدار وان الثانى هو المناسب لنحو ليس رجل فيها ﴿قال ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اقول﴾ اذا اريد بالرجل مثلا كل فرد امتنع وصفه بالطوال والا لكان كل رجل طوالا واما نحو الدينار الصفر فلم يرد به كل فرد ليكون المانع من الوصف معنويا بل اريد الجنس وجرد الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظى وهو المحافظة على التشاكل فالاولى ان يذكر هناك

يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام فى هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم * ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ﴿ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف﴾ الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف ﴿انما يدخل عليه﴾ اى على الاسم المفرد حال كونه ﴿مجردا عن﴾ الدلالة على ﴿معنى الوحدة﴾ كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى ﴿ولانه﴾ اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق ﴿بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع﴾ عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اى مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه ﴿وبالاضافة﴾ اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف ﴿لانها اخصر طريق﴾ الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع ﴿نحو﴾ قول جعفر بن علبة الحارثى ﴿هواى﴾ اى مهوبى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل

﴿ مع الركب اليمانين مصعد ﴾

اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه

جنيب وجثمانى بمكة موثق

والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد . ولفظ البيت خبر

(المطول)

ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب ﴿او تضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف
اوغيرهما كقولك﴾ فى الاول ﴿عبدى حضر و﴾ فى الثانى ﴿عبد الخليفة ركب و﴾ فى
الثالث ﴿عبد السلطان عندى﴾ تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو
المراد بقوله اوغيرهما ﴿او﴾ لتضمنها ﴿تحقيرا﴾ للمضاف ﴿نحو ولد الحجام حاضر﴾
او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر اوغيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا
وينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على
كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا اولانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على
بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا اوكسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق اولتضمن
الاضافة تحريضا على اكرام اواذلال اونحوهما نحو صديقك اوعدوك بالباب
ومنه قوله تعالى (لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) فانه لما نهيت المرأة
عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد اولتضمنها
استهزاء اوتهكما نحو (ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون) اواعتبارا لطيفا
مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء
اولانه لاطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اولافادة الاضافة
جنسية وتعميما كقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة من رائحتها يعنى على
جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة هى من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف
فى نحو قوله تعالى (ولا طائر يطير بجناحيه) على ماسيجئ ان شاء الله تعالى
﴿واما تنكيره فللافراد﴾ اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية﴾
اى القصد الى نوع منه ﴿نحو وعلى ابصارهم غشاوة﴾ اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله . وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة
تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم
عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته ﴿او التعظيم او التحقير﴾ يعنى انه بلغ
فى ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لايمكن ان يعرف ﴿كقوله﴾ اى قول ابن ابى السمط

﴿له حاجب﴾ اى مانع عظيم ﴿فى كل امر يشينه﴾ اى يعيبه
﴿وليس له عن طالب العرف﴾ اى الاحسان ﴿حاجب﴾
حقير فكيف بالعظيم

(الطويل)

﴿قال اولانه لاطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اقول﴾ فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا وهى اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار بطريق الموصولية فيقال الذى هو غلام لزيد بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه فى الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور فى المفتاح

﴿ اوالتكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما اوالتقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر ﴾ والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا اوتقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله ﴿ وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذووعدد كثير ﴾ هذا ناظر الى التكثير ﴿ و آيات عظام ﴾ هذا ناظر الى التعظيم ويجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيأ اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل. وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة اوتجاهلا اولانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

اذا سئمت مهنده يمين * لطول الحمل بدله شمالا

لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير فى قوله تعالى (ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك) للتحقير . واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرأة ونفس الكلمة لانها امامن قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة. وجوابه انه ان اراد أن لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لاينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لامدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير فى نفحة من عذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى (انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن) اى عذاب هائل اوشئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم) ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلاة والسلام (اعوذ بالله من غضب الحليم) ﴿ ومن تنكير غيره ﴾ اى غير المسند اليه ﴿ للافراد اوالنوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء ﴾ اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به اوكل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير

﴿ قال ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اقول ﴾ ان حمل على التعظيم كان مبالغة فى الوعيد واستعظاما لما هو مرتكب له بانه يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون ابلغ فى الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد شفقته عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل فى قبول النصيحة فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه ﴿ قال اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة الخ اقول ﴾ لم يلتفت الى ان كل فرد من افراد الدواب مخلوق من نوع من النطفة مختص بذلك الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا واما عكسه اعنى خلق كل نوع من الدواب من شخص من الماء فمحال

كل دابة خلقها الله من ماء اوماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لالتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له ﴿وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله. وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا﴾ اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على مايفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ماوقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لاحاجة الى ماذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله

(متقارب) وما اغتره الشيب الا اغترارا

اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ماذكره بعضهم من ان قولك ماضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه فى قولك ماضربت زيدا الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلت مافعلت شيأ غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى (او اطرحوه ارضا) اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله

(طويل) فيوما بخيل تطرد الروم عنهم * ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا

اى بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشئ يسير من فيضان جودك وعطائك * واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى (ورفع بعضهم فوق بعض درجات) اراد به محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يخفى ومثله قوله

(كامل) اويرتبط بعض النفوس حمامها

اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه ﴿واما وصفه﴾ اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ماهو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد

﴿ قال بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لالتنكير المسند اليه اقول ﴾ فان الحالة التى تقتضى تنكير المسند اليه ربما تحقق فى غيره وتقتضى تنكيره ايضا فنبه السكاكى على ذلك بايراد المثال من غير باب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك فى حالات اخر بايراد امثلة من غير الباب المبحوث عنه وهذا وجه وجيه يخلصك عن التعسفات التى يرتكبها بعضهم فى توجيه كلامه

﴿ قال اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف الخ اقول ﴾ اراد بالوصف الذى فسر الضمير به التابع المخصوص لانه المبين الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض فلو قال بدله اى النعت لكان اظهر فى المراد واولى لتضمنه اشارة الى ان الضمير فى قوله لكونه راجع الى ما دل عليه قوله واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمعنى المصدرى لما ذكره وانما قال مبيناله كاشفا عن معناه لجمع بين التبيين والكشف كان الاول بالنظر اليه نفسه والثانى بالقياس الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ فى ذلك الغاية القصوى حتى صار حدا للموصوف او جاريا مجراه والمثال المذكور من القسم الاول على رأى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اى تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد فى الجهات ﴿ ٩١ ﴾ الثلاث لايتصور فى الامكان ثم الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما ان قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب وايضا الوصف فى الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد نظرا الى اصله على ان الوصف المذكور فى المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بمابعده فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذلك العميق صفة مخصصة له او للعريض وقيل الصفة الكاشفة هى العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض من غير عكس ﴿ قال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات اقول ﴾ الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلاتمحل كما فى رجل عالم ونظائره فلايكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ماهو اعم من المعنوى واللفظى ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى

يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه ﴿ فلكونه ﴾ اى الوصف ﴿ مبينا له ﴾ اى للمسند اليه ﴿ كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله ﴾ اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لافى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها

ايتها النفس اجملى جزعا * ان الذى تحذرين قد وقعا

الى قوله

ان الذى جمع السماحة والنجـ * ـدة والبر والتقى جمعا
﴿ الالمعى الذى يظن بك الظـ * ـن كأن قد رأى وقد سمعا

الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان اومنصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة ابيات

اودى فلا تنفع الاشاحة من * امر لمن قد يحاول البدعا

فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى (ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا) فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير ﴿ او مخصصا ﴾ اراد بالتخصيص مايعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم

﴿قال فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال الى قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف اقول﴾ اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من افراد الرجال بحسب الوضع ليس معناه انه بحسبه يصلح ان يطلق على خصوصية أى فرد كان بل معناه انه بحسب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلى هو الماهية من حيث هى او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان تحقق فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر فمنشأ الاحتمال هناك هو المعنى واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل واحد منها وليس هناك معنى كلى يحتمل ان تحقق فى ضمن أية خصوصية منها الا ان يأول زيد بمسمى بزيد فيكون حينئذ فى حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها انما نشأ من اللفظ ايضا فان المعرف بلام العهد الخارجى كالرجل يصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المعهودات الخارجية امالانه موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلى ليستعمل فى جزئياته لا فيه وايا ما كان فالاحتمال ناش من اللفظ وان لم يكن باوضاع متعددة كما فى زيد فالاحتمال اما من جهة المعنى كما فى النكرات من حيث انها مشتركة بين افرادها اشتراكا معنويا واما من جهة اللفظ فاما بحسب اوضاع متعددة كما فى المشترك اللفظى بالقياس الى معانيه نكرة كانت او معرفة علما اوغيره واما احتماله بالقياس الى افراد معنى واحد فهو ناش من المعنى واما بحسب وضع واحد كما فى سائر المعارف * فان قلت مامعنى كون الوضع عاما والموضع له خاصا * قلت معناه ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها او عين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن له مع غيره ولفظ هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى ذلك الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فاطلاق انا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على ذلك المفهوم الكلى فلا يقال انا ويراد به متكلم ما ولا انت ويراد به مخاطب ما وبهذا الوجه امكن تعدد معنى فى لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزئيا وعين اللفظ له كان كل منهما خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول ﴿قال ومنه قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه اقول﴾ قال فى الكشاف فان قلت هلا قيل ومامن دابة ولا طائر الا امم امثالكم ومامعنى زيادة قوله فى الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ومامن دابة قط فى جميع الارضين السبع ومامن طائر قط فى جو السماء من جميع مايطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها توجيه ذلك

فان كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف ﴿نحو زيد التاجر﴾ او الرجل التاجر ﴿عندنا﴾ فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال ﴿او﴾ لكون الوصف ﴿مدحا اوذما﴾ او ترحما ﴿نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل﴾ او الفقير ﴿حيث يتعين﴾ الموصوف اعنى زيدا ﴿قبل ذكره﴾ اى ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا ﴿او توكيدا﴾ اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف ﴿نحو امس الدابر كان يوما عظيما﴾ فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى (ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه) حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد

ان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز ان يراد بها ههنا دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب أية ارض كانت وطيور أى جو كان على السواء فاتضح ان الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك ان النكرة فى سياق النفى تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم لان كل فرد لا يكون امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع امة واحدة لا امم وجوابه انها محمولة ههنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر والى السؤال والجواب اشار فى الكشاف بقوله فان قلت كيف قيل الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر الا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الامم على المعنى وقال فى المفتاح ذكر فى الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين وتقريرهما وعلى هذا القول لا اشكال فى الخبر لان الخبر انما هو عن الجنسين كأنه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم امثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس مفهوم واحد والشارح توهم اتحاد كلامى الشيخين فاضاف افادة الوصف زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح ﴿قال والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير اقول﴾ اراد بالحكم المحكوم به واطلاق الحكم عليه متعارف عند النحاة وانما قال يناسبه التنكير لانه قد يجئ معرفة كما فى زيد القائم واوله الشيخ ابن الحاجب بانه فى معنى زيد محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم نكرة ﴿قال ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الآية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة اقول﴾ اورد عليه انه صرح فى اول سورة التحريم بانها مدنية وقد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس مكى وبيا ايها الذين آمنوا مدنى

فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة * واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التى لها محل من الاعراب تجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير وينبغى ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة تجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة اوصلة انما يكون بتقدير القول * فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (وان منكم لمن ليبطئن) بان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من * قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال فى تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط * فان قيل فى كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو فى الصلة دون الصفة حيث ذكر فى قوله تعالى (فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة) ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى فى سورة التحريم (قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة) ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا

﴿قال قلنا يمكن ان يقال الخ اقول﴾ وقد يقال ان العلامة تصدى لبيان وجه تنكير النار فى احدى الآيتين وتعريفها فى الاخرى كما دل عليه قوله وانما جاءت النار ههنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة وبين ذلك بان الآية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة مشارا بها الى ماعرفوه اولا بمكة والمتبادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت فى سورة التحريم نكرة لانهم لم يعرفوها فحقها التنكير ونزلت فى سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك فحقها التعريف فان حمل كلامه على ذلك ظهر منه ماتصدى لبيانه ولزم ان لا يجب

عنده كون الصفة معلومة التحقق عند المخاطب وان اول بما ذكر فى الشرح فات غرضه لان المخاطب فى سورة التحريم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع من النبى عليه السلام كما ان المخاطب فى سورة البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرت فى الاولى وعرفت فى الثانية فان وجه بقصد التهويل فى التنكير وقصد التنويه فى التعريف وكل منهما يناسب مقامه كان توجيها آخر لا بيانا لكلام الكشاف ودفعا لما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة ﴿قال لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم اقول﴾ انما قال مجرد التقرير تنبيها على ان قصد التقرير مجامع مع قصد

منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة مشارا بها الى ماعرفوه بها اولا * قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبى عليه الصلاة والسلام والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا فى سورة البقرة ﴿واما توكيده فللتقرير﴾ اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لايظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه اوحمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز اوالسهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة فى شرح المفتاح ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان أى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ماصرحوا به فى نحو لاتكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم * فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته * قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم ألا ترى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل فى آخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ماذكره فى نحو لاتكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله فى الايضاح كما سيأتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص

دفع التوهم وذلك لان تكرير اللفظ يفيد تقرير معناه وتحقيقه فى ذهن السامع فربما كان مقصودا بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم ﴿قال ولو سلم انه اراد ذلك اقول﴾ توجيه كلام العلامة بما ذكره من ان السكاكى لم يرد التأكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته يتضمن الحكم بان الحوالة التى فى كلامه ليست على ظاهرها وانه اراد ان الاطلاع المذكور واقع بقرب ذلك الفصل وانما اسنده اليه توسعا فقول الشارح ولو سلم اشارة الى انا لانسلم انه اراد بقوله كما يطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو مجرى على حقيقته فيبطل ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره فليجعل كلامه اشارة الى ماذكره فى نحو لاتكذب

انت اذلايلزم منه حمل التأكيد على غيرالاصطلاحى ولايرد عليه ان التقرير مستفاد من التقديم ولاان التعرض للتخصيص كان اولى بل ليس فيه الامخالفة ظاهر الحوالة ﴿قال والاظهر الخ اقول﴾ انما كان اظهر لان الحوالة على ذلك الفصل صريحة فينبغى ان تراعى وقداورد فى ذلك الفصل هذاالبحث الذى يناسب التأكيد اصطلاحى ولايلزم على هذا التوجيه شئ الا ان السكاكى اشار فى باب التأكيد الاصطلاحى اشارة اجمالية الى ماليس تأكيدا اصطلاحيا ولابأس به فانه يصرح فى كثير من الابواب بامثلة مماليس منها بل يناسبها ﴿قال ولايدفع هذاالتوهم بالتأكيد المعنوى ﴿٩٥﴾ وهوظاهر اقول﴾ فانه اذاقال جاءنى زيدنفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءنى عمرو نفسه فسها فتلفظ بزيد مكان عمرو ﴿قال لئلايتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتدبهم اقول﴾ اى اطلقت القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم ﴿قال او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد اقول﴾ وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لايكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذعلم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدرعنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لماذكرنا فالظاهر ان فى الكلام حينئذ مجازا اسناديا وفى كون التأكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحيث فانك اذاقلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولايلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألايرى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم واعلم ان لنسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجها آخر وهو ان يراد وقوعه فيما بينهم وحينئذ يكون المجاز لغويا امافى الهيئة التركيبية واما فى لفظ الفعل والتأكيد بكل لايدفع هذا التجوز ايضا فتأمل

بل هواولى بالتعرض لانه الذى يعتبرفيه المسنداليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى كمايطلعك اشارة الى ماأورده فى فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى اولاغيرى تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التأكيد الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فى شئ من التأكيد الاصطلاحى ولهذا غيراسلوب الكلام ومثل هذا كثير فى كتابه ولاحاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان مايقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسنداليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت اوتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى اولاغيرى غلط فاحش عن ارتكابه غنية بماذكرنا من الوجه الصحيح ﴿اودفع توهم التجوز﴾ اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير اونفسه اوعينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا ﴿او﴾ لدفع توهم ﴿السهو﴾ نحو جاءنى زيد زيد لئلايتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولايدفع هذاالتوهم بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر ﴿او﴾ لدفع ﴿عدم الشمول﴾ نحو جاءنى القوم كلهم اواجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتدبهم اوانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كمايقال بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع

﴿قال ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ماتوهم اقول﴾ ذكر بعض الائمة الحنفية فى اصول الفقه ان فائدة اجمعون فى الآية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا فى زمان واحد على السجود كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفى ذلك زيادة تقريع وتعيير لابليس لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المأمور به فى زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفتهم ابعد عن الحق وادخل فى الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضى وقوع اجمعون حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثانى ما اشار اليه الشارح وهو ان اجمعون فى التأكيد بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع فى الزمان قطعا وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب وعن الثانى انه وان كان بمعنى كل الا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ ﴿٩٦﴾ المعانى الاصلية فى الكنى كامر ﴿قال وهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز اقول﴾ هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلى واللغوى واما اذا خص بالتجوز العقلى كما يشعر به كلام السكاكى حيث قال واما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع فى حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلابد من التعرض لعدم الشمول فانه تجوز لغوى لم يندرج فى التجوز المذكور على هذا التقدير ﴿قال بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا اقول﴾ يمكن ان يقال فعلى هذا جاز ان يراد بكل دفع توهم ان المجئ كان من البعض والاسناد الى الكل انما وقع سهوا ﴿قال لايلزم كون الثانى اوضح الخ اقول﴾ كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسمه بين ثلاثين متغايرين لاولئك فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها افاد ايضاحها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لايلزم ان يكون الثانى اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها مع ان المتبوع اشهر

على ابليس ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ماتوهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله عليه ولا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والآخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه ﴿واما بيانه﴾ اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان ﴿فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد﴾ فلا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر فى الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس) عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تعالى

﴿قال وان كان البيان حاصلا بدونه اقول﴾ وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق يحتاج فى دفعه الى عطف بيان ﴿قال ان يوسموا بهذه الدعوة الخ اقول﴾ يريد ان عطف البيان ههنا جعل هذه الدعوة سمة لازمة لهم بحيث لامجال ان يتوهم كونها فى حق غيرهم وذلك انه لو قدر اشتباه امامن اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود ولذلك قيل عادا الاولى لاندفع ذلك الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره فلذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ﴿قال لايلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ﴿ ٩٧ ﴾ اقول﴾ اى لايجب اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص بوجه ما فلابد منه واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه ﴿قال فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة اقول﴾ جعل صاحب الكشاف صراط الذين انعمت عليهم بدلا من الصراط المستقيم وشبهه بقولك هل ادلك على اكرم الناس وافضلهم فلان وقال

(ألا بعدا لعاد قوم هود) انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لايلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ماذكروه فى قوله

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة * فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى (لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد) فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك * قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التأكيد على ماهو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ماوقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم

فيه اشعار بكونه علما فى الكرم والفضل (٧ـ مطول) فاشار الشارح بقوله فالاحسن الى ان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله بدلا لوجهين الاول انه يوضح تلك الصفة المبهمة والايضاح من شأن عطف البيان دون البدل والثانى ان لاشعار بكونه علما فيما ذكرانما يتفرع من جعل فلان تفسيرا للاكرم الافضل كما اعترف به حيث قال واوقعت فلانا تفسيرا وايضاحا للاكرم الافضل لجعلته علما فى الكرم والفضل ولاشك ان ايضاح المتبوع وتفسيره فائدة عطف البيان دون البدل ولك ان تقول انه اختار البدل فى الآية وذكر له فائدتين الاولى توكيد النسبة بناء على ان البدل فى حكم تكرير العامل والثانية الاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراطهم بالاستقامة على ابلغ وجه وآكده ولا خفاء ان هاتين الفائدتين مطلوبتان فى الآية الكريمة فوجب ان

الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه * وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع اوبالفاظ محفوظة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لادلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى جئ به للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى (وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه) حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالآيتان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ماذكرت مما لامزيد عليه للمنصف وبه يتبين انه لاخلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ماتوهمه البعض * واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لاوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على مانقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد فى متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لاصفة * واقول ان اريد انه لم يذكر الاليدل على معنى فى متبوعه فلايصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص اوتأكيد اومدح اونحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيأ آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق ألا يرى ان السكاكى جعل من الوصف ماهو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية * ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لايقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لانسلم ان البدل يجب صحة

يختار فيها البدل لان الفائدة الاولى مختصة به واما الثانية فتحصل منه ايضا اذا قد يقصد ببدل الكل تفسير المتبوع و ايضاحه كما سيأتى الا ان ذلك لايكون مقصودا اصليا منه كما فى عطف البيان وانما شبه بقولك هل ادلك لا مطلقا بل اذا كان واردا فى مقام يقصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع معا وهناك يتعين البدل ايضا ولايجوز عطف البيان فضلا عن ان يكون احسن ولابد من اعتبار هذا التقييد فى المشبه به ليوافق المشبه ويحصل به غرضه

﴿قال وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك اقول﴾ اى الى ان المبدل منه مسنداليه بحسب الظاهر والبدل مسنداليه فى الحقيقة فانه قال واما الحالة التى تقتضى البدل عنه فهى اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسنداليه بعد توطئة ذكره والضمير فى قوله عنه راجع الى المسنداليه فدل على ان المبدل منه مسنداليه وقوله وذكر المسنداليه بعد توطئة ذكره يدل على ان المبدل اليه والمبدل منه توطئة فيكون المبدل منه مسنداليه بحسب الظاهر والبدل مسنداليه بحسب الحقيقة ﴿قال وهو الذى يكون ذاته بعضا الخ اقول﴾ قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من البدل يسمى ببدل الكل من البعض ويمثل له بقوله

نضر الله اعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

ونحو قولك نظرت الى القمر فلكه ﴿۹۹﴾ اذا جعل القمر جزأ من الفلك وانت تعلم ان ذلك اثبات باب بما يحتمل غيره ﴿قال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام اقول﴾ منهم من فصل وقال الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءنى حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ماهو غلط ثم تتداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان فى فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تتوهم انك غالط وهذا معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان ترتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كأنك وان كنت معتمد الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ فى المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا مثالا بما وقع فى كلامهم لكان اولى ﴿قال والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود الخ اقول﴾ فان قلت ماذا تفعل بقوله فى المفتاح واما الحالة التى تقتضى بيانه وتفسيره فهى اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم فعلى قياس ماذكر من النكتة فى البدل يكون الايضاح فى عطف البيان مقصودا بالتبعية وهو فاسد قطعا قانا يدفع هذا التوهم انه جعل الزيادة فى عطف البيان محمولة على المراد خبرا عنه ولعل

قيامه مقام المبدل منه ألا يرى الى ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على مامر تقريره ﴿واما الابدال منه﴾ اى من المسنداليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه انما هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسنداليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك ﴿فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد﴾ فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين ﴿وجاء القوم اكثرهم﴾ فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذوات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ماصدق عليه اثنين هو عين ماصدق عليه الهين ﴿وسلب عمرو ثوبه﴾ فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام * فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التأكيد للتقرير * قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح بناء على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير

(ف:)

ن: ذات البدل منه

الفائدة فى ذكرها ههنا انه قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان كلامه بالذات فى بيان توابع المعارف وهى لاتخلو عن ايضاح ما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف البيان فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم مباحث التنكير على التوابع اقتصر فى عطف البيان على ذكر الايضاح ﴿قال فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار اقول﴾ اراد تثنية ذكر المنسوب اليه حيث ذكر اولا مجملا وثانيا مفصلا وتكرير النسبة بتكرير العامل حكما يدلك على ذلك عبارته سابقا ولاحقا واما قوله والاشعار فمرفوع عطفا على التوكيد اى فائدة البدل التوكيد من وجهين والاشعار قد يروى مجرورا على معنى ان التوكيد فى هذا البدل من وجوه ثلاثة ﴿قال واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع الخ اقول﴾ لم يرد بذلك ان زيدا فى المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يوهمه صدر كلامه بل اراد ان الاعجاب قد نسب الى زيد فى الظاهر ويفهم منه ان المقصود نسبته الى بعض صفاته كأنه قيل اعجبنى شئ من زيد ثم بين ذلك بعلمه فجاء التقرير بسبب التكرير اجمالا وتفصيلا قال بعض النحاة انما سمى بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثانى منتظرة له فتجئ الثانى ملخصا لما اجملت فى الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب حيث اكتفى ﴿١٠٠﴾ فى بدل الاشتمال بمجرد ملابسة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضى اندراج تلك الامثلة فى بدل الاشتمال بل صرح فى شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال ويفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما سمى بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البدل ليتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب فى سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شئ منه وكذلك السؤال عن الشهر الحرام فى قوله تعالى (يسئلونك عن الشهر الحرام) لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد لا يحتاج الى شئ آخر وكذلك قولك قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه ليس من بدل الاشتمال اذ اشرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وهكذا حال نظائره فلا يجوز فيها الابدال مطلقا ﴿قال ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح الخ اقول﴾ اراد تكرير معنى واحد تقريرا له فى ذهن السامع ويحتمل ان يكون الاول اى التفصيل بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثانى اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتمال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود فى نفسه فانه كان مجملا ثم فصل والثانى نظرا الى المخاطب فانه ابهم عليه المقصود اولا ثم ازيل ابهامه وقس على هذا ما ورد عليك من نظائره ﴿قال فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح الخ اقول﴾ القول

قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى (صراط الذين انعمت عليهم) وفائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكأنه مذكور او لا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح ﴿واما العطف﴾ اى جعل الشئ

بان ذكرهما معا احسن كلام حسن واحسن منه ان يشار مع ذلك الى مايتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدأ فى التمثيل ببدل الاشتمال واردفه ببدل البعض واخرعنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدأ فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال ﴿قال فلتفصيل المسند اليه اقول﴾ يعنى ذكره مفصلا متعددا قدلوحظ فيه الخصوصيات بوجه ما كقولك جاءنى زيد وعمرو وجاءنى زيد ورجل آخر وجاءنى رجل وامرأة ويقابله الاجمال فى ذكره وهو ان يذكر باعتبار امر شامل كما فى قولك جاءنى رجلان او رجال واما نحو قولك جاءنى رجل ﴿١٠١﴾ ورجل آخر فليس من كلام البلغاء وان عدمنه فليحمل التفصيل على ذكره متعددا منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة والذكر ﴿قال من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية الخ اقول﴾ فلا يكون فيه تفصيل للمسند واشارة الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض واما ان المجئ القائم باحدهما غير القائم بالآخر فانما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب لان مؤداه نسبة مطلق المجئ اليهما ثم العقل يشهد بان ذلك المطلق يثبت لاحدهما فى ضمن فرد وللآخر فى ضمن فرد آخر ﴿قال فان فيه تفصيلا للفاعل الخ اقول﴾ * فان قلت هل فيه تفصيل للمسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حدة * قلت لا فان لفظ جاء فى الجملتين يدل على مطلق المجئ وانما يفهم تعدده بشهادة العقل ﴿قال اولتفصيل المسند الخ﴾ يشير الى ان تفصيل المسند انما هو بان يشار الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع فى الازمنة اما على التعاقب او التراخى، فان هذا هو المعتبر فى باب العطف دون ماعداه من الامتياز بحسب القوة والضعف اوالمحل اوالمتعلق فان المرور فى قولك مررت بزيد وحمار يعد عرفا مرورا واحدا وفى قولك مررت بزيد فحمار يعد مرورين ﴿قال واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة اقول﴾ انما احترز عن ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف العامل الذى قام العاطف مقامه واما تفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع فى الازمنة فانما استفيد من التقييد بالظرف لامن العطف ولبس فى الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فصح الاحتراز عنه

معطوفا على المسند اليه ﴿فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو﴾ فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة ﴿او﴾ لتفصيل ﴿المسند﴾ بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ ﴿كذلك﴾ اى مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وماشبه ذلك ﴿نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءنى القوم حتى خالد﴾ فهذه الثلاثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ماقبلها مما ينقضى شيأ فشيأ الى ان يبلغ مابعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم عليه الصلاة والسلام او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم . فمعنى تفصيل المسند فى حتى انه

﴿قال وهذا صريح فى انه انما يقال الخ اقول﴾ الا ان هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفى المتكلم المجئ عن زيد لا قبله لان توهمه ان عمرا ايضا لم يجئ انما نشأ من نفى المجئ عن زيد للملابسة بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يقال لكن ههنا القصر الافراد وقطع الشركة بينهما فى عدم المجئ الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا القصر بعد توهم المخاطب اشتراكهما فى انتفاء المجئ عنها الا فى صدر كلامه ﴿قال واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك الخ اقول﴾ ربما يوجه ذلك بانه يلزم حينئذ ان لا يكون للاثبات الذى بعد لكن فائدة لكونه معلوما للمخاطب لا نزاع له فيه بخلاف ما اذا استعمل لكن فى قصر القلب اذ لكل واحد من النفى والاثبات هناك فائدة ظاهرة وهو منقوض بقولك جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد لان المخاطب يعلم هذا الاثبات ويقربه فلا فائدة فيه * فان قيل قد قصد ههنا التنبيه على حال المخاطب فى تقرير صوابه ونفى خطأه قلنا فكذلك هناك يقصد هذا المعنى ﴿قال وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجئ قطعا اقول﴾ ليس فى كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا يوهمه سوى انه حكم فى نحو قولك جاءنى زيد بل عمرو بان الاخبار عن مجئ زيد وقع غلطا ومعناه ان تلفظك بزيد وقع عن غلط وسبق لسان ولم تكن انت بصدد الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المجئ له وجعلت زيدا فى حكم المسكوت عنه مصروفا عنه حكمه الى تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارحوا كلامه

يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها * فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا * قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية * فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا * قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه بالفاء لانه فى المعنى الذى يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند ﴿او رد السامع﴾ عن الخطأ فى الحكم ﴿الى الصواب﴾ وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر ﴿نحو جاءنى زيد لا عمرو﴾ لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاآك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثالا لا فى الرد الى الصواب الا ان لا لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد ﴿او صرف الحكم﴾ عن المحكوم عليه ﴿الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو او ما جاءنى زيد بل عمرو﴾ فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى

﴿قال واما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو الخ اقول﴾ وذلك لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى مابعد بل فتفيد نفى المجئ عن زيد ولولاها لكان زيد فى حكم المسكوت عنه واذا جئت بلا بعد النفى كقولك ماجاءنى زيد لا بل عمرو وافادت تأكيد النفى السابق ويبقى مابعد بل على الخلاف المشهور بين الجمهور والمبرد فتأمل ﴿قال وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا اقول﴾ قال بذلك ابن مالك حيث زعم ان بل بعد النفى كلكن بعده ويفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجئ زيد محقق ﴿١٠٣﴾ ههنا كما فى قولك ماجاءنى زيد لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال يحتمل اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ويحتمل نفى المجئ عن عمرو على قياس الاثبات ﴿قال او الحكم متحقق الثبوت الى قوله او مجيئه متحقق اقول﴾ هذا مبنى على ماتوهمه من كلام ابن الحاجب فى الاثبات يعنى كما ان صرف اثبات المجئ عن المتبوع الى التابع يقتضى عدم مجيئه قطعا كذلك صرف نفيه عنه الى تابعه يقتضى مجيئه قطعا والمنقول عن المبرد ان الغلط فى الاسم المعطوف عليه فيكون الفعل المنفى مسندا الى المعطوف كأنك قلت بل ماجاءنى عمرو وكما كان فى الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثانى فلا فرق عنده بين المثبت والمنفى فى كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه ﴿قال واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال اقول﴾ وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام هو النفى ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو المجئ من حيث يعتبر نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فههنا نسب المجئ الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثانى اثباتا وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجئ منفى عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف على قوله ﴿قال بل بحسب امر خارج اقول﴾ وذلك لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيد الاباحة وجواز الجمع بينهما ﴿قال يقوى مذهب الجمهور اقول﴾ ويقويه ايضا ان الاصل تغاير

عدم المجئ قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما المنفى فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو ومع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه * وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو بل ماجاءنى عمرو فعدم مجئ عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال * فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل فى المثبت مطلقا وفى المنفى على مذهب المبرد لا تقع فى كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط * قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ﴿او الشك﴾ من المتكلم ﴿او التشكيك﴾ اى ايقاع المتكلم السامع فى الشك ﴿نحو جاءنى زيد او عمرو﴾ او للابهام نحو (وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين) * او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكى من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان مابعدها عطف بيان لماقبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته ﴿واما الفصل﴾ اى تعقيب المسند اليه بضمير فصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون

ولانه عبارة فى المعنى

المعطوف والمعطوف عليه لقالة العطف على سبيل التفسير ﴿قال على طريقة قولهم خصصت الخ اقول﴾ حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد كأنه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه ﴿١٠٤﴾ وكذا نخصك بالعبادة معناه نميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا قوله واختص بوا اى ميز المندوب عن المنادى بوا فيكون وا مخصوصة بالمندوب وكذا قوله تعالى (يختص برحمته من يشاء) وبالجملة تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا ويكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه اخرى فيقال فى نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك ﴿قال لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه الخ اقول﴾ اعلم ان قصر الجنس مبالغة وادعاء له طريقان متقاربان الاول ان ماعدا المقصود عليه من ذلك الجنس بلغ فى النقصان مبلغا انحط معه عن مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه ان يسمى به فهو فيما عداه ملحق بالعدم الثانى ان المقصور عليه ترقى فى الكمال الى حد صار معه كأنه الجنس كله والى هذا اشار من قال اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الكمال ﴿قال ونحو ذلك الخ اقول﴾ هو ان يراد بالخبر المعرف باللام ان المحكوم عليه مسلم الاتصاف به معروف على طريقة قوله

من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال فى المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه ﴿فلتخصيصه﴾ اى المسند اليه ﴿بالمسند﴾ يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى تأكيده لا عمرو * فان قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره * قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكأن المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه ألا يرى ان قولهم فى (اياك نعبد) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واولئك هم المفلحون) حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم. اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامى لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامى وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعنى زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه

ووالدك العبد اى ظاهر انه متصف بهذه الصفة وهذا المعنى من فروع التعريف الجنسى كأنه لوحظ اولا وقوعه خبرا ثم عرف فصار تعريفه وحضوره فى الذهن بحسب هذا الاعتبار لا بحسب مفهومه فى نفسه ﴿قال واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا الخ اقول﴾ اجاب اولا بانه لم يقصد بقوله لايعدون تلك الحقيقة قصر المسند اليه على المسند كما توهمه ذلك الزاعم بل قصد به معنى آخر دقيقا ليس راجعا الى العهد ولا الى قصر الجنس ادعاء ونحو ذلك * وثانيا بان هذا معنى التعريف الذى فى المفلحون وفائدته لا معنى الفصل والجواب الثانى ظاهر لاخفاء فيه يدل عليه عبارة الكشاف بصريحها حيث قال بعد مافصل فائدة الفصل كما نقله ومعنى التعريف فى المفلحون اما الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم مفلحون فى الآخرة اوعلى انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين الى آخره واما الجواب الاول ففيه بحث وذلك لان كلام الشيخ اولا اعنى قوله ولا قصر جنس البطل عليه يدل بصريحه على ان هذا المعنى الدقيق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه آخرا اعنى قوله فانه لا حقيقة له وراء ذلك يوهم ان هناك قصرا للمسند اليه على المسند كما اوهم ذلك عبارة الكشاف حيث قال لايعدون تلك الحقيقة فما نقله من كلام الشيخ لايدفع ذلك التوهم بل يؤكده وتحقيق المقام ان المسند اذا عرف باللام تعريف جنس فان قصد الى ان المسند اليه هو كل افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس لم يثبت الا له كان ذلك قصرا للمسند على المسند اليه اما حقيقة واما ادعاء وان قصد ﴿١٠٥﴾ الى انه عين ذلك الجنس ومتحد به وليس مغايرا له فهو معنى آخر مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتصاف به وهذا المعنى فيه دقة بحيث يكون المتأمل عنده كما قال يعترف وينكر وليس فيه دعوى قصر لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس وفيه من المبالغة مالا يخفى على ذى مسكة فقول الشيخ فانه لا حقيقة له وراء ذلك معناه ان حقيقته ذلك وهى متحدة به وقد صرح بهذا المعنى فى قوله فزيد هو هو بعينه وقول العلامة فهم هم اشارة الى معنى الاتحاد وقوله لايعدون تلك الحقيقة تأكيد له فليس فى كلاميهما اذن دلالة على قصر المسند اليه على المسند وبطل ذلك التوهم فظهر ان هذا المعنى الدقيق من فروع التعريف الجنسى وان الحق ما اطبق عليه الناظرون فى الكشاف من ان اللام على المعنى الثانى تعريف الجنس المسمى بتعريف الحقيقة كما انها على المعنى الاول لتعريف العهد * فان قلت قول الشيخ وكيف ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه يشعر بان المقصود دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملا فى كونه بطلا محاميا استحق ان يقال البطل المحامى له وفى شأنه * قلت يدفع ذلك الاشعار ما عقبه به من دعوى الاتحاد وانه صرح فى دلائل الاعجاز بنفى دعوى الكمال حيث قال قولك هو البطل المحامى لا تشير به الى معنى علم انه كان ولم يعلم انه ممن كان كما فى زيد المنطلق ولا تريد ان تقصر عليه معنى البطل المحامى على انه لم يحصل لغيره على الكمال كما فى زيد هو الشجاع ولا ان تقول انه ظاهر كونه بهذه الصفة ولكنك تريد ان تقول لصاحبك الى آخره واراد بقوله وكيف ينبغى غاية ما يتوهم من الاستحقاق وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا اتحد بمعنى هذه الصفة وتجسم منها كان ذلك هو الغاية القصوى فى كونه بطلا محاميا وكذلك اذا اتحد بحقيقة الاسد كان ذلك غاية ما يستحق به اطلاق الاسد عليه وابلغ فى اثبات شجاعته من جعله فردا من افراد الاسد كما فى قولك زيد

طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه . واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح فى هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (أولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده) هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام

اسد ومن حصر حقيقة الاسد فيه ايضا * فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل المحامى وزيد الاسد وما شبههما كلها على معنى الوهم والتقدير وان يصور المتكلم فى خاطره شيأ لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما علمه وقال وليس شيأ باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذى فانه يجئ كثيرا على انك تقدر شيأ فى وهمك ثم تعبر عنه بالذى كقوله

(الطويل) اخوك الذى ان تدعه لملمة * يجبك وان تغضب الى السيف يغضب

وماذكرته من ان اللام فى البطل المحامى والمفلحون والاسد لتعريف الجنس ينافى معنى الوهم والتقدير فان هذه الاجناس خصوصا الاسد ليست امورا موهومة مقدرة * قلت انما اعتبر معنى الوهم والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد بين زيد وجنس الاسد انما تتهيؤ لك اذا صورت ذلك الجنس صورة ومثلته مثالا وقدرته تقديرا اذ لولا ذلك لم يحسن دعوى الاتحاد بل لم يقدم الوهم عليها فضلا عن ان يتلقاها بالقبول ولذلك كان هذا المعنى عند المتأمل دائرا بين الاعتراف والانكار واما قوله وليس شئ باغلب على هذا الضرب الموهوم فاشارة الى ان الوهم قد يجرى فى غير ما نحن بصدده ايضا ومنه البيت فان الموصول فيه لمعهود مقدر مما صوره الوهم واجراه مجرى ما علم فهو من فروع العهد وفيه قصر المسند اليه على المسند قلبا اى اخوك هذا لا من اشتهر بين الناس او افرادا اى لا يشاركه فى الاخوة المشهور بها وليس لك ان تدعى ذلك فى البطل المحامى والاسد والمفلحون لفوات تلك المبالغة ولكونه مخالفا لكلامى الشيخين * فان قلت على ما ذكرت فى تحقيق المعنى الثانى للمفلحين لم يكن هناك قصر اصلا فما فائدة الفصل * قلت فائدته ههنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر او نقول كلمة هم حينئذ مبتدأ لا فصل واما على المعنى الاول اعنى العهد فهو مع ذلك يفيد ايضا حصر المسند فى المسند اليه افرادا اى لم يدخل غير المتقين فى الناس الذين بلغك انهم مفلحون فى الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ماذكره من ان الفصل يفيد الحصر بيان لفائدة الفصل غالبا لا بيان فائدته فى هذا الموضع كان مستبعدا جدا وابعد منه ان يقال كلمة هم فى الآية على الوجهين مبتدأ وما بعده خبره وليست بفصل فيها بل فى مواضع اخرى ﴿قال التقديم ضربان تقديم على نية التأخير الخ اقول﴾ الضرب الاول تقديم معنوى والضرب الثانى تقديم لفظى على قياس الاضافة المعنوية واللفظية ﴿قال لانه المحكوم عليه فلابد من الخ اقول﴾

ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو (ان الله هو الرزاق) اى لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب

(وافر) اذا كان الشباب السكر والشيب * هما فالحياة هى الحمام

اى لا حياة الا الحمام ﴿واما تقديمه﴾ اى تقديم المسند اليه على المسند * فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار فى مكانه * قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثانى ﴿فلكون ذكره﴾ اى المسند اليه ﴿اهم﴾ ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ تجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال ﴿اما لانه﴾ اى تقديم المسند اليه ﴿الاصل﴾ لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ﴿ ولا مقتضى

ان اريد بالحكم وقوع النسبة اولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعلقهما ﴿ ١٠٧ ﴾ لكن لايلزم من ذلك ماهو المطلوب اعنى تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم انه لابد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان اريد تحققه قبل الحكم تقدمه فى التعقل واما ان اريد تحققه قبله فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج فالانسب فى التعليل ان يعتبر التحقق فى الذهن ﴿ قال بل انما يدل عليه الفعل المضارع الخ اقول ﴾ قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضى بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر تجدد شيأ فشيأ فناسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى تجدد على نحوه بخلاف الماضى لانقطاعه والحال لسرعة زواله ومما يدل على ان المضارع اريد به ههنا الاستمرار ان السؤال بكيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد يجاب نحو صحيح او سقيم لا نحو قائم او قاعد الا اذا كان لاحدهما نوع استمرار

للعدول عنه ﴾ يعنى ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله ﴿ واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدأ تشويقا اليه ﴾ ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد التشوق الذ واوقع فى النفس ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا

﴿ والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد ﴾

يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقبله

بان امر الاله واختلف النا * س فداع الى ضلال وهاد

يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القفنس على ما وقع فى بعض الشروح لانه لا يناسب السباق ﴿ واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفأل او التطير نحو سعد فى دارك والسفاح فى دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك ﴾ مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل فى الدار وعليه قوله تعالى (واجل مسمى عنده) او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر عنه الفعل حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثانى الاخبار والمصنف لما فهم من الثانى ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتى فى احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره فى بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان

﴿قال واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص الخ اقول﴾ اى المراد تخصيص الاثبات لا تخصيص الثبوت ﴿قال لكن فى بيان كون التقديم مفيد الخ اقول﴾ وذلك لان التخصيص بالذكر حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر وغاية ما يقال فى توجيهه ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خفوف ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم تخصيص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد تقوى بالتقديم وازداد به ﴿قال وصاحب المفتاح قائل بالحصر الخ اقول﴾ هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما اقتضى الحصر بناء على ماذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب فى اصل الحكم واخطأ فى قيد من قيوده فصار ذلك القيد اهم عند المتكلم فقدمه فى الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا السبب مشترك بين الافعال والمشتقات بل الجوامد ايضا الا ان يقال ان معانى الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة قلما يقع الخطأ فيها وفى الامور العرفية فلم يلتفت اليها ﴿قال نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه الخ اقول﴾ التقديم فى هذا المثال لما افاد نفى الفعل عن المذكور اعنى المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلى بل لتخصيص غيره به وتلخيصه ان النزاع اذا وقع فى فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص يشتمل على اثبات ونفى فربما يصرح بالاثبات وحده ويفهم النفى ضمنا كقولك انا سعيت فى حاجتك وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا وربما يصرح

وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله

متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف الم فهم خفوف

والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير لشئ باعادة لفظه ليس بشئ * واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف * واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى (وما انت علينا بعزيز. وما انت عليهم بوكيل. وما انا بطارد الذين آمنوا) ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل * وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام * واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء ﴿عبد القاهر﴾ قد اورد فى دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله ﴿وقد يقدم﴾ المسند اليه ﴿ليفيد﴾ التقديم ﴿تخصيصه بالخبر الفعلى﴾ اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو (وما انت علينا بعزيز) ﴿ان ولى حرف النفى﴾ اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك ﴿نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول﴾ لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم ﴿ولهذا﴾ اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى القول عن المذكور مع ثبوته للغير ﴿لم يصح ما انا قلت﴾ هذا ﴿ولا غيرى﴾ لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يقتضى ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب

(والغر)

اى المسند اليه غ

عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسنداليه ويقال ماقلته انا ولااحد غيرى اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان قائله غيرك
فيقول لك انت قلت لاغيرك فتقول له ماانا قلته ولااحدغيرى قصدا الى انكار
نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره
كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولاغيرى فانه لايصح ﴿ولا
ماانا رأيت احدا ﴾ لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد
لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره
ايضا على وجه العموم لماتقدم * قال المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على
كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور
هو بعينه الفعل الذى نفى عن المذكور * وفيه نظر لانا لانسلم ان المنفى هو الرؤية
الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس
والفرق بينهما واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الرؤية الواقعة على
كل احد لاينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب
الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من
الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين . احدهما
انه مبنى على ماذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لايستعمل
فى الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ماانا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت
كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل . والثانى ان احدا يستعمل بمعنى الجمع
ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى (لانفرق
بين احد من رسله) و (فما منكم من احد عنه حاجزين) وفسروه فى قوله
تعالى (لستن كاحد من النساء) بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام فى كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة
وقعت فى سياق النفى كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع
اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل هو مبنى على ان احدا اسم فى معنى الواحد لايتغير بتغير الموصوف فيجوز
ان يعتبر موصوفه مفردا اومثنى او مجموعا مذكرا اومؤنثا اى احد من الافراد
اوالمثنيات اوالجماعات واذا كان احد هنا فى معنى الجمع يكون المعنى ماانا رأيت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار

بهمامعا بناء على اختلاف
المقامات وعلى كل تقدير
يكون تخصيص الفعل بما
اثبت له لابما نفى عنه والمصنف
نسب التخصيص ههنا الى
مانفى عنه وتأويله ان نفى
الفعل مخصوص بالمسنداليه
فكأنه لم يفرق بين ماانا قلت
هذا وانا ماقلت هذا وسيأتى
الفرق بينهما ﴿قال وظاهر
كلام الصحاح انه بحسب
الخ اقول﴾ اى استعمال
احد بمعنى الجمع بحسب وضع
اللغة فان حمل كلامه على
الاشتراك المعنوى كما هو
الظاهر فالفرق بينه وبين
قوله وقيل هو مبنى على
ان احدا اسم فى معنى الواحد
بان احدا وصف على هذا
القول واسم على قول
الصحاح وباختلاف
القدر المشترك الذى وضع
اللفظ بازائه فيهما وان حمل
كلامه على الاشتراك
اللفظى فالفرق واضح

فى نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيأ وما انا قلت شعرا وغيرذلك مماوقع
بعدالفعل المنفى نكرة على ماسيجئ فلايكون لخصوصية لفظ احد وايضايجوزان يكون
احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله هوالله احد فى قوله تعالى (قل هوالله احد)
وان لايكون بمعنى الجمع ولوسلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس والمنفى
حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع النـاس * فالحاصل
ان المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئى
وقولنا ما انا رأيت احدا اورجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هوسلب
كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لايكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق
على الغير انه لم يراحدا وعدم صدقه عليه لايقتضى ان يكون قد رأى كل احد
بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى * لا يقال
السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية
ويتم ماذكره المصنف * لانا نقول المعتبر هوالمفهوم الصريح والا لزم امتنـاع
ما انا ضربت زيدا لان نفى ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد
فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشئ لايوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم * وقال الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول
فى قولنا ماانارأيت احدا لما كان عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون معتقد
المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد فى الدنيا لان الخطأ فى هذا المقام
انما يكون فى الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون مانفى من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقـا بين المتكلم والمخـاطب ان عاما
فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفـا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ فى الفاعل
فحسب والتقـدير بخلافه * واعترض عليـه بعض المحققين بان الباقى بعد تعيين
الفاعل هنا هو السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون
المخاطب معتقدا ان انسانا لم يراحدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه اخطـأ
فى تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت فى نفسك
هذا السلب اعنى عدم رؤية احد من الناس اذلو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطأ فى الفاعل فحسب فهذه هى الكلمات الدائرة فى هذا المقام على ألسنتهم
وهى متقاربة ومنشؤها انهم لم يحافظوا على حصل كلام الشيخ ولم ينفر قوانين
تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف
النفى عند قصـد التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما انا قلت هذا مثله فى

قال لا يقال السلب الكلى يستلزم الخ اقول فاذا كان السلب الكلى صادقا كان السلب الجزئى ايضا صادقا وهو رفع الايجاب الكلى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية

وتحقيقه ان تخصيص الملزوم بالشئ لا يقتضى تخصيص اللازم به غ

منه

اناماقلت هذا وليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذاقدم المسنداليه على الفعل وحرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت يأتى تارة للتقوى وتارة للتخصيص كمايذكر عن قريب واذاقدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين فى النفى فان قولك انا ماسعيت فى حاجتك عندقصد التخصيص انمايقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك انمايقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه لكنه اخطأ فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه لكنه اخطأ فى فاعله فزعم انه انت وحدك اوانت بمشاركة الغير ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص * قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة فى شئ ثبت انه مقول ولذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيأ ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شئ يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط اولم يأكل اليوم شيأ اولم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير فلابد وان تقول له انا ماقلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيأ انا مارأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى لم يأ كل اليوم شيأ انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لايصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون احد قدقال شعرا اواكل شيأ اورأى احدا ولايصلح فى هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيأ ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عندالقطع بثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب فى نفى الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذاقدم المسنداليه على الفعل وحرف النفى جميعا بل الواجب فيمايلى حرف النفى ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل الذى ذكر فى النفى على الوجه

قال ولابد فيه من ثبوت الفعل الخ اقول التفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع فى رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما انا رأيت زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر وان كان فى رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رأيت الاحد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا ما انا رأيت احدا لانه فى قوة قولك ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك فى افادة نفى الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا فى الظهور والمنصوصية فيبقى عموم نفى الرؤية لكل واحد منها ضايعا لان الفعل المثبت فى اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج فى رد خطائه فى الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع فى رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احديهما ان يقال ما انا رأيت كل احد والثانية ان يقال ما انا رأيت احدا وهذه اخصر من الاولى وفى افادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ماقررناه

المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ﴿ولاما انا ضربت الا زيدا﴾ لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قدرته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق * لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا * لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكأنه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان * واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم

﴿قال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا الخ اقول﴾ قد هدم بهذا الكلام التوجيه الذي تعلق به آنفا وزاد في كسر تلك القارورة اذ يقال حينئذ لا نسلم ان نفي الرؤية في قولك ما انا رأيت احدا عام لكل احد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل والمفعول فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد رأى احدا كأنه قيل لست الذي رأى احدا من الناس ولا محذور فيه

فى مجرد التعليل بل يظهر اثرها فى نحو قولنا مااناقرأت القرآن الاسورة الفاتحة فانه لاامتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا محال ﴿والا﴾ عطف على ان ولى حرف النفى والمعنى ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفى بان لا يكون فى الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفى والفعل جميعا نحو انا ماقمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله ﴿فقد يأتى﴾ اى التقديم ﴿للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره﴾ اى غير المسند اليه المذكور ﴿به﴾ اى بالخبر الفعلى ﴿او﴾ زعم ﴿مشاركته﴾ اى الغير ﴿فيه﴾ اى فى الخبر الفعلى ﴿نحو انا سعيت فى حاجتك﴾ لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثانى قصر افراد ﴿ويؤكد على الاول بنحو لاغيرى﴾ مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى وما اشبه ذلك ﴿وعلى الثانى بنحو وحدى﴾ مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد رفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على رفع الاول نحو لاغيرى وعلى رفع الثانى نحو وحدى دون العكس ﴿وقد يأتى لتقوى الحكم﴾ وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص ﴿نحو هو يعطى الجزيل﴾ قصدا الى ان تقرر فى ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر فى باب كون المسند جملة ﴿وكذا اذا كان الفعل منفيا﴾ فقد يأتى للتخصيص نحو انت ماسعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد يأتى للتقوى ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص ﴿نحو انت لاتكذب فانه اشد لنفى الكذب من لاتكذب وكذا من لاتكذب انت﴾ مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا ﴿لانه﴾ اى لان لفظ انت فى لاتكذب انت ﴿لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم﴾ لعدم تكرره فقولنا لاتكذب نفى الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لاغيره ومعنى لاغيره انك لاتظن ان عدم الكذب فى هذه الحالة التى اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز

﴿ قال لاغيره ومعنى لاغيره الخ اقول﴾ اورد فى تفسير معنى لاتكذب انت كلمة لاغيره وبين المراد بها دفعا لتوهم قصد التخصيص بها فى عبارة المفتاح حيث قال فان انت هناك لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه بانه هو لاغيره لا لتأكيد الحكم فتدبر يعنى ان لاغير متعلق بالحكم بعدم الكذب اى اسناده الى الضمير وقع قصدا لاسهوا صحيحا ولا مبنيا على النسيان حقيقة ولا مآلا وهذا معنى دفع التجوز والسهو والنسيان بالتأكيد وليس هناك حصر اصلا نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه بهذا المعنى لايصح وقوعه فى تفسير لاتكذب انت

اوالسهو اوالنسيان وليس معناه ان نفى الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا فى حاجتك لايفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعى من المتكلم نفسه من غير تجوز اوسهو اونسيان وهذا الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت فى حاجتك اوسعيت انا فى حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعى فى حاجته وقد وقع خطأ منه فى فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اى المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعى فى حاجته منك غير مشوب تجوز اوسهو اونسيان اى فى الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفى التقوى لانه انما اورد هذا الكلام فى بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد فى هذا المقام على سبيل التجوز اوالسهو اوالنسيان مالا يزيدك النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود سعى منك سعيت فى حاجتك اوسعيت انا فى حاجتك لتفيده وجود السعى منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو اونسيان بخلاف مالو قلت فى الابتداء لافادة وجود السعى اولا فى الابتداء انا سعيت فى حاجتك فانه لايصح الا بارتكاب تجوز اوسهو اونسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ فى الفاعل لا لافادة وجود السعى فاذا استعملته لافادة وجود السعى فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا اوباعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه اونسيانا ان عرف ذلك واما الثانى فلانك اذا قلت انا سعيت فى حاجتك لا فى الابتداء بل عند خطأ المخاطب فى الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد اوالشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا اونسيانا فالتجوز او السهو اوالنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا مابنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذى ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف ﴿وان بنى الفعل على منكر افاد﴾ اى التقديم اوالبناء على المنكر ﴿تخصيص الجنس اوالواحد به﴾ اى بالفعل ﴿نحو رجل جاءنى اى لا امرأة﴾ فيكون تخصيص جنس ﴿اولا رجلان﴾ فيكون تخصيص واحد * قال الشيخ انه قد يكون فى اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل فى القصد كأن لم يدخل فى دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو ام امرأة اواعتقد انه امرأة وتارة الى

﴿ قال والشارح العلامة قد اورد فى هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان الخ اقول﴾ وذلك لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر منه فان لم يعرف فساده كان سهوا على ما يقتضيه كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم يعرف وان عرف ونسى كان نسيانا وان قصد به معنى آخر لازما لذلك المعنى كان تجوزا او علم ان الشارح العلامة جعل الضمير فى قوله بل اذا قلته ابتداء راجعا الى المثالين بتأويل المذكور او المقول وجعل قوله غير مشوب تجوز اوسهو اونسيان متعلقا بقوله صح ولهذا قال فى تفسيره صح من غير ارتكاب تجوز اوسهو اونسيان والغفلة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخير هى التى اوقعته فى هذه الورطة وقد تعرض لبيان حال انا سعيت فى حاجتك فى الابتداء وسكت عن بيان حال سعيت فى حاجتك اوسعيت انا فى حاجتك لا فى الابتداء كأنه يزعم انه يعلم بالمقايسة الى حال انا سعيت فى الابتداء الا ان لزوم رد الخطأ فى الفاعل لافادة وجود السعى غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا

الواحد فقط كما اذا عرف ان قداتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر أرجل
هو ام رجلان اواعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل
فى تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءنى على معنى ان الجائى
من جنس طوال الرجال لامن جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا
بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس فى كلام الشيخ مايشعر بالفرق
بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار فى موضع من دلائل الاعجاز
الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به
الجنس اوالواحد كما فى التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى
﴿ووافقه﴾ اى عبد القاهر ﴿السكاكى على ذلك﴾ اى على ان تقديم المسند اليه
يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما
ذكرنا انه اذا وقع بعد حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوى مضمرا كان ذلك الاسم اومظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ماذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبدالقاهر لانه قائل بالحصر فى
نحو (الله يبسط الرزق . والله يستهزئ بهم) وامثالهما مما وقع فيه المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع
كما سيجئ وان كان معرفة فان كان مظهرا فلايكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه فى الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض
فى كتابه للفرق بين مايلى حرف النفى وما لايليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور
الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لايحتمل التقديم
وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا
اشار المصنف بقوله ﴿الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص﴾ بشرطين اشار الى الاول
بقوله ﴿ان جاز تقدير كونه﴾ اى المسند اليه ﴿فى الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط﴾ لا لفظا ﴿نحو انا قمت﴾ فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا
فاعلا فى المعنى وان كان فى اللفظ تأكيدا للفاعل والى الثانى اشار بقوله ﴿وقدر﴾
عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ﴿والا﴾ اى
وان لم يوجد الشرطان ﴿فلا يفيد الا تقوى الحكم﴾ سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير اوبانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله ﴿جاز﴾ تقدير
التأخير ﴿كما مر﴾ فى نحو انا قمت ﴿ولم يقدر اولم يجز﴾ اصلا ﴿نحو زيد قام﴾ فانه

لايجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لايكون نحو رجل جاءنى مفيدا للاختصاص لانه لايجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لايفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد وهذا معنى قوله ﴿واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير﴾ يعنى قدر ان اصله جاءنى رجل على ان رجل بدل من الضمير فى جاءنى لافاعل له وانما جعله من هذا الباب ﴿لئلا ينتفى التخصيص اذ لاسبب له﴾ اى للتخصيص ﴿سواه﴾ اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ ﴿بخلاف المعرف﴾ فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف ﴿ثم قال وشرطه﴾ اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ﴿ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى على ما مر﴾ ان معناه رجل جاءنى لا امرأة اولا رجلان ﴿دون قولهم شر اهر ذاناب﴾ فان فيه مانعا من التخصيص ﴿اما على التقدير الاول﴾ اعنى تخصيص الجنس ﴿فلامتناع ان يراد بالمهر شر لاخير﴾ لان المهر لايكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لايهره ولايفزعه ﴿واما على﴾ التقدير ﴿الثانى﴾ اعنى تخصيص الواحد من الافراد ﴿فلنبوه﴾ اى هذا التقدير ﴿عن مظان استعماله﴾ اى موارد استعمال قولهم شر اهر ذاناب لانه لايستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر ﴿واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الا شر فالوجه﴾ اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص ﴿تفظيع شأن الشر بتنكيره﴾ اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذاناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الا شر اى الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذاناب الا شر * ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية لابد من اعتبار كونه

فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط السكاكى اعتبار التقديم والتأخير فى افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءنى معناه لاقصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ماضربت اكبر اخوبك وهو فى معنى ماضربت اخاك الاكبر ﴿وفيه﴾ اى فى ما ذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه ﴿ نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى ﴾ كالتأكيد والبدل ﴿ سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ﴾ اى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما واياما كان ﴿ فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم ﴾ لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه مادام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر فى جرد قطيفة فلنعتبر فى زيد قام * فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد فى قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف فى قوله

عليك ورحمة الله السلام

على وجه وبيت الحماسة

لو كان يشكى الى الاموات مالقى ال * احياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه * قبر بسنجار او قبر على قهد

فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو فى قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكى بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى * قلت امتناع تقديم التابع حال كونها تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير فى قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ماجاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو

(طويل) (وافر) (بسيط)

التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واماقوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعدثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التأكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد ﴿ ثم لانسلم انتفاء التخصيص ﴾ فى صورة المنكر اعنى فى نحو رجل جاءنى ﴿ لولا تقدير التقديم لحصوله ﴾ اى التخصيص ﴿ بغيره ﴾ اى بغير تقدير التقديم ﴿ كما ذكره ﴾ السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لاسبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ * لايقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل اوغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال * لانانقول قد ذكرنا ان مايخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير فى صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعى الذى يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما فى قولنا رجل جاءنى بمعنى لا امرأة اولا رجلان ﴿ ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهرشر لاخير ﴾ اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا * قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير ﴿ ثم قال ﴾ السكاكى ﴿ ويقرب من ﴾ قبيل ﴿ هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه ﴾ اى قائم ﴿ الضمير ﴾ مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول ونظيره لان قائم لما لم يتفاوت فى الخطاب والحكاية والغيبة فى انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله ﴿ وشبهه ﴾ اى شبه السكاكى قائم مع انه متضمن للضمير ﴿ بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة ﴾ كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى

﴿ قال لايقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل اوغيره والحصر الخ اقول ﴾ هذا كلام يشعر بان قائله توهم ان التخصيص فى قول المصنف ثم لانسلم انتفاء التخصيص بمعنى الحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصحح وقوع النكرة مبتدأ فالاولى ان يجاب هكذا لانا نقول لما حصلت النوعية بالتهويل اوغيره فقد حصل تخصيص المنكر وصح وقوعه مبتدأ بدون تقدير التقديم وهو المطلوب ولو فرض ان المراد الحصر فهو ايضا حاصل بدونه كما قرره ﴿ قال ثم لانسلم امتناع ان يراد المهرشر لاخير الخ ﴾ اقول اذا قيل شر اهر ذاناب يتبادر منه كونه شرا بالقياس اليه فلو قيل لاخير يتبادر منه ايضا كونه خيرا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مهر اله لان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال فى الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بنقيضه وحينئذ يقبح الحصر وهو المعنى بامتناعه فى فن البلاغة نعم لو اريد كونهما شرا وخيرا فى الجملة لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الاضافة

﴿قال احدهما المقاربة فى التقوى اقول﴾ لو قيل احدهما ثبوت التقوى لكان اظهر لان المقاربة كالقرب فى الاشتمال على الامرين ﴿قال ولا يخفى ما فيه من التعسف اقول﴾ لعل هذا القائل انما تعسف فى توجيه اللفظ رعاية لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضمن الضمير وحده لا يصير علة للقرب ثم الجر وان ادى هذا المعنى لكنه نبه باختيار النصب على ان تضمن الضمير هو الاصل فى العلة وشبهه بالخالى تتمة له كما ان ثبوت التقوى هو الاصل فى المعلول وعدم كماله تتمة له فاسند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع ﴿قال وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف الخ اقول﴾ الموجود فى بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف ﴿١١٩﴾ عارفا اى اتبع عارف المسند الى الظاهر عارفا المسند الى الضمير كما ذكره ﴿قال ومماري تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير الخ اقول﴾ اعلم ان لفظ مثلك قد يطلق على معين اشتهر بمماثلة المخاطب فيقال مثلك لا يبخل او لا يبخل مثلك بمعنى فلان لا يبخل فليس فى الكلام حينئذ كناية فى الحكم لانه مصرح به بل فى المحكوم عليه وليس فيه ايضا تعريض بذلك الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض اى جانب وان قصد وصف المخاطب بالبخل كان ذلك تعريضا بما اضيف اليه مثل لا بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثله مطلقا وهو الكثير الشائع وحينئذ اما ان يجعل نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبته الى ما اضيف هو اليه اولا فعلى الاول وهو الكثير الشائع كان مستعملا على سبيل الكناية فى الحكم وكان تقديمه على المسند كاللازم وقد كشف فى الشرح عن هذا المعنى غطاؤه وليس فى الكلام حينئذ تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثانى وهو ان يراد بلفظ مثل المماثل مطلقا من غير كناية فى النسبة لم يكن فيه تعريض بانسان غير معين اريد بلفظ مثل لما مر ولا بالمخاطب ايضا الا على قياس ما ذكر فى المعين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجوه الثلاثة لفظ غير واذا تحققت ما قررناه ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان معينا او مطلقا وان حمل التعريض على غير

مشابهته للخالى عن الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشمل على امرين. احدهما المقاربة فى التقوى. والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على لتضمنه ليكون اوضح ﴿ولهذا﴾ اى ولشبهه بالخالى عن الضمير ﴿لم يحكم بانه﴾ مع الضمير ﴿جملة﴾ واما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل ﴿ولا عومل﴾ قائم مع الضمير ﴿معاملتها﴾ اى الجملة ﴿فى البناء﴾ حيث اعرب فى نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم. والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان. اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام فى التقوى. واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء * فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر * قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد وهذا معنى قوله فى المفتاح واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف فى الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ﴿ومما يرى تقديمه على المسند﴾ ﴿كاللازم لفظ مثل وغير﴾ اذا استعملا على سبيل الكناية ﴿فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود﴾ وفى الايجاب نحو

مثل الامير حمل على الادهم والاشهب

(بسيط) وغيرى باكثر هذا الناس ينخدع

المصطلح اعنى ان يكون فى الكلام نوع خفاء كان موجودا فى صورة التعين كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون الاطلاق كما يدل عليه قوله كما فى قولنا مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معين قطعا واما قوله غيرى جنى فيحتمل التعين كما لا يخفى فظهر ايضا ان قوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب مؤكد للاستعمال على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهمه بعضهم وزعم انه لا بد من امرين احدهما الاستعمال بطريق الكناية والثانى ان لا يكون هناك ارادة التعريض فلو كانا مستعملين بطريق الافصاح او الكناية وقصد بهما التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان هناك من يدعى انه مماثل للمخاطب مع كونه بخيلا فقيل مثلك لا يبخل وعرض بانه ليس مثلاله وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لان كون المخاطب غير بخيل لا مدخل له فى نفى المماثلة عن ذلك الانسان بل يكفى فى ذلك نفى البخل عمن يكون مماثلاله وعلى اخص اوصافه كأنه قيل فلان يبخل ومثلك لا يبخل فهو ليس بمثل لك اللهم الا ان يقصد المعنيان معا اعنى نفى البخل عن المخاطب بطريق الكناية ونفى المماثلة بطريق التعريض وايضا لا معنى للتعريض بنفى الغيرية ولا اثباتها بخلاف المثلية ﴿قال وقد يقدم المسند اليه المسور الخ أقول﴾ الظاهر ان الضمير المستتر فى يقدم راجع الى المسند اليه مطلقا وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعا الى ماذكره بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق

اى الامير محل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفى عنها بالطريق الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما فى قولنا مثلك لا يوجد وقوله

غيرى جنى وانا المعاقب فيكم * فكأنى سبابة المتندم

فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله ﴿من غير ارادة تعريض لغير المخاطب﴾ بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربنى من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويا ترم فيه من فليتنبه له ﴿لكونه﴾ اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم ﴿اعون على المراد بهما﴾ اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة . وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا * قال الشيخ عبد القاهر وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصدبهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك اوغيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبأ عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه ﴿قيل وقد يقدم﴾ المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى ﴿لانه﴾ اى التقديم ﴿دال على العموم﴾ اى على نفى الحكم عن

كل فرد من افرادما اضيف اليه لفظ كل ﴿نحو كل انسان لم يقم﴾ فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان ﴿بخلاف ما لواخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لاعن كل فرد﴾ فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لايفيد الاسلب العموم ونفى الشمول ﴿وذلك﴾ اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتأخير النفى عن جملة الافراد ﴿لئلا يلزم ترجيح التأكيد﴾ وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته ﴿على التأسيس﴾ وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لولم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتأخير مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح * قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ماذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكأن هذا القائل تمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلأن قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لاينفصل عنه ولايمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لاسالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد ﴿لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية﴾ عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية ﴿المستلزمة نفى الحكم عن الجملة﴾ لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض

وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لايقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير ولكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (منه)

آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد ﴿دون كل فرد﴾ لجواز انيكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذاثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد فلوكان بعددخول كل معناه ايضا كذلك لكان كل تأكيدا لاتأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب انيكون معنى كل انسان لم يقم نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول واما فى صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لاسور فيها ﴿والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية النفى عن كل فرد﴾ نحو لاشى من الانسان بقائم وانما قال فى الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة فى قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها فى قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله ﴿لورود موضوعها﴾ اى موضوع المهملة غير مصدرة بلفظة كل ﴿فى سياق النفى﴾ وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفى وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان مايفيد العموم فى النفى انما هو النكرة التى تفيد الوحدة فى الاثبات واما التى تفيد العموم فى الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها فى سياق النفى انما تفيد نفى العموم لاعموم النفى لان رفع الايجاب الكلى سلب جزئى واذا كان هذه السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفى الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلوكان معناه ايضا نفى الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب انيكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا * فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب انيكون بعده لعموم السلب ليكون لفظة كل للتأسيس لاللتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لايخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة ﴿وفيه نظر﴾ لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفى عن كل فرد لانسلم انه يجب انيكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ﴿لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى﴾ اعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم ﴿وعن كل فرد فى﴾ الصورة ﴿الثانية﴾ اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان ﴿انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل﴾ وهو

﴿قال وانما قال فى الاول المستلزمة الخ اقول﴾ العبارة الواضحة ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفى الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفى الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه لانه يحتمل الى آخره

لفظ انسان ﴿وقد زال ذلك﴾ الاسناد المفيد لهذا المعنى ﴿بالاسناد اليها﴾ اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه ﴿فيكون﴾ اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل ﴿تأسيسا لا تأكيدا [٢]﴾ لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد فى لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ﴿ولان﴾ الصورة ﴿الثانية﴾ اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان ﴿اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حملت﴾ كل ﴿على الثانى﴾ اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد ﴿لا يكون﴾ كل ﴿تأسيسا﴾ بل تأكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناها للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس * لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول اما ان يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل النفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفى عن كل

[٢] وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد (منه)

فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفى عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ﴿ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة﴾ كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيهما ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع * لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع * لانا نقول المسطور فى كتب القوم ان المهملة هى التى يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب فى كل افراد الموضوع او فى بعضها والكلية هى التى يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلابد لهذا البيان من شئ يدل عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل مايدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ فى الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه فى الموجبة سور الجزئية على ما قال فى الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة فى لغة العرب ﴿وقال عبد القاهر﴾ فى تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفى واخرى لنفى الشمول ﴿ان كانت كلمة كل داخلة فى حيز النفى بان اخرت عن اداته﴾ سواء كانت معمولة لاداة النفى اولا وسواء كان الخبر فعلا ﴿نحو﴾ قول ابى الطيب

ماكل ما يتمنى المرء يدركه ﴿ تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن (بسيط)

او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية ﴿او معمولة للفعل المنفى﴾ اما ان يكون عطفا على داخلة فى حيز النفى واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت. والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول فى حيز النفى والتأخير عن اداة النفى شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر. واما الثانى فلان التأخير عن اداة النفى اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءنى كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظى فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى

﴿قال فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل اقول﴾ وانما كان اقرب لانه ان جعل عطفا على داخلة فان اخذ الدخول مطلقا لزم جعل الخاص قسيما للعام وهو مستقبح جدا وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظا ورتبة وان فسر بالتأخير لفظا فقط لزم مع صرفه عن ظاهره جعل الاخص من وجه قسيما لصاحبه وفيه بعد ايضا وليس لك ان تقول نفسر الدخول بالتأخير لفظا ونخص المعمول بالمقدم فلا محذور اذ يلزم حينئذ تقييدان على خلاف الظاهر مع ان امثلة المعمول لا تساعده ولو قيل المراد بالدخول التأخير عن اداة النفي التي لم تدخل على الفعل العامل في كلمة كل والمعمول باق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة فيهما صح عطف قوله معمولة على داخلة ولم يحتج الى تقدير فعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا اشكال في المعنى فكأن الشارح اراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وابقاء الدخول في حيز النفي على اطلاقه فاختار العطف على اخرت بذلك التأويل فصار مجموع المعطوفين تفسيرا للدخول في حيز النفي

وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لايخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على مايشعر به المثال المذكور. والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها اوجعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا اوتأكيدا له ﴿نحو ماجاءني القوم كلهم اوماجاءني كل القوم﴾ وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه ﴿او﴾ مفعولا كذلك متأخرا نحو ﴿لم آخذ كل الدراهم﴾ اوالدراهم كلها ﴿او﴾ مقدما نحو ﴿كل الدراهم لم آخذ﴾ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا على ماسبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ماتبين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا اوظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور ﴿توجه النفي الى الشمول خاصة﴾ لا الى اصل الفعل ﴿وافاد﴾ الكلام ﴿ثبوت الفعل او الوصف لبعض﴾ مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن ﴿اوتعلقه﴾ اي تعلق الفعل اوالوصف ﴿به﴾ اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها اوالعامل فيها نحو ما كل ماتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرأ ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال وقال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لايصلح الاحيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لايصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى (والله لايحب كل مختال فخور . والله لايحب كل كفار اثيم . ولاتطع كل حلاف مهين) فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي ﴿والا﴾ اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي ﴿عم﴾ النفي كل فرد مما اضيف

اليه كل فافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد ﴿ كقول النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال له ذواليدين أقصرت الصلاة ﴾ بالرفع لانها فاعل قصرت ﴿ ام نسيت ﴾ يارسول الله ﴿ كل ذلك لم يكن ﴾ اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان ﴿ وعليه ﴾ اى على عموم النفى وشموله كل فرد ورد ﴿ قوله ﴾ اى قول ابى النجم

(رجز)

﴿ قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع ﴾

برفع كله على معنى لم اصنع شيأ مما تدعيه على من الذنوب * قال المصنف المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم * اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين . احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما . والثانى ماروى انه لما قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذواليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى . واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشئ مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة * ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ومررت بكلكم ونظيره بعينه ماذكره سيبويه فى قوله

(وافر)

ثلاث كلهن قتلت عمدا

ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تأكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها

فى الصورة عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر أن كله لله هذا كلامه ﴿واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند﴾ وسيجئ بيانه ﴿هذا﴾ الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير ﴿كله مقتضى الظاهر﴾ من الحال ﴿وقد يخرج الكلام على خلافه﴾ اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه ﴿فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل﴾ فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام اوالذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ مايشعر بالفاعل ولايلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولابد من تفسير المقصود وتفصيله بمايسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب ﴿فى احد القولين﴾ اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال انيكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا * فان قلت لوكان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى وضع هذا الباب ولماصح تفسيره بالنكرة اذلا معنى له حينئذ * قلت قدانفرد هذا الباب بخواص فيجوز انيكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد اولمثنى اولمجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واماالابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص لااللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التميز للتأكيد مثله فى نعم الرجل رجلا قال الله تعالى (ذرعها سبعون ذراعا) اولدفع لبس المخصوص بالفاعل كامر ﴿وقولهم هو اوهى زيد عالم مكان الشان اوالقصة﴾ فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله تعالى (فانها لاتعمى الابصار) قصدا الى المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع

﴿قال وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود الخ اقول﴾ يشعر بان اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم ان اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لاعهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز تفسيره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لاحقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص ايضا واما نحو نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى اولا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير فى نعم رجلا عائد الى الجنس ايضا

نحو امى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى (فقضيهن سبع سموات) لانه ليس من باب المسند اليه ﴿ليتمكن﴾ تعليل وضع المضمر موضع المظهر ﴿مايعقبه﴾ اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه ﴿فى ذهن السامع لانه﴾ اى السامع ﴿اذا لم يفهم منه﴾ اى من الضمير ﴿معنى انتظره﴾ اى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ماقصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له فى القلب محل ومكانة لايكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيأ عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل

ابو موسى فجدك نعم جدا * وشيخ الحى خالك نعم خالا (وافر)

وهو قليل ولايخفى ان ماذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشأن دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى (انا انزلناه) اى القرآن اولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى اولادعاء ان الذهن لايلتفت الى غيره كقوله فى المطلع

زارت عليها للظلام رواق (كامل)

﴿وقد يعكس﴾ اى يوضع المظهر موضع المضمر ﴿فان كان﴾ المظهر الموضوع موضع المضمر ﴿اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه﴾ اى تميز المسند اليه ﴿لاختصاصه بحكم بديع كقوله﴾ اى قول ابن الراوندى ﴿كم عاقل عاقل﴾ هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ﴿اعيت﴾ اى اعيته بمعنى اعجزته اواعيت عليه وصعبت ﴿مذاهبه﴾ اى طرق معاشه (بسيط)

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة

وصير العالم النحرير﴾ المتقن من نحر العلم اذا اتقنه ﴿زنديقا﴾

اى كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه فى معرض المحسوس كأنه يرى السامعين

﴿قال ولا يخفى مافيه من التعسف اقول﴾ لان اختصاص المسند اليه بحكم يدل صريحا على مغايرته اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف ظاهر 〈١٢٩〉 وايضا تفسير كون الحكم بديعا بما ذكره هذا القائل خلاف الظاهر

ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى مافيه من التعسف ﴿اوالتهكم﴾ عطف على كمال العناية اى اوللتهكم ﴿بالسامع﴾ والسخرية ﴿كما اذا كان فاقد البصر﴾ اولا يكون ثمة مشار اليه اصلا ﴿اوالنداء على كمال بلادته﴾ بانه لا يدرك غير المحسوس ﴿اوفطانته﴾ بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس ﴿اوادعاء كمال ظهوره﴾ اى ظهور المسند اليه ﴿وعليه﴾ اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره ﴿من غير هذا الباب﴾ اى باب المسند اليه قول ابن دمينة ﴿تعاللت﴾ اى اظهرت العلة والمرض ﴿كى اشجى﴾ اى كى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى

(طويل)

ومابك علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة ﴿وان كان﴾ اى المظهر الموضوع موضع المضمر ﴿غيره﴾ اى غير اسم الاشارة ﴿فلزيادة التمكين﴾ اى تمكين المسند اليه عند السامع ﴿نحو قل هو الله احد الله الصمد﴾ من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوائج ﴿ونظيره من غيره﴾ اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى ﴿وبالحق انزلناه وبالحق نزل﴾ اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير ﴿او ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة اوتقوية داعى المأمور﴾ اى ما يكون داعيا لمن امرته بشئ الى الامتثال والاتيان به ﴿مثالهما﴾ اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية ﴿قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا﴾ مكان انا آمرك ﴿وعليه﴾ اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور ﴿من غيره﴾ اى من غير باب المسند اليه ﴿فاذا عزمت﴾ بعد المشاورة ووضوح الرأى ﴿فتوكل على الله﴾ حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال ﴿اوللاستعطاف﴾ اى طلب العطف والرحمة ﴿كقوله

(وافر)

الهى عبدك العاصى اتاكا﴾ * مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق

﴿قال اوادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة الخ اقول﴾ لم يدخل بينهما حرف العناد لانهما متقاربان فان الاول ادخال الخوف ابتداء والثانى استزادة الخوف الحاصل ﴿قال حيث لم يقل انا العاصى اتيتك الخ اقول﴾ هذا مبنى على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم او المخاطب بدل الكل من الكل نحو بى المسكين مررت وعليك الكريم المعول واستدل على ذلك بقوله تعالى (ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا انفسهم) والباقون على ان الذين خسروا وصف مقطوع عن موصوفه للذم اما مرفوع المحل او منصوبه قالوا ولا يلزم ان يكون كل ذمت مقطوع يصح اجراؤه نعتا على ما قطع عنه بل يكفى هناك معنى الوصفية كما فى قوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا) واستدلوا على امتناع ذلك الابدال بان البدل ينبغى ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثمه لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل لما كان (٩ ـ مطول) مدلوله مدلول الاول فلو ابدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص من المبدل منه فى التعريف فيكون انقص منه فى الافادة لان مدلولهما واحد وفى

الاول زيادة تعريف بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثانى فيها غير مدلول الاول واجاب الاخ
عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل اذلو اتحد مفهوماها لكان الثانى تأكيدا للاول لابدلا عنه واتحادهما
لاينافى كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما فى المثالين المذكورين فان الثانى فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون
الاول واما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الاول فلايضر كما فى ابدال ﴿١٣٠﴾ النكرة الموصوفة عن المعرفة
نحو مررت بزيد رجل عاقل
اذرب نكرة افادت مالايفيده
المعرفة وان اشتمل المعرفة
على فائدة التعريف التى خلا
عنها النكرة * فان قلت هل
يجوز ان يكون العاصى صفة
لضمير المتكلم * قلت اجاز
الكسائى وصف ضمير الغائب
فى نحو قوله تعالى (لااله الاهو
العزيز الحكيم) والجمهور على
انه بدل وجوز فى الكشاف
وصف ضمير المخاطب ورد
عليه بعضهم بان الضمير لا
يوصف كما هو المشهور واما
ضمير المتكلم فلايبعد ان يقرن
فى الجواز بضمير المخاطب
على قوله وان لم نجد فيه نقلا
صريحا ﴿قال مبنى على انه
كثيرا ما يطلق البيان على
العلوم الثلاثة اقول﴾ ذهب
بعضهم الى ان الالتفات من
حيث انه يشتمل على نكتة
هى خاصية التركيب من علم
المعانى ومن حيث انه ايراد
المعنى الواحد فى طرق مختلفة
فى الوضوح والخفاء من علم
البيان ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع والسكاكى اورده فى المعانى والبديع ﴿قال خصص هذا
المثال من بين امثلة السكاكى الخ اقول﴾ هذه الدلالة موجودة فى غير هذا المثال ايضا نحو

طحابك قلب فى الحسان طروب

فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك الا بان مقتضى الظاهر ان يقال طحابى فعدل عنه وكذا قوله

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا

فانه اثبت فيه التفاتا مع ان الرواية بتاء الخطاب الى غير ذلك فعلم من ذلك ان الالتفات عنده ليس بمشروط

الرحمة وترقب الشفقة ماليس فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه للعاصى كما فى
قوله تعالى (قل ياايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا) الى قوله (فامنوا بالله ورسوله
النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته) حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء
الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو
الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا اوغيرى اظهارا للنصفة وبعدا
عن التعصب لنفسه قال ﴿السكاكى هذا﴾ اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
﴿غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر﴾ اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة * وفى العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر والاول
اوفق بقوله ﴿بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى آخر﴾ فيصير
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء
كان فى المسند اليه اوفى غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى الكلام ثم عدل عنه
الى الآخر اولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب
بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكى ﴿ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى
التفاتا﴾ مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم البيان مبنى على انه كثيرا مايطلق
البيان على العلوم الثلاثة ﴿كقوله﴾ اى قول امرئ القيس

﴿تطاول ليلك بالاثمد﴾ (متقارب)

بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة
السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان
مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك
التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم ﴿والمشهور﴾ عند الجمهور ﴿ان

(طويل)(طويل)

الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من ﴿ الطرق ﴾ الثلاثة ﴿ التكلم والخطاب والغيبة ﴾ بعد التعبير عنه ﴿ اى عن ذلك المعنى ﴿ بآخر منها ﴾ اى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف فى الايضاح * وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرئة لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا و

نحن اللذون صبحوا الصباحا

ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب * ومنها نحو يازيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدى وفى التنزيل (ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم) لان الاسم المظهر طريق غيبته * ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو (اياك نعبد واياك نستعين) و (اهدنا) و (انعمت) فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر * ومنها نحو يامن هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله

يامن يعز علينا ان نفارقهم * وجداننا كل شئ بعدكم عدم

فانه لا التفات فى ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وماسبق الى بعض الاوهام من ان نحو (ياايها الذين آمنوا) من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشئ قال المرزوقى فى قوله

انا الذى سمتنى امى حيدرة

كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ماذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير ان فى كلامين وهو غلط لان قوله تعالى (باركنا حوله لنريه من آياتنا) فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته ﴿ وهذا اخص ﴾ اى الالتفات بتفسير الجمهور

مقتضى خلاف الظاهر

(رجز)

(بسيط)

(رجز)

بان يكون مسبوقا بالتعبير بطريقة اخرى الا ان التصريح بان فى قوله ليلك التفاتا ادل على هذا المعنى واما تصريحه بالالتفات فى قوله

(بسيط)

بانت سعاد فامسى القلب معمودا
واخلفتك ابنة الحر المواعيدا

حيث قال فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتنى ففيه ان قوله فامسى القلب فى تقدير امسى قلبى فلا يدل المثال على المقصود جدا مع ان اشتهار الشاعر بعلو الدرجة فى البلاغة وشهرة الابيات التى هذا المثال صدرها فى باب الالتفات حيث مثل بها صاحب الكشاف واحتوائها على نكت متنوعة كما اشير اليها فى المفتاح وان كان بعضها لا يخلو عن تعسف مما يرجح تخصيصه بالذكر ﴿ قال لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم الخ اقول ﴾ يعنى ان ماذكروه فى الالتفات من الفائدة العامة يقتضى اعتبار هذا القيد فيه اعنى كونه على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيده ايرادهم الالتفات فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر

اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قدعبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر اويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعندالجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله

(متقارب)

تطاول ليلك بالاثمد * ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءنى * وخبرته عن ابى الاسود

فى الصحاح العائر قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى غمصة تمص منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه لا التفات فى البيت الاول عندالجمهور وقدصرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا فقول صاحب الكشاف وقد التفت امرئ القيس ثلاث التفاتات فى ثلاثة ابيات ظاهر فى ان مذهب السكاكى موافق لمذهبه * فان قيل يجوز ان يكون احدها فى بات والآخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات اويكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلاثة التفاتات على مذهب الجمهور ايضا * فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قداضمحل الخطاب وسار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى (ثم عفونا عنكم من بعد ذلك. ثم توليتم من بعد ذلك) حيث لم يقل من بعد ذلكم وقوله

(كامل)

هل تزجرنكم رسالة مرسل * ام ليس ينفع فى اولاك الوك

حيث لم يقل اولاكم وقوله

(خفيف)

بكرا صاحبى قبل الهجير * ان ذاك النجاح فى التبكير

حيث لم يقل ذاكما ﴿ مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون ﴾ مكان ارجع * فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا * قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون * فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر * قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من نبأ جاءنى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير

﴿ قال فى عينه عوار وعائر اى غمصة الخ اقول ﴾ العوار بالضم والتشديد والغمص بفتح الميم وسخ يجتمع فى الموق اذا كان سائلا فان لم يسل فهو رمص بفتحها ايضا يقال غمصت عينه غمصا ورمصت رمصا وامضك الجرح امضاضا اى اوجعك وفيه لغة اخرى مضك الجرح ولم يعرفها قال الاصمعى والكحل يمض العين اى يحرقها

السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الآية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلوكان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف المقتضى على ما حققناه ﴿والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك﴾ مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله

(طويل)

بأى نواحى الارض ابغى وصالكم * وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو

تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ﴿ ومن الخطاب الى التكلم ﴾ قول علقمة بن عبدة

(طويل)

﴿طحا بك﴾ اى ذهب بك ﴿قلب فى الحسان﴾ متعلق بقوله ﴿طروب﴾ قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها ﴿بعيد الشباب﴾ اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم ﴿عصر حان مشيب﴾ اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم ﴿يكلفنى ليلى﴾ فيه التفات من الخطاب فى طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكى لا عند الجمهور ﴿وقد شط﴾ اى بعد ﴿وليها﴾ اى قربها ﴿وعادت عواد بيننا وخطوب﴾ قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ﴿والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم﴾ مكان بكم ﴿ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه﴾ مكان ساقه ﴿والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد﴾ مكان اياه نعبد * وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى (اياك نعبد) فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير

(وافر)

ثقى بالله ليس له شريك * ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثنى يا فداك ابى وامى * بسيب منك انك ذو ارتياح

فانه ليس من الالتفات فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء

(كامل)

هل تزجرنكم رسالة مرسل * ام ليس ينفع فى اولاك ألوك

﴿قال فهذا اخص من تفسير الجمهور الخ اقول﴾ لا يقال ما ذكره القوم من الفائدة العامة للالتفات يدل على اعتبار هذا القيد اى كون المخاطب واحدا فى الحالين عند الجمهور وايضا وان لم يصرحوا به فلا فرق بين تفسيره وتفسيرهم بالخصوص لانا نقول تلك الفائدة انما هى بالقياس الى السامع فلابد وان يكون واحدا ليفيده الالتفات تطرية لنشاطه ولا يلزم من ذلك ان يكون المخاطب واحدا لجواز تعدده مع وحدة السامع

(قوله كقوله بأى نواحى الخ الى قوله ومن الخطاب) ساقط فى نسخة [illegible]

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجر نكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجر نكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل اوالدعاء اونحوهما كما في قوله تعالى (وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وقوله تعالى (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم) وفي كلامهم « قصم الفقر ظهري . والفقر من قاصمات الظهر » وفي قول جرير

(وافر)

متى كان الخيام بذي طلوح * سقيت الغيث ايتها الخيام

أتنسى يوم تصقل عارضيها * بفرع بشامة سقي البشام

والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة

(طويل)

فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ﴿ ووجهه ﴾ اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ﴿ ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرئة ﴾ اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب ﴿ لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه ﴾ اي الى ذلك الكلام ﴿ وقد يختص مواقعه بلطائف ﴾ اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام ﴿ كما في ﴾ سورة ﴿ الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ﴾ ذلك العبد ﴿ من نفسه محركا للاقبال عليه ﴾ اي على ذلك الحقيق بالحمد ﴿ وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها ﴾ اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى (مالك يوم الدين) ﴿ المفيدة انه ﴾ اي ذلك الحقيق بالحمد ﴿ مالك الامر كله في يوم الجزاء ﴾ لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع . والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم ﴿ فحينئذ يوجب ﴾ اي ذلك المحرك لتناهيه في القوة ﴿ الاقبال عليه ﴾ اي على ذلك الحقيق بالحمد ﴿ والخطاب تخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات ﴾ والباء في تخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة. والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة

﴿ قال متى كان الخيام بذي طلوح الخ اقول ﴾ ذو طلوح اسم لمكان والطلح اسم شجر عظام لها شوك ويندرج تحتها انواع والبشام شجر طيب الرائحة يستاك به ﴿ قال ووجهه ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الخ اقول ﴾ هذه الفائدة في النقل التحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام

والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
ليتلاءم الكلام وتكون العبادة له لذاته لاوسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
فى المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان
العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة
الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم
بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم
المتميز فقيل اياك يامن هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لاجل ذلك التميز الذى لايحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرق
فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال
ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم
به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم
واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش
ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها
على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر
الذوات وحاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر
العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كأنه يشاهد ربه ويراه ولايلتفت
الى ماسواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ﴿ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب
بغير مايترقب بحمل كلامه على خلاف مراده﴾ الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل
للسببية . والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى
صدر منه كلام بغير مايترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ماارادهٔ
﴿تنبيها له على انه﴾ اى ذلك الغير ﴿هو الاولى بالقصد﴾ والارادة ﴿كقول القبعثرى
للحجاج وقد قال﴾ الحجاج ﴿له﴾ حال كون الحجاج ﴿متوعدا﴾ اياه ﴿لاحملنك على
الادهم﴾ يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج ﴿مثل الامير حمل على الادهم والاشهب﴾
هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير مايترقب بان
حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض

﴿قال تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد الخ اقول﴾ الصحيح ان الضمير فى قوله على انه راجع الى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما توهمه سهو ظاهر كما لايخفى على ذى فطنة وقد صرح بذلك فى المغنى حيث قال تنبيه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير

الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب مافيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير ﴿اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد﴾ اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد ﴿لا ان يصفد﴾ اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده ﴿او السائل﴾ عطف على المخاطب اى تلقى السائل ﴿بغير مايتطلب بتنزيل سؤاله منزله غيره﴾ اى غير ذلك السؤال ﴿تنبيها على انه﴾ اى ذلك الغير ﴿الاولى بحاله﴾ اى حال ذلك السائل ﴿او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج﴾ سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض ﴿وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ﴿ومنه﴾ اى ومن خلاف مقتضى الظاهر ﴿التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض﴾ بمعنى يصعق هكذا فى النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ﴿ومثله﴾ اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله

﴿قال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله الخ اقول﴾ سياق كلامه قياسا على ما سبق يقتضى انه اراد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه ههنا بمنزلة غير ما يترقب هناك ويؤيده الاشارة بلفظ البعيد والصواب ان الضمير فى قوله على انه راجع الى الغير المذكور اخيرا فانه ههنا بمنزلة خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك فى المغنى حيث قال على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب ولك ان تجعل قوله ذلك الغير اشارة الى الاخير بناء على ما مر من ان المقتضى فى حكم البعيد وان تقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى ايضا فان بيان الغرض اولى بحالهم وانفع لهم من بيان السبب واعلم ان صاحب الكشاف لم يجعل هذه الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل صرح بان السؤال فيها كان عن الحكمة والمصلحة حيث قال فان قلت ما وجه اتصال قوله تعالى (وليس البر بان تأتوا البيوت من ظهورها) بما قبله قلت كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الاهلة والحكمة فى نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله تعالى لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا فى فعلة واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر فى شئ قال ويحتمل ان يكون استطرادا لما ذكر ان الاهلة مواقيت للحج ذكر ما كانوا يفعلونه فى الحج كان ناس من الانصار اذا احرموا لم يدخل احد منهم حائطا ولا دارا ولا فسطاطا من باب واحد ويحتمل ان يكون تمثيلا لتعكيسهم فى سؤالهم وان مثلهم فيه كمثل من يترك باب البيت ويدخله من ظهره ثم قال ومعنى وأتوا البيوت من ابوابها باشروا الامور من وجوهها التى يجب ان يباشر عليها ولا تعكسوا والمراد وجوب توطين النفس وربط القلوب على ان جميع

تعالى ﴿وان الدين لواقع ونحوه﴾ التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾ اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر * فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر [* قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ماليس فى الفعل وان شئت فوازن بين قوله (ان الدين لواقع. وذلك يوم مجموع له الناس) وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر] * قلت لاخلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر ﴿ومنه﴾ اى ومن خلاف مقتضى الظاهر ﴿القلب﴾ وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ماهو فى موقع المبتدأ نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله

قفى قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا

اى لايك موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا ﴿نحو عرضت الناقة على الحوض﴾ والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله

فانك لاتبالى بعد حول * أظبى كان امك ام حمار

اى ذهب السودد من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لايبالى انسان منهم أهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام

افعال الله تعالى حكمة وصواب من غير اختلاج شبهة ولااعتراض شك فى ذلك حتى لايسئل عنه لما فى السؤال من الايهام بمقانة الشك ﴿قال بمعنى يصعق الخ اقول﴾ بناء على ما وقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ الصور فصعق لكن نظم التنزيل ههنا ففزع وفى موضع آخر ونفخ فى الصور فصعق ﴿قال قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة الى قوله والكلام بعد محل نظر اقول﴾ قد بدل عبارة الجواب بعبارة اخرى هى خير منها واندفع النظر عنها وهى قوله قلت لاخلاف فى ان اسمى الفاعل والمفعول الخ ﴿قال لايبالى انسان منهم أهجينا كان ام غير هجين اقول﴾ الهجنة فى الناس والخيل انما تكون من قبل الام فاذا كان الاب عتيقا والام ليست كذلك كان الولد هجينا

(قوله قلت نعم الى قوله قلت) لاخلاف ليس بموجود فى بعض النسخ المعتبرة للشرح

(وانى)

(وانى)

وفى بعض النسخ المعتبرة بعد قوله مقتضى الظاهر (وان شئت فوازن بين قوله (ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس) وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر الفرق)

بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله

(وافر) ولايك موقف منك الوداعا

ويحصل المعادلة بين ماوقع بعد ام وماوقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبى لاالفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو أرجل فى الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم اكثر من ان يحصى وسيجىء فى الاستفهام حسن قولنا أزيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ لاقلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى أظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم ﴿وقبله﴾ اى القلب ﴿السكاكى مطلقا﴾ انما وقع وقال انه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن التباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ﴿ورده غيره﴾ اى غير السكاكى ﴿مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا﴾ غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف ﴿قبل كقوله﴾ اى قول رؤبة

﴿ومهمه﴾ اى مفازة ﴿مغبرة﴾ اى متلونة بالغبرة ﴿ارجاؤه﴾

اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا

(رجز) ﴿كأن لون ارضه سماؤه﴾

وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله ﴿اى لونها﴾ فالمصراع الاخير من باب القلب . والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة ماليس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة ﴿والا﴾ اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا ﴿رد﴾ لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لايتضمن مايوهم عكس المقصود ﴿كقوله﴾ اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن

فلما ان جرى سمن عليها * ﴿كما طينت﴾ من

(وافر) طينت السطح ﴿بالفدن﴾ اى بالقصر ﴿السياعا﴾

اى الطين المخلوط بالتبن . والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده

امرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا

ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثانى ان يتضمن مايوهم عكس

(كامل)

المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله

ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب * جذع البصيرة قارح الاقدام

والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غرور اى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود * واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ ألفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ماقبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان لحوى الكلام الدالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا فى الايضاح * وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واماجعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع مافيه من بتر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لاينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالأنسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضى مااشار اليه الامام المرزوقى رحمه الله وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم يعرض له ندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد من الاقدام وقروع الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت مااردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا منى وانا على بصيرتى الاولى لم يبد لى ندم فى الاقتحام ولاغلب فى اختيارى التطرق والانحراف بل قد صار اقدامى فى الحروب قارحا لطول ممارستى وتكرر مبارزتى

الباب الثالث ﴿ احوال المسند ﴾

﴿اما تركه فلمامر﴾ فى حذف المسند اليه وانما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند تركه [١] رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن فى الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به

[١] اشارة وتنبيها الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوم ومسيس الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد فى الكلام فكأنه ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام (نسخه)

لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض ﴿ كقوله ﴾ اى قول ضابئ بن الحارث البرجمى

ومن يك امسى بالمدينة رحله ﴿ فانى وقيار بها لغريب ﴾

وفى الاساس الماء فى رحله اى فى منزله ومأواه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى . والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كأنه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد تساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون) الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن لغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام ﴿ وقوله

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف ﴾

هذا صريح فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله

رمانى بامر كنت منه ووالدى * بريئا ومن اجل الطوى رمانى

على ان بريئا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقى فى قوله

﴿ قال اى قول ضابئ بن الحارث البرجمى اقول ﴾ يقال ضبأت فى الارض ضبأ وضبوأ اذا اختبأت فيها قال الاصمعى ضبأ لصق بالارض ومنه سمى الرجل ضابئا والبراجم قوم من بنى تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم وهى فى الاصل المفاصل الوسطى من الاصابع واحدها برجمة ﴿ قال وقيار اسم فرسه اقول ﴾ وقيل اسم جمله وقيل اسم غلامه ﴿ قال كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق اقول ﴾ فيه عطف الخبرية على الانشائية وتصحيحه بانه عطف قصة على قصة تكلف مستغنى عنه وكأنه سهو من قلم الناسخ والصواب ان زيدا قائم ﴿ قال وههنا ابحاث لا يحتملها المقام الخ اقول ﴾ كأنها اشارة الى بيان ما يرجح به الوجه الاول على الثانى او الثانى على الاول والى بيان ان قوله لغريب هل يجوز ان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر ان كما جاز ذلك فى مثل ان زيدا وعمرو

(طويل) اسم فرسه خ
بعد مضى الجملة خ
(منسرح)
(طويل)

فياقبر معن كيف واريت جوده * وقدكان منه البر والبحر مترعا

ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير. والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولايلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ فى نية التأخير. وانما قدم لفرط الاهتمام ولوانهم قدروا المحذوف فى الثانى منصوبا اى كنت منه بريئا ووالدى ايضا بريئا وكان البرمنه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا ﴿وقولك زيدمنطلق وعمرو﴾ اى وعمرو كذلك لحذف للاحترازعن العبث من غيرضيق المقام ﴿وقولك خرجت فاذا زيد﴾ اى موجود لحذف لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد لان اذا المفاجأة يدل على مطلق الوجود فاذا اريدفعل خاص مثل قائم اوقاعد اوراكب فلابد من الذكر نعم قديدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما فى المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فى فاذا قيل هى السببية التى يرادبها لزوم مابعدها لماقبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجودزيد بالباب والعامل فى اذا هوفاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لاظرفا ويجوز ان يكون العامل فيهاهوالخبرالمحذوف فحينئذ لايكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هوخبرالمبتدأ اى فبالمكان زيد والتزم تقديمها لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لايطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لامعنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب ﴿وقوله﴾ اى قول الاعشى

﴿ان محلا وان مرتحلا﴾ * وان فى السفر اذمضوا مهلا

السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا ﴿اى ان لنا فى الدنيا﴾ حلولا ﴿و﴾ ان ﴿لنا عنها﴾ الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا فى المضى لارجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب لحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ماسبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال الوارد لاطرادالحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا * قال عبدالقاهر لواسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمصنف بعد مامثل للاختصار بدون ضيق المقام بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذى هوحذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم ﴿وقوله

منطلق والى بيان انه اذا جعل لغريب خبرا لانى وقدر لقيار خبر فان جعل من عطف المفرد على المفرد فهل يجب ان يقدر مؤخرا عن قوله لغريب لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ واذا جعل من عطف الجملة على الجملة فان قدر الخبر مقدما لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدر مؤخرا لزم تقدم بعضه على بعض والمجوز فى جميع الصور نية التأخير كما سيشير اليه والى بيان ان صاحب الكشاف لماذا قطع فى الآية بالوجه الثانى وان الواو فى والصابئون يحتمل ان تكون اعتراضية لاعاطفة الى غير ذلك مما يظهر بالتأمل الصادق فى الآية الكريمة ﴿قال وان فى السفر اذمضوا مهلا الخ اقول﴾ ان جعلت اذا سما غيرظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اى فى السفر فى زمان مضيهم وان جعلته ظرفا ابدلته من قوله فى السفر والمعنى واحد

تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى﴾ تقديره لو تملكون تملكون فحذف
تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر
الاتصال لسقوط مايتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم اوجملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذالمقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلواظهرته لم تحتج اليه وانما صيراليه لان لو انما تدخل على الفعل دون
الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لامبتدأ ولاتأكيد ايضا على انيكون التقدير
لوتملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لايعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد * قال صاحب الكشاف هذا مايقتضيه
علم الاعراب فاما مايقتضيه علم البيان فهو انانتم تملكون فيه دلالة على
الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر يعنى كما ان قولنا اناسعيت
فى حاجتك وهومبتدأ وخبره يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله
فى الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند
الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد متقدم وهذا الكلام صريح
فى مناقضته فهو حجة عليه لاله ﴿وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين﴾ حذف
المسند ﴿اى﴾ فصبر جميل ﴿اجمل او﴾ حذف المسند اليه اى ﴿فامرى﴾ صبر
جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لاشكوى فيه
الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لايدل على حصوله له
وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف
المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية
وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لايجوز الحذف اصلا
والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا مايقول الصبر خير
حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا
بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى
المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير

﴿ قال وحمله على حذف
المبتدأ موافق له الخ
اقول ﴾ وذلك لكون
الصبر حينئذ فعلا للمتكلم
منسوبا اليه كما فى الحال
المصدرية

﴿قال فانك لوقلت امعندك عمرو أوام عمرعندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع الخ اقول﴾ اما على الاول فبالاتفاق لان الجملتين الواقعتين بعدام والهمزة اذااختلفتا بكون احداهما إسمية والاخرى فعلية نحوأقام زيدام عمروقاعد اوبتقديم خبراحدى الجملتين دون خبرالاخرى سواءكانتامشتركتين فى جزء نحوأزيدعندك امعندك عمرواولا كقولك أقائم زيد ام عمروقاعد فان ام هناك منفصلة بلاخلاف واما على الثانى فالظاهر كونهامنقطعة لان الجملتين الواقعتين بعدهما اذا كانتافعليتين مشتركتين فى الفعل نحوأقام زيدام قام عمرو اواسميتين مشتركتين فى المسند اليه نحو أزيد قائم امهو قاعد اوفى المسند نحو أزيد عندك ام عمرو عندك ولم يكن هناك اختلاف بين الاسميتين فى تقديم الخبر فى احداهما دون الاخرى كما فى هذين المثالين فالاولى ان ام فى هذه الصور الثلاث منقطعة لماذكره بقوله لانك تقدر الخ واماقوله ﴿١٤٣﴾ تعالى (سواء عليكم ادعوتموهم اماتم صامتون) فجازاختلاف الجملتين فيه مع كونهامتصلة للامن من الالتباس بالمنقطعة ﴿قال جملتان مشتركتان فى احدالجزئين اقول﴾ اذالم يشترك الجملتان فى شئ من الجزئين نحوأقام زيدام قعد عمرو وأزيد قائم ام عمرو قاعد وأقائم زيد ام قاعد عمرو وأضرب زيد عمراام قتله خالد لان الاشتراك فى المفعول الذى هو فضلة فالمتأخرون جزموابكونها منقطعة لاغير وجوز الشيخ ابن الحاجب والاندليسى كونهامتصلة والمعنى حينئذ اى هذين الامرين كان كما اذا سمعت صوتا وترددت فسألت أضرب زيدعبده ام صاح فلان من جنونه قال سيبويه اذاقلت أزيدعندك ام لا كانت الهمزة منقطعة بناء على انه تغيرظنك بكونه عنده الى انه ليس عنده فاضربت عن الاول وسألت عن الثانى ولوجعلت متصلة لم يكن لقولك ام لافائدة * واعلم ان حذف احدجزئى الجملة بعد ام المنقطعة يجوز فى الخبر نحوانها لابل ام شاة ولا يجوز فى الاستفهام لانها تلتبس بالمتصلة الا اذا كان الاستفهام بغير الهمزة فان استعمال المتصلة مع هل فى نحو قولك هل زيدقائم ام عمرو شاذ قليل * واعلم ايضا ان المتصلة اذاوليها مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ماوليها ليكون ام مع الهمزة بتأويل اى والمفردان بعدهما بتأويل ماضيف اليه اى نحوأزيدعندك ام عمرو بمعنى أيهماعندك ويجوز نحوأزيدعندك ام فى الدار والقيت زيدا ام عمرا وأعندك زيد ام عمرو جوازا حسنا لكن المعادلة احسن وانما استقصينا فى نقل هذه المباحث ههنا دفعا لدغدغة المتعلم الناشئة مما نقله الشارح

جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجذع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى (ولا تقولوا ثلاثة) اى ولا تقولوا لنا اوفى الوجود آلهة ثلاثة اوثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف اوالمميز اوولاتقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اى مستوون فى استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلاثة فحذف المبتدأ * قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ماليس بمراد كقولك أزيد عندك ام عمرو فانك لوقلت امعندك عمرو اوام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه اوالمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو أقام زيد امقام عمرو وأزيد قائم ام هو قاعد وأزيد عندك ام عمرو عندك اوعندك عمرو فام منقطعة لامتصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهواقرب الى الاتصال لكون ماقبلها ومابعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احترازعن نحوالفعليتين المشتركتين فى الفاعل نحو أقمت ام قعدت وأقام زيد امقعد لان كل فعل لابدله من فاعل فهى متصلة ويجوز من عدم التناسب بين معنى الفعليتين ان تكون منقطعة نحوأقام زيد ام تكلم ﴿ولابد﴾ للحذف ﴿من قرينة﴾ كوقوع الكلام جوابا

﴿قال لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت مافرض من الشرط الخ اقول﴾ فيه اشعار بان السؤالى فى نظم الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذاوقع ذلك المقدر بان تسألهم فيجيبوا ولما كان فى الآية فرض تحققهما ذكرا فيها على طريقهما اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة هى ذات السؤال وهى محققة فى الآية وهذا هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المقدر فيها فلا فرق بين نظمها وبين مااذا سئلوا فاجابوا فى كون السؤال الذى هو القرينة محققا وانما الفرق بان اتصاف السؤال والجواب بالسؤالية والجوابية مفروض فى الآية ومحقق هناك ﴿قال والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين الخ اقول﴾ وتلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال ﴿١٤٤﴾ فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا بها فى ماذا صنعت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلامُ فى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق فى الجواب ان يقال ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله أقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا أزيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم مايدل على الذات وفى الحقيقة هى فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الااذا منع منه مانع كما فى قوله تعالى (قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم) فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى (قال من يحيي العظام وهى رميم قل يحييها الذى) وقوله تعالى (من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) فقد ورد على الاصل مانع فيه هكذا حقق المقال ودع عنك ماقيل او يقال

لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله﴾ اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت مافرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى * وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لامعنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم * والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) ﴿او مقدر﴾ عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر ﴿نحو﴾ قول ضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن نهشل

﴿ليبك يزيد﴾ كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ﴿ضارع﴾ اى ذليل ﴿لخصومة﴾ متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه من يذل ويعجز لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه

ومختبط مماتطيح الطوائح

المختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح * ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى سائل يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل ﴿وفضله﴾ اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر ﴿على خلافه﴾ وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا ﴿بتكرر الاسناد﴾ اذ قد اسند الفعل ﴿اجمالا ثم تفصيلا﴾ وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس فيكون اولى * وقد يقال ان الاسناد اجمالا فى السؤال المقدر اعنى من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا ﴿وبوقوع نحو يزيد غير فضلة﴾ بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ﴿وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره﴾ اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذى بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد. وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز ﴿واما ذكره﴾ اى ذكر المسند ﴿فلما مر﴾ فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم * ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) * ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى (بل فعله كبيرهم) هذا بعد قوله (ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم) وغير ذلك ﴿اوان يتعين

﴿قال بسلامته عن الحذف والاضمار الخ اقول﴾ قد يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعجم على احد كما فى مثالنا هذا كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكى فى مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه واما قولهم القتل انفى للقتل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصباب فحوى الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) بسلامته عن الحذف

﴿قال لان القرينة انما تدل على نفس المسند الخ اقول﴾ اى لاعلى قصد التعجيب لان كون المسند فى نفسه مما يصح ان يقصد به التعجيب لايدل على قصده اذ ربما يراد مجرد اثباته للمسند اليه ﴿قال فيخرج مايفيد التقوى بحسب التكرير الخ اقول﴾ لم يرد به خروجه من ضابطة الافراد اذ المقصود ادخاله فيها بل خروجه عن القيد الذى اضيف اليه العدم اعنى افادة التقوى فيدخل فى عدم افادة التقوى بل فى تلك الضابطة ولو قال فيدخل اى فى عدم افادة التقوى لكان اظهر فى المعنى وانسب لسياق كلامه لكنه انما تعرض خروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج فى افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابطة ايضا ﴿قال وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح الخ اقول﴾ حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهى اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس ﴿١٤٦﴾ التركيب تقوى الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على مايقتضيه سوق كلامه تعليل لقوله وانما لم يقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افادة التقوى ولم يقل مع عدم قصد التقوى ليشمل ماذكره من صورة التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى وهذا سهو ظاهر من طغيان القلم فان افادة التقوى اعم من قصد التقوى فيكون عدم افادة التقوى اخص من عدم قصد التقوى فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ماذكره المصنف فى افراد المسند كما يرد على السكاكى وربما يتوهم ان فاعل قوله ليشمل راجع الى عدم قصد التقوى اى لم يقله لكونه شاملا ويدفعه مامر وان قوله ليشمل يأبى عن هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد بدل فى بعض النسخ لفظ اعم باخص وعلى هذا ينبغى ان يبدل قوله ليشمل بقولنا ليخرج فيستقيم الكلام ﴿قال لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد الخ اقول﴾ وفى عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجرى على ظاهره بان يجعل انا مبتدأ وعرفت خبره لايفيد الا تقوى الحكم وبالاعتبار الثانى وهو ان يقدر انا مؤخرا ثم يقدم يفيد التخصيص فان تركه لحصر الافادة فى التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الثانى يفيد التقوى ايضا ﴿قال وقد عرفت مافيه اقول﴾ اشارة الى فساد هذا الجواب وهو ظاهر والحق ان يقال القصد مطلقا متناول بالذات والقصد بالتبع وحينئذ يخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم لان

كونه ﴿ اى المسند ﴿ اسما اوفعلا ﴾ فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر ﴿ واما افراده ﴾ اى جعل المسند غير جملة ﴿ فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ﴾ اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه اومفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام فى اعتبار التقوى كما مر * وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج مايفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت اوحرف التأكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا * قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى * واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تأكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما فى سعيت انا وقد

التقوى فيهامقصود تبعا * فان قلت ربمالم يقصد فيها التقوى اصلالاقصدا ولاتبعا * قلت فحينئذ لايعتد بالتقوى قطعا ولا يوصف التركيب ايضا بكونه مفيداله لان الكلام فى افادة معتد بها عندهم معتبرة فى عرفهم ولذلك لايثبتون لتراكيب غير البلغاء خواص ﴿قال بمايكون مفهومه محكومابه بالثبوت اقول﴾ هذااعنى قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل اذالمعنى بثبوته ﴿قال لكن هذاغير مفيد لان الجملة الواقعة الخ اقول﴾ اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة من حيث هى الى زيد بل الانطلاق مثلا فى نفسه مسند الى الاب ومع تقيده به مسند الى زيد واماالمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهمافلم يسند اليه ولذلك يأولون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واماقولهم ان الخبرهوالجملة برأسهافمن الاتساعات التى لايلتبس معانيهاو حينئذ نقول قوله المسند الفعلى مايكون مفهومه الى آخره اراد به مايكون مفهومه فى نفسه من غير انتسابه الى شئ محكومابثبوته للمسنداليه وانتفاءه عنه والذى يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلى مقابلاللمسند السببى وفسره بمايكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشئ مطلوب التعليق بغيره وسيأتى تفصيله فلا يرد المسند السببى على تفسير الفعلى كما بين فى الشرح ولامجموع الجملة لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقى هو الانطلاق نفسه نظرا الى الاب ومع تقيده به نظرا الى زيد كامر نعم يرد على السكاكى انه يلزم على هذاان يكون منطلق فى زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلى بل عن ضابطة افرادالمسند مع انه مفرد وقد اخرجه عن المسند السببى فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه فى الفعلى فقال المسند الفعلى مايكون مفهومه اى فى نفسه من غير انتساب الى غيره انتسابا جليا محكوما بالثبوت للمسنداليه اوبانتفاءه عنه ولايخفى انه تعسف بعيد فهمه من عبارته فى تفسيره المسند الفعلى

عرفت مافيه ووقع قوله غير سببى موقع الفعلى فى عبارة المفتاح عدل عنه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بمايكون مفهومه محكومابه بالثبوت للمسند اليه اوبالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببى ايضا لان كل مسند محكوم بالثبوت للمسند اليه اوبالانتفاء عنه ضرورة ان الاسنادحكم بثبوت الشئ للشئ اوبنفيه عنه * ولقائل ان يقول لانسلم صدق هذاالتفسير على المسند السببى * لانا سنبين ان المسند السببى فى نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لان الجملة التى وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق اوانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبرى فى كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو امابثبوته له اوبانتفاءه عنه ضرورة فلابد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية مافى الباب انه وصف اعتبارى فلواراد ههنا الثبوت بالفعل بحقيقه لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده ومما ذكره الفاضل فى شرح المفتاح ههنا ان المسند فى زيد منطلق ابوه فعلى بخلافه فى زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند فى زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به فى زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مماذكر ان لايكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكى ان المسند فى زيد منطلق ابوه ليس بفعلى كما انه ليس بسببى والا لكان المناسب ان يورد فى الفعلى مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور فى قسم النحو من المفتاح

﴿قال وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا اقول﴾ وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند فى الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه ﴿قال ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ اقول﴾ لا طائل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى ضابطتىْ معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوى اولكونه سببيا فلابد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند فى الكلام جملة وما ذكره فى تفسيره يقتضى ان يعرف اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا ﴿ قال وقال صاحب المفتاح ﴾ اقول ﴿ اى كون المسند سببيا كما يدل عليه خبره اعنى ان يكون وسياق كلامه ايضا حيث قال اواذا كان المسند سببيا وانما عرف قسم كل من السببى على حدة ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو انطلق ابوه لان البناء يقتضى تقدم المبنى عليه الذى هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق انه مبنى على ابوه ولو بدل البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم بثبوته لشىْ اوانتفائه عنه مطلوب التعليق بغيره يشمل القسمين معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا لخرج عنه ايضا نحو ابوه منطلق فلذلك فصل واشترط فى الثانى كون المسند فعلا ليخرج عنه نحو منطلق ابوه

ان نحو رجل كريم وصف فعلى ونحو رجل كريم آباؤه وصف سببى وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففى الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلى امثلة منها نحو الكرمن البريستين وفى الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها اوحصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند فى المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شىْ واشار الفاضل فى الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبنى على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثانى مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شىْ ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر اوحصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكى الاذكر امثلة المسند الفعلى ايضاحا لتفسيره مفردا كان اوجملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم اوفعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ماذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر فى تقديم المسند فلوكان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه وقد وقع منه فى ضابط الافراد ذكر الفعلى وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام ﴿والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق﴾ لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو (قل هو الله احد) لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قام لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به. وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا) لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل اوبعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببى هو مجموع الجملة التى وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشىْ

الذی بنی علیه ذلك المسند ای جعل خبراعنه اومنتف عنه مطلوب التعلیق بغیر ما بنی علیه ذلك المسند تعلیق اثبات لذلك الغیر بنوع ما اوتعلیق نفی عنه بنوع ما اویكون المسند فعلا یستدعی الاسناد الی مابعده بالاثبات اوبالنفی فیطلب تعلیق ذلك المسند علی ماقبله بنوع اثبات اونفی لكون مابعدذلك المسند متعلقا بماقبله بسیب ما فالاول نحو زیدابوه منطلق فانمفهوم منطلق مع الحكم علیه بثبوته لمبتدئه اعنی ابوه قدعلق بزید بالاثبات له وزید غیر مابنی منطلق علیه لان معناه ماجعل مبتدأ اووقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زید منطلق ابوه اوانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل اوالفعل لیس بمبنی علی شیء لما عرفت من تفسیره * والثانی نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الی ما بعده وهو اخوه ثم علق علی ماقبله وهوعمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقابه ومضافا الی ضمیره فالمسند السببی قسمان وقوله اویكون المسند فعلا منصوب معطوف علی قوله انیكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببی هو القسم الاول فقط وانقوله اویكون مرفوع معطوف علی قوله اذا كان فی قوله واما الحالة المقتضیة لكونه جملة فهی اذا ارید تقوی الحكم اواذا كان المسندسببیا ولایخفی انه سهو والا لكان المناسب انیقول اواذا كان المسند فعلا اذلاوجه للعدول الی المضارع وترك لفظ اذا فی موضع الالتباس مع رعایته فی الاقرب الذی لاالتباس فیه اعنی قوله اواذا كان المسند سببیا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببی فی زیدابوه منطلق هو منطلق وفی عمرو ضرب اخوه هوضرب وانه قدیكون مفردا كما فی هذین المثالین وقد یكون جملة كما فی قولنا زیدابوه انطلق ولیس فی كلامه مایدل علی ان نفس المسند السببی یجب انیكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فی الكلام مسند سببی یجب انیكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لمامر من ان المسند السببی لایكون الا فی جملة وقعت مسندا الی مبتدأ ویمكن انیقال ان فی قوله هو ان یكون مضافا محذوفا هوالزمان وضمیر هوعائد الی المسند السببی اوالی قوله او اذا كان المسند سببیا والمعنی ان المسند السببی یكون اذا كان مفهوم المسند كذا اووقت كون المسند سببیا وقت كونه كذا وحینئذ یكون المسند السببی هوالمأخوذ من مجموع كلامه وهونفس الجملة كماذكرناه اولا ﴿واما كونه﴾ ای كون المسند ﴿فعلا فللتقیید﴾ للمسند ﴿باحدالازمنة الثلاثة﴾ اعنی الماضی وهوالزمان الذی قبل زمان تكلمك والمستقبل وهوالزمان الذی یترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهواجزاء

﴿قال ولایخفی انه سهو والا لكان المناسب انیقول اواذا كان المسند فعلا اقول﴾ وایضا لاحتاج فی ضابطة افراد المسند الی قید ثالث یخرج به نحو انطلق ابوه فی زید انطلق ابوه لان المسند ههنا لیس فعلیا كما تحققته ولیس المقصود من نفس التركیب تقوی الحكم فلابد من اخراجه بقید آخر ﴿قال ویمكن انیقال ان فی قوله الخ اقول﴾ هذا توجیه بعید لایقبله طبع سلیم علی ان المعنی الثانی معنی ركیك بل لایبعد ان یعد امثال ذلك من التأویلات النحویة المفسدة للكلام التی هی فیه بمنزلة كثرة الملح فی الطعام ﴿قال وحینئذ یكون المسند السببی الخ اقول﴾ وذلك لان المتبادر من العبارة علی ذلك التأویل ان المسند السببی مغایر للمسند الذی مفهومه كذا وماذاك الا الجملة من حیث هی ﴿قال وهو الزمان الذی قبل زمانك الخ اقول﴾ ربما یعترض فیقال كلمة قبل ظرف زمان فیلزم انیكون الشیء ظرفا لنفسه اوانیكون للزمان زمان آخر هوظرف له وكذلك یترقب دال علی زمان مستقبل فیلزم انیترقب وجود المستقبل فی المستقبل ویلزم احد المحذورین وان جعل یترقب بمعنی الحال كان كل من الحال والمستقبل مأخوذا فی تعریف الآخر وهكذا یدقق فی امثال قولهم تقدم الزمان الماضی وسیأتی الزمان المستقبل والحق انهامناقشات واهیة لان هذه التعریفات تنبیهات یفهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارات ماهو المقصود بها ولایخطر ببالهم شیء مما ذكر

واماالتدقيق فيهافيستفاد من علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر ﴿ قال وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه اقول ﴾ هذا انمايدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد حادث تجدد جزئه الذى هو الزمان وليس هذا بمقصود وانما المقصود تجدد المسند الذى هو الحدث وماذكره لايدل عليه فان تجدد الزمان لايستلزم تجدد مايقارنه بل المقارن للزمان الماضى مثلا جاز ان يكون متجددا حادثا فيه كضرب زيد وان يكون مستمرا كعلم الله تعالى والصواب ان دخول الزمان الذى من شأنه التغير فى مفهوم الفعل يوذن باعتبار التجدد فى الحدث وذلك لان المناسبة بينهما حينئذ اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى وانسب ثم الدليل على اعتبار الحدوث فى المعانى التى تدل الافعال على اقترانها بازمنة مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وماذكر من الايذان ﴿ ١٥٠ ﴾ بيان مناسبة وابداء باعث لا دليل مستقل على المطلوب ولذلك قال السكاكى الفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان فى مفهومه يوذن بذلك فتأمل واذا استعملت الافعال فى الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من هذه الحيثية هذا اذا اريد بالتجدد مطلق الحدوث كما اشار اليه واما ان اريد به التجدد والتقضى شيأ فشيأ فالصحيح انه ليس داخلا فى مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوصية الحدث او اقتضاء المقام وقد يقصد فى المضارع الدوام التجددى وقدسبق تحقيقه

﴿ قال بل لافادة الثبوت والدوام اقول ﴾ الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم الذى حكم به عليه وليس فيه تعرض لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضى اولا واما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ * فان قلت قد ذكر الشيخ ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة * قلت قد صرح فى المفتاح بان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان اصل الاسم صفة اوغير صفة الدلالة على الثبوت * وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض فى نحو زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميدانى الصفة المشبهة مندرجة فى اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت والدوام معه باقتضاء المقام

من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال ﴿على اخصر وجه﴾ بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس اوالآن اوغدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه ﴿مع افادة التجدد﴾ الذى هو من لوازم الزمان الذى هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض ﴿كقوله﴾ اى قول طريف بن تميم ﴿ أوكلما وردت عكاظ ﴾ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع

﴿ قبيلة * بعثوا الى عريفهم يتوسم ﴾ (كامل)

عريف القوم هو القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيأ فشيأ ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم ﴿واما كونه اسما فلافادة عدمهما﴾ اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ﴿ كقوله

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ﴾ (بسيط)

وهو مايجمع فيه الدراهم

وقد يتكلف فى الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به الحدوث مطلقا ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفى التجدد والتقضى بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفى الاخص لا ينافى ثبوت الاعم والظاهر ان المراد بالتجدد هناك مطلق الحدوث فان الفعل لم يعتبر فى مفهومه وضعا التجدد والتقضى شيأ فشيأ كما مر واما قول الشيخ ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ فجزأ وهو يزاوله ويزجيه فينبغى ان يحمل على ان المضارع قد يقصد به هذا المعنى كما سلف لان جعل ذلك معتبرا فى مفهوم الافعال وضعا مستبعد جدا نظرا الى الماضى والى الافعال التى تقع آنا وتستمر زمانا الا ان يدعى ان استعمال صيغة ﴿١٥١﴾ الفعل فى تلك الافعال مجاز كما فى غير الحادثة ﴿قال اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم اقول﴾ يعنى ان خبر كان شبيه بالمفعول ومندرج فى نحوه الا انه ليس قيدا للفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذى هو مسند صورة قيد للخبر الذى هو مسند حقيقة ﴿قال وايضا وضع الباب الخ اقول﴾ ذكر اولا ان الاسم والخبر فى باب كان مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ولفظ كان ويكون ونظائرهما بمنزلة ظرف وتبع قيد لذلك الخبر الذى هو المسند فى الحقيقة فيكون الافعال قيودا للاخبار وثانيا ان هذه الاخبار متصفة بمعانى تلك الافعال ولا شك ان الصفات مقيدة لموصوفاتها فيكون الافعال مقيدة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثانى مع خفائه واستغنائه عنه لظهور الاول ان يبين معنى ماقيل من ان هذه الافعال تدخل الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وقد بنى بيانه على تفسير ماعرفت هى به حيث قيل الافعال الناقصة ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وزاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هى مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة وقوله اعنى تلك الصفة متصفة بمعانى تلك الافعال مع قوله

لكن يمر عليها وهو منطلق

يعنى ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد * قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل * وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيأ فلا تعرض فى زيد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ فجزأ وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا ﴿واما تقييد الفعل﴾ ومايشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك ﴿بمفعول﴾ مطلق او به او فيه او له او معه ﴿ونحوه﴾ من الحال والتميز والاستثناء ﴿فلتربية الفائدة﴾ وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر فى المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة فى نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر تربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال ﴿والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان﴾ لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفى ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما فى قولك زيد منطلق فى الزمان الماضى وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعنى تلك الصفة متصفة بمعانى تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود فى الماضى ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة

اى الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى فى هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل اليها وهذا نوع آخر فى تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال ﴿واما تركه﴾ اى ترك التقييد ﴿فلمانع منها﴾ اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات اوعدم الاحتياج اليها اوخوف انقضاء الفرصة اوعدم ارادة ان يطلع السامع اوغيره من الحاضرين على زمان الفعل اومكانه اوغير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار اوقادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك ﴿واما تقييده﴾ اى تقييد الفعل ﴿بالشرط﴾ نحو اكرمك ان تكرمنى اوان تكرمنى اكرمك ﴿فلاعتبارات﴾ وحالات تقتضى تقييده به ﴿لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته﴾ اى حروف الشرط واسمائه ﴿من التفصيل وقد بين ذلك﴾ التفصيل ﴿فى علم النحو﴾ فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشائية كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ماذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزأ من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك اووقت

وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها يقتضى ان يكون لفظ حكم مستدركا وجعل اضافته الى معناها بيانية لا يدفعه وغاية ما يوجه به ان يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه وهذا معنى متفرع على الانتقال فهو حكمه فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان فى قولك (كان الله عليما) استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا عليها فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله فان للغنى فى هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل اليها يوافق ماذكرناه لا ماذكره من قوله انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود فى الماضى وقوله انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى

﴿ قال وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث اقول ﴾ سماه اولا تحقيقا وعده ثانيا من النفائس وكل ذلك تبجح منه بما قدموه اليه ولاطائل تحته اذاكشف عنه غطاؤه وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد آخر كان صدقه بتحقق حكمه فى ذلك الزمان اومع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه اومعه واذا لم يقيد فصدقه بتحققه فى الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت أضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه فى وقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا والا فكاذبا وكذلك اذا قلت اضربه يوم الجمعة اوقائما فلابد فى صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه اوضربته فى غير يوم الجمعة اوفى غير حال القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه فى زمان لايكون ماضيا ولاحالا ولامستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء كان ممتنعا اوغير ممتنع يوجب انتفاء المقيد من حيث ﴿١٥٣﴾ هو مقيد فيكذب الخبر الذى يدل عليه وكيف لا وقولك أضربه يوم الجمعة اوقائما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة اومقارنا بحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجودا فينتفى مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب فى غير حال القيام اولم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان ضربنى زيد ضربته فلو كان معناه اضربه فى وقت ضربه اياى لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب منك مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد اعنى وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب فى غير ذلك الوقت اولم يوجد وذلك باطل قطعا لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة فظهر ان الحكم الاخبارى متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر لابالنسبة بين اجزاء الجزاء وان ماذهب اليه الميزانيون لايخالف كلام اهل العربية كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة فى العلوم والعرف وقد صرح النحويون بان كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى وفيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام السكاكى يوافق مااختاره الشارح وبذلك اغتر فنسبه الى اهل العربية باسرهم لكنه كلام ظاهرى ربما دعاه اليه مارامه من جعل الشروط قيودا للمسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار اوربما اوهمه صحة ذلك ماقد يقال ان قولك ان جئتنى أكرمك بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك اووقت مجيئك ولذلك عرف

بمجيئك والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وحينئذ كذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها فى ان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد بمسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ﴿ ولكن لابد من النظر ههنا فى ان واذا ولو ﴾

الحكم الخبرى فى صدر كتابه بما يخص بالحملية ويرد عليه ان المقصود من تنزيله بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع
الشرط والجزاء كلام واحد وعلى ان الغرض الاصلى معرفة كون الجزاء معلقا لا معرفة كون الشرط

لكثرة مباحثها الشريفة المهملة فى علم النحو ﴿فان واذا للشرط فى الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط﴾ فى اعتقاد المتكلم فلا تقع فى كلام
الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل ﴿واصل اذا الجزم﴾
بوقوعه فى اعتقاده * فان قلت كما انه يشترط فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا
يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما
يستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف * قلت لان الغرض
بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكر فى المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن
الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم المخاطب أتكرمه ام
لا فنبه فى المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها فى نحو
ان لم اكن لك ابا كيف تراعى حقى مستعملة فى مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم
ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط
الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقدسها الفاضل الشارح
ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ﴿ولذلك﴾ اى ولان
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به ﴿كان﴾ الحكم ﴿النادر﴾ الوقوع
﴿موقعا لان﴾ لان النادر غير مقطوع به فى الغالب ﴿و﴾ لذلك ايضا ﴿غلب
لفظ الماضى﴾ على لفظ المضارع فى الاستعمال ﴿مع اذا﴾ لان الماضى اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى
المستقبل مثل ان ﴿نحو فاذا جاءتهم﴾ اى قوم موسى ﴿الحسنة﴾ كالخصب
والرخاء ﴿قالوا لنا هذه﴾ اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها ﴿وان تصبهم
سيئة﴾ جذب وبلاء ﴿يطيروا بموسى﴾ اى يتشأموا به ويقولون هذه بشر
موسى ﴿ومن معه﴾ من المؤمنين جئ فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا
﴿لان المراد الحسنة المطلقة﴾ التى حصولها مقطوع به ﴿ولهذا عرفت
تعريف الجنس﴾ اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق
عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع
من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا تكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا
فيما قصد به النوع كقوله تعالى (وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله)

معلقا عليه وما توهمه فاسد
لان معنى التعليق والشرطية
مرادمن قولك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك
والا لم يكن صحيحا لما قررناه
واذا وقع الجزاء انشاء
كقولك ان جاءك زيد فاكرمه
كان مأولا اى ان جاءك فانت
مأمور باكرامه او يستحق هو
ان تؤمر باكرامه على قياس
تأويله فيما اذا وقع خبرا للمبتدأ
يظهر ذلك كله لمن تأمل
او القى السمع وهو شهيد
﴿قال كان النادر موقعا لان
الخ اقول﴾ وههنا بحث وهو
انه لم يرد بالجزم والقطع فى
هذا الموضع معناه الحقيقى
بل اريد مايعم الاعتقاد الراجح
القائم مقام الجزم فى المحاورات
ولذلك كان مظنون الوقوع
موقعا لاذا دون ان فالضابط
ان الراجح الوقوع موقع لاذا
والمتساوى الطرفين موقع
لان واما الذى رجح لاوقوعا
فليس موقعا لشئ منهما
الا بتأويل ولا شك ان الحكم
النادر الوقوع راجح لاوقوعا
فلا يكون موقعا لان الا اذا
اكتفى فيها بمجرد عدم الجزم
والرجحان فى جانب الوقوع
وقد مر بطلانه او يقال اريد ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لاذا

﴿ قال اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص الخ اقول ﴾ بان يحمل مثلا التنكير على التعظيم او التكثير اوغير ذلك من الامور التى تفيد تخصيصا بوجه ما فحينئذ لا يكون القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصول ذلك المخصوص فردا كان او نوعا واما ان حمل على مطلق النوعية او مطلق الفردية كما هو المتبادر من ظاهر التنكير كان القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصوله ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا فى ضمن فرد ما من نوع من انواعه فكما ان جنس الحسنة فى قوله تعالى (اذا جاءتهم الحسنة) كالواجب وقوعه لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من انواعها كذلك نوع منها مطلقا فى قوله تعالى (وان تصبهم حسنة) كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه فلا يظهر حينئذ وجه اختصاص احدى الآيتين باذا والاخرى بان كما لا فرق بين ان تقول ان تعلمت نوعا من العلم اى أى نوع كان فتصدق بكذا وان تقول ان تعامت العلم اى جنسه واردت حقيقته ﴿١٥٥﴾ ولذلك تورد كلا منهما بان او باذا ولا تخص شيأ منهما باحداهما

﴿ قال وان اراد العهد على مذهبه الخ اقول ﴾ اجيب عن ذلك بانه اراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور وتعريف العهد على مذهبه فكأنه قال المراد الحسنة المطلقة ثم اللام فيها اما التعريف الجنس بالمعنى الذى فهموه واما التعريف الجنس بالمعنى الذى اخترناه ولما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به وحينئذ لا اشكال ويكون اقضى لحق البلاغة لما قرره وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا ولذلك عرفت ذهابا الى كونها معهودة حاضرة او تعريف جنس وقد صرح بان المعرف هو الحسنة المطلقة وقد عرفت ذهابا الى كونها معهودة حاضرة فى اذهانهم وما ذلك الا لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم وهو تعريف الجنس على ما اختاره او عرفت تعريف جنس اى من غير ان يذهب الى كونها معهودة وهو تعريف الجنس على مذهب غيره وحاصله ان الحسنة المطلقة عرفت اما بجعلها معهودة او بدون ذلك ﴿ قال وبهذا يبطل ماذكره الشارح العلامة اقول ﴾ اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها يبطل قوله اذ مراده ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب والرخاء او بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله لابتنائه عليه ظاهرا اذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة السكاكى ولو امكن لبطل ايضا لانه بعينه تعريف الجنس على مذهبه فكيف يكون

وههنا بحث شريف وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فى فرد معين واما فى نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو (اذا جاءتهم الحسنة) ونحو (وان تصبهم حسنة) غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التى حقها ان لا يشك فى وقوعها كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كأنها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ماذكره الشارح العلامة من ان

تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهى الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففى تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه المظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسؤهم معاملة ولايلزم ذلك فى تعريف الجنس اذليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولاترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثانى * واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد بكون المحسنة واقعة موجودة فيوافق لفظى اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لايلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها باعتبارها واما من حيث هى فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لامرجوحا واذا جعلت الحسنة هى الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وحينئذ يظهر فساد ماقيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل فى الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لايمكنهم انكاره * والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافى القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة * ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهى الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ماذكر فى كونه اقضى لحق البلاغة ﴿ والسيئة نادرة بالنسبة اليها ﴾ اى جئ فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ﴿ ولهذا نكرت ﴾ ليدل تنكيرها على تقليلها * فان قلت قدجاء استعمال الماضى مع اذا فى السيئة منكرا فى قوله تعالى (فاذا مس الانسان ضر دعانا) ومعرفا فى قوله تعالى (واذا مسه الشر فذو دعاء عريض) فما وجهه * قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه ان يكون فى حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى (واذا انعمنا على الانسان اعرض

قضى لحق البلاغة منه ﴿ قال ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة الخ اقول ﴾ فعلى هذا يكون العهد خارجيا تقديريا بقرينة ذكر ما يقابله فى قوله تعالى (وقد اخذنا آل فرعون بالسنين) واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض فيرد عليه ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكى فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المصنف فقد جزم بان الحسنة عرفت تعريف الجنس كما مر فكلامه عن حمل الحسنة على مطلق الخصب والرخاء على مراحل فقول الشارح فى تفسير الآية نقلا عن الكشاف كالخصب والرخاء ينبغى ان يحمل على التمثيل ببعض جزئيات الحسنة المطلقة كأنه قال كالخصب والرخاء ونظائرهما ليوافق ماذكر فى المتن ﴿ قال فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة الخ اقول ﴾ هذا ينافى لما تقدم منه فى قوله تعالى (ان يمسك عذاب من الرحمن) حيث زعم ان لادلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم)

ونأى بجانبه) فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به ﴿وقد يستعمل ان فى﴾ مقام ﴿الجزم﴾ بوقوع الشرط ﴿تجاهلا﴾ لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا ﴿او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل﴾ مع علمك بانك صادق ﴿او تنزيله﴾ اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط ﴿منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم﴾ كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه ﴿او التوبيخ﴾ اى التعيير المخاطب على الشرط ﴿وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح﴾ ذلك المقام ﴿الا لفرضه﴾ اى فرض الشرط ﴿كما يفرض المحال لغرض﴾ يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك ﴿نحو أفنضرب عنكم الذكر﴾ اى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد ﴿صفحا﴾ اعراضا اوللاعراض اومعرضين ﴿ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر﴾ فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمة لو كما فى قوله تعالى (ولو سمعوا ما استجابوا لكم) يعنى الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم فى الصحة والسداد فقد اهتدوا وفى قوله تعالى (ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة) اى ان كان حقا فعاقبنا على انكاره

﴿قال لانا نقول ان المحال فى هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه الخ اقول﴾ فان قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل تحته اذ يكفى ان يقال انما استعمل ان فى هذا الشرط المقطوع به الواقع تنبيها على انه لا ينبغى ان يكون صدوره من العاقل مقطوعا به توبيخا لهم ولا حاجة الى جعله محالا ادعاء ثم جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطع بلا وقوعه * قلت فى تطويل المسافة فائدة جليلة هى المبالغة التامة فى التوبيخ التى يقتضيها المقام

﴿ قال لايقال الشرط انما هو وقوع الارتياب الخ اقول ﴾ اى لايقال فى جواب الاشكال المذكور ان عدم الارتياب من الجميع على تقدير التغليب مقطوع به فى الحال لكنه مشكوك فى الاستقبال وهو المعتبر

فى استعمال لفظ ان فلا اشكال وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه ان التغليب حينئذ يصير لغوا لان المتصف بالارتياب وبعدمه فى الحال متشاركان فى احتمال وجود الارتياب وعدمه فى الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب والا فالحال فى الاستقبال كما هو عليه فى الماضى والحال ﴿ قال وذلك لقوة دلالة كان على المضى لتمحضه له الخ اقول ﴾ هذا التعليل لايجرى فى غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلا لان الانتقال الذى هو مدلوله لايفهم من خبره حتى تمحض للدلالة على الزمان نعم لو اقتصر فى التعليل على تجرد كان من الاحداث المخصوصة لزم ان يشاركها فى ذلك اخواتها ﴿ قال ولا مخلص عن هذا الاشكال الخ اقول ﴾ وذلك لان اللازم من توجيه التغليب على التقدير السابق كون الشرط مقطوعا بعدمه لاكونه محالا يستلزم القطع بعدمه حتى يجاب بما مر من تنزيل المحال منزلة مالاقطع بعدمه فتعين ان يقرر التغليب على وجه يصير به الشرط مشكوكا كما قرره فى المثال المذكور اعنى قوله ان قمتم

والمراد نفى حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى (قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين) ﴿ او تغليب غير المتصف به ﴾ اى بالشرط ﴿ على المتصف ﴾ كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعى بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لايقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا ﴿ وقوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ﴾ بان مع المرتابين ﴿ يحتملهما ﴾ اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لاينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على مايزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنهم لاارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر * لايقال الشرط انما هو وقوع الارتياب فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم * لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذا وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لاتقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى (ان كنت قلته فقد علمته. وان كان قميصه قد من قبل) وذلك لقوة دلالة كان على المضى لتمحضه له لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله مستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضى ولذا ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى) انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهى قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى * فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كأنه لاقطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم * قلنا هذه نكتة فى استعمال ان فى هذا المقام وليس من التغليب فى شئ ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعنى الذين لاقطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه فى المثال المذكور ثمة ﴿ والتغليب يجرى فى فنون ﴾ كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهما على

طريقة اجرائها على الذكور خاصة ﴿ كقوله تعالى وكانت من القانتين ﴾ عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لايكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخى موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ﴿ و ﴾ منه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو ﴿ قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ﴾ بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكون اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ﴿ ومنه ابوان ونحوه ﴾ كالعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الاخر متفقا له فى الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغى ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولايخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لامن قبيل قوله تعالى (وكانت من القانتين) اذليس تغليب احدهما على الاخر بان يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر فى اسمه ثم يثنى ذلك الاسم * فان قلت لايكفى فى المثنى الاتفاق فى اللفظ بل لابد من الاتفاق فى المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلايطلق القران الا على الطهرين او الحيضين لاعلى طهر وحيض * قلت هو مختلف فيه قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ماوضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى (واذقلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الاابليس) عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية (لنخرجنك ياشعيب والذين

﴿ قال عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب الخ اقول ﴾ وفى ذلك زيادة مبالغة فى وصف مريم عليها السلام بالطاعة والانقياد كأنها من الرجال الكاملين فى افعالهم واقوالهم دون النساء الناقصات العقول والاديان

﴿قال اولتعودن فى ملتنا الخ اقول﴾ فيه تغليبان احدهما ماذكره وهو التغليب فى نسبة العود اذغلب فيها على شعيب عليه السلام اتباعه والثانى تغليب المخاطب الذى هو شعيب عليه السلام فى الخطاب عليهم ﴿قال ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما اقول﴾ * فان قلت (بل انتم قوم تجهلون) من هذا القبيل اعنى تغليب المخاطب على الغائب فلما ذاافردعنه * قلت بل هو نوع من التغليب على حدة وذلك ان الغيبة والخطاب هناك قداجتمعا فى شئ واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعا وجهة الخطاب من حيث اتحاده بالمبتدأ ذاتا فغلب جانب الذوات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ فهناك تغليب الخطاب على الغيبة وههنا تغليب المخاطب على الغائب فالفرق واضح ﴿قال وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم الخ اقول﴾ الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من العجم فان نظر الى ان الواو مختص بالعقلاء كان فى تعملون تغليب العقلاء على غيرهم فقد اجتمع فى غير العقلاء جهتا تغليب احداهما من حيث اختصاص الواو باولى العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جار فى كل موضع غلب فيه المخاطب على مالا يصلح اصلا ان يكون مخاطبا كانه يجعل اولا صالحا للخطاب تغليبا للعقلاء على غيرهم ثم يخاطب ثانيا تغليبا للمخاطب على غيره وقد اشير الى ذلك فى قوله تعالى (يذرؤكم فيه) واعلم ان خصوصية لفظ لو ولفظ كم لامدخل لها فى اجتماع التغليبين فى غير العقلاء فى كل واحدة من الآيتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلا ﴿قال لامتناع ان يخاطب فى كلام واحد اثنان اواكثر من غير عطف اقول﴾ كما فى قولك انت يازيد وانت ياعمرو رجلان فاضلان وقولك يازيد وعمرو ﴿قال اوتثنية اوجمع اقول﴾ كما فى قولك انتما وانتم ويازيدان ويازيدون * فان قلت قوله تعالى (تعملون) صيغة جمع فيجوز ان يخاطب به متعدد من غير تغليب * قلت الكاف فى قوله تعالى (ومابك) للخطاب فلا يصح ان يجرى تعملون على حقيقة الخطاب والا لتعدد الخطاب فى كلام واحد مجردا عما ذكر من العطف وغيره ﴿قال لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لابقوله اعبدوا اقول﴾ وذلك لان لعل حينئذ لا يجوز ان يكون للترجى من المتكلم لاستحالته عليه ولا من المخاطب لان العبادة منهم ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب واذا تعلق بخلقكم فقد قيل لعل حينئذ مستعارة للارادة تشبيها لها بالترجى بمعنى الطمع اى ارتقاب المحبوب كان لفظة لعل حقيقة فى هذا المعنى بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الاشفاق الذى هو ارتقاب المكروه اومستعملة فيها مجازا مرسلا لان

آمنوا معك من قريتنا اولتعودن فى ملتنا) ادخل شعيب بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب اوالغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى (ومابك بغافل عما تعملون) فيمن قرأ بتاء الخطاب . والمعنى تعمل انت يامحمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب فى كلام واحد اثنان اواكثر من غير عطف اوتثنية اوجمع فافهم وقال الله تعالى (فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم) اى جزاؤهم وجزاؤك وقال (ياايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لابقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذلا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى (جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه) اى خلق لكم

الترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كأنه قيل خلقكم ومن قبلكم مريدا منكم ومنهم التقوى وقيل هناك استعارة تمثيلية شبه حال خالقهم بالقياس اليهم فى ان خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعى اليها والزواجر عن تركها فصار بذلك وجودها ارجح من عدمها بحال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده منه وقيل هى مستعملة فى الغاية مجازا دون الغرض فلا يلزم الاستكمال وهذه الوجوه لاتجرى فى لعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبدوا كما شهد به الفطرة السليمة ﴿قال مماقدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا الخ اقول﴾ هذا التقدير صرح به فى الكشاف دون ﴿١٦١﴾ المفتاح ثم نقول ماقدره الشارح وهو وجعل لكم من الانعام ازواجا

ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله (يذرؤكم) خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما * ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم . والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ماتحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد (والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا) تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مماقدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا * ومنه تغليب الموجود على مالم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى (والذين يؤمنون بما انزل اليك) والمراد المنزل كله وان لم ينزل الابعضه * ومنه تغليب ماوقع بوجه مخصوص على ماوقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى (ذلك بماقدمت ايديكم) ذكر الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ﴿ولكونهما﴾ تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللا فيكون له فى النفس استقرار لايكون لما ذكر تعليله بعده اى ولكون

وان كان فيه تصريح برجوع المنفعة فى خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك عليهم كما ينبغى لكنه لايقتضى كون الخطاب فى يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم على اقتضاء العموم فى الخطاب وذلك انه تعالى ذكر فى الناس صفة هى منشأ التكثير والابقاء وذكرها فى الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه فالذى يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان بيان كونها منشأ ومعدنا للتكثير والبقاء يتناول الجنسين معا والا لكان المناسب حينئذ تقديم ذلك البيان على ذكر الانعام لانه من تتمة خلقهم ازواجا ولا تعلق له بخلق الانعام ازواجا فالاولى ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا يقدح

فى اختيار عمومه جعل خلق الانعام (١١ - مطول) ازواجا منفعة راجعة الى الناس كأنه قيل خلقكم ازواجا وخلق لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها فى هذا التدبير واما تقدير الكشاف فحاصله ان فى خلق الانعام ازواجا تكثيرا لها بالتناسل والبقاء كما فى خلق الناس كذلك لهم ذلك واما ان خلق الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو منفعة خالصة للناس فقد علم من سياق الكلام وصرح به فى مواضع آخر ﴿قال ومنه تغليب ماوقع بوجه مخصوص على ماوقع بغير هذا الوجه اقول﴾ جعل هذا نوعا من التغليب على حدة والاولى ادراجه فى تغليب الاكثر على الاقل من جنس فان ذلك قد يكون فى نسبة وصف مختص بالاكثر الى الجميع كما فى لتعودن وقد يكون فى اطلاق لفظ مختص بالاكثر على الجميع كما

فى قوله تعالى (بماقدمت ايديكم) فان اكثر افراد جنس العمل يزاول بالايدى فماقدمت ايديكم مختص بالاكثر وقد اطلق على الجميع ولك ان تجعله راجعا الى تغليب الاكثر من جنس على اقله فى النسبة فان ذلك كما يكون فى النسبة الاسنادية كما فى لتعودن يكون فى النسبة التعليقية فان تقديم الايدى واقع على اكثر افراد جنس العمل وقد جعل واقعا على الجميع تغليبا فعبر عنه بماقدمت ايديكم ﴿قال يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه الخ اقول﴾ لايذهب عليك ان مثل قولك اكرم زيدا يدل بظاهره على الطلب فى الحال لا كرامه فى الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل فى الحال على حصول ما يحصل فى المستقبل الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب فى الاستقبال كما فى الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها فلافرق بينهما فى مخالفة الظاهر اذا وقعتا جزاء واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كأنه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ماذكر من انتفاء الطلب فى الحال تأويل الطلبى بالخبرى واما ان يعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا فى الحال كأنه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك فى الحال فيلزم تأويل الطلبى بالخبرى وان لايكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزاء بلا تأويل الى خلاف ظاهره كما يوهمه قوله لانه فعلى استقبالى لدلالته على الحدوث فى المستقبل على ان دلالته على الحدوث فى المستقبل ليست بالقياس الى الطلب بل الى المطلوب على معنى انه يدل على طلب حدوثه فى المستقبل ثم القائل بتأويل الجزاء الطلبى بالخبرى انما ارتكبه ليتهيأ له ملاحظة كونه مسببا عن الشرط على مايقتضيه كلم المجازاة فان الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون مسببا عن شئ باعث للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شئ بل لابد فى ذلك من اعتبار حصوله ووجوده فى نفسه او للطالب او اعتبار تعلقه بالمطلوب او استحقاقه مما يقتضى تأويله بالخبرى كل ذلك مما يشهد به الوجدان الصحيح اذا رجعت اليه ويتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه فى الشرطية التى جزاؤها طلبى وان كان الطلب فى نفسه لا يحتملهما وقدمر فيما سلف من الكلام

ان واذا ﴿لتعليق امر﴾ وهو حصول مضمون الجزاء ﴿بغيره﴾ يعنى حصول مضمون الشرط ﴿فى الاستقبال﴾ متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط فى الاستقبال ولايجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لافى الاستقبال ألا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار فى الزمان المستقبل ﴿لكن كل من جملتى كل﴾ من ان واذا يعنى الشرط والجزاء ﴿فعلية استقبالية﴾ اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول مايحصل فى المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبالى لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ﴿ولايخالف ذلك لفظا الالنكتة﴾ تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شئ. وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) معناه فلاتحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله (الاتنصروه فقد نصره الله اذا خرجه الذين كفروا) معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر مايناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبى بالخبر وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قديستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو (وان كنتم

فى ريب) وان كنتم فى شك كامر وكذا اذا جئ بها فى مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كما فى قول ابى العلاء

(طويل) فياوطني ان فاتني بك سابق * من الدهر فلينعم لساكنك البال

وقوله ايضا

(طويل) وان ذهلت عما اجن صدورها * فقد الهبت وجدا نفوس رجال

لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للمضى كقوله تعالى (حتى اذا بلغ بين السدين . حتى اذا ساوى بين الصدفين . حتى اذا جعله نارا) وللاستمرار كقوله تعالى (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا) ﴿كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب﴾ المتآخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء ﴿ اوكون ﴾ عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ماعطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى لكون ﴿ماهو للوقوع كالواقع﴾ كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه ﴿او التفاؤل او اظهار الرغبة فى وقوعه﴾ اى وقوع الشرط ﴿نحو ان ظفرت بحسن العاقبة﴾ هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل بقوله ﴿فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه﴾ اى تصور الطالب ذلك الامر ﴿فربما يخيل﴾ ذلك الامر ﴿اليه﴾ اى الى ذلك الطالب ﴿حاصلا﴾ فيعبر عنه بلفظ الماضى ﴿وعليه﴾ اى على اظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء) ﴿ان اردن تحصنا﴾ حيث بلفظ الماضى دلالة على توفر الرغبة فى ارادتهن التحصن * فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها * اجيب بوجوه * الاول لانسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ فى غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لانسلم ان الشرط النحوى هو مايتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر

نبد مما يعينك فى هذا المقام ﴿ قال وتأويل الجزاء الطلبى بالخبرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط الخ اقول ﴾ هذا حكم بانتفاء الشئ لانتفاء سبب خاص فان كون الشئ مفروض الصدق والتحقق يقتضى كونه خبريا ولا يلزم من انتفائه ان لا يجب تأويله بالخبر لجواز ان يكون هناك مقتض آخر كما نبهت عليه فهذا الحكم وهم * فان قيل اذا جاز وقوعه جزاء بتأويله خبرا فليجز وقوعه شرطا بذلك التأويل * قلت هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع جزاء بحمل معناها على الاستقبال ولا تقع شرطا وذلك لنوع مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة ادواتها للفعل فكذلك لمعنى الشرطية نوع منافرة عما يتأبى مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقتضت ان لا يباشره ادواتها ﴿ قال وان ذهلت عما اجن صدورها اقول ﴾ فى بعض نسخ السقط صدورنا وفى حاشيتها اى هذه الابل

بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم * الثانى انه لاخلاف فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدة فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها اولان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا * الثالث ان لاتكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفى حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لايتحقق الاكراه عليه * الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال ﴿ السكاكى او للتعريض ﴾ اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره ﴿ نحو ﴾ قوله تعالى (ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك ﴿ لئن اشركت ليحبطن عملك ﴾ فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولايخفى عليك انه لامعنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لايفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ﴿ ونظيره ﴾ اى نظير لئن اشركت ﴿ فى التعريض ﴾ لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض ﴿ قوله تعالى ومالى لااعبد الذى فطرنى اى ومالكم لاتعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون ﴾ اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ﴿ ووجه حسنه ﴾ اى حسن هذا التعريض ﴿ اسماع ﴾ المتكلم ﴿ المخاطبين ﴾ الذين هم اعداؤه ﴿ الحق على وجه لايزيد ﴾ ذلك الوجه ﴿ غضبهم وهو ﴾ اى ذلك الوجه ﴿ ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين ﴾ عطف على قوله لايزيد وليس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه يعين ﴿ على قبوله ﴾ اى قبول الحق ﴿ لكونه ﴾ اى ذلك الوجه ﴿ ادخل فى امحاض النصح حيث لايريد ﴾ المتكلم ﴿ لهم الا ما يريد لنفسه ﴾ ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف

قد الهبت بجنبها نفوس رجال وان ذهلت عما تجن فيه وفى بعضها اجن على صيغة المتكلم ﴿ قال او التفاؤل او اظهار الرغبة اقول ﴾ قيل التفاؤل من السامع واظهار الرغبة من المتكلم فعلى هذا ان قرئ قوله ان ظفرت بالخطاب كان اظهر فى التفاؤل من الحكاية على عكس اظهار الرغبة فينبغى ان يقيدهما رعاية لتمثيل كل منهما بما هو اظهر منه

او طلب ترك الاكراه نـ

﴿قال فما فى الآية ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الخ اقول﴾ قد اعتبر فى الضرب الثانى تعدد اللزوم بحسب تعدد ما وقع فى حيز الجزاء فالمعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه بتقديره شرطا ولذلك جعله فى المعنى على كلامين وقدره بقوله ﴿١٦٥﴾ اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت فما فى الآية ان كان من الضرب الثانى كان تقديره ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء وان يكونوا لكم اعداء يبسطوا اليكم ايديهم وان يبسطوا اليكم ايديهم ودوا فلا يكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا بل يكون كل واحدة منها لازمة لما تقدمها وحينئذ لا يرد على ما فى المفتاح ان مجموع الجمل الثلاث لازم واحد فليس هناك لزومات متعددة ليكون بعضها اوضح واقل احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه ان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا على قياس ما اورده عليه اذا جعل ما فى الآية من الضرب الاول ويظهر لك مما قررناه ان الاشكال وهو خلو تقييد الودادة بالشرط المذكور او المقدر عن الفائدة وارد على ما فى الكشاف ايضا نعم لو قيل اللازم فى الآية اما مجموع الجمل الثلاث او كل واحدة منها وعلى كل تقدير يبطل كلام المفتاح بما تقدم نختار لتصحيح ما فى الكشاف القسم الاول ولا محذور فيه لان المجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى التأويل باظهار الودادة او العداوة ثم الظاهر فى الآية بحسب المتعارف ان يجعل كل واحدة من الجمل الثلاث جزاء للشرط المذكور ويرتكب ذلك التاويل لتصحيح كلاميهما

من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر فى التنزيل والاشعار والمحاورات * فان قلت فى قوله تعالى (ان يثقفوكم) اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم (يكونوا لكم اعداء) خالصى العداوة (ويبسطوا اليكم ايديهم وألسنتهم بالسوء) اى بالقتل والضرب والشتم (وودوا لو تكفرون) اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل فى الثالثة الى لفظ الماضى فأى نكتة فى ذلك * قلت فيه وجهان * احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه * وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدى والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العدواة وبسطة الايدى والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وعما نشاؤا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى * فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين * احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتنى اعطك واكسك * والثانى ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا فى المعنى على كلامين اى اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا فى دلائل الاعجاز فما فى الآية ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما فى المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم

او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير فى الكلام قال الله تعالى (وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون) عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى (وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر) عطف الشرطية على قالوا * قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا اولم يظفروا * لا يقال ان الآية نزلت فى حاطب بن ابى بلتعة حين وجه كتابا الى مشركى مكة واخبرهم باستعداد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ تحقق العداوة وبسط الايدى والالسن وودادة الرد الى الكفر * لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور فى القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم عن الطريق ﴿ ولو للشرط ﴾ اى لتعليق حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط فرضا ﴿ فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط ﴾ فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام [فهى لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط] واما عبارة المفتاح وهى انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتنى لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجئ مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجئ واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكأنه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكى على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقنى كتابه فعنده هى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعى وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففى الجملة هى لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول

﴿ قال وقد وجهه بعض من اطلع عليه الى قوله واظن انه لا حاجة اليه الخ اقول ﴾ محصول ذلك التوجيه وهذا الظن بحسب المعنى واحد وهو ما صرح به فى قوله فعنده هى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعى لكن هذا المعنى انما يصح اذا اريد بالتعليق الربط جزما اى امتنع الجزاء لامتناع الشرط قطعا واما ان اريد به التعليق الشرطى فلا صحة له اذ مؤداه ان امتنع الشرط فى الماضى امتنع الجزاء فيه فلا يكون الامتناع مقطوعا به ولا يخفى ان حمل التعليق فى هذا المقام على الشرطية انسب وان مفهوم لو هو التعليق بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقديرا وان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط فالاولى ان يقال اراد السكاكى انها لتعليق الجزاء الممتنع بامتناع الشرط اى بالشرط الممتنع فتساهل

(قوله فهى لامتناع الثانى الى قوله واما عبارة المفتاح) ساقط فى نسخ الطبع

اعنى الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا اونفيا اواحدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفى اثبات وبالعكس فهو فى نحو لولم تأتنى لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعنى لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هوالمشهور بين الجمهور * واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لايوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب ألایرى انقوله تعالى (لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا) انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذلا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثانى * وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق * اماالاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لوكانت الشمس طالعة فالعالم مضئ اوشرطا نحو لوكان لى مال لحججت اوغيرهما نحو لوكان النهار موجودا كانت الشمس طالعة * واما الثانى فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهى موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهوالجزاء فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى اى ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا فى القياس الاستثنائى ان رفع التالى يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لايوجب رفع التالى فقولنا لوكان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لاينتج انه ليس بحيوان هذا ماذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لايدل على انتفاء المسبب اواللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى (لوشاء الله لهديكم) ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهى عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهى * ألایرى انقولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ماذكرنا قطعا قول ابى العلاء المعرى

ولودامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن مالهن دوام

فى العبارة اولا فى الشرط وثانيا فى الجزاء اعتمادا على ظهور المعنى ولم يرد ان تعليق الجزاء بالشرط انما هو بحسب الامتناع كما ظنه بل بحسب التحقق وانما تعرض لوصف الامتناع ليدل به على ان التحقق المعتبر فى التعليق تقديرى لاتحقيقى فالامتناع فى تفسيره بمنزلة الفرض المذكور فى تفسير غيره الاانه ذكر الامتناع فيهما تنبيها على ذلك المعنى اللازم فيكون التعليق فى عبارته محمولا على معناه المتبادر ولو مفسرة بمفهومها الحقيقى مع الاشارة الى ما يلزمه

(لوكانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا الخ)

(مطول)

﴿قال واما ارباب المعقول فقد جعلوا الى قوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر اقول﴾ يفهم من ظاهرها ان المعنى الثانى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة الواردة فى استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال فى الامور العرفية كما يقال لك هل زيد فى البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد ويسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول كالمعنى الثالث الذى سنذكره فى نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ﴿قال ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنيت عليك الخ اقول﴾ هذا انما يأتى على مذهب الكسائى حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل مقدر كما فى قوله لو ذات سوار لطمتنى واستقر به بعضهم قائلا ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا فتبقى بعد دخولها عليها على اقتضاء الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على ما كان كما تبقى مع سائر حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اعنى انتفاء وجود على رضى الله عنه لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت ومن ثمه كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك ولم أتى لشتمتك. فعلى هذا يكون قولك لولا اكرامك لاثنيت عليك بمعنى لو لم يوجد اكرامك لاثنيت فيفهم ان الثناء لازم لعدم الاكرام الذى لزومه لنقيضه اولى فيلزم استمراره على تقديرى الاكرام وعدمه واما على

ألا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيأ على ماتقرر فى المنطق وكذا قول الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر

(متقارب)

اى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما ادات تلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ماهى لانهم انما يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لابيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على مافهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا

وكم من عائب قولا صحيحا

فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان * قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتنى لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى (ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله) ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت عليك ففى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنيت عليك

يعنى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لافرق فى المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفى * فان قيل هل يجوز ان يكون لو فى هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام * قلنا لايخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزاء وانما يجئ ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتنى لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ ونحن نعلم قطعا ان المنفى فى قولنا لو جئتنى لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجئ وليس كل ماله دخل فى لزوم شئ لشئ اوثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشئ وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفى اذ لاعموم للمثبت فيجوز فى نحو لواهنتنى لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفى غير المثبت بخلاف النفى فانه يفيد العموم فيلزم فى نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفى العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفى النفى لزم الاثبات فيتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط فى مفهوم الجزاء فى المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتنى لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك فى المنفى ايضا حتى يكون المعنى فى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وحينئذ يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم فى نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا) فقد قيل انه على صورة قياس اقترانى فيجب ان ينتج لوعلم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لايحصل منهم التولى بل الانقياد * واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولوسلم فانما تنتجان لوكانتا لزوميتين وهو ممنوع ولوسلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى وانما يستعمل فى القياس الاستثنائى المستثنى منه نقيض التالى لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لايصرح باستثناء نقيض التالى وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط

مذهب البصريين القائلين بان لولا كلمة برأسها ليست لو الداخلة على لا ولو كانت اياها لوجب اذا حذف فعلها وجوبا ان يؤتى بمفسر كما اذا حذف الفعل بعد لو وجوبا وبان المرفوع بعدها مبتدأ خبره موجود او حاصل فالمتبادر من المثال المذكور ان وجود الاكرام مانع من وجود الثناء فكيف يفهم استمراره على تقديرى الاكرام وعدمه واما قولك لو لم تكرمنى لاثنيت فيدل على ان وجود الثناء لازم لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا ومستمرا حال الاكرام وعدمه ﴿قال﴾ وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الخ ﴿اقول﴾ هذا تشنيع شنيع وتقبيح قبيح وتزييف ضعيف اذلا يشتبه على ذى دربة فى دراية التوجيه ولا ذى مسكة فى صناعة المناظرة ان المجيب بان الشرطيتين المذكورتين لاتنتجان ماتوهمه ذلك القائل بناء على عدم حصول شرائط انتاجهما اياه لانتفاء كلية الشرطية التى جعلها ذلك القائل كبرى او لانتفاء لزومية الشرطيتين لم يرد ان الله تعالى اوردهما قياسا لانتاج تلك النتيجة لكنه اهمل شرائط الانتاج اذلا يقول به مميز فضلا عن متميز بل اراد منع كونه قياسا منتجا لها وجعل انتفاء الشرائط سندا له وعلامة لعدم ارادة القياسية وبهذا القدر يندفع تلك الشبهة ولاحاجة به تلجئه الى تلك الورطة واما قوله وهذا غلط فهو ايضا من ذلك النمط اذ ليس تسليم القياسية والحكم بعدم استحالة النتيجة بيانا لما هو المختار عنده فى دفع السؤال

بل هو مبالغة فى دفعه تنزلا بعد تنزل بحسب ما يمكن * فان قلت تغليطه ان التنزل الاخير غير ممكن لاستلزامه استعمال لو فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى * قلت فحينئذ يندفع تلك الشبهة رأسا وهو المطلوب الذى بذل وسعه فيه فيكون تغليطه فى الحقيقة تصحيحا لمطلوبه وهو عار عن الفائدة ﴿قال واقول يجوز ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفائه الخ اقول﴾ فيه بحث لان بيان كون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع يشتمل على امرين احدهما ان الاسماع سبب للتولى والثانى ان ذلك المسبب منتف فى الواقع لانتفاء سببه فيه والامر الثانى اعنى انتفاء التولى عنهم لا مدخل له فى مذمتهم ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوبيخ ﴿١٧٠﴾ بخلاف دوام التولى ولزومه على تقديرى الاسماع وعدمه * فان قلت اذا لم [illegible] اسماع لم يتصور تول واعراض فكيف يتصور استمراره على التقديرين * قلت معنى الآية على ما ذكر فى الكشاف لو علم الله فى هؤلاء الصم البكم خيرا اى انتفاعا باللطف لاسمعهم اى للطف بهم حتى سمعوا سماع المصدقين ولو اسمعهم لتولوا اى ولو لطف بهم لما نفع فيهم اللطف فلذلك منعهم الطافه وعلى هذا فالتولى عبارة عن عدم نفع اللطف فيهم وعدم انتفاعهم به وهذا مستمر على تقديرى الاسماع اى اللطف وعدمه * فان قلت قد فسر قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا بوجه آخر حيث قال او ولو لطف بهم فصدقوا لارتدوا بعد ذلك وكذبوا ولم يستقيموا فماذا تقول فيه * قلت هو ايضا محمول على الاستمرار ولذلك عقب الارتداد بالتكذيب وعدم الاستقامة فى الدين فالمعنى ان الكفر والتكذيب لازم لهم لا ينفك عنهم انفكاكا يعتد به او يقدح فى لزومه اياهم ﴿قال واذا كان لو للشرط فى الماضى الخ اقول﴾ اراد مع القطع بانتفاء الشرط كما مر فيلزم عدم الثبوت مع القطع بالانتفاء واليه اشار بقوله اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى لان القطع بالانتفاء لازم للحصول الفرضى كما سلف ﴿قال ولو بالصين اقول﴾ اى ولو كان فى وقت طلبكم بالصين

الانتاج وأى فائدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى (لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) وارد على قاعدة اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع هو عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا * واقول يجوز ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له * فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان لا خير فيهم * قلنا لا نسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيأ ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير فى فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى (ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا) فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى ولو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان لو للشرط فى الماضى ﴿فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها﴾ ليوافق الفرض اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء

ولو وضعت فى دجلة الهام لم تفق * من الجرع الا والقلوب خوالى

﴿قال يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة اقول﴾ كأنه لم ينظر فى القصيدة وابياتها
ولم يراجع ايضا الى نسخ السقط فان ﴿ ١٧١ ﴾ المكتوب فيها على صدرها وقال ببغداد من الطويل ومطلعها

يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة. والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الهام فى ماء دجلة كأنه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء ﴿فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم﴾ اى لوقعتم فى الجهد والهلاك ﴿لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا﴾ لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى عليه الصلاة والسلام على مايستصوبون وانه كلما عن لهم رأى فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى (فى كثير من الامر) ﴿كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم﴾ بعد قوله (انما نحن مستهزؤن) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت . والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا * فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف مايفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع * قلنا الظاهر هو الاول وللثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد واذا ادخلت عليها حرف النفى تكون لتأكيد النفى وثباته لا لنفى التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى (وماهم بمؤمنين) رد لقولهم (انا آمنا) على ابلغ وجه وآكده وان قولنا مازيدا ضربت ومابزيد مررت لاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص مع انه بدون حرف النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى كلامهم ﴿و﴾ دخول لو على المضارع ﴿فى نحو ولو ترى﴾ الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم او لكل من يتأتى منه الرؤية ﴿اذ وقفوا على النار﴾ اى اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا وكذا فى قوله تعالى (ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم . ولو ترى اذ المجرمون

طربن لضوء البارق المتعالى
ببغداد وهنا مالهن ومالى

ثم قال

تمنت قويقا والصراة حيالها
تراب لها من اينق وجمال

وقويق نهر على باب حلب والصراة نهر ببغداد ومن جملة ابياتها

فيا برق ليس الكرخ دارى وانما
رمانى اليه الدهر منذ ليال

درخانة غم بودن از همت دون باشد
واندر دل دون همت اسرار تو چون باشد
زهر چه همى لرزى مى دان كه همان ارزى
زان روى دل عاشق از عرش فزون باشد

فهل فيك من ماء المعرة قطرة
تغيث بها ظمآن ليس بسالى

ومعنى البيت ان الابل لو وضعت هامها فى دجلة لتشرب لجمدت الماء وسلت عما تمنت من المياه وخلت قلوبها عن الحنين

وعلى هذا فلا حاجة الى جعل كلمة لو للاستقبال ﴿قال والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة الخ اقول﴾ اى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان والحقارة فى المستهزء به (قال والظاهر هو الاول الخ اقول) اما بحسب اللفظ فظاهر واما بحسب المعنى فلان عنتهم اى

ناكسوا رؤسهم) ﴿لتنزيله﴾ اى المضارع ﴿منزلة الماضى لصدوره﴾ اى المضارع او الكلام ﴿عمن لاخلاف فى اخباره﴾ وهو الله الذى يعلم غيب السماوات والارض فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فاستعمل فيها لو واذ وهما مختصا بالماضى وحينئذ كان المناسب ان يقول ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لاخلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى عليه الصلاة والسلام ولو للتمنى فلا استشهاد لان لو للتمنى يدخل على المضارع ايضا ﴿كما فى﴾ قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اى رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتير النظم ورب ههنا لتقليل النسبة بمعنى انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم جئ به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله (لو كانوا مسلمين) ﴿او لاستحضار الصورة﴾ عطف على قوله لتنزيله يعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسى رؤسهم متقاولين بتلك المقالات ﴿كما قال الله تعالى فتثير سحابا﴾ بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (الله الذى ارسل الرياح) ﴿استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة

وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه السلام على اطاعتهم فيما يستصوبون كأنه ... بينهم يستعملونه فيما بين لهم وفى ذلك من اختلال امر الايالة وانتكاس تدبير ما يتعلق بالرياسة ما لا يخفى على احد واما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا معرة

﴿ قال ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال الخ اقول ﴾ لا يخفى عليك ان قصد حكاية المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد وان كان مجامعا له وان كل واحد من القصدين مستقل باقتضاء التنكير فجعل احدهما داخلا في الآخر لا يخلو عن تعسف فالصواب ان يجعل كل منهما مقتضيا برأسه كما في المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه منكرا فهي اذا كان الخبر واردا على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك عندي رجل تصديقا لك فقيل الذي عندك رجل اوكان ﴿ ١٧٣ ﴾ المسند اليه نكرة ثم قال اوكان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار ﴿ قال وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له الخ اقول ﴾ منهم من ذهب الى ان ابوك في من ابوك مبتدأ ومن خبره قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدر الكلام وكذا الحال في كم درهما مالك نعم مذهب سيبويه جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما نحو من ابوك او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند غيره ان النكرة في هذين المثالين خبر مقدم قال نجم الائمة واما كم درهما مالك فالاولى ان كم فيه خبر لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ وقد الحق في بعض نسخ لباب الاعراب في ضابطة وجوه اعراب كم ونظائره ما يدل على اختيار ذلك الاولى وبالجملة ليست المسألة على على ما نقلها متفقا عليها كما يتوهم من قوله لانهم يجوزون وقد صرحوا الا ان ذلك لا يقدح فيما هو غرضه من عدم صحة الاطلاق وسيذكر عن قريب ما يدل على ان امتناع كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة اذا خصص بالخبرية صح وانت تعلم انه مع هذا التخصيص منقوض بمثل قولك مررت برجل افضل منه ابوه على مذهب سيبويه

الباهرة ﴾ اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبق الى الآن لما بقي مني اثر * ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى (ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة ﴿ واما تنكيره ﴾ اي تنكير المسند ﴿ فلارادة عدم الحصر والعهد ﴾ المفهومين من تعريفه ﴿ كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ﴾ ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد ﴿ او للتفخيم نحو هدى للمتقين ﴾ على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب ﴿ او للتحقير ﴾ نحو ما زيد شيأ * قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله

ولايك موقف منك الوداعا

وقوله

يكون مزاجها عسل وماء

(واقر) (واقر)

من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى أي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعد خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكره والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين * الاول ان الاصل

في المسنداليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشئ العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل * الثاني ان العلم بحكم من احكام شئ يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لامتناع الحكم على مالايعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد * اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لايستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشئ انمايستدعى العلم به بوجه ما ولان قوله لافائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجئ في بحث تعريف المسند ولان ماذكره على تقدير صحته انمايدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع * واما الثاني فلانه لايدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لايستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انمايستلزم جواز العلم به وهو لايوجب كونه معلوما ﴿واما تخصيصه بالاضافة﴾ نحو زيد غلام رجل ﴿او الوصف﴾ نحو زيد رجل عالم ﴿فلكون الفائدة اتم﴾ لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولاشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده فالوصف يجئ للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لايكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتميز وجميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف ﴿واما تركه﴾ اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف ﴿فظاهر مما سبق﴾ في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة ﴿واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له﴾ اى للسامع ﴿باحدى طرق التعريف﴾ هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية ﴿بآخر مثله﴾ اى حكما على امر معلوم بامر آخر مثل

﴿قال مجرد اصطلاح الخ اقول﴾ كما ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات قال بعضهم بين معمولات المسند وبين اضافته ووصفه فرق معنوى لان الفعل يسند اولا ثم يقيد بمعموله ثانيا والاسم يضاف او يوصف اولا ثم يسند ثانيا فهناك تقييد مسند وههنا اسناد مقيد فاريد التنبيه على الفرق بتعدد الاسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فباعتبار ان الفعل بحسب اصله في وضعه يدل على معنى مطلق والتقييد يناسبه واما الاسم فقد يكون فيه مايدل على العموم والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص يناسبه وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تعمل لاشتمالها على معنى الفعل

﴿قال وبهذا يشعر لفظ الايضاح الخ اقول﴾ قدصرح فى الايضاح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة اوغيرها فقال واماتعريفه فلافادة السامع اماحكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك ثم قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكنه لايعرف انه اخوه واردت ان تعرفه انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه اولم يعرف ان له اخا اصلا وان عرف ان له اخا فى الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد اما اذا لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لايعرفه المخاطب اصلا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حكمه بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع مناف لذلك الاطلاق واما ثانيا فلان فرقه بين المضاف اذا وقع مسندا وبينه اذا وقع مسند اليه غير واضح وحكمه بانه يمتنع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا لايجديه نفعا لان المضاف اذا وقع مسندا اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن ممالايعرفه المخاطب اصلا بل ممايعرفه بوجه ما فلا يمتنع الحكم عليه بالتعيين وقد تصدى الشارح للجمع بين كلاميه بان الاول ناظر الى مايقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثانى الى ماطرأ عليها فى الاستعمال وايده بمانقله عن نجم الائمة وحاصله ان غلام زيد وان كان بحسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلابد ان يشار به الى غلمان له مزيد خصوصية بزيد لكونه اعظم غلمانه اواشهرهم بكونه غلاما له او بكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب وبالجملة يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون غيره لكن قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى

ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء تحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق اويختلفان نحو زيد هو المنطلق. وقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو

انا ابو النجم وشعرى شعرى

متأول بحذف المضاف باعتبار الحالين اى شعرى الآن مثل شعرى فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم فى كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ماتوهمه بعضهم اذ لاحاجة اليه فى نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقوم الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل ﴿اولازم حكم كذلك﴾ عطف على حكما اى اولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفى هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لاينافى كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان مايستفيد السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لايوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر * والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات ﴿نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق﴾ حال كون المنطلق فى المثال الاخير معرفا ﴿باعتبار تعريف العهد او الجنس﴾ وفى هذا تمهيد لما سيجئ من بحث القصر * ومما ورد على تعريف العهد قول ابى نواس

فان تكونوا براء من جنايته * فان من نصر الجانى هو الجانى

اى هو هو يعنى ان الناصر للجانى والجانى سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لافرق بينهما فى جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل فى الجناية المربى على كل جان ولم يرد ان من نصر الجانى فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور فى بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لاتجب الامعلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه

واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى

(كامل)

وذلك على خلاف وضعه وان شئت زيادة اطلاع على الحال فاستمع لهذا المقال وهو ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف فى ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ما عرف بها فيه بناء على ما تحققته من معنى التعريف فكما يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص اوافراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث هو هو واما من حيث وجودها اما فى ضمن جميع افرادها او بعضها كما مر كذلك يقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فرد مخصوص اوافراد مخصوصة كقولك غلام زيد اوغلمانه اشارة الى واحد معين او جماعة معينة فيكون المضاف حينئذ معهودا خارجيا ويقصد به تارة الجنس اما من حيث هو كقولك ماء الهندباء انفع من ماء الورد واما من حيث وجودها فى ضمن جميع افرادها ﴿ ۱۷۶ ﴾ مفردا كان المضاف اوجمعا كقولك ضربى زيدا قائما وعبيدى احرار اوفى ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشر به الى احد بعينه ويكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا فالاقسام الاربعة اعنى العهد الخارجى وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهنى جارية فى المضاف الى المعرفة على نحو جريانها فى المعرف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد قد يقصد به الجنس فى ضمن فرد لا بعينه فيكون فى المعنى كالنكرة فى المؤدى وان كان معنى التعريف الجنسى اى الاشارة الى حضور الجنس فى ذهن السامع باقيا على حاله كما فى المعرف باللام الجنسية اعنى المعهود الذهنى كأنه قيل فرد من افراد هذا الجنس المعهود فلا منافاة بين ان يكون المسند فى قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طريق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لان المسند فى الحقيقة حينئذ مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وان لم يعرف ان هناك ذاتا موصوفة به كأنه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضر فى ذهنك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا فان المسند حينئذ هو تلك الذات الموصوفة بالاخوة والمقصود اتحادها بزيد واما قولك اخوك زيد فلا يراد به الجنس فى ضمن فرد لا بعينه اذ لا حاصل للحكم عليه بانه زيد وكان هذا هو المراد من قوله لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا نعم قد يقصد به الجنس والاستغراق مبالغة كما فى قولك المنطلق زيد

يجب معلومية الطرفين سواء كانت التعريف بالاضافة اوغيرها ويؤيده ماذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير فى الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع ومافى الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا ﴿وعكسهما﴾ اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى هذا التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا

﴿قال وبهذا يظهر انماذكره صاحب الكشاف الى قوله محل نظر اقول﴾ وجهه ان المناسب لذلك السؤال ان يقال فى جوابه التائب زيد لانك قدعرفت ان انسانا قدتاب فانت بقولك من هو تطلب ان يعين عندك بان يحكم عليه بانه زيد اوعمرو اوغيرهما وجوابه ان من فى السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعنى هو خبرله كماهو المشهور وهو مذهب سيبويه فحينئذ يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كأنه قيل أزيد التائب ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر فى العبارة فوضع كلة من موضع تلك الخصوصيات التي يطلب ان يحكم على احداها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليها فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما عليه لتضمنه الاستفهام كماهو مذهب غير سيبويه كان المطلوب بالسؤال حينئذ حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمعزل عن المقصود الذى هو ايراد نظير لقوله تعالى (واولئك هم المفلحون) على تقدير العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به واظن ان هذا النظر انما صدر عمن صدر بلا تأمل ونظر ثم اتبعه غيره تقليدا له فلذلك انتشر فيما بينهم واشتهر واعجب منه ان الشارح قدنبه على مافصلناه فلم يتنبه وقال فيما جمعه من الحواشى على الكشاف فان قيل من التائب فى معنى أزيد التائب ام عمرو ام غيرهما فينبغى ان يجاب بزيد التائب (۱۲ ـ مطول) بتقديم زيد ليكون على وفق السؤال قلنا منقوض بقولهم قام زيد فى جواب من قام ولم يدر ان الفائت فى قام زيد هو المطابقة اللفظية حيث كان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية لا المطابقة المعنوية التى حكم علماء المعانى بوجوب رعايتها فى نحو زيد اخوك واخوك زيد وزيد التائب والتائب زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه قال صاحب المفتاح بعد ما فصل هذا المعنى واذا تأملت ماتلوته عليك اعثرك على معنى قول النحويين لايجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما قدمت فهو المبتدأ واما المطابقة اللفظية فامر استحسانى على انا قد حققنا حصولها بين من قام ومايجاب به حقيقة وان فاتت صورة

بعينه واسمه ولايعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولايعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولايصح زيد اخوك وهذا يتضح فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولايصح رماحها الغاب ولهذا قيل فى بيت السقط

يخوض بحرا نقعه ماؤه

ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واولئك هم المفلحون) انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ماذكرنا سائر طرق التعريف ﴿والثانى﴾ اى اعتبار تعريف الجنس ﴿قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا﴾ اى قصرا حقيقيا مطابقا للواقع ﴿نحو زيد الامير﴾ اذا لم يكن امير سواه ﴿اومبالغة﴾ اى قصرا غير محقق بل مبالغا فيه ﴿لكماله فيه﴾ اى لكمال ذلك الجنس فى ذلك الشئ اوبالعكس ﴿نحو عمرو الشجاع﴾ اى الكامل فى الشجاعة فتبرز الكلام فى صورة توهم ان الشجاعة

﴿قال وفيه نظر اقول﴾ اما اولا فلان المحمول فى زيد انسان اوقائم هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم على ماهو المشهور فانكان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هى هى كان ماجعله دليلا على الحصر فى المعرف جاريا بعينه فى الخبر المنكر ويصير منقوضا به وانكان موضوعا للماهية بقيد وحدة مطلقة اعنى مفهوم فردمامنها فكذلك يلزم ماذكره لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر فيه لزم ان لايكون للانسان فرد آخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعنى مفهوم فردمامنه فلايكون متحدا بزيد ومنحصرا فيه والقول بانه لايلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر افراده به مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض اعنى مفهوم فرد من افراد الانسان مثلا بماصدق هو عليه فان المحمول فى المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت دون الثانى لظهور بطلانه لانه ان كان عين زيد فلاحمل حقيقة وان كان غيره لم يصح الايجاب فى زيد انسان بحسب نفس الامر واما ثانيا فلان صدق فرد من افراد الانسان على زيد فى الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه انحصارها فيه واما ثالثا فلان ماذكره من اقتضاء الصدق والحمل الاتحاد والانحصار يستلزم ان لا يصدق عام على خاص اصلا فبطل العموم مطلقا ومن وجه وحل الشبهة ان الاتحاد فى الوجود الخارجى لا يستلزم اتحاد المفهومين فى انفسهما ولا تساويهما فجاز ان تحد احدهما بالآخر وبثالث ورابع فيكون مع كل واحد من الثلاثة حصة منه كالحيوان بالقياس الى انواعه والاولى ان يعرض عن امثال هذه المباحث فانها تعد فى هذه الصناعة فضولا وان يقال اذا قلنا زيد الامير مع قصد الجنس فان حملناه على الاستغراق فالحصر ظاهر والا ينبغى ان يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم الجنس به اذ لواريد به صدقه عليه لضاع التعريف ظاهر الحصول المقصود بالمنكر ايضا وحينئذ لا يوجد الجنس بدونه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما يحصل من الحمل على الاستغراف وينبغى ان لا يسمى قصرا بل يعد مرتبة اعلى منه وقدسبق لهذا تتمة فيما نقل عن الشيخ عبدالقاهر فيما مر من ان للخبر المعرف باللام معنى غير ماذكر دقيقا ﴿قال فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصود على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس اوغيره نحو الكرم التقوى اى لاغيرها الخ اقول﴾ * فان قلت المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ كما فى قولك الامير زيد افاد قصره على الخبر وان جعل خبرا كما فى قولك زيد الامير افاد قصره على المبتدأ فاذا كان كل واحد

مقصورة عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولاتفاوت بينهما وبين ماتقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها فى المقام الخطابى على الاستغراق وكثيرا مايقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل اميرزيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان فى الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين فى الوجود الخارجى على الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر * فان قلت هذا جار بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد انسان اوقائم مثلا فانهما متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر * قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر

من المبتدأ والخبر معروفا بلام الجنس احتمل انيكون المبتدأ مقصورا على الخبر وانيكون الخبر مقصورا على المبتدأ فيما اذا تميز احدهما عن الآخر* قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر لان القصر يبتنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ انسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة وقيل انكان احدهما اعم مطلقا فهو المقصور سواء قدم اواخر كقولك الكرم التقوى والتقوى الكرم فان المقصود قصر الكرم على التقوى ادعاء وان كان بينهما عموم من وجه فيحال الى قرائن الاحوال كقولك العلماء الخاشعون اذ قد يقصد تارة قصر العلماء فى الخاشعين وتارة عكسه* فان قلت لا يتصور عموم فى القصر تحقيقا* قلت يجوز انيكون احدهما اعم مفهوما وان تساويا صدقا هذا واما دعوى الاتحاد فلا يختلف فيها المقصود سواء حكم باتحاد المبتدأ بالخبر او بالعكس لكن الاول اظهر ﴿قال ﴿١٧٩﴾ لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر الخ

سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس اوغيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا اوزيد اوغلام زيد اوكان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم فى العرب والامام من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم انيكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم انيكون ما فى العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك فى القصر تحقيقا اومبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى

هو الواهب المائة المصطفاة * اما مخاضا واما عشارا

(متقارب)

قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا بأى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء

اقول﴾ هذا تمسك بما قد اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا فى تفصيله فساده بما لا مزيد عليه فالصواب ان يقال لان المعنى ان كل توكل على الله تعالى وكل تفويض الى امر الله تعالى وكل كرم فى العرب فيلزم انيكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم فلا يوجد فرد منه فى غيرهم ولا يلزم من ذلك ان يكون كل ما هو كائن فى العرب موصوفا بكونه كرما ليلزم قصر الخبر على المبتدأ ﴿قال وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله الخ اقول﴾ هذا انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد على قياس ما قررناه فى الامثلة السابقة واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالله تعالى بدلالة اللام على الاختصاص كأنه قيل جنس الحمد مختص بالله تعالى فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس ذلك من قصر المبتدأ على الخبر بل هو فى المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلو حملت على قصر الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا فى العرب لا يستلزم انحصار افراده فيهم لجواز ان يثبت لهم فى ضمن فرد ولغيرهم فى ضمن فرد آخر ونحن بما قررنا لك فى هذه المقاصد الجليلة التى يعم نفعها مواضع كثيرة نبهناك

فيها كيلا تركن الى مابناها الشارح عليه مماهو اوهن من بيت العنكبوت ﴿قال وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ اقول﴾ الظاهر ان قولك انت الحبيب تقديره انت الحبيب لى لكنه لم يذكر ذلك المقدر اعتمادا على قرينة الحال فهو من قبيل قصر الجنس المخصوص باعتبار تقييده بظرف كما فى قولك زيد المنطلق فى حاجتك ويلزم منه قصر جميع محباته عليه فهو من قصر ماهو بمنزلة النوع ويندرج فيما ذكر سابقا الا ان القيد ههنا مقدر وهذا القدر لا يقتضى جعله نكتة منفردة وكذا لا يقتضيه كون الظرف مشتملا على امر شخصى اعنى ضمير المتكلم لان التقييد بالظرف يوجد على مراتب مختلفة فى افادة التخصيص وشئ منها لا يقتضى خروج المقيد عن كونه جنسا مخصوصا بمنزلة النوع ﴿قال وانما خص حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه الخ اقول﴾ ربما يتوهم من عبارته ان القصر لا يتصور جريانه فى العرف بلام العهد ومافى حكمه من الاعلام والمضافات اذ لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على غيرها كما فى المعرف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان المعهود فى نحو قولك زيد المنطلق يمكن ان يقصر على زيد قصر قلب اذا اعتقد المخاطب كونه غير زيد او قصر تعيين اذا تردد فيهما فيقال زيد المنطلق لا عمرو وكذلك اخوك فى قولك زيد اخوك وعمرو فى قولك هذا عمرو نعم لا يتصور فى هذه الامثلة قصر

كانت هبة الابل اوغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد ههنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق فى حاجتك اى الذى من شأنه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى الجنسية حينئذ مثله فى انت الحبيب * وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر

اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكائك الحسن الجميلا

فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شئ آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فى قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شئ آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا يشك فيه ومثله قول حسان

وان سنام المجد من آل هاشم * بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا فى دلائل الاعجاز * فان قيل اللام حينئذ لا تكون للجنس فلا ينافى القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما * قلنا قد سبق ان اللام التى ليست للعهد انما هى للجنس وباقى المعانى من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذى اشرنا اليه فى بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود

الافرادلامتناع ان يعتقد كون عمرو مشتركا بين هذا وغيره وكون الاخ والمنطلق المعهودين مشتركين بين زيد وعمرو
لعله اراد ان التعريف العهدى باللام ومافى حكمه لايفيد القصر كما يفيده التعريف الجنسى فلا يكون تعريف
العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر فاذا قصد فى المعهود قصره على غيره فلابد ان يدل عليه بدليل بخلاف
تعريف الجنس فانه يدل على القصر اذا حمل على الاستغراق كمامر فلاحاجة معه الى طريق آخر يرشدك الى ماذكرنا
قول المصنف والثانى قديفيد قصر الجنس فتدبر واماقوله وعدمه فوجه صحته ان يراد به عدم الملكة اى عدم القصر
عما من شأنه ذلك فلا يعقل فى المعهود قصر ولاعدمه بذلك المعنى وهو مع هذا التكلف فى تصحيحه مستدرك
فى البيان قطعا ﴿قال ومثل هذا ﴿١٨١﴾ الاختصاص لايقال له القصر الخ اقول﴾ اختصاص زيد بالمخاطب
فى مثل انت زيد وان كان
واقعا فى الواقع لكنه فى
هذا المقام غير مقصود
بالكلام ولامدلول عليه به
فكيف يتوهم ان يسمى
قصرا فى الاصطلاح ﴿قال
لان الجزئى الحقيقى لايكون
محمولا البتة الخ اقول﴾ فان
زيدا مثلا ذات متأصلة
ينتزع منها معان كلية تحمل
هى عليه ولا يحمل هو على
شئ منها يظهر ذلك
بالرجوع الى الفطرة
السليمة واماسلب زيد عما
عداه فهو صحيح لكنه
ليس بحمل حقيقة وما
وقع فى بعض كتب الميزان
من ان الجزئى الحقيقى
مقول على واحد دون
كثيرين فكلام ظاهرى ﴿قال قدتوهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر المبتدأ لايصح ان تكون انشائية
الخ اقول﴾ لاخفاء فى ان الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين مايقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ
كماذكره واما الدليل الثانى فلم يرد به ان خبر المبتدأ يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ على معنى انه يجب ان يكون
نسبته اليه موقعة موجبة ليتجه ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبرى والقضية الموجبة بل اريد انه يجب
ان يعتبر نسبته الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت مرفوعة اوموضوعة اومشككا فيها فيدخل فى ذلك الظرف فى نحو
قولك أزيد عندك اذتقديره أزيد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما ممالاينبغى ان ينازع فيه لان المبتدأ
انما يذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويربط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا
فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا فى الاول مفعول به وفى الثانى مبتدأ مع ان فعل

فى زيد المنطلق يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلايصدق احدهما بدون الآخر وكذا
قولنا انت زيد وهذا عمرو وماشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف
معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لايقال له القصر فى الاصطلاح
﴿وقيل الاسم متعين للابتداء﴾ تقدم اوتأخر ﴿لدلالته على الذات والصفة﴾
متعينة ﴿للخبرية﴾ تقدمت اوتأخرت ﴿لدلالتها على امر نسبى﴾ لانه ليس المبتدأ
مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا
لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هى المنسوب اليها
والصفة هى المنسوب بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق
خبرا ﴿ورد﴾ هذا القول ﴿بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم﴾
فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبى ومسندا
وقد يسبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم ممالاحاجة اليه عند من لايشترط
فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لايكون محمولا
البتة فلابد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص ﴿واما
كونه﴾ اى المسند ﴿جملة﴾ قدتوهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر
مبتدأ لايصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب

الفاعل واقع عليه فى الصورتين معا وذلك لانه ذكر فى الاول بيانا لماوقع عليه الفعل وفى الثانى ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان اوغيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الاباعتبار تعلقه به اوكونه مقولا فى حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلابد ان يلاحظ فى وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه اومقول فى حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لايستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لاينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى فظهر مما قررناه ان تقدير المقول ﴿١٨٢﴾ فى الانشاآت الواقعة اخبار اللمبتدأ فى مثل قوله تعالى (بل انتم لامرحبابكم) وقولهم اما زيد فاضربه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو مما يقتضيه تلك القواعد نعم من لايلتفت اليها ولايفرق بين اضرب زيدا وزيد اضربه بحسب المعنى فانه يعده تعسفا محضا قال بعض النحاة وانما وجب فى الجملة التى وقعت صلة اوصفة كونها خبرية لانك انما جئت بالصلة والصفة لتعريف المخاطب الموصول والموصوف من حيث اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فوجب ان تكونا جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية فان الانشائية كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لايعرف المخاطب حصول مضمونهما الابعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفاله ولامخصصا جاز كونه جملة انشائية كما مر فى بابه واشار به الى مانقله الشارح وقد عرفت مافيه ويرد على ماذكره ههنا ان انتفاء مانع مخصوص فى خبر المبتدأ لايستلزم ان لايكون هناك مانع آخر ثم قال وقد يقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكية بقوله محذوف وهو النعت فى الحقيقة كقوله

جاوا بمذق هل رأيت الذئب قط

اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا فى حقه هذا القول ومفعولا ثانيا فى باب ظننت نحو وجدت الناس اخبر تقله فقد اوجب التأويل فى الحال ليكون بيانا لهيئة ذى الحال وفى المفعول الثانى من باب علمت ليصح تعلق العلم به فتأمل

ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت فى نفسه فلايكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذى اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو فى الخبر والقضية لا فى مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخبارى والانشائى ألا ترى ان الظرف فى نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لايحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى (بل انتم لامرحبابكم) وقولك اما زيد فاضربه وزيد كأنه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولايخفى ان تقدير القول فى جميع ذلك تعسف ﴿فللتقوى اولكونه سببيا كما مر﴾ من ان افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببى بمنزلة الوصف الذى يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لايكون الاجملة وقولهم هذا بسبب من ذلك اى متعلق به مرتبط لان السبب فى الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شئ وسبب التقوى على ماذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير اومتضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لايكون مشابها للخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد

ضربته وينبغى ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
فى دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لايؤتى به معرّى عن العوامل الا لحديث قد
نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول
المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى
تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك * فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشأن لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغى ان يتعرض لصور
التخصيص مثل انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما اشبه ذلك مما قصد به
التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا * قلت هو داخل فى التقوى ضرورة
تكرر الاسناد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ
التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفى عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث
ذكر فى نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لايفيد الا التقوى
واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لايفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر
فى بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وبهذا ظهر فساد ماذكره
العلامة فى شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه
لابد فى التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجة
الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لايكون جملة الا للتقوى
اولكونه سببيا مع تصريحه بان المسند فى نحو انا سعيت فى حاجتك عند قصد
التخصيص جملة ﴿ واسميتها وفعليتها وشرطيتها كما مر وظرفيتها لاختصار
الفعلية اذ هى ﴾ اى الظرفية ﴿ مقدرة بالفعل على الاصح ﴾ لان الاصل فى
التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته الفعل فالاولى عند الاحتياج
ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا فى نحو الذى فى الدار
اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل فى الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد فى الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم
من قولنا زيد فى الدار ثابت فيها اومستقر لاثبت اواستقر ثم عبارة النحويين
فى هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا
الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر

﴿ قال واما على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان الاسم الخ اقول ﴾ هذا المعنى الذى ذكره الشيخ انه يفيد التقوى مشترك بين اخبار المبتدأ اذا تأخرت عنه سواء كانت جملا او مفردات فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة والتعويل هناك على مافى المفتاح

فعلا لاجملة لكنه لوقصد هذا لوجب ان يقول اذالمقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل فى التقدير جملة لامفردا وحينئذ لامعنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف فى ذلك المذهب مفرد لاجملة فكان ينبغى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل ﴿واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر﴾ فى تقديم المسند اليه ﴿واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه﴾ اى لقصر المسند اليه على المسند على مامر فى ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لايتجاوزه الى القعود ﴿نحو لافيها غول اى بخلاف خمور الدنيا﴾ * واعترض بان المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمور الجنة * وجوابه ان المراد به ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة اوعلى الحصول فيها لايتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا اوالحصول فيها هذا لواعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة فى خمور الجنة لايتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا قوله تعالى (لكم دينكم ولى دين) معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لايتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لايتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى (ان حسابهم الاعلى ربى) ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لايتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى ان لايتجاوزه الى غيرى اصلا وكذا قوله تعالى (لكم دينكم : ولافيها غول) وبهذا يظهر فساد ماذكره العلامة فى شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لايتجاوز الى غيركم ودينى لايتجاوز الى غيرى بل على معنى ان المختص بكم دينكم لادينى والمختص بى دينى لادينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لايكون قائما فلينظر الى مافى هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ﴿ولهذا﴾ اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ماذكرنا ﴿لم يقدم الظرف﴾ الذى هو المسند على المسند اليه ﴿فى لاريب فيه﴾ ولم يقل لافيه ريب ﴿لئلا يفيد﴾ تقديمه عليه ﴿ثبوت

﴿ قال وجوابه ان المراد به ان عدم الغول مقصور على ﴾ ﴿ الاتصاف الخ اقول ﴾ قد تقرر فيما سبق فرق بين قولنا ما انا قلت هذا وقولنا انا ما قلت هذا فعلى قياس ذلك الفرق ينبغى ان يقال ههنا تقديم الظرف وايلاؤه حرف النفى يقتضى ان يكون النزاع فى غول ثابت لكن وقع خطأ او شك فى محله فاذا نفى محلية خمور الآخرة له ثبت محلية مايقابلها اعنى خمور الدنيا ويدل على ذلك عبارة الكشاف حيث قال ولو اولى الظرف حرف النفى لقصد الى مايبعد عن المراد وهو ان كتابا آخر فيه الريب لا فيه ولما جوز الشارح ههنا ان يكون حرف النفى المتقدم على المسند جزء من المسند اليه المتأخر عنه فما المانع فى ما انا قلت هذا من ان يكون الحرف المتقدم على المسند اليه جزأ من المسند المتأخر عنه فيكون فى معنى انا ماقلت هذا ويبطل ما اعتنى به من اظهار الفرق بينهما ولعله انما ارتكب ماذكره من التأويل بجعل حرف النفى جزأ من المسند اليه او المسند قصدا الى ان يكون المصرح به من جزئى التخصيص هو الاثبات كما فى أكثر الصور ولاحاجة اليه كما فى قولك ما انا قلت هذا وقد مر تحقيقه

الريب فى سائر كتب لله تعالى ﴾ بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر فى مقابلة القرآن هو باقى كتب الله تعالى كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لاسائر المشروبات وغيرها ﴿ او التنبيه ﴾ عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه ﴿ من اول الامر على انه ﴾ اى المسند ﴿ خبر لانعت ﴾ اذا النعت لايتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لانعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ ﴿ كقوله ﴾ اى قول حسان فى مدح النبى صلى الله تعالى عليه وسلم

﴿ له همم لامنتهى لكبارها * وهمته الصغرى اجل من الدهر ﴾

فانه لو اخر الظرف اعنى له عن المبتدأ اعنى همم لتوهم انه نعت له لاخبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو فى الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلايصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا فى الظروف ما لم يتسعوا فى غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى (واجل مسمى عنده) واورد على نحو فى الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لايحصل الابعد حصول الحكم وقد قالوا ان لاحكم على ماليس بمخصص فالحق فى هذا المقام ماذكره ابن دهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن أى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة ﴿ او التفاؤل ﴾ نحو

سعدت بغرة وجهك الايام

﴿ او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ﴾ اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله ﴿ ثلاثة ﴾ هذا هو المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وماعطف عليه ﴿ تشرق ﴾ من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو ﴿ الدنيا ﴾ والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلاثة هو المجرور فى قوله ﴿ ببهجتها ﴾ اى بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو ﴿ شمس الضحى وابو اسحق ﴾ هو كنية المعتصم بالله ﴿ والقمر ﴾

﴿ قال فلينظر الى مافى هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون اقول ﴾ اما الخبط فمن حيث ان الاختصاص ههنا فى الحقيقة كما عرفت على معنى ان دينكم لايتجاوز الى غيركم وهو من يقابلكم وان دينى لايتجاوز الى غيرى وهو من يقابلنى بناء على ان القصر غير حقيقى ومن حيث ان قوله على معنى ان المختص بكم دينكم لادينى يدل بظاهره على ان دينكم مختص بكم ودينى ليس مختصا بكم وذلك باطل لانه لايفهم منه نفى اشتراك دينه بينه وبينهم وهكذا الكلام فى قوله والمختص بى دينى لادينكم ومن حيث ان التخصيص فى المثال المذكور اعنى قائم زيد من باب قصر المسند اليه على المسند بخلاف الممثل له على زعمه واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يجعل تقديم المسند مفيدا لحصر المسند اليه فيه

ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد اوكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على مامر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على مايسند اليه فى الدرجة الاولى وقولى فى الدرجة الاولى احترازعن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى مابعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة اعود ذلك الضمير الى ماقبله يستند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين * احدهما ان هذا الكلام صريح فى ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى المبتدأ فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض * وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ فى الدرجة الاولى على ماذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مترتبة فى التقديم والتأخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد نسبة لا تحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل

والمبتدأ قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعن الثانى بانه لما كان اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى مابعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولوية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى فى هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده فى بحث التقوى فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ فى الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذى ما يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ماذكره

﴿قال وعن الثانية بانه لما كان اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف عرف زيدا قول﴾ اذا كان الاسناد الاول فى هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد فى الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان تكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى

الشارح وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ للاشكال وقد اهمله فلا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال بالغ فى التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه * وانا اقول فى كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه * الاول ان لفظ المفتاح صريح فى ان كون المسند جملة فعلية فى نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه * الثانى ان قول صاحب المفتاح وقولى فى الدرجة الاول الخ كلام ظاهر فى ان المراد بالاسناد فى الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم * الثالث ان حمل قوله فى بحث التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى غير اسناد الخبر لظهور ان تضائفه انما يكون مع الخبر لا غير وما يقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل * الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذى به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالمجرور فى قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلابد ههنا من زيادة اعتبار ما * الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذى هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد

حينئذ اربعة * الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ * الثانى اسناده الى الضمير * الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ * الرابع اسناد الجملة التى هى الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة * فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكى بالاسناد فى الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لايخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فمارأيك فى تصحيح كلام صاحب المفتاح وفى تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت * قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد فى الدرجة الاولى وفى الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد فى الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شئ آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لاتفاوت الا فى اللفظ فالاسناد فى الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لايكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا فى نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح فى تقدم الاعتبار الاول على الثانى وكلامه فى بحث التقوى لايدل الا على تأخر الاعتبار الثانى عن اسناد الخبر الذى هو الجملة الى المبتدأ لانه الذى يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثانى متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لايتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثانى فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولايخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعنى بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اى مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثانى من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على مايسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما فى زيد عرف

﴿قال وكلام الشارح ايضا لايخلو عن اعتراف بذلك الخ اقول﴾ حيث قال لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ ﴿قال والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه الخ اقول﴾ ان شئت زيادة توضيح لما قرره فاستمع لما يتلى عليك فنقول خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضميره فاسناد الفعل الى الضمير لايتوقف الا على تحققهما فاذا تحقق الضمير ارتبط الفعل به ثم هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالآخر يصلح ان يكون خبرا للمبتدأ فيصرفه المبتدأ الى نفسه ثم ان لوحظ ان هذا الضمير عائد الى المبتدأ وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ حقيقة حصل اسناد آخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار فالاسناد الثانى متأخر عن الاول لتوقفه على الارتباط الذى بين الفعل والضمير ليحصل مجموع صالح لكونه خبرا للمبتدأ بناء على

وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما فى عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولابد فيها من تقديم الفعل على مايسند اليه فى الدرجة الاولى واحترز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه فى الدرجة الثانية ولايشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسنداليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما فى قام ابوه زيد ويجوز ان لايتقدم كما فى نحو زيد عرف مع حصول التجدد فى الصورتين بخلاف المسنداليه فى الدرجة الاولى فانه لابد من تقديم الفعل عليه والى ماذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لاماذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لايفيد التجدد لمامر

﴿ تنبيه ﴾

﴿ كثير مما ذكر فى هذا الباب ﴾ يعنى باب المسند ﴿ والذى قبله ﴾ يعنى باب المسند اليه ﴿ غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما ﴾ من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ﴿ والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما ﴾ اى فى البابين ﴿ لايخفى عليه اعتباره فى غيرهما ﴾ من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مماذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسنداليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلايصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما مايقال من انه اشارة الى ان جميعها لايجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتميز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ماذكر فى البابين غير مختص بهما لايقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل مما تغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما

الباب الرابع ﴿ احوال متعلقات الفعل ﴾

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال ﴿ الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من ذكره معه ﴾ اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما والوجه هو الاول يعرف بالتأمل ﴿ افادة تلبسه به ﴾ اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما

ان الصالح للخبرية فى هذه الصورة هو الجملة لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متأخر عن الثانى اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالآخر تحقق الاسناد الثانى بلا توقف على شئ آخر واما الثالث فهو مع توقفه على ذلك يتوقف على اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدأ وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ فى الحقيقة ولاشك ان هذا صفة للضمير المرتبط به الفعل ومتأخر عنه ﴿ قال يعرف بالتأمل اقول ﴾ وذلك لان الكلام فى احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا فى احوال الفعل وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس وايضا قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل

يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه
وان كان سائر المفاعل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
﴿لا افادة وقوعه مطلقا﴾ اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض
ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع
الضرب اووجد اوثبت اونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل ألا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر
معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول واسند اليه
﴿فاذا لم يذكر﴾ المفعول به ﴿معه﴾ اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله
﴿فالغرض ان كان اثباته﴾ اى اثبات ذلك الفعل ﴿لفاعله اونفيه عنه﴾
اى نفى الفعل عن فاعله ﴿مطلقا﴾ اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد
جميع افراده اوخصوص فيه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه اوخصوصه ﴿نزل﴾ الفعل المتعدى حينئذ ﴿منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر﴾ بواسطة دلالة القرينة ﴿كالمذكور﴾ فى ان السامع
يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فينتقض غرض المتكلم * ألا يرى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان
الغرض بيان جنس مايتناوله الاعطاء لابيان حال كونه معطيا ويكون كلاما
مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء ﴿وهو﴾
اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ﴿ضربان لانه اما ان يجعل الفعل﴾ حال
كونه ﴿مطلقا﴾ اى من غير اعتبار عموم اوخصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه
بالمفعول ﴿كناية عنه﴾ اى عن ذلك الفعل حال كونه ﴿متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اولا﴾ يجعل كذلك ﴿الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
يعلمون والذين لايعلمون﴾ فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام اوخاص. والمعنى
لايستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لايوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم
كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر ﴿السكاكى﴾ فى بحث افادة اللام للاستغراق

﴿قال ومن هذا اقول﴾
اى ومما ذكر من ان تلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه
عليه كما صرح به فى الايضاح
يعلم ان مراده بالمفعول هو
المفعول به وانما خص البحث
بحذف المفعول به لقربه من
الفاعل فى كونه من معقول
الفعل وايضا يكثر الحذف
فيه كثرة شائعة واما احوال
غيره من المفاعيل وسائر
المتعلقات فتعلم بالمقايسة
﴿قال ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء غير
الدنانير اقول﴾ ولو قيل
ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء ولا يدرى ما معطاه
لكان احسن كما لايخفى

انه اذا كان المقام خطابيا لااستدلاليا كقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم * حمل المعرف باللام مفردا كان اوجمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على آخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قديكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ﴿ثم﴾ اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية ﴿اذا كان المقام خطابيا﴾ يكتفى فيه بمجرد الظن ﴿لااستدلاليا﴾ يطلب فيه اليقين البرهانى ﴿افاد﴾ اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ﴿ذلك﴾ اى كون الغرض ثبوته لفاعل او نفيه عنه مطلقا ﴿مع التعميم﴾ فى افراد الفعل ﴿دفعا للتحكم﴾ اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين * لايقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله اونفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لايعتبر عموم افراد الفعل اوخصوصها ولاتعلقه بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان * لانا نقول لانسلم المنافاة اذ لايلزم من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لاعدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ماذكره فى آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لاغيره يوجد حقيقة الاعطاء لاغيرها وهذا لعمرى فرية مافيها مرية لان ماذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولاعقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لايكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لايوجد الا الاعطاء فمما لايسعه هذه العبارة والظاهر ماذكره المصنف وتحقيقه ماذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم ﴿والاول﴾ وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص ﴿كقول البحترى فى المعتز بالله﴾

﴿قال لايقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله اونفيه عنه مطلقا لان معنى الخ اقول﴾ اعلم ان قيد الاطلاق ليس مذكورا فى كلام السكاكى بل عبارته هكذا اوالقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولايدل على قطع النظر عن اعتبار عموم افراد الفعل او خصوصها وحينئذ فلا اعتراض على كلامه نعم ان المصنف ذكر قيد الاطلاق وفسره بما نقله الشارح وحمل كلام السكاكى على ذلك فاتجه عليه السؤال اتجاها ظاهرا ثم الاعتذار المذكور فى الشرح ركيك جدا فان المعتبر عند ارباب البلاغة كما مر هو المعانى المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لايكون مقصودا له لايعتد به ولايعد من خواص التراكيب ولهذا قال السكاكى فى تمثيل الخاصية مثل ماسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا

معرضا بالمستعين بالله

شجو حساده وغيظ عداه * ان يرى مبصر ويسمع واع

اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك ﴿ بالبصر ﴿ محاسنه و ﴾ بالسمع ﴿ اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ﴾ نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة ﴿ الى منازعته الامامة سبيلا ﴾ فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل رأى ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما فى التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ﴿ والا ﴾ اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور ﴿ وجب التقدير بحسب القرائن ﴾ الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه عنه مطلقا بل قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاءما من غير تعيين المفعول وفلان يعطى مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما فى الوجود فلا تلازم بينهما فى الاعتبار والقصد ﴿ ثم الحذف ﴾ اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة ﴿ اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية ﴾ والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ﴿ ما لم يكن تعلقه به ﴾ اى تعلق فعل المشية بالمفعول ﴿ غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين ﴾ اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيأ قد علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا له وهذا اوقع فى النفس ﴿ بخلاف نحو ﴾ قول الخزيمى يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه

(حفيد)

منطلق اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفى الشك او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم ان يكون مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب وجه الاختصار وصرح فى قصة من المتوفى بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير مقصود له فاذا لم يكن التعميم فى افراد الفعل معتبرا فى الغرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عندهم والاظهر فى الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم فى افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابى وذلك لا ينافى كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما فى الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام

(الطويل) ﴿ ولوشئت ان ابكى دما لبكيته ﴾ عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
واعددته ذخرا لكل ملمة * وسهم المنايا بالذخائر مولع

فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس السامع به ﴿ واما قوله ﴾ اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى (الطويل)

﴿ ولم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلوشئت ان ابكى بكيت تفكرا

فليس منه ﴾ اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ماسبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشية ولم يقل لوشئت بكيت تفكرا لان تعلق فعل المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل ﴿ لان المراد بالاول البكاء الحقيقى ﴾ لا البكاء التفكرى لانه لم يرد ان يقول لوشئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لوشئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلايصلح تفسيرا للاول وبيانا لان المبين لابد وان يكون عين المبين له كما اذا قلت لوشئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز * ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ماقيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر * لايقال يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر * والمعنى لوشئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لوشئت ان ابكى دما لبكيته * لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لايتوقف على ان لايبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدم التفكر فانه مما يتوقف على ان لايبقى فيه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتأمل * ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام فقام قال الله تعالى (امرنا مترفيها ففسقوا فيها) اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم ﴿ واما ﴾ عطف على قوله اما للبيان ﴿ لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء ﴾ متعلق بقوله توهم ﴿ كقوله ﴾ اى البحترى

﴿وكم ذدت﴾ اى دفعت ﴿عنى من تحامل حادث﴾
يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى (كم تركوا من جنات . وكم اهلكنا من قرية) ومحل كم هنا النصب على المفعولية

﴿وسورة ايام﴾ اى شدتها وصولتها

﴿حززن﴾ اى قطعن اللحم ﴿الى العظم﴾

فحذف المفعول اعنى اللحم ﴿اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده﴾ اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ﴿ان الحز لم ينته الى العظم﴾ بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم ﴿واما لانه اريد ذكره﴾ اى ذكر المفعول ﴿ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه﴾ اى لفظ المفعول ﴿اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه﴾ اى وقوع الفعل الثانى على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه ﴿كقوله﴾ اى قول البحترى

قد طلبنا فلم نجد لك في السو * دد والمجد والمكارم مثلا

اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان مثله ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله

ولم امدح لارضيه بشعرى * لئيما ان يكون اصاب مالا

لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثانى في ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ﴿ويجوز ان يكون السبب﴾ اى سبب حذف المفعول في بيت البحترى ترك ﴿مواجهة الممدوح بطلب مثل له﴾ قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام ﴿واما للتعميم﴾ في المفعول ﴿مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد﴾ بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ ﴿وعليه﴾ اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ﴿والله يدعو الى دار السلام﴾ اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة

(الطول) (مختصر) (الوافى)

﴿قال وههنا بحث وهو ان ماجعل الحذف فيه للتعميم الخ﴾ ﴿اقول﴾ افادة التعميم فى المفعول مع حذفه متصور على وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان يذكر فى الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان منك مايؤلم اى كل احد فلاشك ان العموم حينئذ مستفاد من ذلك المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى ان يقصد العموم فى المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف اعنى عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار ولما لم يتميز عند الشارح احد الوجهين عن الآخر اشكل عليه الامر والتكلان على التوفيق

والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل مانزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى (واياك نستعين) اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم الكلام وههنا بحث وهو ان ماجعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل مايجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر اوحذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله ﴿واما لمجرد الاختصار﴾ وقد وقع فى بعض النسخ ﴿عند قيام قرينة﴾ وهو تذكرة لما سبق فى قوله وجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه ومايقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار ﴿نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه﴾ قوله تعالى ﴿ارنى انظر اليك اى ذاتك﴾ وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا مايجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان الحذف للتعميم الذى هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه * وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لماله مزيد اختصاص بالحذف اعنى دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب * وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (قل ادعوا الله

اوادعوا الرحمن) على ان الدعاء بمعنى التسمية التى يتعدى الى مفعولين اى سموه الله
اوسموه الرحمن اياما تسمونه فله الاسماء الحسنى اذلوكان الدعاء بمعنى الدعاء المتعدى الى
مفعول واحد لزم الاشراك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على
نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله

الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم

لكنه لايصح باولانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انمايكون بين الشيئين
وايضا لايصح قوله اياما تدعوا لان ايا انمايكون لواحد من اثنين اوجماعة
واماقوله تعالى (ولماورد ماءمدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد
من دونهم امرأتين تذودان) فذهب الشيخ عبدالقاهر وصاحب الكشاف الى
ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر
منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل اوغنم فخارج عن
المقصود بل يوهم خلافه اذ لوقيل اوقدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما
لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقى
بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل ألايرى انك اذا قلت مالك تمنع
اخاك كنت منكرا المنع لامن حيث هومنع بل من حيث هو منع الاخ وذهب
صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لوكانتا تدودان غير غنمهما وكان
الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور
فاستحسنوا كلامهما ﴿واما للرعاية على الفاصلة نحو﴾ قوله تعالى (والضحى
والليل اذا سجى) ﴿ ماودعك ربك وماقلى ﴾ اى ماقلاك فحذف لان فواصل
الآى على الالف ولاامتناع فى ان يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض
المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف
مثل (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) اى وذاكراته ﴿ واما لاستهجان
ذكره ﴾ اى ذكر المفعول ﴿ كقول عائشة رضى الله تعالى عنها مارأيت منه ﴾
اى من النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ولارأى منى اى العورة واما لنكتة اخرى﴾
كاخفائه اوالتمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه اوتعينه اوادعاء تعينه اونحو

﴿قال فليتأمل فان فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح اقول﴾ تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل او الغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر وجعلا مايضاف الى احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر فى الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لوكانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله فصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشى المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واوضح معنى

ذلك قال الله تعالى (لينذر بأسا شديدا) اى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به ﴿ وتقديم مفعوله ﴾ اى مفعول الفعل ﴿ ونحوه ﴾ اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك ﴿ عليه ﴾ اى على الفعل ﴿ لرد الخطأ فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد ﴾ فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ فى تعيين انه غير زيد ﴿ وتقول لتأكيده ﴾ اى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت ﴿ لا غيره ﴾ وقد يكون ايضا لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ﴿ ولذلك ﴾ اى ولان التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول فى الجملة ﴿ لا يقال مازيدا ضربت ولا غيره ولا مازيدا ضربت ولكن اكرمته ﴾ اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال مازيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فى ما انا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ فى الضرب فيرده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطأ فى المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال مازيدا ضربت ولكن عمرا ﴿ واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر ﴾ الفعل المحذوف ﴿ المفسر ﴾ بالفعل المذكور ﴿ قبل المنصوب ﴾ نحو عرفت زيدا عرفته ﴿ والا ﴾ اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته ﴿ فتخصيص ﴾ لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واياى فارهبون) انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد

﴿ قال فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن الخ اقول ﴾ يمكن ان يعتذر بان المصنف لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق واما انه لم يعمم بحيث يتناول الانشاء فلانه فى مباحث الخبر كما اعتذر عنه الشارح فى ترك بعض اسباب التقديم ﴿ قال ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد الخ اقول ﴾ لا يلتبس عليك ان كل تأكيد على تأكيد ليس تخصيصا وقصرا فان قولك ان زيدا لقائم فيه تأكيد على تأكيد ولا تخصيص اصلا بل القصر تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما قرر فى جاءنى زيد لا عمرو وفى نحو زيدا رهبته اذا قدر المفسر مؤخرا حتى يصير الكلام هكذا زيدا رهبت رهبته فالمفسر متعلق بزيد على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق بضميره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص ظهر كونه اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وان لم يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص اذ لا مقتضى لذلك فى نفسه كان هناك تأكيد زائد لكن لا فى افادة الاختصاص بل فى تعلق الفعل بزيد اللهم الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والتكرير يؤكد الجزء الاول منه فيؤكده فى الجملة بتأكيد احد جزئيه

﴿قال ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول الخ اقول﴾ * فان قيل لايكون المفسر حينئذ عين المفسر * قلنا نعم ولامحذور فيه بل هو متحد معه نوعا وان خالفه شخصا فالتفسير بحسب الاتحاد النوعى والعطف بحسب التغاير الشخصى لكن يبقى الكلام فى فائدة عطف احدى الرهبتين على الاخرى بحرف التعقيب فنقول الفائدة التكرير واستيفاء افراد الرهبة كما يقال عليك بالطاعات الافضل فالافضل كأنه قيل خصوه برهبة عقيبها رهبة وحينئذ فقد يلاحظ التنزل فى افرادها رتبة كما فى المثال المذكور وقد يلاحظ الترقى فيها رتبة كأنه قيل فارهبوه رهبة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الفاء الفاء للتفاوت بين المعطوفات فى المرتبة تنزلا وترقيا كما ذكره العلامة فى سورة والصافات وان كانت ثم ادل واشهر فى ذلك منها ولايخفى ان الحمل على الترقى انسب ههنا وان ملاحظة الاختصاص فى الثانى حينئذ اولى ولايلزم منه الاتحاد بين المعطوفين بل يختلفان قوة وضعفا وقيل الفاء جواب شرط محذوف وتقدير الكلام مهما يكن من شئ فارهبونى ثم حذف الشرط مع اداته اعتمادا على قرينة المقام ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول عوضا عنه مع كون تقديمه مفيدا لامرين اخرين الاختصاص وصيرورة الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها فصار الكلام هكذا واياى فارهبوا ثم كرر الفعل تأكيدا وقصدا

فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون وتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لابيان كيفية تعلقه بالمفعول واماقوله تعالى (ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون) فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون فالفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارضى فاخلصوها فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعله الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكأنه هو هو واما الفاآت الثلاث فاولها هى التى كانت فى الشرط المحذوف وابقيت تنبيها على مسببيته عما قبله اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى آخره والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها اوعاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ ﴿واما نحو واما ثمود فهديناهم فلايفيد الا التخصيص﴾ وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شئ فى الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان مابعدها لازم لماقبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والافليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ماالتزم حذفه ينبغى ان يشتغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لايقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم مابعد الفاء له ولايستنكر اعمال مابعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك

الى التفسير فصار هكذا واياى فارهبوا ارهبونى لحذف الاول وجوبا للقصد الى جعل الثانى تفسيراله واخر
الفاء الى المفسر ولم يحذف اذلا دلالة فيه على الفاء مع كونها دالة على الشرط المحذوف وعلى
هذا القياس (وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر) ونظائرها لكن العمل ههنا اقل وقد صرح بعضهم بان كلمة اما مقدرة فى امثال هذه المقامات ﴿قال ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص الخ اقول﴾ قد نقل عن الكشاف آنفا ان تقديم المفعول قد يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع افادته الاختصاص فلا يبعد ان يكون التقديم مع كونه معينا فى افادة اللزوم المقصود من الكلام ومراعيا لحق الفاء فى التوسط وشاغلا لحيز ما التزم حذفه بغيره مفيدا للاختصاص اذ لا استحالة فى اجتماع الفوائد الكثيرة فى شئ واحد فعلى هذا لا يظهر من التحقيق المذكور ان ليس التقديم ههنا للتخصيص بل يظهر ذلك من المقام لنبوه عنه ولعل مراده ان هذا التحقيق ظهر منه ان
للتقديم فوائد غير التخصيص فاذا كان المقام آبيا عنه فليحمل على تلك الفوائد فلذلك التحقيق مدخل
فى عدم جعل التقدير للتخصيص ويدل على انه اراد ذلك قوله لظهور حيث لم يقل ولظهور

اوانفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم * ألا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس فى هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة ﴿وكذلك﴾ اى ومثل قولك زيدا عرفت ﴿قولك بزيد مررت﴾ لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت ﴿والتخصيص لازم للتقديم غالبا﴾ يعنى ان التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك الاسفل لازم للمضغ غالبا اى بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) وقال (خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه) وقال تعالى (وان عليكم لحافظين) وقال (الى ربها ناظرة) وقال (فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث) الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر حتى ذكر ان التقديم فى (اياك نعبد واياك نستعين) لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار اليه المصنف بقوله ﴿ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه﴾ تحشرون ﴿لا الى غيره﴾ استشهد بما ذكره ائمة التفسير فى مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ﴿ويفيد﴾ اى التقديم ﴿فى الجميع وراء التخصيص﴾ اى بعده ﴿اهتماما بالمقدم﴾ لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى * قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه

اهم من غيران يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم مايدل تارة ولايدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ﴿ولهذا يقدر﴾ المحذوف ﴿فى بسم الله مؤخرا﴾ نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم ويقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ﴿واورد اقرأ باسم ربك﴾ فانه قدقدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية مايجب رعايته ﴿واجيب بان الاهم فيه القراءة﴾ لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا فى الكشاف ﴿وبانه﴾ اى اسم ربك ﴿متعلق باقرأ الثانى﴾ اى هو مفعول اقرأ الذى بعده ﴿ومعنى الاول اوجد القراءة﴾ من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف فى كليهما اى اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدأ به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله ﴿وتقديم بعض معمولاته﴾ اى معمولات الفعل ﴿على بعض لان اصله﴾ اى اصل ذلك البعض ﴿التقديم﴾ على البعض الآخر ﴿ولا مقتضى للعدول عنه﴾ اى عن ذلك الاصل ﴿كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا﴾ فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشئ ﴿والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما﴾ فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب

﴿قال فكان الامر بالقراءة اهم اقول﴾ يعنى من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد مايتوهم من كون غير اسم الله تعالى اهم منه ﴿قال وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام الخ اقول﴾ عبارة المفتاح هكذا فالوجه عندى ان يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها على نحو ماتقدم فى قولهم فلان يعطى ويمنع فى احد الوجهين غير معدى الى المقروء به وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذى بعده فقوله القراءة تتعلق بذاتها بمقروء وبواسطة حرف الباء بما يستعان به او يتلبس به حال القراءة فكما يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن قطعه عن التعلق الثانى فمعنى كلام المفتاح ان اقرأ الاول قطع فيه النظر عن التعلق الثانى اعنى تعلقه بالمقروء به لا عن التعلق الاول اعنى تعلقه بالمقروء لان قطع النظر عن المقروء لا اختصاص له باقرأ الاول ولا الثانى بل هو فيهما ظاهر مكشوف فقوله افعل القراءة واوجدها اى مع قطع النظر عن التعلق بما يقرؤ به يدل على ذلك انه قال غير معدى الى مقروء به ولم يقل الى مقروء واما قوله مفعول اقرأ الذى بعده فبناء على

المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان ﴿اولان ذكره﴾ اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم ﴿اهم﴾ قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض ﴿كقولك قتل الخارجى فلان﴾ بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ﴿اولان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون﴾ عن قوله يكتم ايمانه ﴿لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه﴾ اى ذلك الرجل ﴿منهم﴾ اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه شرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود ﴿او﴾ لان فى التأخير اخلالا ﴿بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى﴾ بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء) على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى (وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى) بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ماقبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى فى سورة القصص (وجاء رجل من اقصى المدينة) فانه ليس فيها ذلك العارض وكما اذا عرفت

ان فى التأخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود فى قوله تعالى (وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم فى الحياة الدنيا) بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة فى قوله تعالى (آمنا برب هارون وموسى) بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم * واعترض عليه المصنف بوجوه * احدها ان قوله (وجعلوا لله شركاء) مسوق للانكار التوبيخى فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية * والجواب انه ليس فى كلامه مايدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده فى الذكر اهم لكونه فى نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ماذكره * وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثانى وليس منه * وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ماتقدم ان يكون نصب العين * وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحياة التى دنت من قوم نوح عليه الصلاة والسلام اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حياة قوم نوح اى كانت قريبة من حياتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق * واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتقى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك * وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما

ان المفعول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحروف الجارة وكذلك التعدية قد تطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المفعول به وقوله على نحو ماتقدم تشبيه لقطع النظر عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق به وعلى ماقررنا لك استقام الكلام واستبان المراد من غير ابتناء على مازعمه من امر نادر اعنى ادخال الباء فى ماهو مفعول بغير واسطة دلالة على التكرير والدوام متمسكا بما ورد من قولهم اخذت بالخطام

﴿قال وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود الخ اقول﴾ كأنه اراد به العطف واخواته الثلاث اما وحدها واما مع ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا واما نحو قولك اختص القيام بزيد وزيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا وسنشير الى ذلك عن قريب ﴿قال وهو غير حقيقى بل اضافى اقول﴾ قد يطلق الحقيقى على مايقابل الاضافى فيقال مثلا الصفة اما حقيقة واما اضافية وقد يطلق على مايقابل المجازى فيقال هذا معنى حقيقى وذاك معنى مجازى والظاهر ان تخصيص الشئ بالشئ على معنى انه لا تجاوزه الى غيره اصلا انما يسمى قصرا وتخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المنافية للاشتراك ولذلك يتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص ومافى معناه واما تخصيص الشئ بآخر على معنى انه لا تجاوزه الى بعض ماعداه فهو معنى مجازى للتخصيص غير مناف للاشتراك ولذلك يحتاج فى فهمه من لفظ التخصيص الى قرينة ويسمى تخصيصا غير حقيقى والشارح اخذ الحقيقى مقابلا للاضافى ولذلك قال وهو غير حقيقى بل اضافى فورد عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فاحتاج الى تعسف وهو ان المراد بالاضافى ما يكون بالاضافة الى بعض ماعدا المقصور عليه وبالحقيقى مايكون بالاضافة الى جميع ماعداه وكأنه انما سماه اضافيا نظرا الى ان المختص بالشئ بالقياس الى بعض ماعداه يسمى خاصة اضافية لاحتياجهم فى التعبير عنه بالخاصة الى اعتبار الاضافة والنسبة فى العبارة فيكون قصره عليه ايضا اضافيا الا ان الاضافى بهذا المعنى انما يقابله المطلق اى فى العبارة لا الحقيقى

جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس ﴿القصر﴾

وهو فى اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرس اذا جعلت درها له لا لغيره وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود وهو ﴿حقيقى وغير حقيقى﴾ لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا تجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ آخر بان لا تجاوزه اليه وهو غير حقيقى بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك مازيد الا قائم بمعنى انه لا تجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا تجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصفه دون ثان او بوصف مكان آخر اوالى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر مايصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى مالا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقى ايضا كقولك مازيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ماشاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقى ثم انه قد اورد الامثلة فى اثناء هذا التفسير من غير الحقيقى اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هى ظاهرة فى الحقيقى مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ماضرب عمرا الا زيد وماضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفى على الوصف المسلم ثبوته وقلت ماشاعر توجه النفى بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان كان عاما كقولك فى الدنيا شعراء

﴿قال نوعان قصر الموضوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف اقول﴾ وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فامّا ان يكون قصرا للمنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصرا للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصقة على الموصوف ﴿قال والمراد الصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير [٢٠٥] اقول﴾ الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون فى مقابلة الذات وبالمعنيين الاخرين يستعملها النحويون كالنعت فى باب التوابع والاخر فى باب منع الصرف مقابلا للاسم ﴿قال هو تابع يدل على ذات اقول﴾ احترز به عن مثل حسنه فى قولك اعجبنى زيد حسنه فانه تابع يدل على معنى فى ذات غير الشمول ولا يدل على ذات واحترز بغير الشمول عن كلهم فى قولك جاءنى القوم كلهم ﴿قال لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم اقول﴾ لقائل ان يقول النعت بالتفسير المذكور ههنا لا يصدق على العلم فى اعجبنى هذا العلم لانه لا يدل على ذات ومعنى فيها واما التفسير المشهور فقد ادرج فيه العلم ونظائره بتأويل معروف ﴿قال وكذا بين النعت والصفة المعنوية التى فسروها الخ اقول﴾ واما النسبة بين معنيي المعنوية فالظاهر هى المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم ﴿قال والاول انسب اقول﴾ وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر وايضا اعتبار المعنى الثانى يحوج الى زيادة تكلف فى شمول جميع الامثلة

او فى قبيلة كذا شعراء وان كان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفى ثبوته لذلك فمتى قلت الازيد افاد القصر ﴿وكل منهما﴾ اى من الحقيقى وغير الحقيقى ﴿نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف﴾ والفرق بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره فى الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ولكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفى الثانى يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر ﴿والمراد﴾ الصفة ﴿المعنوية﴾ التى هى معنى قائم بالغير ﴿لا النعت﴾ النحوى الذى هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم فى قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التى فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما فى جاءنى رجل عالم وصدقها بدونه فى قولنا العالم مكرم وبالعكس فى قولنا جاءنى هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الازيد ومازيد الااخوك وما الباب الاساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل ﴿والاول﴾ اى قصر الموصوف على الصفة ﴿من الحقيقى نحو مازيد الاكاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها﴾ اى غير الكتابة ﴿وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ﴾ اذ ما من متصور الاوله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفى ماعداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت مازيد الاكاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم ان يراد الصفات الوجودية ﴿والثانى﴾

اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى ﴿ كثير نحو ما فى الدار الا زيد﴾ على معنى ان الكون فى الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجرى فى الحقيقى لما سنشير اليه ﴿ وقد يقصد به ﴾ اى بالثانى ﴿ المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ﴾ كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان جميع من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقى لفوات المقصود فالقصر الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى تحقيقا والثانى الحقيقى مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا فى قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقى الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقى مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل ﴿ والاول ﴾ اى قصر الموصوف على الصفة ﴿ من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون ﴾ صفة ﴿ اخرى او مكانها ﴾ اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى ﴿ والثانى ﴾ اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى ﴿ تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ﴾ ولفظة او للتنويع فلا ينافى التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم * ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر فى الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقى فى هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر * فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضى ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضى ان يعتقد المخاطب

﴿ قال وقد يقصد به اى بالثانى اقول ﴾ رجوع الضمير المجرور الى القسم الثانى من الحقيقى كما اختاره اقرب وانسب بحسب اللفظ والسياق ورجوعه الى الحقيقى مطلقا اصح واشمل بحسب المعنى والفائدة لتناوله قسمى الحقيقى معا وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مبالغة وادعاء موجود قطعا بخلاف قصره عليها قصرا حقيقيا حقيقيا كما مر ﴿ قال والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقى مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل اقول ﴾ وذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر فى مفهومه سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد الانحاء المعتبرة فى الافراد والقلب والتعيين وذلك السلب يقتضى عدم الاعتداد بسائر الصفات واذا كان غير حقيقى اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك الصفة عنه ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد تلك الانحاء وليس فيه عدم الاعتداد بسائر الصفات ويشتركان معا فى جواز اتصاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التى قصر الموصوف عليها ولهذا الاشتراك دق الفرق بينهما ﴿ قال فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين اقول ﴾ اراد به انه اعتقد اشتراك صفتين فيه ولو قيل اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى تأويل ﴿ قال فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اقول ﴾ اى خرج عنه القصر الذى حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصوله او موصوفة

﴿قال وهذا مما لايقع اقول﴾ لان المخاطب العاقل لايعتقد اتصاف امر بجميع الصفات كيف وفى الصفات ماهى متقابلة يمتنع اجتماعها فلا يتصور حينئذ تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات واذالم يكن هذا التخصيص واقعا لم يلزم صدق الحد الذى ذكره المصنف اذا اريد به المعنى الاخير على امر موجود خارج عن المحدود وكذا الكلام فى البواقى فان تخصيص صفة بامر دون سائر الامور يقتضى ان يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الامور وهذا مما لايقع فى الصفات المعتبرة عرفا فلا يكون تخصيص صفة بامر دون سائر الامور واقعا فلايلزم صدق الحد على امر موجود خارج عن المحدود وقس على ذلك ماعداه

ثبوت مانفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لايقع وكذا الكلام فى البواقى * قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقى الا يرى انهم اتفقوا على صحة مافى الدار الازيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس فى الدار * ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثانى وهذا المعنى مشترك بين الحقيقى وغير الحقيقى لكنه خصصه بغير الحقيقى لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لايجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لايعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور ﴿فكل منهما﴾ اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه وان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ﴿ضربان﴾ الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثانى تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر ﴿والمخاطب بالاول من ضربى كل﴾ من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ﴿من يعتقد الشركة﴾ اى شركة صفتين او اكثر فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا مازيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة ﴿ويسمى﴾ هذا القصر ﴿قصر افراد لقطع الشركة﴾ اى لقطعه الشركة المذكورة ﴿وبالثانى﴾ اى المخاطب بالثانى من ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر ﴿من يعتقد العكس﴾ اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم حتى يكون

وحاصل هذا القول انا نختار ان المصنف اراد بقوله دون اخرى ودون آخر ماهو اعم من الواحد والاثنين والجمع ولانسلم انه يدخل فى تفسيره حينئذ القصر الحقيقى قوله لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قلنا التخصيص بالمعنى الذى ذكرتموه غير واقع لابتنائه على مالا يوجد اصلا وفيه بحث لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر وتجاوز سائرها بان ينفيها عنه و هذا المعنى موجود فى قصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيص صفة بامر دون سائر الامور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر وتجاوز سائر الامور بان ينفى تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود فى قصر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا تحقيقيا او ادعائيا وكلاهما موجودان فانكار وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار للقصر الحقيقى فيكون باطلا قطعا فالاولى ان يورد هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقى ثم يجاب عنها بما ذكره ﴿قال ويمكن ان يجاب عنه اقول﴾ انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر اذ المتبادر الى الفهم انه تعريف يبتنى عليه ذلك التقسيم كما هو اللائق بنظائر هذه المقامات

المخاطب بقولنا مازيد الاقائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ماشاعر الازيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ﴿ويسمى﴾ هذا القصر ﴿قصر قلب لقلب حكم المخاطب اوتساويا عنده﴾ الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ ايضاح صريح فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الاقائم من يعتقد انه اما قائم اوقاعد ولايعرفه على التعيين ويقولنا ماشاعر الازيد من يعتقد ان الشاعر امازيد اوعمرو من غير ان يعرفه على التعيين ﴿ويسمى﴾ هذا القصر ﴿قصر تعيين﴾ لتعيينه ماهو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد وتخصيص شئ بشئ مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لاتخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها ألا ترى انك اذا قلت مازيد الاقائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام فى قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط * فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت مازيد الاقائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احدى الصفتين التى اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة * قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلايكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى * فان قلت قوله مكان اخرى لايقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب نفى الصفة

ان يعلمه خ

المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هوالقيام فقد جوز انيكون هوالقعود على التعيين فاذا قلت مازيد الاقائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التى جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر افراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك مازيدالا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة فى مكانها * قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان تحقق فى قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر لكنه لايقتضى ان يمتنع فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر لان قولك مازيد الاقائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لامدفع له وحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولايلزم انيكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة اومن تساويا عنده * وغاية مايمكن فى هذا المقام انيقال انفى كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة اوتساويا عنده وبالثانى من يعتقد العكس اوتساويا عنده ويسمى القصر الذى يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى اومكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة ﴿وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين﴾ ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون المنفية فى قولنا مازيد الاشاعر كونه كاتبا اومنجما لاكونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هووجدان الرجل غير شاعر ﴿و شرط قصر الموصوف على الصفة ﴿قلبا تحقق تنافيهما﴾ اى تنافى الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا فى الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ماسبق الى بعض الاوهام من انيكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام فى قولنا مازيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لايتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما فى قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفى والاثبات جميعا نحو زيد قائم لاقاعد وان اراد به انيكون اثبات المخاطب تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهى التى اثبتها المتكلم كالقيام

حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز
ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
مازيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافى بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة
لنا فى كونه قصر قلب على ماصرح به صاحب المفتاح ولقد احسن فى عدم
اشتراط هذا الشرط واما مايقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما
لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لانسلم عدم
حسن قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا مايقال ان المراد
التنافى فى اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ
يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس
اعنى ثبوت مانفاه المتكلم ونفى ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح فى قصر
القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط
فى قصر القلب تنافى الوصفين واما عدم اشتراط السكاكى فى قصر الافراد
عدم تنافى الوصفين فمبنى على انه ادخل فيه قصر التعيين ﴿وقصر التعيين
اعم﴾ من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون
الشئ موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضى امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس ﴿وللقصر طرق﴾ والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر
بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام
ومخصوص به وماشبه ذلك فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل
وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان فى قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثانى ايماء الى هذا
﴿منها العطف كقولك فى قصره﴾ اى قصر الموصوف على الصفة ﴿افرادا
زيد شاعر لا كاتب او مازيد كاتبا بل شاعر﴾ مثل بمثالين . احدهما ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفى هو المعطوف . والثانى بالعكس وفيه
اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما

لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكرا ههنا له مثالا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف ﴿وقلبا زيد قائم لا قاعد﴾ ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة ﴿ اوما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها ﴾ اى قصر الصفة على الموصوف ﴿ زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد﴾ ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة * واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ﴿ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره﴾ افرادا ﴿ما زيد الا شاعر و﴾ قلبا ﴿ما زيد الا قائم وفي قصرها﴾ افرادا وقلب ﴿ما شاعر الا زيد﴾ والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ﴿ومنها انما كقولك في قصره﴾ افرادا ﴿انما زيد كاتب و﴾ قلبا ﴿ انما زيد قائم وفي قصرها﴾ افرادا وقلبا ﴿انما قائم زيد﴾ واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل ألا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو وانه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه

﴿قال ألا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد اقول﴾ لانه اذا قصد هذا المعنى كان الانسب ان يورد في الكلام ما يكون ظاهرا في القصد الى قطع الشركة كالتقييد بوحده وما يؤدي مؤداه واما قولك جاءني زيد لا عمرو فانه ظاهر في نفي ما يقابله صريحا وهو عكسه لا اثبات الاشتراك في المجيء كما يشهد به الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفي والاستثناء ظاهر في قصر الافراد فانك اذا قلت ماجاءني الا زيد كان المعنى ماجاءني احد الا زيد فان اجري على عمومه كان قصرا حقيقيا لا يتصور فيه الافراد والقلب والتعيين وان خصص بالذين وقع فيهم النزاع كان معناه ماجاءني احد من هؤلاء الا زيد ويتبادر منه الى الفهم افراد زيد من بينهم بهذا الحكم اعني المجيء ﴿قال وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن الخ اقول﴾ هذا الكلام اعني قولك انما جاءني زيد يفيد انحصار المجيء في زيد فان كان بمعنى قولك ان الجائي زيد لا غيره فقد رجع الى معنى طريق العطف بلا وكان ظاهرا في قصر القلب كما حققته وان كان بمعنى قولك ماجاءني الا زيد فالاقرب ظهوره في قصر الافراد لما عرفته في طريق النفي والاستثناء وكلام الشيخ مبني على الاول فتأمل

الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر ﴿لتضمنه معنى ما والا﴾ وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ماتوهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولايجوز ان يكونا لاثبات مابعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات مابعده ونفي ماسواه اوعلى العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لاتدخل الاعلى الاسم وما النافية لاتنفي الامادخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجئ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه واشار الى الاول بقوله ﴿لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ماحرم عليكم الا الميتة وهو﴾ اى هذا المعنى ﴿هو المطابق لقراءة الرفع﴾ اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذلو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا واذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن بمعنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان مافيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر ﴿لما مر﴾ في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد اوزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد * فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب * قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلاوجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرم الله شيأ هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ماموصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لامجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة ونقل ابوعلي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ﴿ولقول النحاة انما لاثبات

﴿اقول﴾ يعني ان في ذكر التضمن اشارة الى ذلك لان المناسب على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى ما والا ﴿قال وذلك لان ان لاتدخل الا على الاسم وما النافية لاتنفي الا مادخلت عليه باجماع النحاة اقول﴾ وايضا يلزم على ماذكره اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا واجتماع مالهما صدر الكلام وتجويز اعمال ان اذا لم يكف عن العمل * فان قيل الفصل مانع من اعمالها * قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة بني تميم وقد يندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الا وربما يقال ماذكره الاصوليون لم يريدوا به ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصلي ليتجه ماذكرتموه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات بان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والآخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا وهذه المناسبة اقوى مما نقلت عن علي بن عيسى الربعي كما لايخفى

مايذكر بعده ونفى ماسواه﴾ اى سوى مايذكر بعده امافى قصر الموصوف نحو انمازيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ماسواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انمايقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فماسوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور انه لاينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير ممابعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفى ماسواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ﴿ولصحة انفصال الضمير معه﴾ اى مع انما كقولك انمايقوم انا كما تقول مايقوم الا انا اذقدتقرر فى علم النحو انه لايصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة فى مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى مايقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت من هو من الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال ﴿ قال الفرزدق

انا الذائد﴾ من الذود وهو الطرد ﴿ الحامى الذمار ﴾

وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى مالو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه

﴿ وانما * يدافع عن احسابهم انا او مثلى ﴾

لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم كما اذا قيل لاادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لاغيره ولايجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولايجوز ان يكون ماموصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع أنه لاضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر فى المقصود * فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لانسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو مايقوم الا انا اوانت لايكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة الواقعة بعده على ماصرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعى وهى انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها

(طويل) ليم وعنف خ

﴿قال واما فى قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما الخ اقول﴾ ان المتردد بين قيام زيد وعمرو مثلا يحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب واما تجويزه كلا منهما فان كان عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطأ بل الشك مناف للحكم لانه يقتضى رجحان احد الطرفين المنافى للتشكك وان كان عبارة عن حكمه بان كل واحد منهما جائز الوقوع مساو للآخر فى جواز الوقوع وامكانه فلا شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان كان عبارة عن حكمه بتساويهما فى الوقوع فظاهر ان المتردد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا فى نفسه لكنه اشتبه عليه ذلك المتعين من حيث تعينه كيف ولو حكم بتساويهما فى الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا او بعدم وقوعهما معا فالقول بان المخاطب فى قصر التعيين حاكم حكما مشوبا بصواب وخطأ خطأ بل هو حاكم حكما صوابا ومتردد بين امرين احدهما واقع والآخر على خلافه والمقصود بالقصر تقرير صوابه ودفع تردده بتعيين ماهو الواقع ﴿قال ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع اقول﴾ هذه الثلاثة وان دلت بالوضع على القصر الا ان احواله من كونه افرادا او قلبا او تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصودة فى هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع

ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن ردد المجئ بينهما يفيد اثبات المجئ لزيد صريحا فى قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفس المجئ لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو يثبت لزيد ضرورة * فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد * قلت اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ﴿ومنها﴾ اى ومن طرق القصر ﴿التقديم﴾ اى تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل ﴿كقولك فى قصره﴾ اى فى قصر الموصوف ﴿تميمى انا﴾ وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب ﴿وفى قصرها انا كفيت مهمك﴾ افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه ﴿وهذه الطرق﴾ الاربعة بعد اشتراكها فى ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطأه اما فى قصر الافراد فحكمه صواب فى بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ فى بعض وهو ما ينفيه واما فى قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما فى قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوى ﴿تختلف من وجوه فدلالة الرابع﴾ اى التقديم ﴿بالفحوى﴾ اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل من له الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه فى اصطلاح البلغاء كذلك ﴿و﴾ دلالة الثلاثة ﴿الباقية بالوضع﴾ لان الواضع وضع لا وبل والنفى والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر ﴿والاصل﴾ اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل ﴿فى الاول﴾ اى فى طريق العطف ﴿النص على المثبت والمنفى كما مر﴾ من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس ﴿فلا يترك﴾ النص عليهما ﴿الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو

وعمرو وبكر فتقول فيهما﴾ اى هذين المقامين ﴿زيد يعلم النحو لاغير﴾ اما
فى الاول فمعناه لاغير النحو وهو قائم مقام لاالتصريف ولا العروض واما
فى الثانى فمعناه لاغير زيد وهو قائم مقام لاعمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور فى كلام
بعض النحاة ان لاهذه ليست بعاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس ﴿او نحوه﴾
اى نحو لاغير مثل لاماسواه ولامن عداه ومن اشبه ذلك وقد مثل فى المفتاح
فى هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا * واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف
بل طريق النفى والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو
اوليس العالم بالنحو الازيدا * واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفى فى العطف
قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف
بحاله نحو لاغير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام
مقامهما لفظ اخصر يؤدى معناها مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لايبقى
العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل فى العطف النص عليهما ﴿وفى﴾ الثلاثة
﴿الباقية النص على المثبت فقط﴾ دون المنفى نحو مازيد الاقائم وانما هو قائم
وقائم هو فانه لانص فيه على المنفى اعنى القعود ﴿والنفى﴾ اى الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف ان النفى يعنى بلاالعاطفة لامطلق النفى اذ لادليل على
امتناع مازيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما فى المفتاح
لان الحكم مختص بلادون بل ﴿لايجامع الثانى﴾ اعنى النفى والاستثناء لايقال
مازيد الا قائم لاقاعد وما يقوم الا زيد لاعمرو وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب
المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ﴿لان شرط المنفى بلا﴾
العاطفة على ماصرح به فى المفتاح ودلائل الاعجاز ﴿ان لايكون﴾ ذلك المنفى
﴿منفيا قبلها بغيرها﴾ من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته
لمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى
والاستثناء لانك اذا قلت مازيد الاقائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولانائم ولامضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لاقاعد
فقد نفيت بها شيأ هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت مايقوم الا زيد
فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لاعمرو كان منفيا كما هو منفى
قبلها بحرف النفى وهذا خروج عن وضعها * فان قلت مافائدة قوله بغيرها وكانه
يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى * قلت المراد به غيرها من

كلمات النفى على ماصرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام اوعلم السامع اوالمتكلم اوبشئ من الافعال الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لايعد من كلمات النفى فانه لاامتناع فى ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفى واما ماذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل فى قولنا دأب الرجل الكريم ان لايؤذى غيره فان المفهوم منه ان لايؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما اوغير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اى بغير لاالعاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذلايخفى انه لايمكن ان ينفى شئ بلاالعاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لاقاعد لاقاعد على ان يكون الثانى تأكيدا ونحو جاءنى الرجال لاالنساء لاهند ولازينب ولاغيرها على ان يكون بدلا ﴿ويجامع﴾ النفى بلاالعاطفة ﴿الاخيرين﴾ اى انما والتقديم ﴿فيقال انما انا تميمى لاقيسى وهو يأتينى لاعمرو﴾ والتمثيل بنحو زيدا ضربت لاعمرا احسن ﴿لان النفى فيهما﴾ اى فى الاخيرين ﴿غير مصرح به﴾ بخلاف النفى والاستثناء فانه وان لم يكن المنفى فيه مصرحا به لكن النفى مصرح به لوجود كلمة النفى واذا لم يكن الاخيران صريحين فى النفى فلابد وان يكونا صريحين فى الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح انه يصح ان يقال مامن اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لاتزاد الا فى النفى واحد بهذا المعنى لايقع الا فيه وهذا ﴿كما يقال امتنع زيد عن المجئ لاعمرو﴾ لانه وان دل على نفى المجئ عن زيد لكن لاصريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ له فيكون لا فى قولك لاعمرو تنفى عن الثانى ماأوجبته للاول بخلاف ماجاءنى زيد لاعمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للنفى وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ لاعمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان النفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لاقيسى اذ لادلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ على نفى عمرو لاضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا ابى زيد الا القيام لاالقعود وقرأت الا يوم الجمعة لاسائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى * اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء

﴿قال وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفى الخ اقول﴾ انما قال وكان الاحسن دون ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتبادر الى الفهم من اطلاق المنفى ماهو منفى نفيا صريحا وذلك بكلمات النفى فما ذكره المصنف حسن الا ان الاحسن ان يصرح بها ﴿قال والتمثيل بنحو زيدا ضربت لاعمرا احسن اقول﴾ لاحتمال ان يقال وهو يأتينى من باب التقوى دون التخصيص فلايكون هناك الا طريق العطف فقط الا ان هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لاعمرو يدل على ان المقام مقام التخصيص فكان التمثيل به حسنا الا ان التمثيل بما ليس فيه احتمال احسن

مشعر بان النفى الضمنى ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الايوم الجمعة فيمتنع ثم قال ﴿السكاكى شرط مجامعته﴾ اى النفى بلا العاطف ﴿للثالث﴾ اى انما ﴿ان لايكون الوصف﴾ فى نفسه ﴿مختصا بالموصوف﴾ لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص ﴿نحو انما يستجيب الذين يسمعون﴾ فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لاتكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لاعمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد وقال ﴿عبد القاهر لاتحسن﴾ المجامعة المذكورة ﴿فى﴾ الوصف ﴿المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب﴾ اذ لادليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط فى التقديم لاوجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما * ثم قال عبد القاهر ان النفى فيما يجئ فيه النفى يتقدم تارة نحو ماجاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءنى زيد لاعمرو (وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر) وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع نحو ماجاءنى الازيد لم يجئ الاعمرو ومازيد الاقائم ليس هو بقاعد وفى التنزيل (وما انت بمسمع من فى القبور . ان انت الانذير) ﴿واصل الثانى ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث﴾ اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو له من الاحكام التى يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولاينكره كذا فى الايضاح * وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجئ لخبر لايجهله المخاطب ولاينكره او لماينزل هذه المنزلة وما والا لماينكره اوفى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لايفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ انه يجئ لخبر من شأنه ان لايجهله المخاطب ولاينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لايصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب فى مقام يصر على خطأه ويجب عليه ان لايصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله ﴿كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو الازيد اذا اعتقده غيره﴾ اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد ﴿مصرا﴾ على هذا الاعتقاد ﴿وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له﴾ اى لذلك المعلوم ﴿الثانى﴾ اى النفى

(فى مقام لايصر على خطأه او يجب نخ)

اقول﴾ هذا فى قصر الصفة على الموصوف وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة بطريق انما ان لايكون الموصوف فى نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز اولا يحسن ان يقال انما المتقى من يسلك مناهج السنة لاطرائق البدعة ﴿قال من الاحكام التى يجهلها المخاطب وينكرها اقول﴾ ففى قصر القلب يكون الجهل والانكار فى كل واحد من النفى والاثبات وفى قصر الافراد يكونان معا فى النفى فقط واما قصر التعيين ففيه الجهل فى الاثبات والنفى معا وليس هناك انكار اصلا ﴿قال فيستعمل له الثانى افرادا نحو وما محمد الارسول اقول﴾ قال صاحب الكشاف والمعنى وما محمد الارسول قد خلت من قبله الرسل فسيخلوا كما خلوا وكان اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فعليكم ان تمسكوا بدينه بعد خلوه لان الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والزام الحجة لاوجوده بين اظهر قومه قيل فى تقريره اشعار بان معتمد القصر هو الوصف اعنى قد خلت وانهم لم يجعلوا محمدا عليه السلام اسوة من قبله

والاستثناء ﴿ افرادا ﴾ اى حال كونه قصر افراد ﴿ نحو وما محمد الارسول اى مقصور على الرسالة لايتعداها الى التبرى من الهلاك ﴾ فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه عليه السلام مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما ﴿ نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه ﴾ اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى عليه الصلاة والسلام فيما بينهم حتى كأنهم لايخطرون هلاكه بالبال ﴿ او قلبا ﴾ عطف على قوله افرادا اى او يستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب ﴿ نحو ان انتم الا بشر مثلنا ﴾ تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين ﴿ لاعتقاد القائلين ان الرسول لايكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة ﴾ اى لان الكفار القائلين بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله ﴿ وقولهم ﴾ اى قول الرسل المخاطبين ﴿ ان نحن الا بشر مثلكم من ﴾ باب ﴿ مجاراة الخصم ﴾ اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ﴿ ليعثر ﴾ الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع ﴿ حيث يراد تبكيته ﴾ اى اسكات الخصم والزامه ﴿ لا لتسليم انتفاء الرسالة ﴾ فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا ان ماقلتم من انا بشر مثلكم حق لاننكره ولكن ذلك لايمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل فى قوله

من الرسل فى بقاء دينه ووجوب التمسك به بعد خلوه فالقصر قلبى وفيه طرف من الانكار وقد كمل بما رتب عليه من الجملة الشرطية اعنى قوله تعالى (أفان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم) ﴿ قال لاعتقاد القائلين ان الرسول لايكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اقول ﴾ فالمنشأ فى تنزيل المخاطب منزلة المنكر فى هذا القول هو حال المخاطب مع حال المخاطب وفى المثال السابق حال المخاطب فقط

﴿قال لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة الى قوله عند السامعين اقول﴾ لايخفى ان قطع الرسل بكونهم صادقين معناه انهم قاطعون بكونهم صادقين فى نفس الامر لابكونهم صادقين عند الكفار فاذا اريد ان نبهوا على ان قطعهم بصدقهم ممالاينبغى وان غاية امرهم ان يترددوا بين الصدق والكذب كان معناه لاينبغى منكم قطعكم بكونكم صادقين فى نفس الامر بل غاية ماينبغى لكم فى شأنكم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين فى نفس الامر اوكاذبين فيه وحينئذ لايصح ان يشبه حالهم هذه بظاهر حال المدعى اذليس ظاهر حاله ان يتردد فى صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردده فى كونه صادقا عند السامع اوكاذبا عنده كما يشعر به قوله عند السامعين كان معنى الكلام ينبغى لكم ان ترددوا فى صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر كما تردد المدعى فى صدقه وكذبه عند السامع فيصير المعنى ركيكا ونظام الكلام منفكا اذ المقصود انكم تدعون فينبغى ان تقتصروا على ماهو ظاهر حال المدعى واعلم ان عبارة السكاكى هكذا فالمراد لستم فى دعويكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولاتجاوزونه الى حق كما تدعونه فقوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذلا طائل فيه واذا جعل معمولا للخبر كان التردد منسوبا الى المتكلم اى لستم عندنا كائنين بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وحينئذ يتضح التشبيه بظاهر حال المدعى لان ظاهر حاله ان يتردد السامع فى صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب الى آخره فالظاهر من عبارة المفتاح ماذكره بعضهم من انه انما جعله قصر افراد بناء على ان المتكلم اذا اعتقد ان المخاطب إعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر فالكفار اعتقدوا ان الرسل اعتقدوا كونهم عند الكفار دائرين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى من ان يعتقد كونه دائرا بين الصدق والكذب عند السامع فقصروهم على معنى لستم دائرين عندنا بين الصدق والكذب ولسنا مترددين فى ذلك بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولك ان تقول جعله قصر افراد بناء

(ان نحن الا بشر مثلكم) النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لاينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم * ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه الصلاة والسلام (ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون) فقوله (ما انتم الا بشر) قصر قلب على ماقررناه الآن واما قوله (ان انتم الا تكذبون) فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار ترى المخاطبين وتنبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين ﴿وكقولك﴾ عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لاينكره المخاطب كقولك ﴿انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه﴾ وانت ﴿تريد ان ترقفه عليه﴾ اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ماذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك ﴿وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم﴾ اى منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لايصر على انكاره ﴿لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث﴾ اى انما ﴿نحو﴾ قوله تعالى حكاية عن اليهود ﴿انما نحن مصلحون﴾ ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه

على ان الرسل مترددون فى انهم صادقون عند الكفار اوكاذبون عندهم كماهو ظاهر حال المدعى من كونه مترددا بين كونه صادقا اوكاذبا عند السامعين وعلى هذا يكون قوله عندنا معمولا بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون التشبيه ظاهرا وكذلك يكون عندنا فى قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب معمولا للكذب بحسب المعنى كأنهم قالوا للرسل لاتترددوا بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجزموا بانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا الظاهر عبارته اقرب اليه مما ذكره الشارح ﴿قال ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول الخ اقول﴾ اى من حيث هو مفهوم متعلق بالمفعول ليكون صفة له مثلا ففى قولك ماضرب زيد الاعمرا قصر ضرب زيد على عمرو بمعنى ان مفهوم الكون مضروبا لزيد صفة مقصورة على عمرو هذا اذا حمل على انه قصر حقيقى واما اذا حمل على انه قصر غير حقيقى اى ضرب زيد عمرا ولم يضرب بكرا اوخالدا فيجرى فيه ماذكر ويجوز ايضا ان يقال معناه ان زيدا مقصور على كونه ضاربا لعمرو ولايتعداه الى كونه ضاربا لبكر فيكون من قصر الموصوف على الصفة كأنه قيل مازيد الاضرب عمرا وهذا معنى صحيح الا انه يلزم حينئذ الفصل بين الصفة المقصور عليها وبين قيدها ويلزم ايضا كون المقصور عليه مقدما على كلمة الا وان كان قيده متأخرا عنها

ان لايجهله المخاطب ولاينكره ﴿ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى﴾ من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مماله خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بمايدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله (ولكن لايشعرون) فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كمامر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة فى انه لاتنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة المجامعة مع لا العاطفة ﴿ومزية انما على العطف انه يعقل منها﴾ اى من انما ﴿الحكمان﴾ اى الاثبات للمذكور والنفى عماسواه ﴿معا﴾ بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لاقاعد اوعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذلا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف ﴿واحسن مواقعها﴾ اى مواقع انما ﴿التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر﴾ والتأمل ﴿منهم كطمعه منها﴾ اى كطمع النظر من البهائم * ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرأت وجدتها اقوى مايكون واعلق ماترى بالقلب اذا كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله (انما يتذكر اولوا الالباب) ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ﴿ثم القصر كمايقع بين المبتدأ والخبر﴾ على مامر ﴿يقع بين الفعل والفاعل﴾ نحو ماقام الازيد ﴿وغيرهما﴾ كالفاعل والمفعول نحو ماضرب زيد الاعمرا وماضرب عمرا الازيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الادرهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا وماجاء راكبا الازيد وكذا بين الفعل وسائر متعلقاته سوى المفعول معه نحو ماقام زيد الا فى الدار ومانام الا فى الليل وماضربته الاتأديبا وماطاب الانفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وماجاءنى احد الا اخوك وماضربت زيدا الارأسه وماسلب زيد الاثوبه ﴿ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء﴾ كماترى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول

وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف اوقصر الموصوف على صفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا اوقلبا او تعيينا كما مر ولايخفى اعتبار ذلك ﴿وقل تقديمهما بحالهما﴾ اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها ﴿نحو ماضرب الاعمرا زيد﴾ فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ماضرب زيد الاعمرا ﴿ و ﴾ ماضرب ﴿ الازيد عمرا ﴾ فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ماضرب عمرا الازيد ومنه قول الشاعر

لااشتهى ياقوم الاكارها * باب الامير ولادفاع الحاجب

وقوله

كأن لم يمت حى سواك ولم يقم * على احد الاعليك النوائح

وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك ﴿لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها﴾ لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو ولامطلق الضرب فلابد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها فى الحقيقة تامة بذكر المتعلق فى الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى ماضرب زيد الاعمرا ماضرب عمرا الازيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا الازيد ماضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع اومتقدمين عليه كما هو القليل * واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف فى قوله تعالى (ومانريك اتبعك الاالذين هم اراذلنا بادى الرأى) منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بادى الرأى وكذا باب الامير فى البيت الاول اى لااشتهى باب الامير والنوائح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوائح * وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلافاعل واعتبار الضمير لايخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذاقدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ماضرب الازيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ماوقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا * قال المصنف وفيه

﴿قال وعلى هذا قياس البواقى اقول﴾ يعنى اذا حقق معنى القصر فى الامثلة الباقية رجع الى احد القصرين فنحو ماجاءنى زيد الاراكبا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه المتبادر ان زيدا فى زمان المجيء لم يكن الاعلى صفة الركوب ونحو ماجاءنى راكبا الازيد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه الظاهر ان صفة المجيء على هيئة الركوب لم تثبت الالزيد وربما امكن فى مثال واحد حمله على كل واحد من القصرين وامكن فى حمله على احدهما تأويلان وعلى التقديرين فالمختار ما هو الظاهر فقوله

لااشتهى ياقوم الا كارها
باب الامير ولادفاع الحاجب

محمول على انه قصر فيه الشاعر نفسه فى زمان اشتهائه باب الامير على صفة الكراهية له فهو من قصر الموصوف على الصفة ويمكن ان يقال قصر فيه اشتهاءه باب الامير عليه موصوفا بالكراهية له لابتعدائه اليه موصوفا بصفة الارادة له فهو من

نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضرب فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام ﴿ووجه الجميع﴾ اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ﴿ان النفى فى الاستثناء المفرغ﴾ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا ﴿يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه﴾ لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه ﴿عام﴾ ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص * قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا فى علم النحو نقول تأنيث الضمير فى كانت فى قراءة ابى جعفر (ان كانت الا صيحة) بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن (فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم) برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة

وما بقيت الا الضلوع الجراشع

للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فأتنى فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى (ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا) فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى ﴿مناسب للمستثنى فى جنسه﴾ بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ماجاءنى

(بيان)

قصر الصفة على الموصوف ويمكن ان يقال قصر اشتهاء الباب على انه مجتمع مع كراهية له دون ارادته اياه فهو من قصر الموصوف على الصفة ثم اشتهاء الشئ ان لم يكن مستلزما لارادته لم يناف كراهيته فجاز ان يكون الشئ مشتهيا مكروها كاللذات المحرمة عند الزهاد كما جاز ان يكون الشئ مرادا منفورا عنه كشرب الادوية المرة عند المرضى فان قيل الاشتهاء يستلزم الارادة فالجمع بينه وبين الكراهية باختلاف الجهة فيشتهى الدخول على الامير لما فيه من التقرب اليه ويكرهه لما فيه من المذلة ودفاع الحاجب فالحقيقة المشتهى هو التقرب والمكروه تلك المذلة

﴿قال اى ما ايس الشيطان من ۲۲۳ نى آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن اقول﴾

الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفى ماسرت الا اليوم الجمعة وقتا من الاوقات وفى ماصليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة فى الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فى ما كسوته الا جبة شيأ مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك ﴿و﴾ فى ﴿صفته﴾ يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته ﴿فاذا اوجب منه﴾ اى من ذلك المقدر ﴿شئ بالا جاء القصر﴾ ضرورة بقاء ماعدا ذلك الشئ على صفة الانتفاء * واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدأ نحو مازيد الا يقوم او صفة نحو ماجاءنى منهم رجل الا يقوم او لا يقعد او حال نحو ماجاءنى زيد الا يضحك وكثيرا مايقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتانى وفى الحديث ومايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء * وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون مابعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان من بنى آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ﴿وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا﴾ فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ﴿ولا يجوز تقديمه﴾ اى تقديم المقصور عليه بانما ﴿على غيره للالباس﴾ فانه انما جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا فى ماضرب زيد الا عمرا ماضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب

أساميا لم تزده معرفة * وانما لذة ذكرناها

اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك ﴿وغير كالا فى افادة القصرين﴾ اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد

اى ما ايس الشيطان من جميع جهات الغرور والاضلال غير جهة النساء كائنا على حال من الاحوال الا عازما فدل على ان هذا الجهة اشد حبائله واقواها حيث يؤخر حتى اذا ايس من جميع ماعداها تمسك بها واما انه هل ييأس من هذه الجهة ايضا اولا فلا دلالة فى الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الا صفة ظرف محذوف اى ما ايس حينا الا موصوفا بانه اتاهم فيه من قبل النساء والحاصل انه كلما ايس اتاهم من قبلهن ولما استدعى المقام استعظام هذه الحالة دل على ان الاتيان من قبلهن لازالة اليأس ولا حاجة الى تأويل الاتيان بالعزم عليه ولا الى تقييد اليأس بغير النساء * فان قيل لامعنى للاتيان من هذه الجهة بعد اليأس منها ومن غيرها * اجيب بان المعاودة اليها بعد اليأس من نفعها ونفع غيرها تدل على انها اقوى الوسائل وعلى انها لا ييأس منها بالكلية كما من غيرها وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طباقا لماقصد بالحديث

﴿قال وارادبها معانيها المصدرية لاالكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا الخ اقول﴾ اذا قلنا ليت زيدا قائم فقد دللنا على نسبة القيام الى زيد فى النفس وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب فالمجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظى انشائى والمجموع المركب من معانيها مدلول للكلام اللفظى الانشائى فظاهر ان كلمة ليت ليست موضوعة لذلك الكلام اللفظى ولالمدلوله ولاالالقاء احدهما ولاالاحداث تلك الهيئة النفسانية ٢٢٤ بل هى موضوعة لتلك الهيئة نفسها فالانشاء المنقسم الى التمنى بهذا المعنى لايصح ان يفسر بالقاء الكلام الانشائى نعم اذا اريد بالتمنى القاء كلام انشائى مخصوص كان قسما من الانشاء المفسر بالالقاء وحينئذ لايصح ان يقال ان اللفظ الموضوع له اى للتمنى ليت لانها لم توضع لالقاء كلام انشائى مخصوص الاان يجعل اللام للغاية والتعليل كما فى قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمنى واما اذا جعلت اللام صلة للوضع كما هو الظاهر فالضمير المجرور فى له عائد الى التمنى لا بمعنى القاء الكلام المخصوص ولا بمعنى احداث الهيئة المخصوصة بل بمعنى الهيئة المترتبة على ذلك الاحداث العارضة مثلا لنسبة القيام الى زيد فى النفس المانعة لتلك النسبة عن احتمال الصدق والكذب كما مر ﴿قال ورب وكم الخبرية اقول﴾ فان رب لانشاء التقليل وكم الخبرية لانشاء التكثير ولاينافى ذلك كون مادخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل والتكثير فاذا قلت كم رجل عندى فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبرى محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم ﴿قال والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام اقول﴾ قيل ينتقض بمثال علمنى وفهمنى فان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب وليس باستفهام فالاولى ان يقال

غير قائم قلبا وفى قصرها ماشاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام ﴿وفى امتناع مجامعة لا﴾ العاطفة لاتقول مازيد غير شاعر لامنجم وماشاعر غير زيد لاعمرو ولانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفى

الباب السادس ﴿ الانشاء ﴾

الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثانى لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لاالكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمنى لاالكلام الذى فيه التمنى وكذا البواقى ولايتوهم ان هذا يقتضى كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهى ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر فى بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاآت الغير الطلبية فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق فى الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ﴿ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب﴾ لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعى ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقى ويتولد منها بحسب القرائن ماناسب المقام ﴿وانواعه كثيرة﴾ وهى على ماذكر المصنف خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء لانه اماان يقتضى كون مطلوبه ممكنا اولا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج

فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر ﴿ منها التمني ﴾ وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة ﴿ واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمني ﴾ لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا ﴿ كما ﴾ تقول ليت زيدا يجئ وقد يكون محالا كما ﴿ تقول ليت الشباب يعود ﴾ لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل اوعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال ﴿ وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع ﴾ لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه ﴿ و ﴾ قد يتمنى ﴿ بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب ﴾ على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجئ بعد فعل فيه معنى التمني نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن) وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اى اود لو كان لى مال قال الله تعالى (لو ان لى كرة فاكون من المحسنين) قال ﴿ السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما ﴾ اى ثم ما مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما ﴿ مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما ﴾ علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ في ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين ﴿ معنى التمني ليتولد ﴾ علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد ﴿ منه ﴾ اى من معنى التمني المتضمنين هما اياه ﴿ في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ﴾ ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام ﴿ وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ﴾ ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حضه على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى

والاول ان كان المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام والفرق بينهما دقيق وقد يجاب بان المطلوب فيما ذكر هو التعليم والتفهيم وليس ذلك امرا حاصلا في ذهن الطالب وان استلزم حصول امر فيه ﴿ قال فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي اقول ﴾ فان قيل ينتقض بقولنا اترك الزنا اجيب بان المراد انتفاء الفعل وعدمه من حيث انتفائه وعدمه لا من حيث انه مفهوم برأسه ملحوظ في نفسه وقد حقق ذلك في بحث اللزوم والامكان وغيرهما فاذا قيل لا تزن فقد لوحظ فيه ترك الزنا من حيث انه حال من احواله وجعل آلة لملاحظته لا ملحوظا في نفسه بخلاف ما اذا قيل اترك الزنا فان الترك ههنا صار ملحوظا بالذات ﴿ قال وهي حرف مصدرية اقول ﴾ اى ودوا ادهانك وقيل لو تدهن حكاية للتمني المستفاد من ودوا ويعلم منه المفعول فتوسعوا في الاطلاق عليه فظن من ذلك ان لو حرف مصدرية

المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسيط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة ﴿وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت﴾ وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان ﴿نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول﴾ فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمه لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ﴿ومنها﴾ اي ومن انواع الطلب ﴿الاستفهام﴾ وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور ﴿والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان﴾ فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال ﴿فالهمزة لطلب التصديق﴾ اي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما ﴿كقولك أقام زيد وأزيد قائم﴾ فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعينها ﴿او التصور﴾ اي ادراك غير النسبة ﴿كقولك﴾ في طلب تصور المسند اليه ﴿أدبس في الاناء ام عسل﴾ فانك تعلم ان في الاناء شيأ والمطلوب تعيينه ﴿و﴾ في طلب تصور المسند ﴿أفي الخابية دبسك ام في الزق﴾ فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة

التحضيض ليست مركبة مع لا وما فلابد ان يأول بتركيب الجزء الاول منها كأنه قيل مركبة اجزاؤها الاول مع لا وما وان قرأت منصوبة وجعلت حالا من الضمير المجرور في منهما احتيج الى تنزيلهما منزلة كلمة واحدة او منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المصنف مركبتين على صيغة التثنية فاستقام اللفظ والمعنى بلا تكلف ﴿قال لبعد المرجو عن الحصول اقول﴾ يدل على ان لعل ههنا مستعملة في معنى الترجي لكن المرجو قد شابه المتمنى فصار ترجيه بحيث تولد منه معنى التمني فاعطى حكمه في نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين هل ولو وبين لعل في افادة معنى التمني ﴿قال او التصور كقولك أدبس في الاناء ام عسل وأفي الخابية دبسك ام في الزق اقول﴾ القول بان الهمزة في مثل قولك أدبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر توسعا والتحقيق

انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد يتصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان * فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه * اجيب

فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله ﴿ولهذا﴾ اى والمجئ الهمزة لطلب التصور ﴿لم يقبح﴾ فى طلب تصور الفاعل ﴿أزيد قام﴾ كما قبح هل زيد قام ﴿و﴾ لم يقبح فى طلب تصور المفعول ﴿أعمرا عرفت﴾ كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت واما فى أزيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل بل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجئ ﴿والمسؤل عنه بها﴾ اى الذى يسأل عنه بالهمزة ﴿هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا﴾ اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهى على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت أضربت زيدا أم اكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك أفرغت عن الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين نفس المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف ﴿والفاعل فى أأنت ضربت زيدا﴾ اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب على زيد ﴿والمفعول فى أزيدا ضربت﴾ اذا كان الشك فى المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفى الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك * قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى تسأل عن فاعله ﴿وهل لطلب التصديق فحسب﴾

بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا فى الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما معينا كالعسل مثلا فى الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انهما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه فى احدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده ﴿قال والفاعل فى أأنت ضربت زيدا اذ كان الشك فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد اقول﴾ اطلاق الشك ههنا يدل على ان المطلوب تصديق يتعلق بتعيين الفاعل او المفعول اذ لا شك فى التصورات

وتدخل على الجملتين ﴿ نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد ﴾ اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ﴿ ولهذا ﴾ اى لاختصاصها لطلب التصديق ﴿ امتنع هل زيد قام ام عمرو ﴾ لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لاتكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجئ * فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو * قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ﴿ و ﴾ لهذا ايضا ﴿ قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ﴾ فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال فعل المفسر بالضمير * وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ﴿ دون ضربته ﴾ اى لم يقبح هل زيدا ضربته ﴿ لجواز تقدير المفسر قبل زيدا ﴾ اى هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن * وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا ﴿ وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك ﴾ اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير فى نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله تعالى (واسروا النجوى الذين ظلموا) وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ﴿ ويلزمه ﴾ اى السكاكى ﴿ ان لا يقبح هل زيد عرف ﴾ لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح

﴿ قال فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما اقول ﴾ التحقيق فى الجواب ما قررناه آنفا وما ذكره كلام ظاهرى ايضا لان تصور احدهما على التعيين ان يعلم نسبة القيام الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبته الى احدهما مطلقا فالمطلوب هو التصديق فى الحقيقة واما تصور زيد وعمرو بخصوصهما فهو حاصل للسائل حال السؤال وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى خصوص احدهما وهذا مما لا يخفى على ذى مسكة

باتفاق النحاة وماذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما فى الباب انه لا يلزم على ماذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه ﴿ وعلل غيره ﴾ اى غير السكاكى ﴿ قبحهما ﴾ اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف ﴿ بان هل بمعنى قد فى الاصل ﴾ واصلها اهل كقوله

أهل عرفت الدار بالغريين

﴿ وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام ﴾ فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ماهى بمعناها * فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام * قلت الفرق انها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة ﴿ وهى ﴾ اى هل ﴿ تخصص المضارع بالاستقبال ﴾ بحكم الوضع كالسين وسوف ﴿ فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو اخوك ﴾ يعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فى الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك وقال فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما فى هذا المثال او حالية كما فى قوله تعالى (أتقولون على الله ما لا تعلمون) وقولك أتضرب اباك وأتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل فى هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ماقيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع ألا يرى الى صحة قولنا سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير قال الحماسى

سأغسل عنى العار بالسيف جاليا * على قضاء الله ما كان جالبا

﴿ قال أهل عرفت الدار بالغريين اقول ﴾ الغريان هما طربالان يقال هما قبرا مالك وعقيل نديمى جذيمة الابرش سميا غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله اذا خرج فى يوم بؤسه كذا فى الصحاح وقيل كان ينادمه رجلان من العرب خالد بن المفضل وعمرو بن مسعود الاسديان فشرب ليلة معهما فراجعاه الكلام فغضب وامر بان يجعلا فى تابوتين ويدفنا بظهر الكوفة فلما اصبح سئل عنهما فاخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف عليهما وامر ببناء الغريين وجعل لنفسه فى كل سنة يوم نعم ويوم بؤس فكان يضع سريره بينهما فاذا كان يوم نعمه فاول من يطلع عليه يعطيه مائة من الابل واذا كان يوم بؤسه فاول من يطلع عليه يعطيه رأس طربان وهى دويبة منتنة الريح وامر به فيقتل ويغرى بدمه الغريان ﴿ قال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب الخ اقول ﴾ اما كونه قرينة للانكار فظاهر اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه اخا واما كونه قرينة لوقوع الضرب فى الحال فلانه يفهم من ظاهر هذه الجملة الواقعة حالا ثبوت الاخوة فى زمان الحال ولاشك ان مضمونها مقارن للضرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضرب فى زمان الحال ايضا

﴿ قال واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها الى قوله لان الذوات ذوات فيما مضى وفى الحال وفيما يستقبل اقول ﴾ قال السكاكى فى مباحث القصر هكذا وتحقيق وجه القصر فى الاول يعنى قصر الموصوف على الصفة هو انك بعد علمك ان انفس الذوات يمتنع نفيها وانما تنفى صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخرى قلت مازيد توجه النفى الى الوصف وحين لانزاع فى طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه وماشاكل ذلك وانما النزاع فى كونه شاعرا او منجما تناولهما النفى فاذا قلت الاشاعر جاء القصر وتحقيق وجه القصر فى الثانى يعنى قصر الصفة على الموصوف هو انك متى ادخلت النفى على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ماشاعر اومامن شاعر اولاشاعر توجه النفى بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك فى الدنيا شعراء اوفى قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفى بثبوته لذلك فمتى قلت الازيد افاد القصر وقال ٢٣٠ فى مباحث هل هكذا ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما قبل على ان الاثبات والنفى لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لانفس الذوات لان الذوات من حيث هى هى ذوات فيما مضى وفى الحال وفى الاستقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون كونه زمانيا اظهر كالافعال فالشارح نقل كلامه المذكور فى مباحث هل لكنه تصرف فيه بان جعل دليل السكاكى على عدم احتمال الذوات للاستقبال دليلا على عدم احتمالها للنفى والاثبات وكان من دأبه ان ينقل كلامه فى المواضع المتشابهة ويشير الى مايتضح به مرامه فلامر ما عدل ههنا عن تلك الطريقة ثم نقول منهم من زعم انه نقل عن السكاكى ان المراد بالذوات هى الاجسام فانها لاتنتفى بل تتبدل عوارضها فى غير الكون والفساد وصورها النوعية فيهما واما انه ينتفى جسم من البين بمعنى انه ينعدم مطلقا فمحال بل يصير الجسم بتبدل الصورة الجسمية او النوعية جسما آخر وجعل الحوالة راجعة الى الطبيعيات حيث بين فيها ان اجزاء العالم لاتحتمل الزيادة لامتناع التداخل ولا النقصان لامتناع الخلاء ويرد عليه بعد كون ذلك البيان مزيفا خروج القصر الواقع فى الاعراض عن هذا التحقيق فلذلك اختار بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء وهى متقررة فى انفسها ليست محعولة بجعل جاعل عند المعتزلة فلا يمكن توجه النفى اليها انما المنفى عنها والمثبت لها

وفى التنزيل (سيدخلون جهنم داخرين) والعجب من هذا ان بعضهم لماسمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لماسنذكره فى بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادى على خطأه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمرى ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لاينبغى ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ﴿ ولاختصاص التصديق بها ﴾ اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة بمعنى لانعبد غيرك ﴿ وتخصيصها المضارع ﴾ بالاستقبال ﴿ كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ﴾ ماموصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اى بالشئ الذى زمانيته اظهر ﴿ كالفعل ﴾ لان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث دل بعروضه له اما اقتضاء الثانى اعنى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال من حيث هى لا الى الذوات التى هى من

الوجود ومايتبعه من الصفات وتحقيق ذلك موكول الى علم الكلام ويرد عليه ايضا ان ماذهبوا اليه من تقرر ذوات الاشياء وحقائقها فى انفسها من غير ان يتعلق بها جعل جاعل يقتضى استحالة توجه النفى والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية فى الواقع فانه محال بالذات وجعلها ثابتة فى الواقع فانه ايضا محال لاستحالة تحصيل الحاصل واثبات الثابت لا بمعنى الحكم بثبوتها او انتفائها فان الاول لاشك فى امكانه وصدقه واما الثانى فيكون كاذبا لكنه ممكن والا لم يعتقده مخالفوهم والكلام ههنا فى المعنى الثانى دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذات يطلق بمعنى الحقيقة فيتناول الجواهر والاعراض ويطلق بمعنى القائم بذاته فلا يتناول الاعراض كذلك يطلق على المستقل بالمفهومية اى المفهوم الملحوظ بالذات وهذا معنى ماقالوا الذات مايصح ان يعلم ويخبر عنه وحينئذ يطلق الصفة على مالا يستقل بالمفهومية اى مايكون آلة لملاحظة مفهوم آخر فلا خفاء فى ان الحكم ٢٣١ بالنفى والاثبات انما يتوجهان الى النسب الحكمية التى هى صفات بهذا المعنى فانك اذا تصورت مثلا زيدا او الانسان او السواد ولم تتصور معه شيأ آخر اصلا لم يتأت منك نفى ولا اثبات وان تصورت معه مفهوم الوجود او القيام بالغير ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا امكان لنفى ولا اثبات ايضا وان لاحظتها فاما ان تجعلها ملحوظة بالذات من حيث انها نسبة الوجود او القيام الى احدهما فلا يمكنك ايضا اثباتها ولا نفيها نعم يمكنك حينئذ ان تجعلها محكوما عليها او بها فتقول نسبة الوجود الى زيد واقعة او تقول هذه النسبة نسبة الوجود الى زيد واما ان تجعلها آلة لملاحظة الطرفين وتلاحظها من حيث انها حالة بينهما فحينئذ يمكنك نفيها واثباتها فظهر ان الحكم بالنفى والاثبات يمتنع ورودهما على الذوات بل لا يتواردان الا على الصفات التى هى النسب الحكمية من حيث انها ملحوظة بين اطرافها وآلة لتعرف احوالها وقوله وحين لا نزاع فى طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه لم يرد به ان السواد مثلا من حيث هو صفة له كما قد تخايل ذلك من ظاهره بل اراد ان السواد باعتبار ثبوته له وانتسابه اليه صفة له ولذلك اضافه اليه ليفهم النسبة الحكمية التى هى الصفة فى الحقيقة وكذلك قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر يجب صرفه عن ظاهره فان مفهوم الشعر فى نفسه من قبيل الذوات على ذلك التفسير للذات لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق عليه الوصف وان كانت الصفة فى الحقيقة هى نسبته الى ذلك الغير وبماذكرناه تم وجه تحقيقه فى القصر

مدلولات اسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيما مضى وفى الحال وفيما يستقبل ﴿ولهذا﴾ اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل ﴿كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون﴾ مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف ﴿لان ابراز ماسيتجدد فى معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله﴾ من ابقائه على اصله كما فى فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفى هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر ﴿و﴾ ايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر ﴿من أفانتم شاكرون وان كان للثبوت﴾ باعتبار كون الجملة اسمية ﴿لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها﴾ اى مع هل ﴿ادل على ذلك﴾ اى على كمال العناية بحصول ماسيتجدد ﴿ولهذا﴾ اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة ﴿لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ﴾ اى الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ماسيتجدد فى معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكأن الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله ﴿وهى﴾ اى هل ﴿قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ﴾ اولا وجوده ﴿كقولنا هل الحركة موجودة﴾ اولا موجودة ﴿ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ﴾ اولا وجوده له ﴿كقولنا هل الحركة دائمة﴾ اولا دائمة فان

ويكون الحوالة راجعة الى العلوم التى يعلم بها المحل الذى يتوارد عليه النفى والاثبات بحسب الحقيقة وانت تعلم انك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب لم يكن له فى نفسه احتمال اختصاص بزمان مخصوص فاذا اعتبرت معه نسبة الوجود اوغيره اليه فربما ظهر ذلك الاحتمال فالذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال انما ذلك فى الصفات وحينئذ يتضح ماذكره فى هل ايضا لان الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفى والاثبات كما مر ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لايصح لذلك والانتساب الى الازمنة واحتمال الاختصاص ببعضها عارضان لها فكان من حق هل ان تدخل على الافعال وكان لها مزيد اختصاص بها هذا غاية مايتكلف له فى تصحيح كلامه وتحقيق مرامه ﴿قال طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع اقول﴾ قديطلب بما الشارحة ﴿ ۲۳۲ ﴾ للاسم بيان انه لاى معنى وضع ومآله الى التصديق وجوابه بايراد لفظ اشهر وهذا بالمباحث اللغوية انسب وقديطلب بها تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا وجوابه ماهو حدله بحسب الاسم والمطلوب هو التصور وهذا بالمباحث الحكمية انسب ﴿قال ويقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما اقول﴾ اذا سمعت لفظا ولم تعرف ان له مفهوما استحال منك السؤال عن بيان خصوصيته اجمالا وتفصيلا واما اذا عرفت ان له مفهوما ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم فلك ان تسأل عن خصوصيته اجمالا ويكون مآله كما مر لطلب التصديق بكون ذلك اللفظ موضوعا لخصوص ذلك المعنى وبعد ان عرفت خصوصيته اجمالا امكنك ان تسأل عن وجوده لكن الانسب ان تطلب تفصيله اولا ثم وجوده ثانيا وبعد التصديق بوجوده أمكنك طلب تصور حقيقته اى ماهيته الموجودة فى الاعيان فاذا تصورتها بقدر الامكا اتجه لك حينئذ السؤال عن صفاته واحواله الموجودة له وان امكنك تقديم هذا السؤال على طلب الحقيقة فظهر ان ما التى لشرح مفهوم الاسم اجمالا مقدمة قطعا على هل البسيطة الطالبة لوجوده وان ما التى لشرحه تفصيلا مقدمة عليها رعاية لما هو الاولى وان ما التى لطلب الحقيقة مؤخرة عن هل البسيطة قطعا ومقدمة على هل المركبة الطالبة للاحوال المتفرعة على الوجود بناء على ما هو انسب واولى ﴿قال والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل اقول﴾ اشارة الى الفرق بين المحدود وبين الحد حقيقيا كان او اسميا دفعا

المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده وقد اخذ فى هذه شيآن غير الوجود وفى الاول شئ واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة ﴿والباقية﴾ من الفاظ الاستفهام تشترك فى انها ﴿لطلب التصور فقط﴾ وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ آخر ﴿قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء﴾ طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها ﴿او ماهية المسمى﴾ اى حقيقته التى هو بها هو ﴿كقولنا ما الحركة﴾ اى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ﴿وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما﴾ اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لايعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لاماهية له ولاحقيقة لان الماهية مابه يكون الشئ هو هو والمعدوم لاهوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلايقف عليه الا المرتاض

لمايتوهم عن عدم الفائدة فى التحديد ﴾ قال صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اقول ﴾
هذا اذا كان الواضع تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها واما اذا تصورها ببعض اعتباراتها ووضع الاسم
بازائه فان الحد بحسب الاسم يصير رسما بحسب الحقيقة نعم اذا اريد بالحد المعرف مطلقا لم يحتج الى ذلك التقييد ﴿ قال
و بمن العارض المشخص لذى العلم كقولنا من فى الدار اقول ﴾ فان قلت السائل بهذا السؤال قد حصل له التصديق بان
احدا فى الدار وهذا التصديق مغاير ﴿٢٣٣﴾ للتصديق بان زيدا مثلا فى الدار فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى

قطعا فيكون من لطلب
التصديق دون التصور على
قياس ماذكرته فى الهمزة
مع ام المتصلة قلت بينهما
فرق وذلك ان السائل
بمن فى الدار لم يتصور
خصوصية زيد او عمرو
بمقتضى هذا السؤال فاذا
اجيب بزيد افاد زيادة فى
تصور المسند اليه بحسب
خصوصيته و يختلف بحسب
التصديق ايضا بخلاف
قولك أدبس فى اناءام عسل
اذ لا يختلف فيه بالجواب
تصور بل مجرد التصديق
فتأمل وقس على هذا نظائره
من نحو كيف واخواتها ﴿ قال
ويدخل فيه السؤال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
الخ اقول ﴾ قال السكاكى
امامافللسؤال عن الجنس
تقول ماعندك بمعنى أى اجناس
الاشياء عندك وجوابه انسان

اوفرس اوكتاب اوطعام وكذلك تقول ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين
قوله تقول ما الكلمة وبين ماقبله بقول كذلك وكان الظاهر ان يقول وتقول ما الكلمة فلابد لذلك الفصل
من فائدة والذى يلوح من الشرح ان الفصل للتنبيه على ان ما الكلمة ومابعده سؤال عن الماهية والحقيقة كأنه
اراد انه سؤال عن تفصيلها بالحد ليتميز عما سبق فان قولك ماعندك سؤال ايضا عن الحقيقة وتعينها فان السائل عن
الجنس اى الماهية والحقيقة ربما يتصوره مبهما بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات الاجناس والحقائق

بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود
بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم
يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لايكون الا بعد ان
يعرف ان الذات موجودة حتى ان مايوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى
يبرهن على وجودها فى اثناء العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما
اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات
والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص
واحد فى وقتين ﴿وبمن العارض المشخص لذى العلم﴾ اى يطلب بمن الامر
الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه ﴿كقولنا من فى الدار﴾ فانه
يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من
قبيلة كذا، ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فمما يصح من جهة ان
المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص
وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات ﴿وقال السكاكى يسأل
بما عن الجنس يقال ماعندك اى أى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه﴾
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى أى اجناس الالفاظ
هى وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى أى اجناس الكلمات هو وجوابه
الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ﴿اوعن الوصف
تقول مازيد وجوابه الكريم ونحوه﴾ وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون
قيل وما المفردون يارسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
﴿و﴾ يسأل ﴿بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى أبشر هو ام
ملك ام جنى وفيه نظر﴾ اذ لانسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب
من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك

مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ماذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية
عن فرعون (فمن ربكما ياموسى) ان معناه أبشر هو ام ملك ام جني ففساده
يظهر من جواب موسى بقوله (ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى) فانه
قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ماذكرنا ﴿و﴾ يسأل ﴿بأي عما يميز احد
المتشاركين في امر يعمهما نحو أي الفريقين خير مقاما اي أنحن ام اصحاب
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم﴾ فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه
قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول أي الثياب هي فتطلب منه
وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه
كقولنا أيهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لاغير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ﴿و﴾ يسأل
﴿بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة﴾ اي كم آية آتيناهم
أعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام
استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من
قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس
بالمفعول كما مر في الخبرية * وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴿و﴾ يسأل ﴿بكيف عن الحال
وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان﴾ ماضيا كان او مستقبلا ﴿وبايان عن﴾ الزمان
﴿المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وأنى
يستعمل تارة بمعنى كيف﴾ ويجب ان يكون بعده فعل ﴿نحو فأتوا حرثكم أنى
شئتم﴾ اي على أي حال ومن أي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث
ولم يجيء أنى زيد بمعنى كيف هو ﴿واخرى بمعنى من اين نحو أنى لك هذا﴾ اي من
اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم * وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر
بعض النحاة ان أنى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله

من اين عشرون لنا من انى

او مقدرة كقوله تعالى (أنى لك هذا) اي من أنى اي من اين
فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة

ثم يسأل طالبا لخصوصية
منها اجمالا فيجاب باسم يدل
على خصوصية جنس ما
اجمالا كما في قولك ما عندك
وربما يتصوره بخصوصية
اجمالا ثم يسأل عن تفصيله
فيجاب بما هو حد له كما في
قولك ما الكلمة ومنهم
من قال ما سبق سؤال عن
تعيين الماهية الموجودة
وقوله ما الكلمة ومابعده
سؤال عن المفهومات
الاعتبارية الاصطلاحية
وان كانت تلك المفهومات
صادقة على امور موجودة

﴿قال

ام كيف ينفع ماتعطى العلوق به * رئمان انف اذا ماضن باللبن

اقول﴾ العلوق الناقة التى تعطف على غير ولدها فلا ترامه بل تشمه و تمنعه اللبن يقال رامت الناقة ولدها رئمانا اى احبته وظن بالشئ بخل به ورئمان روى مرفوعا بدلا من ماتعطى ومجرورا بدلا من الضمير المجرور فى به ومنصوبا على انه مفعول تعطى وعلى الاولين ضمن تعطى معنى تسمح ﴿قال ممالم يحم احد حوله اقول﴾ وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز وكيفية المناسبة المجوزة له ونحن نذكر فى هذه المواضع مايتضح به وجه المجاز فيها وتستعين به فيما عداها ﴿قال كالاستبطاء نحو كم دعوتك اقول﴾ الاستفهام عن عدد دعائه ﴿٢٣٥﴾ اياه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون معلوما واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك اى عادة او ادعاء فالاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط فاستعمل لفظه فيه وكذا نقول فى قوله تعالى (متى نصر الله) الاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة او ادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما اما بنفسه او باماراته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ماذكرنا نظائره ﴿قال والتعجب نحو مالى لا ارى الهدهد اقول﴾ الاستفهام عن سبب عدم رؤيته الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب عن المسبب اعنى عدم الرؤية لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب ﴿قال والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون اقول﴾ الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه تنبه لضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا وفى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما ان كونه طريق ضلال امر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه ﴿قال والوعيد كقولك الخ اقول﴾

اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى (ام هل تستوى الظلمات والنور) وقوله تعالى (أمن هذا الذى هو جندلكم) وقوله تعالى (ام ماذا كنتم تعملون) وقول الشاعر

ام كيف ينفع ماتعطى العلوق به * رئمان انف اذا ماضن باللبن

وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى (ام انا خير من هذا الذى هو مهين) وبهذا نحل ماقيل فى قوله تعالى (أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون) من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلاوجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ماقيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى أكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فأى شئ كنتم تعملون ﴿ثم ان هذه الكلمات﴾ الاستفهامية ﴿كثيرا ماتستعمل فى غير الاستفهام﴾ مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من أى نوع من انواعه ممالم يحم احد حوله ﴿كالاستبطاء نحو كم دعوتك﴾ ومنه قوله تعالى (حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله) وبيت السقط

الام وفيم تنقلنا ركاب * وتأمل ان يكون لنا اوان

والتعجب نحو (مالى لا ارى الهدهد) والتنبيه على الضلال نحو (فاين تذهبون) والوعيد كقولك لمن يسئ الادب ألم اؤدب فلانا

اذاعلم ذلك والتقرير﴾ قديقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقديقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بمايعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا ﴿بايلاء المقربه الهمزة﴾ اى بشرط ان يلى الهمزة ماحمل المخاطب على الاقراربه ﴿كمامر﴾ فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا اذااردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغيرذلك ومماجعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية (أأنت فعلت هذابآلهتنا ياابراهيم) اذليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قدكان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولوكان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل * واعترض المصنف عليه بانه يجوز انيكون الاستفهام على اصله اذليس فى السياق مايدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هوالذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام * واجيب بانه يدل عليه ماقبل الآية وهو انه عليه الصلاة والسلام قدحلف بقوله (تالله لاكيدن اصنامكم بعدان تولوا مدبرين) ثم لما رأوا كسر الاصنام (قالوا من فعل هذابآلهتنا انه لمن الظالمين قالواسمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم) فالظاهر انهم قدعلموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام * وقدروى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احدفلما ابصروه يكسر الاصنام اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه * وقوله بايلاء المقربه الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى التى تجئ للتقرير بالفعل و الفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فان هل يكون لتقرير نفس الحكم نحو (هل ثوب الكفار ماكانوا يفعلون) والاسماء الاستفهامية للتقرير بمايسأل بها عنه نحو (كم آتيناهم من آية بينة) وماذا فعلت بفلان ومن الذى قتله ونحوذلك ﴿والانكار كذلك﴾ اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واماغيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لايجرى فيه هذا التفصيل وهومثل قولك ماذا يضرك لوفعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك

ومن ابن تدرى ماالعرار من الرند (طويل)

وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار مايليها كالفعل فى قوله

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى (طويل)

فانه ذكر مايكون مانعا من الفعل فلوكان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ماسبق الى الوهم لمااحتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى (أهم يقسمون

هذاالاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذاالتنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب وفى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول أأدبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام ان المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى ﴿قال والتقرير اقول﴾ الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بماهو معلوم منه

رحمة ربك) فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى (أغير الله أتخذ وليا) فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى (أتخذ اصناما آلهة) فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك أراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى (أبشرا منا واحدا نتبعه) لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كامر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى (أفانت تكره الناس (و) أفانت تسمع الصم) من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عليه السلام لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد قدرته على ذلك * لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى وقدمر ان مايلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص * لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى فى ذلك فالسكاكى لم يفرق بين مايلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان المقدم مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى (آلله اذن لكم) على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ماذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه بنى هذا على مذهب القوم ﴿ومنه﴾ اى من مجىء الهمزة للانكار نحو ﴿أليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان﴾ انكار النفى نفى له و ﴿نفى النفى اثبات وهذا﴾ المعنى ﴿مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير﴾ اى لحمل المخاطب على الاقرار ﴿بما دخله النفى﴾ وهو الله كاف ﴿لا بالنفى﴾ وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك . وألم يجدك يتيما) وما اشبه ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف

المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى (أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين) فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم * قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ﴿ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما﴾ من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لابد من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى (قل آالذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين) فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار وأفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك ﴿والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون﴾ ذلك الامر الذي كان ﴿نحو أعصيت ربك﴾ فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله

أفوق البدر يوضع لي مهاد * ام الجوزاء تحت يدي وساد

فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك ﴿اولا ينبغي ان يكون﴾ اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل ﴿نحو أتعصي ربك﴾ بمعنى لا ينبغي ان تحقق العصيان ﴿او للتكذيب﴾ في الماضي ﴿اي لم يكن نحو أفأصفيكم ربكم بالبنين﴾ اي لم يفعل ذلك ﴿او﴾ في المستقبل ﴿اي لا يكون نحو أنلزمكموها﴾ اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي أنلزمكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) وقول الشاعر

وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعامه

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى (ماذا عليهم لو آمنوا بالله) بمعنى أي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه ﴿والتهكم﴾ عطف على الاستبطاء ﴿نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه﴾ هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها

﴿قال والانكار كذلك الخ اقول﴾ انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في احد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه اونقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب ﴿قال والتهكم نحو أصلاتك تأمرك الخ اقول﴾ الاستفهام عن كون صلاته آمرة له بذلك يناسب ادعاء ان المخاطب معتقد له وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التهكم به ﴿قال والتحقير والتهويل والاستبعاد اقول﴾ مناسبة هذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشئ يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم ولتهويله من وجه آخر لان الامر الهائل لعظمته وفخامته يتأبى ان يحاط به علما ولاستبعاد وقوعه ايضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى به ان يكون معلوما

﴿ قال وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء اقول ﴾ هذا تعريف ارتضاه الشيخ ابن الحاجب واعتبر هذا القيد اعنى قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم الفعل مقدورا فجعل المطلوب فى النهى كف النفس عن الفعل المنهى عنه فاحتاج الى اخراج النهى عن تعريف الامر بهذا القيد فورد عليه بطلان العكس بنحو كف عن كذا فالصواب على مذهبه ان يترك هذا القيد ويعتبر الحيثية فان الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل فى نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلوب فى قولك كف عن الزنا والثانى من حيث انه كف عن فعل وحال من احواله و آلة لملاحظته وبهذا الاعتبار هو مطلوب فى قولك لاتزن فاذا قيل طلب فعل من حيث انه فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لاتزن واعترض عليه ايضا بان الاستعلاء غير معتبر فيه كقوله تعالى حكاية عن فرعون (ماذا تأمرون) اذ لايتصور الاستعلاء مع دعوى الالوهية وفى المفتاح ان الامر فى لغة العرب عبارة عن استعمالها اعنى استعمال نحو لينزل وانزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء قيل من اثبت كلام النفس عرفه بالاقتضاء والطلب ومايجرى مجريهما ومن انكره عرفه بعضهم بارادة الفعل وبعضهم بقول القائل لمن دونه افعل وبعضهم ﴿ ٢٣٩ ﴾ باستعمال الصيغ المخصوصة على سبيل الاستعلاء الى غير ذلك مما يدل على اللفظ او الارادة ﴿ قال وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء اقول ﴾ كلام المفتاح يدل على ان الطلب على جهة الاستعلاء لايتناول الندب فانه قال واما ان هذه الصور والتى هى من قبيلها هل هى موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء ام لا فالاظهر انها موضوعة لذلك وهى حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماع نحو قم وليقم زيد الى جانب الامر وتوقف ماسواه من الدعاء والالتماس والندب والاباحة والتهديد على اعتبار القرائن ثم قال ولاشبهة فى ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء ممن هو اعلى مرتبة من المأمور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة والا لم يستتبعه فاذا صادفت هذه اصل الاستعمال بالشرط المذكور افادت الوجوب والا لم تفد غير الطلب ولعل الشارح انما استفاد ماذكره من كلام ابن الحاجب حيث عرف الامر باقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء مع ان المختار عنده ان المندوب مأمور به والمشهور ان القدر المشترك بين الوجوب والندب هو الطلب وبذلك صرح ابن الحاجب ايضا فى تقرير المذاهب فى صيغة افعل حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا جعل الطلب على جهة الاستعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك مخالفا لما اختاره الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب ﴿ قال وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظى اقول ﴾ حمل التوقف على هذا المعنى ممايوهمه عبارة ابن الحاجب فى مختصره حيث

على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن مايناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيماذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شئ منها فى اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الزوق وتتبع التراكيب فلاينبغى ان تقتصر فى ذلك على معنى سمعته اومثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادى ﴿ ومنها ﴾ اى من انواع الطلب ﴿ الامر ﴾ وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهى وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون فى ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هى مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما

قال قال الجمهور حقيقة في الوجوب ابو هاشم فى الندب وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك اشتراكا لفظيا لاشعرى والقاضى بالتوقف فيهما اذ ربما يتوهم ان الضمير فى قوله فيهما ﴿٢٤٠﴾ راجع الى كونها موضوعة للقدر المشترك وكونها مشتركة اشتراكا لفظيا لقربهما لا الى الوجوب والندب والحق انه راجع الى الوجوب والندب كما ان الاشتراك اللفظى ايضا بينهما وقد صرح بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال فى المحصول ومنهم من قال بالتوقف وهم فرق ثلاث الاولى القائلون بانها للقدر المشترك الثانية الذين قالوا انها مشتركة بين الوجوب والندب لفظا الثالثة الذين قالوا انها حقيقة امافى الوجوب فقط او فى الندب اوفيهما معا بالاشتراك لكنا لاندرى ما هو الحق من هذه الاقسام فجعل هذه المذاهب الثلاثة مندرجة تحت القول بالتوقف اما الاخير فظاهر وهو الذى عنى فى المختصر بالتوقف واما الاولان فلان الصيغة اذا جردت عن القرائن يتوقف فيها بين الوجوب والندب اما على تقدير الاشتراك اللفظى فلانه لايدرى ايهما المراد منها واما على تقدير الاشتراك المعنوى فلانه لا يدرى ان القدر المشترك المراد منها فى ضمن ايهما يوجد

وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظى وقيل هى مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ من ذلك لم يجزم المصنف بشئ واشار الى ماهو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال ﴿والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا﴾ فى هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثانى مايصلح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى حقيقة الامر اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا فى حقيقة الامر او فى غيرها حتى ان لفظ اغفر فى قولنا اللهم اغفر لى امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين ﴿موضوعة لطلب الفعل استعلاء﴾ اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا فى نفسه اولا ﴿لتبادر الفهم عند سماعها﴾ اى سماع الصيغة ﴿الى ذلك﴾ الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة * قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة مثلا تمد كونها حقيقة فى الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر فى قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر فى عرفهم حقيقة فى نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة صيغة الماضى والمضارع وامثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا تمد ذلك فى الجملة وان لم تصلح دليلا عليه ﴿وقد تستعمل﴾ صيغة الامر ﴿لغيره﴾ اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لاتكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله ﴿كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد﴾ اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد ﴿نحو اعملوا ماشئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا﴾ اذ

ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفى الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالات بهم ﴿والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا﴾ والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما ﴿والتمنى نحو﴾ قول امرئ القيس

(طويل)

﴿الا ايها الليل الطويل الا انجلى﴾ * بصبح وما الاصباح منك بامثل

الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسى همومى نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهارى يظلم فى عينى لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق والاستطالة تلك الليلة كأنه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى والى الثانى اعنى ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله ﴿والدعاء نحو رب اغفرلى﴾ فانه طلب للفعل على سبيل التضرع ﴿والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء﴾ وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس فى العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ﴿ثم الامر﴾ قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب ﴿عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء﴾ ﴿ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر﴾ الاول ﴿دون الجمع﴾ بين الامرين ﴿وارادة التراخى﴾ فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما ﴿وفيه نظر﴾ لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخى مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شئ منهما ﴿ومنها﴾ اى من انواع الطلب ﴿النهى﴾ وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ﴿وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا تفعل﴾ وفى عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فى أى معنى استعمل كما يسمى افعل امرا ﴿وهو كالامر فى الاستعلاء﴾ لانه

﴿قال والتمنى نحو قوله امرئ القيس الخ اقول﴾ * فان قلت قد سبق ان التمنى من اقسام الطلب وعرفه الشارح بانه طلب الشئ على سبيل المحبة فصيغة الامر اذا استعملت فى التمنى كانت مفيدة لطلب الفعل فكيف يصح ان تجعل من القسم الاول وهو ان لا يكون للطلب الفعل اصلا * قلت كأنه اراد ان القسم الاول هو ان لا يفيد الطلب المعتبر فى الامر اصلا اعنى ما يستدعى امكان المطلوب وما لا يفيد هذا الطلب اصلا جاز ان يفيد نوعا آخر من الطلب فلا اشكال ﴿قال وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء اقول﴾ يعنى طلب الكف من حيث هو كف على قياس ما مر فى الامر لئلا ينتقض بقولك كف عن الزنا ﴿قال وهو كالامر فى الاستعلاء اقول﴾ لما كان طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والندب كما زعمه الشارح لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين التحريم والكراهة فيكون النهى موضوعا للقدر المشترك بينهما عند المصنف على خلاف ماهو المختار عند الجمهور كما قلنا فى الامر

﴿قال فانهم اختلفوا فى ان مقتضى النهى اقول﴾ قد اومأنا فيما سبق ان هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى ان عدم الفعل مقدور اولا ﴿قال والطلب لاينفك عن ﴿٢٤٢﴾ سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب الخ اقول﴾ هذا الوجه يقتضى ان يعتبر الجزاء المذكور مترتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك فان قولنا اكرمنى اكرمك مقدر بقولك ان تكرمنى اكرمك لا بقولك ان اطلب اكرامك اكرمك فالجزاء المذكور مترتب على اكرام المخاطب للمتكلم لا على طلب اكرامه فالسببية المعتبرة فى الكلام انما هى بين الاكرامين وهو ظاهر ﴿قال لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية اقول﴾ المناسب ان يقال العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها وان كانت بماهيتها علة له فان الكلام فى سببية الطلب لما هو سبب حامل للطالب عليه لا فى سببية الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب وقوله ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم فى الذهن على المعلول وتتأخر فى الخارج عنه يؤيد ما ذكرنا وان قدر كلامه هكذا معلولة للعلة الفاعلية بتوسط المعلول وعلة لعلية العلة الفاعلية للمعلول فيكون علة للمعلول ايضا كان تعسفا ظاهرا

المتبادر الى الفهم وليس كالامر فى عدم الفور وعدم التكرار اذا الحق ان النهى يقتضى الفور والتكرار وقال السكاكى ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لاتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك فى الامر للمتحرك تحرك اى فى الاستقبال وفى النهى للمتحرك لاتسكن فالاشبه الاستمرار ﴿وقد يستعمل فى غير طلب الكف﴾ عن الفعل كما هو مذهب البعض ﴿او﴾ طلب ﴿الترك﴾ كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لاتفعل والمذهبان متقاربان ففى الجملة قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك ﴿كالتهديد كقولك لعبد لايمتثل امرك لاتمتثل امرى﴾ فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لاتشمت بى اعدائى او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لاتفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهى لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو (اهدنا الصراط المستقيم* ولاتحسبن الله غافلا) اى دم واثبت على ذلك ﴿وهذه الاربعة﴾ يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى ﴿يجوز تقدير الشرط بعدها﴾ وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة بعد الشرط ﴿كقولك﴾ فى التمنى ﴿ليت لى مالا انفقه﴾ اى ان ارزقه انفقه ﴿و﴾ فى الاستفهام ﴿اين بيتك ازرك﴾ اى ان تعرفنيه ازرك وفى الامر ﴿اكرمنى اكرمك﴾ اى ان تكرمنى اكرمك ﴿و﴾ فى النهى ﴿لاتشتمنى يكن خيرا لك﴾ اى ان لاتشتمنى يكن خيرا لك وقد ذكر فى تحقيقه وجهان* احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لاينفك عن سبب حامل للطالب على ذلك الطلب فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب فى الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة بالعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم فى الذهن على المعلول وتتأخر فى الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب فى الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذى يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فالجزم

﴿قال وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب الخ اقول﴾ هذا هو الوجه الصحيح وذكر فى ايضاح المفصل ان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لايكون الا لغرض فقد تضمنت حينئذ فى المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها هى السبب وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك قال الخليل ان هذه الاوائل الاربع كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى المذكور وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لايلزم ان يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لايكون الا لغرض خارج عنه والا لكان عبثا فكأن الشارح فهم من اول كلامه الوجه الاول وجعل قوله بخلاف الخبر الى آخره اشارة الى الوجه الثانى والحق ان مجموع كلامه وجه واحد ﴿٢٤٣﴾ والمراد منه الوجه الثانى لا الاول لفساده واراد بقوله والطلب لايكون الا لغرض انه لايكون الا لغرض من المطلوب لا من الطلب نفسه واراد بقوله والا لكان عبثا انه يكون عبثا فى الغالب لان اكثر الاشياء مما لايطلب لذاته ﴿قال او لغيره يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله الخ اقول﴾ الاظهر ان يقال فيكون ذلك الغير علة غائية للمطلوب ومسببا عنه فى الخارج كما ذكره فى الوجه الاول فان هذا المعنى ادل على ترتب الجزاء على المطلوب مما ذكره من مجرد التوقف ﴿قال فلان الشرط لايلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صح صلاتك اقول﴾ المذكور فى الكتب المعتبرة فى الاصول ان كلمة ان قد غلبت فى السببية فدلت على ترتب الثانى على الاول وانها تستعمل فى الشرط الذى هو جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتنى ضربتك ان الضرب الثانى مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) ففيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغى ان يتبادروا الى امتثال قول النبى عليه السلام حتى كان قوله تعالى (اقيموا الصلاة) سببا لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صح صلاتك يشعر بمبالغة فى اعتبار الوضوء فى صحة الصلاة كأنه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم مجرد التوقف فقط

السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء * وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبى كون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا فى السوق واما قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) فلان الشرط لايلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صح صلاتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو (فذرهم فى خوضهم يلعبون) او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك ﴿واما العرض﴾ وان عده النحاة احد الاشياء التى يقدر بعدها الشرط ويجزم فى جوابه المضارع ﴿كقولك ألا تنزل تصب خيرا﴾ اى ان تنزل تصب خيرا ﴿فمولد من الاستفهام﴾ اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول

مثلا فالاستفها عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه فى التحقيق همزة انكار اى لا ينبغى لك ان لاتنزل وانكار النفى اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هـذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفى بعد المثبت وبالعكس مثلا لايجوز لاتكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعنى ان تكفر او ان لاتسلم تدخل النار خلافا للكسائى فانه يجوزه تعويلا على القرينة ﴿ويجوز﴾ تقدير الشرط ﴿فى غيرها﴾ اى فى غير هذه المواضع ﴿لقرينة نحو﴾ ام اتخـذوا من دونه اولياء ﴿فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق﴾ فانه هو الذى يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولى سواه * فان قلت لاشك انه انكار توبيخ بمعنى لاينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان تعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة * قلت ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن قولنا لاتضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لايحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان لافرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لايصح وقوع الآخر وحذف الشرط فى الكلام كثير وسيتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ﴿ومنها﴾ اى ومن انواع الطلب ﴿النداء﴾ وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا كايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذى ينادى له يعنى انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لايفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهـده فكأنه غافل عنه بعيد وأى والهمزة للقريب وقد يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب ولا يغيب عنه اصلا كقوله

أسكان نعمان الاراك تيقنوا * بانكم فى ربع قلبى سكان

واما يا فقيل حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها فى القريب اما لاستقصار الداعى نفسـه واستبعاده عن مرتبـة المدعو نحو يا الله واما للتنبيـه على عظم الامر وعلو شـأنه وان المخـاطب مع تهالكه على الامتثال كأنه غافل عنه بعيد نحو (يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك) واما للحرص على اقباله كأنه امر بعيد نحو ياموسى اقبل واما للتنبيه على بلادته

وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما الانحطاط شأنه تبعيداله عن المجلس نحو ياهذا ﴿وقد يستعمل صيغته﴾ اى صيغة النداء ﴿فى غير معناه﴾ وهو طلب الاقبال ﴿كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم يامظلوم﴾ فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى ﴿والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل﴾ فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بمانسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة أولمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحو نقرئ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وماجعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عماد دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فأى مضموم والرجل مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف فى تفسيره ﴿اى متخصصا من بين الرجال﴾ وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو نحن معاشر الانبياء لانورث وربما يكون علما نحو

بنا تميما يكشف الضباب

قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لايكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين احدهما النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله

انا بنى نهشل لاندعى لاب

الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لايخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب أمن ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لايخفى شأنه لانفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يالله من الم الفراق ومنها التعجب نحو ياللماء ويالدواهى كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير والتضجر كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله

ايا منازل سلمى اين سلماك

وقوله

﴿ياناق جدى فقد افنت اناتك بى * صبرى وعمرى واحلاسى وانساعى﴾

ومنها التوجع والتحسر كقوله

﴿ قال لايجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائى فانه يجوزه تعويلا على القرينة اقول ﴾ يعنى يجوز جعل النفى قرينة للاثبات كما فى المثال الاول وعكسه فى المثال الثانى وقد صرح بذلك نجم الائمة لكن لايخفى ان جعل النفى قرينة للاثبات اقرب نحو لاتدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار اى ان تدن وان تكفر وذلك لاشتمال النفى على مفهوم الاثبات وكونه واردا عليه واما العكس نحو اسلم تدخل النار اى ان لا تسلم ففيه بعد اذ ليس فى الاثبات اشتمال على مفهوم النفى ولذلك كان تجويز القسم الاول منه اشهر

(طويل) فياقبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا

وكقوله

(كامل) ياعين بكى عنه كل صباح

ومنها الندبة كقولك يا محمداه كأنك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة فى الكلام فتأمل واستخرج ماينا سب المقام ﴿ثم الخبر قديقع موقع الانشاء اماللتفأول﴾ بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى ﴿اولاظهار الحرص فى وقوعه﴾ كامر فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقاءك ﴿والدعاء بصيغة الماضى من البليغ﴾ نحو رحمه الله ﴿يحتملهما﴾ اى التفأول واظهار الحرص واماغير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات ﴿اوللاحتراز عن صورة الامر﴾ كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر الى لانه فى صورة الامر وان كان دعاء اوشفاعة فى الحقيقة ﴿اولحمل المخاطب على المطلوب بان يكون﴾ المخاطب ﴿ممن لايحب ان يكذب الطالب﴾ اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لايحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فالخبر فى هذه الصورة مجاز لاستعمالها فى غير ماوضع له ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب سارع فى الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع فى نفسه لقوة الاسباب المتأخذة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات

﴿تنبيه﴾

﴿الانشاء كالخبر فى كثير مماذكر فى الابواب الخمسة السابقة﴾ يعنى احوال الاسناد الخبرى والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر ﴿فليعتبره﴾ اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر ﴿الناظر﴾ المتأمل فى الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائى ايضا اما مؤكد اومجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور اومحذوف مقدم اومؤخر معرف اومنكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم اوفعل مطلق اومقيد بمفعول اوبشرط اوغيره والمتعلقات اما متقدمة اومتأخرة مذكورة اومحذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر اوبغير قصر والاعتبارات المناسبة فى ذلك مثل مامر فى الخبر ولايخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بماسبق والله المرشد

الباب السابع ﴿ الفصل والوصل ﴾

﴿الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه﴾ اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا اووصفا او حالا اوشرطا اوصلة اونحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس بمقصود لذاته ﴿ فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول ﴾ اى على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ﴿ ان قصد تشريك الثانية لها ﴾ اى للاولى ﴿فى حكمه﴾ اى فى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ اوحالا اوصفة اونحو ذلك ﴿عطفت﴾ الثانية ﴿عليها﴾ ليدل العطف على التشريك المذكور ﴿ كالمفرد ﴾ فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا اوحالا اوغير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لاتكون لها محل من الاعراب الاوهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك ﴿ فشرط كونه ﴾ اى كون عطف الثانية على الاولى ﴿ مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما ﴾ اى بين الجملة الاولى والثانية ﴿ جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر ﴾ لما بين الكتابة والشعر من التناسب والجهة الجامعة بين الشعر والكتابة هو التأليف ﴿ او يعطى ويمنع ﴾ لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع اويشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط * قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطى اوثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف جامعة والاظهر ان يترك لفظ الظاهر ويقال اراد به نحو الواو من حروف العطف

﴿قال فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة اقول﴾ واما نحو قوله أقائم الزيدان فكلام وجملة لانه مأول بالفعل وايضا اسناده مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها اصليا لتأويلها بالفعل وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته ﴿قال الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف اقول﴾ * فان قلت دعوى ظهور انه اراد هذا المعنى يشعر بان هناك احتمال ارادة معنى آخر فماذا هو * قلت هناك احتمالان احدهما بعيد والآخر ابعد اما الاول فهو ان يقرأ لفظ نحوه منصوبا عطفا على مقبولا ويفسر بكونه قريبا من الطبع مستحسنا او بكونه بليغا واما الثانى فهو ان يقرأ مجرورا معطوفا على الضمير المجرور فى كونه على مذهب من يجوز ذلك فيكون المعنى ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى التى لها محل من الاعراب مقبولا وشرط كون نحو هذا العطف وهو عطف المفرد على المفرد مقبولا ان يكون بين الجملتين والمفردين جهة

﴿قال لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه اقول﴾ فى الكشاف انه تأكيد له لان قوله انا معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزؤن رد للاسلام ودفع له منهم لان المستهزئ بالشئ المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به ودفع نقيض الشئ تأكيد لثباته او بدل لان من حقر الاسلام فقد عظم الكفر او استيناف وفى المفتاح انه تأكيد له او استيناف فانه قال فى امثلة التأكيد لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نوهم اصحاب محمد عليه السلام الايمان وقع قوله انما نحن مستهزؤن مقررا فقصل ولك ان تحمله على الاستيناف ولا يخفى عليك الفرق بين توجيهى الشيخين للتأكيد

وان جعله بيانا ليس بواضح وسواء جعل تأكيدا او بدلا او بيانا لم يصح العطف عليه لاستلزامه ان يكون الله يستهزئ بهم مقولا لهم وان يكون ايضا تأكيدا او بدلا او بيانا لقولهم انا معكم وكذا لا يصح العطف عليه اذا جعل استينافا لاستلزامه ان يكون مقولا لهم وان يكون ايضا من تتمة الجواب عن السؤال المقدر وهو ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام هذا كله فى حكاية كلامهم واما كلامهم مع شياطينهم فقد فصل فيه انما نحن مستهزؤن عما قبله لكونه تأكيدا او بدلا او استينافا وليس فى كلامهم الله يستهزئ بهم ليتصور فصله او وصله فالمثال لما نحن فيه هو الحكاية دون المحكى فانه مثال للتأكيد او البدل او الاستيناف فى جمل لا محل لها من الاعراب فتأمل ولا تغفل عن صحة الاستشهاد بالحكاية فى الآية فيما له محل من الاعراب وصحة الاستشهاد بالمحكى فيها فيما لا محل له منه والحاصل انه ان نظر الى فصل الله يستهزئ بهم عما قبله فذلك فى الحكاية وفى جمل لها محل من الاعراب وبهذا الاعتبار استشهد به فى هذا المقام وان نظر الى فصل انما نحن مستهزؤن عما قبله فذلك فى المحكى وفى جمل لا محل لها من الاعراب وبهذا الاعتبار يستشهد به للتأكيد او البدل او الاستيناف فى جمل لا محل لها من الاعراب وانما اطنبنا فى توضيح الكلام لنستعين به فى دفع ما توهمه الشارح فيما سيرد عليك

الواو فانه ليس له هذا المعنى فلابد له من جامع ﴿ولهذا عيب على ابى تمام قوله

(كامل)

لا والذى هو عالم ان النوى * صبر وان ابا الحسين كريم﴾

اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا انى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على الف سواك تحوم

﴿والا﴾ اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها ﴿فصلت﴾ الثانية ﴿عنها﴾ لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود ﴿نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم﴾ يعنى ان قولهم انا معكم جملة فى محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها فى كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه ﴿وعلى الثانى﴾ اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ﴿ان قصد ربطها بها﴾ اى ربط الثانية بالاولى ﴿على معنى عاطف سوى الواو عطفت به﴾ اى عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئ آخر ﴿نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة﴾ وذلك لان ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان فى عطف الجمل واو واما وام فى عطف الجمل مثلها فى عطف المفردات وليست او

عن قريب ان شاء الله تعالى ﴿قال ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان فى عطف الجمل اقول﴾ اما كلمة لا فلانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع وذلك ظاهر فى المفردات وما فى حكمها نحو قولك زيد قائم يناقضه زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم ولا يتصور فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب واما نحو قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح خطابا لمن اعتقد حسن وجهه ﴿٢٤٩﴾ وقبيح فعله فلا يبعد صحته قياسا لانه فى معنى قولك زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل فى حكمه بانها لا تقع فى عطف الجمل بناء على ان المراد جمل لا محل لها من الاعراب اذ الكلام فيها واما كلمة حتى فلان شرطها ان يكون ما بعدها جزأ مما قبلها اما اضعف او اقوى ولا تحقق له فى الجمل اصلا وظاهر كلام المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال فى بحث العطف ولا بد فى حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله * وكنت فتى من جند ابليس فارتقى * بى الحال حتى صار ابليس من جندى * اذ المتبادر منه انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يحمل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات ويمكن ان يقال حتى فى البيت استينافية فانها والعاطفة ترجمان الى اصل واحد هى الجارة فاعتبار التدريج فى احداهما ينبئ عن اعتباره فى الاخرى رعاية لجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن ان تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية ﴿قال لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له اقول﴾ وذلك اما لبعد درجته وعلو منزلته بالقياس الى مضمون الجملة الاولى كما فى المثال الاول والثالث والرابع واما لمجرد تباينهما وعدم تناسبهما كما فى المثال الثانى ﴿قال وقد يجئ لمجرد الترتيب والتدرج فى درج الارتقاء اقول﴾ يعنى التدرج فى ذكر المعانى بذكر ما هو الاولى فالاولى كما فى البيت فان سيادة نفسه اخص به واولى من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه من سيادة جده قال نجم

فى مثل قوله تعالى (كلمح البصر او هو اقرب) وقوله تعالى (الى مائة الف او يزيدون) للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل فى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله فى حكم المسكوت كقوله تعالى (بل هم فى شك منها بل هم منها عمون) واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى (ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين) فان مدح الشئ او ذمه انما يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو (ونادى نوح ربه فقال) ونحو (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون) لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانية فى المرتبة مما يحصل تمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى (ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما تجئ لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو (ثم انشأناه خلقا آخر) ونحو (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) لاستبعاد الاشراك بخالق السماوات والارض وكذا قوله تعالى (ثم كان من الذين آمنوا) بعد قوله (فلا اقتحم العقبة) الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا (استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجئ لمجرد الترتيب والتدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكذا قوله تعالى (وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين) اذا عرفت

الائمة ثم ههنا كالفاء فى قوله فبئس مثوى المتكبرين فنعم اجر العاملين فان مدح الشئ اوذمه يصح بعد جرى ذكره
﴿قال احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر اقول﴾ فيه اشارة الى فائدة العطف بالواو
فى جمل لا محل لها من الاعراب فانها اذا لم يعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع والابطال واذا عطفت فهم اجتماع مضموناتها فى الحصول بطريق النصوصية وانت خبير بان هذا الاحتمال انما يجرى فى بعض الصور والاحسن ان يقال الجملتان اذا لم يعطف احداهما على الاخرى فهم اجتماع مضمونيهما فى الحصول بدلالة العقل ضرورة ان الامور الواقعة فى نفس الامر تكون مجتمعة فيها وربما لا تكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم واذا عطفت بالواو فقد دل على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة ثم ان هذه الدلالة لا تحسن فى كل جملتين مجتمعتين فى الواقع كما لا يخفى بل فى جملتين متوسطتين بين غايتى الاتحاد والتباين ومعرفة هذه الاحوال فيما بين الجمل متعسرة جدا فلذلك تسكب فيه العبرات ﴿قال فان قلت اذا عطف
شئ على جواب الشرط فهو على ضربين اقول﴾ يعنى انا لا نسلم انه اذا جعلت اذا شرطية وعطف الله يستهزئ بهم
على جواب الشرط افاد الكلام اختصاص الاستهزاء بحال خلوهم الى شياطينهم بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم
ذلك ان لو استقل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجزائية وهو ممنوع وحاصل الجواب

هذا فنقول اذا عطفت بواحدة من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه
وهى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وعند انتفائه يثبت الاشكال * فان قلت الواو ايضا
يفيد الجمع بين مضمونى الجملتين فى الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع من
غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا فى
دلائل الاعجاز * قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة فى مجرد
الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذى تسكب فيه
العبرات ﴿والا﴾ اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
﴿فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل﴾ واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك فى ذلك الحكم ﴿نحو واذا خلوا﴾ الآية ﴿لم يعطف الله يستهزئ بهم على
قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر﴾ من ان تقديم المفعول ونحوه
من الظروف وغيرها يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم
وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال
خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال * فان قلت لا نسلم
ان اذا فى الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام
ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشئ حتى يلزم تقييد استهزاء الله تعالى بحال خلوهم الى شياطينهم * قلت
اذا الشرطية هى بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا
خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرؤ القرآن الا اذا خلوت سواء حصل ذلك
باعتبار مفهوم الشرط اوباعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا
وقولنا ان جئتنى اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى
الخطابيات * فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما
ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط فيه سببا بواسطة كونه سببا فى
المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اى اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا
من هذا القبيل * قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم

وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعنى استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لوقالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز ﴿والا﴾ عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لايكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة اويكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا ﴿فان كان بينهما﴾ اى بين الجملتين ﴿كمال الانقطاع بلا ايهام﴾ اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود ﴿اوكمال الاتصال اوشبه احدهما﴾ اى احد الكمالين ﴿فكذلك﴾ يتعين الفصل ﴿والا﴾ اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولاكمال الاتصال ولاشبه احدهما ﴿فالوصل﴾ متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضى مناسبة بينهما وان تكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة * الاول كمال الانقطاع بلا ايهام * الثانى كمال الاتصال * الثالث شبه كمال الانقطاع * الرابع شبه كمال الاتصال * الخامس كمال الانقطاع مع الايهام * السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف فى تحقيق المقامات الستة فقال ﴿اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا او انشاء لفظا ومعنى﴾ اى يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى ﴿نحو

وقال رائدهم ارسوا نزاولها﴾ فكل حتف امرئ يجرى بمقدار

الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لاالجبن ينجيه ولاالاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبر كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة * فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثانى وهو ان لايكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال وهى

بهم وهو فاسد من وجهين احدهما ماذكره الشيخ والثانى لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول والاخبار عن انفسهم بانا مستهزؤن واذا جعل من الضرب الاول تم الكلام سالما عن المنع ﴿قال ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة اقول﴾ او تعليل الارساء وبيان غايته فكأنه قيل امرتكم بالارساء للمزاولة على ان يكون للمزاولة متعلقا بالامر وغاية له او قيل امرتكم بان ترسوا للمزاولة على ان يكون للمزاولة معمولا لان ترسوا فعلى الاول هناك امر معلل وعلى الثانى امر بمعلل وقوله والامر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة انما يظهر على الثانى واما على الاول فالعكس هو ان يصير الامر بالارساء علة للمزاولة واعلم ان ما جعله سببا لعدم الجزم يصح ان يجعل سببا للفصل فان بيان العلة والغرض من شئ بعد ذكره يناسب تقدير السؤال فيكون استينافا

﴿قال فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ماوقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولايخفى مافيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مماله محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن مماله محل من الاعراب على مامر اقول﴾ فيه بحث * اما اولا فلان ماتقدم من قوله لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما الخ يدل على ان الكلام في المثال الذي هو محكي اعني قول الرائد فان تعليل الامر بالارساء وانعكاس المعنى بالجزم انما يتصور في كلامه واما الشاعر فهو انما يحكي كلام الرائد على منواله وليس له ان يعلل امرا واردا في كلام الرائد ولا ان يجزم مابعده جوابا له بل ليس له الا حكاية التعليل الوارد فيه او الجزم لو كان واردا فيه * واما ثانيا فلانه لا خفاء ان المقصود تمثيل كمال الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين الجملتين واختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذا كان للاولى محل من الاعراب كيف وقد ورد العطف في الجمل الحكمية بعد ﴿٢٥٢﴾ القول مع كونها مختلفة ذلك الاختلاف نحو قوله تعالى (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وقد مر ان العلامة نص على جواز العطف ههنا في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد ويدل على جوازه ايضا انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء بناء على ظهور فائدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كان تلك الاحوال اعني مايوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا * فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى اومعنى فقط ان وجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب اولا * قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجمل المحكمية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف مالا محل لها من الاعراب فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر احوالها العارضة لها * واما ثالثا فلان قوله لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالته على المحكي

قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح * قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب اولا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ماوقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى مافيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى (انا معكم انما نحن مستهزؤن) مماله محل من الاعراب على مامر ﴿او معنى﴾ اي لاختلافهما خبرا اوانشاء معنى بان يكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريين اوانشائيين لفظا ﴿نحو مات فلان رحمه الله﴾ اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان ﴿اولانه﴾ عطف على لاختلافهما والضمير للشأن ﴿لا جامع بينهما كما سيأتي﴾ بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح ﴿واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى﴾ او بدلا عنها او بيانا لها

لاباعتبار نفس الحكاية ولاتعسف فى ذلك واماقوله تعالى (انامعكم انمانحن مستهزؤن الله يستهزىء بهم) ففيه بحثان احدهما فصل قوله تعالى انمانحن مستهزؤن عماقبله فى كلامهم وذلك لكونها تأكيد اللاولى اوبدلا عنها اواستينافا وعلى هذا فالجملة الاولى لامحل لها من الاعراب وامافصله عنه فى نظم الآية فذلك لحكاية كلامهم على ماكان عليه اذالمجموع كلام واحد يجب فى الحكاية ابقاؤه على صورته والثانى فصل الله يستهزىء بهم عماقبله وذلك فى الحكاية دون المحكى اذلم يوجد فيه وللجملة الاولى فى الحكاية محل من الاعراب وبهذا الاعتبار اوردالآية فيمامر وقد لخصنا الحال هناك فتأمل * فان قلت قدتبين ان المثال المقصود ههنا كلام الرائد لكن لما لم يطلع عليه الابحكاية الشاعر عنه كلامه اورد المصراع دليلا عليه وان فصل تزاولها عن ارسوا فى كلامه لكمال الانقطاع لاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى فماذا تقول فى فصله عنه فى الحكاية فهل يجوز فيها ان يعطف عليه ويكون الواو من كلام الحاكى كما فى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل * قلت انمايجوز للحاكى ايراد الواو فى الجمل المحكية اذاكان كل واحدة منها كلاما برأسها ليكون كل واحدة محكية على حالها والجملة الثانية ههنا اعنى تزاولها تعليل لماتضمنه الاولى فهى من تتمتها بحسب المعنى ومتحدة معها فيجب جعلهما محكيا واحدا فترك العاطف فى الحكاية لهذه العلة لالكمال الانقطاع كماتوهمه الشارح ﴿ قال واماالنعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لاعليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لاتحقق له فى الجمل اقول ﴾ اى كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لاتحقق له فى الجمل والا لكانت الجملة محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هى جمل لاتصلح لذلك

واماالنعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لاعليه والبيان بالعكس وهذا المعنى ممالاتحقق له فى الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون ﴿لدفع توهم تجوز اوغلط﴾ وهو قسمان لانه امان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى افادة التقدير مع الاختلاف فى المعنى اومنزلة التأكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول ﴿نحو لاريب فيه﴾ بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة اوطائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه جملة ثالثة على ماهو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود ﴿فانه لما بولغ فى وصفه﴾ اى وصف الكتاب والباء فى قوله ﴿ببلوغه﴾ متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه بلغ ﴿الدرجة القصوى فى الكمال﴾ وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله ﴿بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام﴾ وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب اومبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كأن ماعداه من الكتب فى مقابلته ناقص وانه الذى يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل فى الرجولية كأن من سواه بالنسبة اليه ليس برجل ﴿جاز﴾ جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ﴿ان يتوهم السامع قبل التأمل انه﴾ اى قوله ذلك الكتاب ﴿مما يرمى به جزافا﴾ من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة ﴿فاتبعه﴾ على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب ﴿نفيا لذلك﴾ التوهم ﴿فوزانه﴾ اى وزان لاريب فيه ﴿وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه و﴾ الثانى ﴿نحو هدى﴾ اى هو هدى ﴿للمتقين فان معناه انه﴾ اى الكتاب ﴿فى الهداية بالغ درجة لايدرك كنهها﴾ لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشىء نهايته ﴿حتى كانه هداية

﴿قال فوزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لاريب فيه اقول﴾ ذكر فى الكشاف ان لاريب فيه مؤكد ومقرر لذلك الكتاب وان هدى للمتقين مؤكد لقوله لاريب فيه وهذا اوضح لااشكال عليه واما المذكور فى الكتاب وهو الموافق لما فى المفتاح فيتجه عليه ان الانسب حينئذ ان يعطف هدى للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما فى كونهما تأكيدا لذلك الكتاب ولا امتناع فيه وانما الممتنع عطف التأكيد على المؤكد لاعطف احد التأكيدين على الآخر والتفصى عنه ان يقال لما كان لاريب فيه مؤكدا للجملة الاولى اتحد بها وصار من تتمتها

فالجملة السابقة التى يتوهم العطف عليها هى ذلك الكتاب مقيدا بما هو من تتمته ولا مجال للعطف هنا لان هدى للمتقين مؤكد لها وقد اشار صاحب المفتاح الى ذلك حيث قال وكذلك فصل هدى للمتقين لمعنى التقرير فيه للذى قبله لان قوله ذلك الكتاب لاريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا وقوله هدى للمتقين تقريره كما لايخفى هو هدى الخ ﴿قال ولم يعتبر بدل الكل لانه لايتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لاتحقق له فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب اقول﴾ اى التميز بهذا الوجه لاتحقق فى الجمل لان التأكيد المعتبر فيها لابدان يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة ههنا تكريرها وحينئذ لايتميز احدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التى لامحل لها من الاعراب لايتصور فيها ماهو مقصود بالنسبة فلا امتياز ايضا بهذا الاعتبار فلا يتصور فى الجمل ماهو بمنزلة بدل الكل ممتازا عن التأكيد * فان قلت ما جعلته تأكيدا لفظيا يشبه بدل الكل فى مغايرة لفظه لفظ المؤكد مع اتفاق المعنى ويشبه التأكيد اللفظى فى عدم القصد بالنسبة فلماذا جعلته بمنزلة التأكيد اللفظى ولم تجعله بمنزلة بدل الكل * قلت العمدة الكبرى فى البدل كونه مقصودا بالنسبة وقد فات ههنا فجعله تأكيدا لفظيا اولى وان كان استئناف القصد الى الجملة الثانية بمنزلة قصد النسبة فى المفردات ولهذا جاز ان ينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال

محضة﴾ حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين ﴿وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها﴾ اى بحسب الهداية يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها ﴿تتفاوت فى درجات الكمال﴾ لابحسب غيرها * فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه * قلت هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه ﴿فوزانه﴾ اى وزان هدى للمتقين ﴿وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد﴾ لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان قوله لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته ﴿او بدلا منها﴾ عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ﴿لانها﴾ اى الاولى ﴿غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية﴾ فانها وافية لاتشبه غير الوافية ﴿والمقام يقتضى اعتناء بشأنه﴾ اى بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه ﴿لنكتة ككونه﴾ اى تلك النكتة مثل كون المراد ﴿مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا﴾ فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصاف ولم يعتبر بدل الكل لانه لايتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة

دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لاتحقق له فى الجمل لاسيما التى لامحل لها من الاعراب فالاول وهو ان يتنزل الثانية منزلة بدل البعض ﴿نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله﴾ والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه اوذريعة الى غيره ﴿والثانى﴾ اعنى قوله امدكم بانعام الخ ﴿اوفى بتأديته﴾ اى تأدية المراد ﴿لدلالته﴾ اى دلالة الثانى ﴿عليها﴾ اى على نعم الله ﴿بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول﴾ لان ماتعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها ﴿و﴾ الثانى وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال ﴿نحو

اقول له ارحل لاتقيمن عندنا * والافكن فى السر والجهر مسلما ﴾

اى ان لم ترحل فكن على مايكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر ﴿فان المراد به﴾ اى بقوله ارحل ﴿كمال اظهار الكراهة لاقامته﴾ اى اقمة المخاطب ﴿وقوله لاتقيمن عندنا اوفى بتأديته﴾ اى تأدية المراد ﴿لدلالته عليه﴾ اى لدلالة لاتقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته ﴿بالمطابقة مع التأكيد﴾ الحاصل من النون * فان قلت قوله لاتقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة * قلت نعم ولكن صار قولنا لاتقم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا مايقال لاتقم عندى ولايراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لاتقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا مايقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ماوضع له بل دلالته على مايفهم منه قصدا

﴿قال كمال اظهار الكراهة لاقامته اقول﴾ هكذا عبارة المفتاح والاظهر ان يقال كمال اظهار كمال الكراهة اذليس المقصود كمال الاظهار فقط بحيث يجوز كون الكراهة غير كاملة بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها ولعله هو المراد لكنه حذف لان الاعتناء بشأن اظهار الكراهة يدل فى الجملة على كمالها وشدتها ﴿قال اى لدلالة لاتقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته اقول﴾ لم يرد ان لاتقيمن مستعمل فى كمال الاظهار بل اراد انه دال على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل باستعماله فيها كمال اظهارها واظهار كمالها وليس شئ منهما مستعمل فيه اللفظ ﴿قال فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة اقول﴾ يمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهى هو الكراهة نعم من فرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من الغير عبارة عن ارادته منه وطلب عدمه او الكف عنه عبارة عن كراهته منه كالاشاعرة احتاج فى تصحيح كون دلالة لاتقيمن على ما ذكرنا بالمطابقة الى ان تمسك بالعرف وفى قوله حقيقة فى اظهار كراهة اقامته تسامح فان قولك لاتقم ليس مستعملا فى اظهار الكراهة حتى يكون حقيقة فيه بل هو حقيقة فى كراهة اقامته وباستعماله فيها يحصل اظهارها واذا اكد بالنون دل على كمال الكراهة دلالة واضحة فاذا استعمل لاتقيمن فى الكراهة الكاملة حصل بذلك اظهار كمالها وكمال اظهارها كما مر ﴿قال وقريب من هذا الخ اقول﴾ وذلك لان اللفظ اذا فهم منه معنى غير ماوضع له قصدا وصريحا احتمل ان يكون ذلك لصيرورته حقيقة فيه عرفا كما ذكر وان يكون ذلك لكونه مجازا فيه له نوع شهرة وان لم يصل الى حد الحقيقة واما مجرد كونه جزأ للمعنى الموضوع له او لازماله واضح العلاقة فلايكفى فى كونه مفهوما من اللفظ قصدا وصريحا

﴿قال وفيه تعسف اقول﴾ وذلك لان كون النهى عن الضد جزأ من الامر بالشى مذهب مرجوح وعلى تقدير صحته فالذى صار حقيقة عرفية فى كراهة الاقامة هو لفظ لاتقم والموجود فى ضمن ارحل هو معناه الاصلى لامعناه العرفى اذلم يثبت فى ارحل عرف مقتض لذلك ﴿قال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر فى ارسوا نزوالها اقول﴾ قد حققنا الكلام فى ذلك المقام على وجه لايحتاج معه الى اعادته فى نظائره فكن منه على استظهار ﴿قال يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية تمام المراد لكنها كغير الوافية اقول﴾ لايخفى انه كان الاولى ايراد مثال لغير الوافية واخر لما هو كغير الوافية ﴿قال ولايجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل اقول﴾ اى اذا قطعنا النظر عن الفاعل فى وسوس وقال ونظرنا الى مجرد الفعلين اعنى مطلق الوسوسة ومطلق القول لم يصلح الثانى ان يكون بيانا للاول لانه اعم منه مطلقا فلايفهم منه مايتضح به الوسوسة بل نقول لابد فى الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاول ولاشبهة ان المفعول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة الى آدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هى بين الجملتين دون مجرد الفعلين

وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فى ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزأ من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لاتقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ﴿ووزانه﴾ اى وزان لاتقيمن عندنا ﴿وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال﴾ فلايكون لاتقيمن تأكيدا لقوله ارحل او بدل كل ﴿وغير داخل فيه﴾ اى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال فلايكون بدل بعض ﴿ومابينهما من الملابسة﴾ والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر فى ارسوا نزوالها وقوله فى كلا المثالين اعنى الآية والبيت ان الثانى اوفى بتأديته اى بتأدية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية امافى الآية فلما فيها من الاجمال واما فى البيت فلما فى دلالتها على تمام المراد من القصور ﴿او بيانا لها﴾ عطف على مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة الايضاح فلاتعطف عليها ﴿لخفائها﴾ اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته ﴿نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لايبلى فان وزانه﴾ اى وزان قوله قال يا آدم ﴿وزان عمر فى قوله

اقسم بالله ابو حفص عمر﴾

حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولايجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل وقد تعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى (يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم) وفى سورة ابراهيم (ويذبحون

(رجن)

بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح مستقلا ومغايرا اللالى ولانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليها زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر وقديكون قطع الجملة عماقبلها لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى (عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم) فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم * ولما فرغ عن كمال الانقطاع و الاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال ﴿واما كونها﴾ اى كون الجملة الثانية ﴿كالمنقطعة عنها﴾ اى عن الاولى ﴿فلكون عطفها عليها﴾ اى عطف الثانية على الاولى ﴿موهما لعطفها على غيرها﴾ مما يؤدى الى فساد المعنى وشبه هكذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ﴿ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

وتظن سلمى اننى ابغى بها * بدلا اراها فى الضلال تهيم﴾

فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب وفى الثانية محب لكن لم تعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ﴿ويحتمل الاستيناف﴾ كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تحير فى اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى (الله يستهزئ بهم) عن الجملة الشرطية اعنى قوله (واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم) فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية * لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما * لانا نقول الاول ممنوع

﴿قال فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط اقول﴾ وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام لا مانع فيه فينقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع ﴿قال لا للوجوب اقول﴾ وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فينقطع الجملة عما قبلها وجوبا ﴿قال لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية اقول﴾ يمكن ان يقال لا حاجة به الى ذلك البيان لان الجملة عنده هى الجزاء والشرط قيد من قيودها كالظرف ﴿٢٥٧﴾ والحال وغيرهما وقد بين امتناع العطف على الجزاء ولم تحقق بين الشرط والجزاء حكم ليوجد هناك جملة اخرى هى المجموع المركب منهما حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها وقدمر مباهاة الشارح تحقيق ذلك على طريق اهل العربية * فان قلت العطف على الجزاء المقيد يتصور على وجهين الاول ان يجعل القيد جزأ من المعطوف عليه بان يلاحظ التقييد اولا ثم يعطف عليه ثانيا فلا يلزم حينئذ الاشتراك فى ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكم من الاحكام الثانى ان يعتبر العطف عليه اولا ثم يقيد ثانيا فيكون ذلك القيد حكما من احكام المعطوف عليه مشتركا بينه وبين المعطوف فيجوز ان يجعل عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من الوجه الاول فكأنه المراد من العطف على الجملة الشرطية * قلت قد صرح فيما تقدم ان المعطوف (١٧ مطول) عليه اذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر فى الخطابيات من العطف هو اشتراكهما فى القيد وهذا القدر كاف فى المنع * فان قلت فماذا تقول فى قوله تعالى (فاذا جاء اجلهم) الآية حيث زعمت ان المتبادر الى الفهم هو الاشتراك * قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل هو اقوى منه كما فى الآية الكريمة فان الاستقدام فى زمان مجئ الاجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا فائدة فى نفسه فوجب ان يعطف على المقيد مع قيده * فان قلت فليجعل عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل * قلت ليست القرينة ههنا مثلها هناك فى الظهور

فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله تعالى (وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر) وقوله (فاذا جاء اجلهم لايستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وكذا الثانى لظهور المناسبة بين المسندين اعنى استهزاء الله تعالى بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما فى التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل واحد منهما بالآخر بدليل انه علل قطع (الله يستهزئ بهم) عن جملة (قالوا) وجملة (انا معكم) بمامر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم ﴿ واما كونها ﴾ اى كون الثانية ﴿ كالمتصلة بها ﴾ اى بالاولى ﴿ فلكونها ﴾ اى الثانية ﴿ جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل ﴾ الاولى ﴿ منزلته ﴾ اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له ﴿ فتفصل ﴾ الثانية ﴿ عنها ﴾ اى عن الاولى ﴿ كما يفصل الجواب عن السؤال ﴾ لما بينهما من الاتصال وقال ﴿ السكاكى ﴾ النوع الثانى من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال ﴿ فينزل ﴾ ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى ﴿ منزلة الواقع ﴾ ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لايصار اليه الا ﴿ لنكتة كاغناء السامع ان يسأل اوان لايسمع منه ﴾ عطف على اغناء اى مثل ان لايسمع من السامع ﴿ شئ ﴾ تحقيرا له وكراهية لسماع كلامه اومثل ان لاينقطع كلامك بكلامه اومثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف اوغير ذلك فليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى كلام المصنف فكأن المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انمايكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف فى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعنى قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم) الآية عما قبلها لان ماقبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب وهما على حد لامجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى (ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر فى صفة اضدادهم

فلايلزم من مخالفة الظاهر لقرينة اقوى مخالفته لقرينه اضعف ﴿قال بل لاتحادهما فى التحقيق اقول﴾ بناء على ان تقاولهم بتلك المقالات اوقات الخلوات من تتمة استهزائهم بالمؤمنين ﴿قال كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال اقول﴾ منهم من ادعى ان فصل الجواب عن السؤال لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف خبرا وانشاء فيكون الفصل فى الاستيناف لشبه كمال الانقطاع لا لشبه كمال الاتصال ﴿قال اوغير ذلك اقول﴾ مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسؤال او على بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الابعد ايراد الجواب ﴿قال فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب اقول﴾ قيل وذلك لان الغرض من الجملة الاولى اثبات اعضاد التحدى وتقرير ماسيق له الكلام اولا من انه الكتاب الكامل والغرض من الجملة الثانية ان ينعى على الكفار ماهم فيه من التصام والتعامى عن آيات الله تعالى استطرادا لذكرهم عند ذكر المؤمنين والاسلوب فى الاولى اى طريق الاداء فيها الحكم على الكتاب وجعل المتقين من تتمة ماحكم به عليه وفى الثانية الحكم على الكافرين ولذلك صدرت الثانية بان تنبيها على انقطاعها

كان مثل قوله تعالى (ان الابرار لفى نعيم) قلت قدمر الى ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبنى على تقدير السؤال وذلك ادراجه له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه ﴿ويسمى الفصل لذلك﴾ اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى ﴿استينافا وكذا الجملة الثانية﴾ نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة ﴿وهو﴾ اى الاستيناف ﴿ثلاثة اضرب لان السؤال﴾ الذى تضمنته الجملة الاولى ﴿اما عن سبب الحكم مطلقا نحو

قال لى كيف انت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل

اى مابالك عليلا اوماسبب علتك﴾ وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قل مايقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون سبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك ﴿واما عن سبب خاص﴾ لهذا الحكم ﴿نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء﴾ فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لايؤكد ﴿وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كامر﴾ فى احوال الاسناد الخبرى وانه من ان المخاطب ان كان مترددا فى الحكم طالباله حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات ﴿واما عن غيرهما﴾ اى غير السبب المطلق والسبب الخاص ﴿نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال﴾ ابراهيم عليه السلام فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم ﴿وقوله

زعم العواذل اننى فى غمرة﴾ *

العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله ﴿صدقوا﴾ ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته

عن الاولى وانها فن آخر ﴿قال وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه اقول﴾ وذلك لان السامع اذا سمع ان فلانا مريض وصدق بذلك تصديقا ماحصل له التصديق بان لمرضه سببا فى الجملة من غير ان يلاحظ خصوصية شئ من الاسباب التى لاتنحصر فى عدد فيحتاج الى السؤال عن السبب اى عن تصوره حتى يجاب بخصوصيته فيتصورها ويكون المطلوب تصور خصوصية السبب ثم التصديق بكون تلك الخصوصية سببا تابع للمطلوب اعنى التصور الذى لايتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب ولو فرض ان يغلب فى امراض ناحية مثلا سبب مخصوص فاذا سمع ان فلانا مريض فيها فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وسأل عنه اى عن كونه سببا لمرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيقتضى التأكيد فى الجواب

﴿قال لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصيته كما فى المثال الثانى اقول﴾ فان السؤال عماذا قال سؤال عن مطلق ﴿٢٦٠﴾ المقول والمطلوب بالذات تصور مقول مخصوص والمطلوب بقولك أصدقوا ام كذبوا تعيين احدهما بخصوصه والمشهور ان المقصود ههنا ايضا هو التصور وفيه بحث قد سبق ﴿قال اوضح من قولهم ومنه ما يأتى باعادة صفته اقول﴾ كذا وقع عبارة الكشاف فاشار الى توجيهه بان المراد اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته لا اعادة صفته حقيقة فانها ليست مذكورة سابقا حتى تعاد ﴿قال فالاظهر انه من هذا القبيل اقول﴾ اى مما بنى فيه الاستيناف على صفة ما استؤنف عنه وذلك لان وضع اسم الاشارة ههنا موضع الضمير فيه ايماء الى تلك الصفات كأنه قيل ذلك الكريم الفاضل حقيق بالاحسان ﴿قال على وجه اقول﴾ وهو ان يجعل الذين يؤمنون بالغيب موصولا بالمتقين ويوقع الاستيناف على قوله اولئك على هدى من ربهم وهذا وجه مرجوح واما على الوجه الراجح وهو ان يجعل قوله الذين يؤمنون بالغيب الى ساقته استينافا فهو من هذا القبيل بلا اشتباه ﴿قال قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل الخ اقول﴾

مما سينكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله

﴿ ولكن غمرتى لا تنجلى ﴾

ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل أصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن ﴿وايضا منه﴾ هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ﴿ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه﴾ اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث ﴿نحو احسنت﴾ انت ﴿الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بنى على صفته﴾ اى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث عليها وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتى باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته ﴿نحو﴾ احسنت الى زيد ﴿صديقك القديم اهل لذلك﴾ والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه اوهل هو حقيق بالاحسان ﴿ وهذا ﴾ اى الاستيناف المبنى على صفة ما استؤنف عنه ﴿ابلغ﴾ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة فى المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستأنف عنه فى الكلام السابق بصفات ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم) على وجه * فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما فى قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام) وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام * قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب عنه بان سبب ذلك انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه بهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتأمل ﴿وقد يحذف صدر الاستيناف﴾ فعلا كان او اسما ﴿نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ كأنه قيل من

يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ﴿وعليه نعم الرجل زيد﴾ او نعم رجلا زيد ﴿على قول﴾ اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كامر ﴿وقد يحذف﴾ الاستيناف ﴿كله اما مع قيام شئ مقامه نحو﴾ قول الحماسى يهجو بنى اسد

﴿زعمتم ان اخوتكم قريش * لهم الف﴾

اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام

﴿وليس لكم الاف﴾

اى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين وبعده

اولئك اومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو اسد وخافوا

كأنهم قالوا أصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله

لهم الف وليس لكم الاف

مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله

لهم الف وليس لكم الاف

جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون فى البيت استينافان كذا فى الايضاح * فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب * قلت بل يحتمل التأكيد والبيان فكأنه جعله فى الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له ﴿او بدون ذلك﴾ اى بدون قيام شئ مقامه ﴿نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول﴾ اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما * ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى الحالتين المقتضيتين للوصل فقال ﴿واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله﴾ فقولهم لا رد لكلام سابق كأنه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا التوهم جئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام ﴿واما للتوسط﴾ اى اما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهمه بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول

هذا كلام مختل فان الحكم المثبت لزيد فى المثال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس يقدر هنا سؤال من المخاطب عن سبب احسانه اليه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية نعم يتصور ذلك اذا نسى او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل فالصواب ان يقال لما قلت لصاحبك احسنت الى زيد اتجه له ان يسأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعه ام لا فاذا قيل زيد حقيق بالاحسان فقد تم الجواب عن السؤال المقدر واذا قيل صديقك القديم اهل لذلك فقد اتى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر ما يوجب استحقاقه وهو الصداقة القديمة وبذلك يتضح الاستحقاق ويتقوى الحكم به فيكون ابلغ واحسن وبما قررنا لك يظهر ان قوله فيما تقدم والسؤال المقدر فيه لماذا احسن اليه ليس بشئ سواء قرئ على صيغة الحكاية من المضارع او على صيغة المبنى للمفعول من الماضى بل الحق ان يقدر هل هو حقيق

اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط ﴿فاذا اتفقتا﴾ اى الجملتان ﴿خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع﴾ اى مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا او كذا والاتفاق المذكور انما تحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية معنى او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى ﴿كقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم﴾ فى الخبريتين المتوافقتين اسمية ﴿وقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم﴾ فى الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية ﴿وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ فى الانشائيتين المتوافقتين لفظا ومعنى والاتفاق معنى فقط * لم يذكر له المصنف الامثال واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال ﴿وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا﴾ فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفتا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء ﴿اى لا تعبدوا﴾ كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كأنه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله (وبالوالدين احسانا) لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر فى معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى ﴿وتحسنون بمعنى احسنوا﴾ وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ماهو الظاهر ﴿اى واحسنوا﴾ بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى فى سورة الصف (وبشر المؤمنين) عطفا على تؤمنون قبله فى قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله) لانه بمعنى آمنوا كذا فى الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى (بالله ورسوله) وبالثانى هو النبى عليه الصلاة والسلام وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله

بالاحسان واهل له وحينئذ يستحسن التوكيد فى الجواب لانه جملة ملقاة الى السائل عنها المترذد فيها وقد يستغنى عنه بذكر موجب الاستحقاق كما اشرنا اليه فتأمل

﴿ قال وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
اقول ﴾ لفظ الجملة فى عبارة الكشاف لم يرد به ماهو المقصود فى هذه المباحث كما يشعر به قوله فان قلت قد جوز
صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى بل اريد به معنى المجموع اى المعتمد بالعطف
هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين * قال صاحب الكشف اى ليس
من باب عطف الجملة على الجملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة
لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر
السكاكى هذا القسم من العطف انتهى ﴿٢٦٣﴾ كلامه والعجب من الشارح انه لم يتنبه لهذا المعنى مع ظهوره
من عبارة العلامة وحمل
الامر والنهى فى قوله ليس
الذى اعتمد بالعطف هو
الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهى يعطف عليه
على فعل الامر والنهى مجردا
عن الفاعل حتى لا يكون
جملة وحينئذ يلزمه ان يحمل
قوله ولك ان تقول هو
معطوف على قوله فاتقوا
على انه اراد به ان بشر وحده
اى منفردا عن فاعله معطوف
على فاتقوا كذلك حتى يكون
من عطف الامر على الامر
وهو فاسد لان العطف على
المسند يستلزم الاشتراك فى
المسند اليه كما ان العطف
على المسند اليه يستلزم الاشتراك فى المسند * فان قلت ليس فى قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احداهما
على الاخرى * قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق
ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ماهو العمدة فيهما ويفهم منه الباقى منهما فكأنه قال زيد يعاقب
بالقيد والارهاق فما اسوأ حاله وما اخسره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه ﴿ قال
قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ماذكر من المثال ولهذا قال المصنف
الخ اقول ﴾ لا دقة ولا حسن فى كلامه على مافهمه بل على ماقررناه واشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء فى عطف
الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه ولا حاصل لقوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى

(تؤمنون) بيان لما قبله على طريق الاستيناف كأنهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون
اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا
قبل (يا ايها الذين آمنوا) اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر
يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اى سر ومما اتفق الجملتان فى الخبرية معنى
فقط والثانية انشائية فى معنى الاخبار قوله تعالى (قال انى اشهد الله واشهدوا
انى برئ مما تشركون) اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى (ألم يؤخذ عليهم
ميثاق الكتاب ان لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه) اى اخذ عليهم لانه
للتقرير * فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من
غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من
مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله
تعالى (فان لم تفعلوا) الى قوله (وبشر الذين آمنوا) انه ليس المعتمد بالعطف هو
الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق * قلت هذا
دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ماذكره من المثال
ولهذا قال المصنف ان قوله (وبشر الذين آمنوا) عطف على محذوف يدل عليه

ماقبله اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا * وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل (يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم) الآية فكأنه امر النبى عليه السلام بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحى ان تضرب غلامى وانا المنعم عليك بانواع النعم ﴿ والجامع بينهما ﴾ اى بين الجملتين ﴿ يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا ﴾ اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية ﴿ نحو زيد يشعر ويكتب ﴾ للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ﴿ ويعطى ويمنع ﴾ لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله ﴿ وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما ﴾ اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة اونحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابساله ﴿ بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها ﴾ اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لايصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ﴿ و ﴾ بخلاف ﴿ زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا ﴾ اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم تكن فانه لايصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة * قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول ﴿ السكاكى الجامع بين الشيئين ﴾ قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى مافى نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد

الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اراد به تأويل احداهما بحيث يتفقان فى الخبرية او الانشائية فذلك عطف الانشاء على الخبر اوبالعكس بناء على التأويل لاقسم آخر من العطف بينهما كما زعمه وان اراد به انه لاتأويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يجعل احداهما بمعنى الاخرى فلافائدة حينئذ لقوله بل يؤخذ الخ والظاهر ان من قدر فانذر اى فانذرهم وبشر اوقل اى قل يا ايها الناس اعبدوا او بشر لم يتنبه لعطف القصة على القصة بل جعله من عطف الجملة على الجملة فاحتاج الى التقدير لرعاية المناسبة ولله در جار الله ما ادق نظره فى اساليب الكلام وما اعرفه باحوال افانينه مهدلمن بعده موائد فوائده يأكلون منها ولا يحيضون بها ﴿ قال من القوى المدركة العقل اقول ﴾ المفهوم اما كلى واما جزئى والجزئى اما صور وهى المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى ومافى حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها الذاكرة ولابد من قوة اخرى متصرفة تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة ينتظم احوال الادراكات كلها والمقصود الاشارة الى الضبط وان كان خارجا عن الفن

مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى القوة الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى بالصور مايمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى مالايمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لاتسكن نوما ولايقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على أى نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها اومع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين مايجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل اومن جهة الوهم اومن جهة الخيال فالجامع بين الجملتين ﴿اماعقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور﴾ المراد بالجامع العقلى امر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى التصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه اوفى الخبر اوفى قيد من قيودهما مثل الوصف اوالحال اوالظرف اونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا مايطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية ﴿اوتماثل هناك﴾ اى فى تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل ممايقتضى بسببه العقل جمعهما فى المفكرة بقوله ﴿فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد﴾ بينهما لان العقل مجرد لايدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى بل يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما فى المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل عند العقل فلابد له من تشخص عقلى ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لايدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلى بالذات وللجزئى بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك * فان قلت تجريدهما عن التشخص فى الخارج لايقتضى ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان

﴿قال لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى اقول﴾ يعنى الجزئى الجسمانى لكونه معروضا للعوارض تمنع من ارتسامه فى المجرد واما الجزئى من المجردات فحكمه حكم الكليات فى جواز ارتسامه فى المجرد

تعلم من زید انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل * قلت اذا كانت الاوصاف كلیة كان اشتراك زید وعمرو وغیرهما من الجزئیات فیها علی السویة باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم یتوقف صحة قولنا زید كاتب وعمرو شاعر علی مناسبة بین زید وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما فی الانسانیة وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما فی وصف له نوع اختصاص بهما وسیتضح ذلك فی باب التشبیه ﴿ اوتضایف ﴾ وهو كون الشیئین بحیث لا یمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقیاس الی تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما فی المفكرة یستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنی الجمع بینهما ﴿ كما بین العلة والمعلول ﴾ فان كل امر یصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغیر الیه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقیاس الی تعقل الآخر ﴿ او الاقل والاكثر ﴾ فان كل عدد یصیر عند العد فانیا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر هو الاكثر منه * وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضائف بین الامور المعقولة والثانی مثال للتضائف بین ما یعم المحسوسات والمعقولات وفیه نظر لان التضائف انما هو بین مفهومی العلة والمعلول ومفهومی الاقل والاكثر لا بین الذاتین ألا تری ان تعقل ذات الواجب لیس بالقیاس الی تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال لیس بالقیاس الی تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما یصدق علیه الاقل والاكثر یجوز ان یكون محسوسا وان یكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسی فانهما محسوسان وان اراد ان العلیة والمعلولیة معقولان لكونهما نسبیتین فالاقلیة والاكثریة ایضا كذلك ﴿ او وهمی ﴾ عطف علی قوله عقلی والمراد بالجامع الوهمی امر بسببه یقتضی الوهم اجتماعهما فی المفكرة اعنی ان الوهم یحتال فی ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلی ونفسه لم یحكم باجتماعهما فی المفكرة وذلك ﴿ بان یكون بین تصوریهما شبه تماثل كلونی بیاض وصفرة فان الوهم یبرزهما فی معرض المثلین ﴾ من جهة انه یسبق الی الوهم انهما نوع واحد زید فی احدهما عارض بخلاف العقل فانه یعرف انهما نوعان متباینان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الخضرة والسواد ﴿ ولذلك ﴾ ای ولان الوهم یبرزهما فی معرض المثلین ویجتهد فی الجمع بینهما

اقول ﴾ فیه بحث لان ما ذكره السكاكی من ان العقل بتجرید المثلین عن التشخص فی الخارج یرفع التعدد عن البین انما یناسب التماثل بمعنی الاتحاد فی الحقیقة لا بمعنی الاشتراك فی وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا ان یجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقیقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها ﴿ قال فان كل عدد یصیر عند العد فانیا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر اقول ﴾ یرید اذا عد اشیء واحد كما اذا عد بالواحد او بالاثنین او غیر ذلك ﴿ قال فالاقلیة والاكثریة ایضا كذلك الخ اقول ﴾ یمكن ان یفرق بین المثالین بان الاقلیة والاكثریة اضافیتان سیالتان لا تقفان عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة فما هو اكثر منها لا ینحصر فی عدد ولا ینضبط فی حد وكذا اذا جعلناها الاكثر فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا یقف عند حد ایضا ولیس الحال فی العلیة والمعلولیة كذلك وبوجه آخر نبه علیه فی الشرح وهو ان الاقلیة والاكثریة لا تعرضان بالذات الا للكمیات بخلاف العلیة والمعلولیة اذ لا اختصاص لهما بالكمیات

فى المفكرة. ﴿حسن الجمع بين الثلاثة﴾ التى فى قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ❊ شمس الضحى وابو اساحق والقمر

فان الوهم يبرزها فى معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت فى عوارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك فى ابى اساحق مجاز ﴿او﴾ يكون بين تصوريهما ﴿تضاد﴾ وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف ﴿كالسواد والبياض﴾ فى المحسوسات ﴿والايمان والكفر﴾ فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبى عليه السلام فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا ﴿وما يتصف بها﴾ اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد ﴿او شبه تضاد كالسماء والارض﴾ فى المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احداهما فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لا تتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين ﴿والاول والثانى﴾ فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية ❊ فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثانى ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق ❊ قلت الفرق ان الوصفين المتضادين فى نحو الاسود والابيض جزآ مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثانى وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس منهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثانى مع ان العدم معتبر فى

﴿قال وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف اقول﴾ هذا القيد الاخير انما يعتبر فى التضاد الحقيقى فلا تضاد بهذا المعنى بين السواد

والحمرة مثلا ومنهم من يسمى التقابل بينهما تعاندا ويجعله قسما آخر من التقابل غير الاربعة دون التضاد المشهورى اذا لم يعتبر فيه غاية الخلاف وبهذا الاعتبار انحصر التقابل فى تلك الاقسام المشهورة وقد اعتبر فى تعريف التضاد مطلقا قيد آخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين بالقياس الى الآخر احترازا عن المتضائفين ولعله انما تركه لانه اراد بالوجودى معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين ﴿قال بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان اقول﴾ يعنى ان كون احداهما فى غاية الارتفاع وكون الاخرى فى غاية الانحطاط وصفان خارجان عنهما لازمان لهما فلا يكونان كالاسود والابيض هذا على تقدير كون ذينك المفهومين امرين موجودين فى الخارج ليندرجا فى تعريف المتضادين واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر ﴿قال واما الاول والثانى وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف اقول﴾ كأنه اعتبر غاية الخلاف فى تعريف التضاد ليتمكن من هذا الجواب والاولى ان يترك هذا القيد ويجاب بما ذكره ثانيا من ان مفهومى الاولية والثانوية ليسا بوجوديين لاعتبار العدم فى مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا

﴿قال بل جميع ذلك معان معقولة اقول﴾ فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو امر كلى مدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كلى كان كليا ايضا وان اخذ مضافا الى جزئى كتضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا على ماذكره وان كانت الاضافة الى الجزئى لاتوجب الجزئية ولاتمنعها مثلا اذاقلت عداوة زيد فان اردت بها مطلق عداوته كانت كلية وان اردت بها عداوته مع عمرو فى زمان معين لاجل امر معين الى غيرذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة كانت جزئية وقس على التضاد حالى التماثل والتقارن * فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا معقولين فلم كان الاول جامعا عقليا والثانى وهميا * قلت لان التماثل سواء كان بين كليين اوجزئيين اوكلى وجزئى امر اذا التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه فى نفسه صالح للجمع ولاحاجة فى ذلك الى احتيال فالجمع بمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الآلات واما التضادين فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتضادين لانه فى نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتيال فنسب الى الوهم اذ من شأنه ان يحتال * فان قلت كيف تسنده الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقتض بسببه الجمع ولم يحتل فى ذلك قطعا * قلت الادراك فى الحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقا بكلى او جزئى لكن القوى آلات لها تستعملها فى الادراك والقوة الوهمية فى ذاتها آلة لها فى ادراك المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين فى ادراكات سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها فى المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل فى المعقولات الصرفة ولذلك تخطئ فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمى مايقتضى العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو استعمله لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما كان الوهم آلة فى هذا الاقتضاء نسب اليه كما نسب القطع الى السكين وبالجملة الامور الواقعة على ماينبغى بلا احتيال ينسب الى العقل وخلافها ينسب الى الوهم هذا واما التقارن فان كان من الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضى العقل

مفهوميهما فلايكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله ﴿فانه﴾ اى الوهم ﴿ينزلهما﴾ اى التضاد وشبه التضاد ﴿منزلة التضايف﴾ فى انه لايحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ﴿ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد﴾ من المغايرات التى ليست اضدادا له فانه قلما يخطر السواد بالبال الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده مايقتضى اجتماعهما عند المفكرة ﴿او خيالى﴾ عطف على قوله وهمى ويعنى بالجامع الخيالى امرا بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو ﴿بان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق﴾ على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك ﴿واسبابه﴾ اى اسباب التقارن فى الخيال ﴿مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا﴾ فكم من صور لاانفكاك بينهما فى خيال وهى فى آخر مما لايجتمع اصلا وكم من صور لاتغيب عن خيال اصلا وهى فى خيال آخر مما لاتقع قط ﴿ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع﴾ لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع ﴿لاسيما الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة﴾ بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت فى المفتاح وقد ظهر لك ماذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلى مايكون مدركا بالعقل وبالوهمى مما يكون مدركا بالوهم وبالخيالى مايكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى يجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف

بسببه الجمع بينها وللخيال مدخل فيه فنسب اليه وكذا التقارن بين المعانى الوهمية اوبينها وبين الصور ينسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعانى من الصور الخيالية بل التقارن بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات منتزعة عن الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تقارن لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها عما نحن بصدده من الامور العرفية المعتبرة فى اللغة بمراحل وفيما ذكرناه زيادة تفصيل وتحقيق لما ذكر فى الشرح ﴿قال وفساده واضح للقطع بامتناع العطف فى نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه اقول﴾ قيل لا نسلم امتناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عد الامور الواقعة فى يوم الجمعة جاز العطف لان الغرض الاصلى هو هذا القيد فهو ههنا جامع ملتفت اليه واما اذا قصد الى بيان وقوع تلك الامور فى الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا فلا يجوز العطف لا لانه ليس بجامع بل لانه جامع غير ملتفت اليه هناك وكذا الحال فى المسند اليه والمسند وفى كلام السكاكى اشارة الى ماذكرناه حيث قال ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا او انشاء ماذكره تكون فى حديث ويقع فى خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما انت فيه بوجه او بينهما جامع لكن غير ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده فى الذكر مفصولا ثم قال ومثال الثانى وجدت اهل مجلسك فى ذكر خواتمهم وسرد الكلام الى ان قال وانت كما قلت ان خاتمى ضيق تذكرت ضيق خفك وعناءك عنه فلا تقول وخفى ضيق لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فقد صرح بان الاتحاد فى المسند جامع لكنه غير ملتفت اليه فى هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الى تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيق جاز ان يقول خاتمى ضيق وخفى ضيق وجبتى ضيقة فتأمل على بصيرة فى كلامه واختر من الوجهين مالاح لك صحته ﴿قال قلت ليس فى هذا الكلام الابيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى فى صحة العطف ام لا ففوض الى ماقبل هذا الكلام وما بعده الخ اقول﴾ فيه سماجة لان المقصود بيان الجامع بين الجملتين فى العطف ومالا يكفى فى صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفا بخلاف مايصلح ان يكون جامعا بينهما فى موضع ولا يصلح لذلك فى موضع آخر لمانع هناك واما قوله وقد صرح فيهما اى فيما قبل هذا الكلام ومابعده بامتناع العطف فيما لا يناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فاشارة الى ماصرح به فيما قبل

على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد فى انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الصور فى الخيال فظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة فى الخيال لانه من المعانى وجميع ماذكرنا يظهر بالتأمل فى لفظ المفتاح * فان قلت ماذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد فى المخبر عنه اوفى الخبر اوفى قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف فى نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه والسكاكى ايضا معترف بامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة * قلت ليس فى هذا الكلام الابيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى فى صحة العطف ام لا ففوض الى ماقبل هذا

من امتناع العطف فى نحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثه وماصرح به فيمابعد من امتناعه فى نحو
خاتمى ضيق وخفى ضيق وفيهما بحث امافى الاول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اعنى
محدثة خبرا من المعطوف عليه ولا من المعطوف بل هو خبرعنهما معافيكون مؤخرا عن اعتبار العطف بينهما فلا
يكون مصححا للعطف جامعا بينهما بخلاف مانحن فيه فان المخبرعنه اوالخبر اوقيدا من قيودهما معتبر فى كل واحدة
من الجملتين فجاز ان يكون جامعا مصححا للعطف بينهما واما فى الثانى فلانه صرح فيه بان الاتحاد فى الخبر جامع لكنه
غير ملتفت اليه فى ذلك المقام لنبوه عن الجمع بين ذكر الخاتم ﴿٢٧٠﴾ وذكر الخف كما نقلناه عنه ﴿قال وكذا
التقارن انما هو بين نفس
الصور اقول﴾ يعلم من
ذلك انه لواريد بالتصور
الصورة الحاصلة فى الذهن
لاحصولها فيه صح كلامه
فى الخيالى لانه حينئذ يكون
معنى قوله بين تصوريهما
تقارن ان بين صورتيهما
تقارنا لاان بين حصولى
صورتيهما تقارنا والفاسد
هو الثانى دون الاول وهذا
التأويل لايجرى فى الوهمى
اذلاتضاد بين الصورتين
فى الذهن كمالاتضاد بين
حصوليهما فيه انما التضاد بين
الشيئين انفسهما فوجب ان
يريد بتصوريهما مفهوميهما
فيكون له وجه صحة فى الوهمى
والخيالى معا ويكون من
اضافة العام الى الخاص
وانما قال وجه صحة لان تلك
العبارة توهم خلاف المقصود
وايضا ذكر التصور مستغنى عنه اذ يكفيه ان يقول الوهمى ان يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالى ان
يكون بينهما تقارن مع انه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار فيها ﴿قال اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى الخ اقول﴾ اى اذا كان المقصود مجرد نسبة المسند الى
المسند اليه ولاشك ان هذا المقصود يجامع كل واحد من التجدد والثبوت والمضى والاستقبال والاطلاق والتقييد
والتقوى وعدمه لزمك ان تراعى تناسب الجملتين فى هذه الامور ليزداد الحسن فى الوصل بينهما

الكلام ومابعده وقدصرح فيهما بامتناع العطف فيما لاتناسب فيه بين المخبرعنهما
وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه فى بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى
ماترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد
فى تصور مثل الاتحاد فى المخبرعنه اوفى الخبر اوفى قيد من قيودهما فظهر الفساد
فى قوله الوهمى بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل اوتضاد اوشبهه وفى قوله
الخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس
الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة
واما مايقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع فى الجملة كما هو
مراد السكاكى بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكى وحمله على
انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى ممالايدل عليه لفظه
ويأباه قوله فى التصور معرفا كمالايخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل
فى هذا المقام فان تحقيقه على ماذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ﴿ومن
محسنات الوصل﴾ بعد تحقق المجوزات ﴿تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية﴾
اى فى كونهما اسميتين اوفعليتين ﴿و﴾ تناسب ﴿الفعلتين فى المضى والمضارعة﴾
وماشاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض
للتجدد فى احدهما والثبوت فى الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد * قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو
مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين

لقام وقعد قدما عليهما يعنى يجب ان تقدر اما اسميتين اوفعليتين لاان تقدر احداهما اسمية والاخرى فعلية ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط ما كان ينبغى ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر فى كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك فى الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبنى على ماذكره السيرافى ومن تبعه فى نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهى عطف على الفعلية التى هى خبر المبتدأ والضمير محذوف اى واكرمت عمرا عنده اوفى داره وانما ترك سيبويه فى المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذى يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه فى الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول ﴿الامانع﴾ مثل ان يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد فى احداهما المضى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى (ان الذين كفروا ويصدون) وقوله (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) او يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتنى اكرمك ايضاً ومنه قوله تعالى (وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر)

﴿تذنيب﴾

شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجمله الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنابة للشئ فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأى ومضمون الجملة مطلقا على رأى والحق ان الحال التى ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ماتقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط فى المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولنسم دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الاعن المنتقلة فنقول ﴿ اصل الحال المنتقلة ان

وهو ان زيدا فى زيد قام يجوز ان يكون فاعلا لقام وتقديم الفعل على الفاعل انما يجب على مذهب البصريين ﴿قال والذى يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين الخ اقول﴾ قال الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل واما الموضع الذى يستوى فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية ففى هذه العبارة اشعار بان المعطوف عليه فى الرفع والنصب شئ واحد ففى الرفع مأول بالاسمية وفى النصب بالفعلية نظرا الى الخبر الذى هو محط الفائدة ويقوى ذلك انه لم يتعرض ان النصب يحتاج الى تقدير ضمير فى المعطوف وعلى هذا يكون كلام سيبويه فى المثال الذى اورده جاريا على ظاهره غير محتاج الى ما ارتكبه السيرافى فى تصحيحه ﴿قال فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل اقول﴾ وفى ذلك اشارة الى ان واو الحال اصلها العطف

تكون بغير واو ﴾ لانها معربة بالاصالة لابالتبعية والاعراب فى الاسماء انما جئ به للدلالة على المعانى الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوى بينهـا وبين عواملهـا فيكون مغنيـا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال ﴿ لانها ﴾ اى الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها ﴿ فى المعنى حكم على صاحبهـا كالخبر ﴾ بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحـال المعنى لذى الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك فى قولك جاءنى زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبـارك عنه بالمجئ ولم تقصد ابتداء وقصدا اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ﴿ ووصف له ﴾ اى ولان الحال فى المعنى وصف لصاحبه ﴿ كالنعت ﴾ بالنسـبة الى المنعوت الا انك تقصـد فى الحـال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصـول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل اوغير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشـبه ذلك من الصفـات التى لاانتقـال فيها نعتا لاحالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحـال * فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى

فلما صرح الشر * فامسى وهو عريان

وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفـة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مسـتقر كقوله تعـالى (سـبعة وثامنهم كلبهم) وقوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) ونحو ذلك * قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشـبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة فى سياق النفى فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ﴿ لكن خولف ﴾ هذا الاصل ﴿ اذا كانت ﴾ الحال ﴿ جملة ﴾ وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد ﴿ فانها ﴾ اى الجملة الواقعة حالا ﴿ من حيث هى جملة مستقلة بالافادة ﴾ من غير ان تتوقف على التعليق

بماقبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل هي متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لاتقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له ﴿فتحتاج﴾ الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة ﴿الى ماربطها بصاحبها﴾ الذى جعلت حالا عنه ﴿وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل﴾ الاقتصار عليه فى الحال ﴿المفردة والخبر والنعت﴾ ومعنى اصالته انه لايعدل عنه الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد فى الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة يجئ بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بماهو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزأ الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لايتم جزأ للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قديكون بالواو وقديكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التى تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها اولاتكون ﴿فالجملة﴾ التى تقع حالا ﴿ان خلت عن ضمير صاحبها﴾ الذى تقع حالا عنه ﴿وجب الواو﴾ لتكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولمابين ان اى جملة تجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو وأى جملة لا يجوز ذلك فيها فقال ﴿وكل جملة خالية عن ضمير ما﴾ اى الاسم الذى ﴿يجوز ان ينتصب عنه حال﴾ وذلك بان يكون فاعلا اومفعولا معرفا اومنكرا مخصوصا لامبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله ﴿يصح ان تقع﴾ تلك الجملة ﴿حالا عنه﴾ اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال ﴿بالواو﴾ اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومالم يثبت هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الامجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لايجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وحينئذ يكون قوله وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله

﴿قال ولمابين ان أى جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان أى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو اقول﴾ والحاصل انه لمابين ان الجملة الواقعة حالا اذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو فاراد ان يبين ان أى جملة تصلح لهذا الوصف اعنى وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا

﴿الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو﴾ فانه لايجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد ﴿لما سيأتي﴾ من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط * فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهي لاتصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو اوبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية * قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام * فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا * قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لاتكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ماوقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ماتقدمه من الكلام وعليه الجمهور * وقال الجنزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين * وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية مايتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله

(طويل) فانت طالق والطلاق الية

وقوله

(طويل) ترى كل من فيها وحاشاك فانيا

وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد اولاد آدم ولا فخر ﴿والا﴾ عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية اواسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا اوماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا اومنفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران

﴿قال للجملة الانشائية وهي لاتصلح ان تقع حالا اقول﴾ يعني بنفسها غير مأولة بالقول كما في قوله جذب الليالي ابطئ او اسرعي . والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة له فلاتكون حالا الا على سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا ﴿قال اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق اقول﴾ هكذا في النسخ التي رأيناها والصحيح ان يقال بالاستلزام لذلك الكلام

وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله ﴿ فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها ﴾ اى دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير ﴿ نحو ولاتمنن تستكثر ﴾ اى لاتعط حال كونك تعدماتعطيه كثيرا ﴿ لان الاصل ﴾ فى الحال هى الحال ﴿ المفردة ﴾ لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجمله عليه بسبب وقوعها موقعه ﴿ وهى ﴾ اى المفردة ﴿ تدل على حصول صفة ﴾ لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول والهيئة مايقوم بالغير وهذا معنى الصفة ﴿ غير ثابتة ﴾ لان الكلام فى الحال المنتقلة ﴿ مقارن ﴾ ذلك الحصول ﴿ لما جعلت ﴾ الحال ﴿ قيداله ﴾ يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة ﴿ وهو كذلك ﴾ اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفردة ﴿ اما الحصول ﴾ اى امادلالته على حصول صفة غير ثابتة ﴿ فلكونه فعلا مثبتا ﴾ فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول ﴿ واما المقارنة فلكونه مضارعا ﴾ والمضارع كمايصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على انيكون مشتركا بينهما اويكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وههنا نظر وهوان الحال الذى هومدلول المضارع انما هوزمان التكلم وقدمران حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لادخل لها فى المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قدجاء المضارع المثبت بالواو فى النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله ﴿ واما ماجاء من نحو ﴾ قول بعض العرب ﴿ قمت واصك وجهه وقوله ﴾ اى قول عبدالله بن همام السلولى

﴿ فلما خشيت اظافيرهم * نجوت وارهنهم مالكا

(متقارب)

فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك وانا ارهنهم ﴾ فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى (لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله) اى وانتم قد تعلمون ﴿ وقيل الاول ﴾ اى قمت واصك وجهه ﴿ شاذ والثانى ﴾ اى نجوت وارهنهم ﴿ ضرورة وقال عبدالقاهر هى ﴾ اى الواو ﴿ فيهما ﴾ اى فى قوله واصك وقوله وارهنهم ﴿ للعطف ﴾ لاللحال

﴿ قال لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول اقول ﴾ فينبغى ان تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد راكبا لاغير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك اى بكونها على صيغة الاثبات يظهر انها تدل على حصول صفة

وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى ﴿ والاصل قمت وصككت ﴾ ونجوت ﴿ ورهنت عدل ﴾ من لفظ الماضى ﴿ الى المضارع حكاية للحال ﴾ الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى (كامل)

بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا ﴿ وان كان ﴾ الفعل مضارعا ﴿ منفيا فالامران ﴾ جائزان يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو ﴿ كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولاتتبعان بالتخفيف ﴾ اى تخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولاتتبعان بتشديد النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون للتأكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ﴿ ونحو ومالنا لانؤمن بالله ﴾ اى أى شئ يثبت لنا والمعنى مانصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ماسبب عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران ﴿ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه ﴾ فعلا ﴿ منفيا ﴾ والمنفى من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول مايقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى هنا المنفى بما اولا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب فى قولنا يجئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه مايدل بظاهره على الحال وهوما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك * قال الشيخ عبد القاهر فى قول مالك بن رفيع

اقادوا من دمى وتوعدونى * وكنت ومانهنهنى الوعيد (وافر)

ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو فى موضع الحال والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولامعنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة ﴿ وكذا ﴾ يجوز الامران اعنى دخول الواو والاكتفاء بالضمير ﴿ ان كان ﴾ الفعل فى الجملة الفعلية ﴿ ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى ﴾ اخبارا ﴿ أنى يكون لى

﴿ قال استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة اقول ﴾ هذا توجيه مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولاتناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لايقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد وسيرد عليك ماينبهك على علة تجريد الجملة الواقعة حالا عن حروف الاستقبال ﴿ قال والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد اقول ﴾ اى صرت موجودا وانا على هذا الصفة كأنه يدعى انها صفة جبل هو عليها فيكون ابلغ من ادعاء الاستمرار عليها فى الزمان الماضى الا ان الوهم يتبادر الى الناقصة لغلبة استعمالها

﴿قال وغاية مايمكن ان يقال فى هذا المقام الخ اقول﴾ قد التجأ فى توجيه المقام الى ذلك الوجه المستبشع وجعله غاية مايمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا فى الموضعين من كلام الرضى لكنه غير مرضى كما ترى والصواب ان الافعال اذاوقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لابالقياس الى زمان التكلم كما فى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقدصرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ماقبله وانكان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذاقلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه دواما واما اذاقلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجئ وحينئذ تظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذلو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر ايضا صحة ماذكره السخاوى من انك اذاقلت جئت وقدكتب زيد فلا يجوز انيكون حالا اذا كانت الكتابة قدانقضت اى حال المجئ لا حال التكلم ويجوز انيكون حالا اذاكان شرع فى الكتابة وقدمضى منها جزء الاانه ملتبس بها يعنى فى حال المجئ وحينئذ يرجع كلامه الى ماذكرنا وانت اذاوجدت لكلام اخيك محملا صحيحا فلاتقدمن على تخطئته فتخطئ ابن اخت خالتك ﴿قال وكثيرا مايقيد الفعل الواقع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قديكسر منه سورة الاستبعاد اقول﴾ لابدفى مثل ذلك من التأويل على وجه يحصل به التقارب من اعتبار القصة اى اصدقه فى مرية والقصة انه امترت صحابة موسى عليه السلام او اعتبار العلم كما فى قوله تعالى

غلام وقد بلغنى الكبر﴾ بالواو ﴿وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم﴾ بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضى معنى فعنى به المضارع المنفى بلم اولما فان كلامنهما يقلب معنى المضارع الى الماضى واشار ال امثلة ذلك بقوله ﴿وقوله﴾ تعالى ﴿أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر * وقوله﴾ تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله﴾ تعالى ﴿ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم﴾ واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضى جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان اومنفيا بقوله ﴿اما المثبت فلدلالته على الحصول﴾ يعنى حصول صفة غير ثابتة ﴿لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا﴾ والماضى لايقارن الحال ﴿ولهذا﴾ اى ولعدم دلالته على المقارنة ﴿شرط﴾ فى الماضى المثبت ﴿انيكون مع قدظاهرة اومقدرة﴾ لان قديقرب الماضى من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لالزمان التكلم واذاكان العامل والحال ماضيين يجوز انيكونا متقارنين كما اذاكانا مضارعين وايضا لفظ قد انمايقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهوزمان التكلم فربما يكون قدفى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية مايمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انماتقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الحال فى الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقدركب فرسه كما مر فى اشتراط خلو الجملة الحالية عن حروف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظى وكثيرا مايفيد الفعل الواقع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة الاستبعاد

(الطويل)

كقول ابى العلاء

اصدقه فى مرية وقد امترت * صحابة موسى بعد آياته التسع

وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها فى الحال التى هى فى زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ماقال السخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع فى الكتابة وقد انقضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم بها فلانقضاء جزء منها جئ بالماضى ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضى حالا لاتصاله بالحال واما الماضى المنفى فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج فى تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال ﴿ واما المنفى ﴾ اى اما جواز الامرين فى الماضى المنفى ﴿ فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول ﴾ اى دلالته على المقارنة ﴿ فلان لما للاستغراق ﴾ اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم ﴿ وغيرها ﴾ اى غير لما مثل ما ولم ﴿ لانتفاء متقدم ﴾ على زمان التكلم ﴿ مع ان الاصل استمراره ﴾ اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم ﴿ فيحصل به ﴾ اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار و ﴿ الدلالة عليها ﴾ اى على المقارنة ﴿ عند الاطلاق ﴾ اى عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم ﴿ بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ﴾ من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى واذا قلت ماضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزءين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى اثباتا دائما مثل مازال وماانفك ونحو ذلك ﴿ وتحقيقه ﴾ اى وتحقيق هذا الكلام وان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات ﴿ ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود ﴾ يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود

(كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا) الآية اى كيف تكفرون وانتم تعلمون ان حالكم هذه ومجرد التصدير بلفظ قد لا يغنى من الحق شيأ ﴿ قال فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب الخ اقول ﴾ ظاهر هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى وقيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب ﴿ قال وكان نفى النفى اثباتا دائما اقول ﴾ فان قلت اذا كان النفى مفيدا للاستمرار وجب ان يكون نفى النفى اثباتا فى الجملة لورود النفى على نفى دائم واذا انتفى دائما دوام النفى ثبت الاثبات فى الجملة قلت النفى اذا ورد على النفى كان النفى المورود عليه بمنزلة الاثبات والنفى الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفى فى الجملة وهو دوام الاثبات

بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لايعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل فى المنفى الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت مافيه ﴿واما الثانى﴾ اى عدم دلالته على الحصول ﴿فلكونه منفيا﴾ هذا اذا كانت الجملة فعلية ﴿وان كانت الجملة﴾ اسمية ﴿فالمشهور جواز تركها﴾ اى ترك الواو ﴿لعكس مامر فى الماضى المثبت﴾ اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات ﴿نحو كلمته فوه الى فى﴾ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه على ابتدائه على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول ﴿وان دخولها﴾ اى والمشهور ايضا ان دخول الواو ﴿اولى﴾ من تركها ﴿لعدم دلالتها﴾ اى الجملة الاسمية ﴿على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون﴾ اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون مابينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف ﴿وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ﴾ فى الجملة الاسمية ﴿ضمير ذى الحال وجبت﴾ الواو سواء كان خبره فعلا ﴿نحو جاء زيد وهو يسرع او﴾ اسما نحو جاء زيد ﴿وهو مسرع﴾ وذلك لان الجملة لاتترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لايستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لاتجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لاتكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى جاء

منه واما قوله

اذا اتيت ابا مروان تسأله * وجدته حاضراه الجود والكرم

فلانه بسبب تقديم الخبر قرب فى المعنى من قولك وجدته حاضراه اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه فى دلائل الاعجاز والذى يلوح عنه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع اومسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه اومسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع اومسرع وقال ايضا فى موضع آخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه اوخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لايكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لايجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى (بياتا اوهم قائلون) ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى العطف لان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما جاءنى زيد هو فارس فخبيث وذكر فى قوله تعالى (اهبطوا بعضكم لبعض عدو) انه فى موضع الحال اى المتعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لواريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذى يبين ذلك ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءنى زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرع فى انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كأنك قلت جاءنى بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع اووغلامه يسعى بين يديه اووسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت به المجئ ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى مايربط الجملة الثانية بالاولى فجئ بالواو كما جئ بها فى نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واوالحال لاتخرجها عن كونها مجتلبه لضم جملة الى جملة كالفاء فى جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاءنى زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاءنى زيد وهو

﴿قال والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع اومسرع الخ اقول﴾ وذلك لانه قال اولا كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لاتجد سبيلا الخ فجعل اعادة ذكره بضميره مشبهة باعادة اسمه صريحا فيكون المشبه به اقوى فى وجه الشبه على ماهو المتبادر منه وقال ثانيا وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه فجعل هذا اصلا وذلك جاريا مجراه بل فى الحقيقة ههنا ايضا شبه الاول بالثانى والذى يفهم من عبارة المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون المبتدأ فيه ضمير ذى الحال وان ماعداه على المشهور من جواز الامرين واولوية الذكر واما نحو جاءنى زيد وزيد يسرع فينبغى ان يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير لان هذا الظاهر فى موضع الضمير

(بسط)

مسرع اووغلامه يسعى بين يديه اووسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من
شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ ﴿ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها ﴾ اى فى تلك الحال ﴿ تركها ﴾ اى ترك تلك الواو ﴿ نحو ﴾ قول بشار

اذا انكرتنى بلدة اونكرتها ﴿ خرجت مع البازى على سواد ﴾ (الطويل)

اى اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة اولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا
مصاحبا للبازى الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اى بقية من الليل حال ترك فيها الواو * ثم قال الشيخ
الوجه ان يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال لامبتدأ
وينبغى ان يقدرههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد * وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم
الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو قليلا كقوله

وان امرأ اسرى اليك ودونه * من الارض موماة وبيداء سملق (الطويل)

وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لوجاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها
بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت
فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت ولانا لانسلم انّ جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضى ألا يرى انه
اختار تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو
من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك فى نحو أفى الدار زيد
وأقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضى اوالمضارع وان يكون
حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوزفيه ترك الواووالاخيران مما
يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو هذا اذا لم يكن صاحب الحال
نكرة متقدمة والافالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءنى رجل فارس
وعلى كتفه سيف (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) ومن كلام الشيخ
ايضا قوله ﴿ ويحسن الترك ﴾ اى ترك الواو فى الجملة الاسمية تارة ﴿ لدخول حرف
على المبتدأ ﴾ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ﴿ كقوله ﴾ اى الفرزدق

﴿ فقلت عسى ان تبصرينى كأنما * بنى حوالى الاسود الحوارد ﴾ (الطويل)

من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا

دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى اى فى اكنافى وجوانبى حال من نى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل ﴿و﴾ يحسن الترك تارة ﴿اخرى لوقوع الجملة﴾ الاسمية الحالية ﴿بعقب مفرد﴾ حال ﴿كقوله﴾ اى ابن الرومى

(سريع)

والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم

فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعنى الجملة وسالما يجوز ان تكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك ههنا ويجوز ان تكونا من الاحوال المتداخلة وهى ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير فى سالما * وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى فى (واهبطوا بعضكم لبعض عدوا) وخبرا نحو

وجدته حاضراه الجود والكرم

فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة فى اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو قليل ضعيف كقوله

(منسرح)

نصف النهار الماء غامرة

الباب الثامن فى ﴿ الايجاز والاطناب والمساواة ﴾

﴿ قال السكاكى اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين ﴾ اى من الامور النسبية التى يكون تعلقها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه ﴿ لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين﴾ يعنى لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان يقال ان هذا ايجاز وذاك اطناب ﴿والبناء على امر عرفى﴾ اى والا بالبناء على امر عرفى اى يعرفه اهل العرف ﴿وهو متعارف الاوساط﴾ الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عى وفهاهة ﴿اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى﴾ عند المعاملات والمحاورات ﴿ وهو ﴾ اى هذا الكلام ﴿ لا يحمد ﴾ من الاوساط ﴿ فى باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ﴾ ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعانى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق ﴿ فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه

﴿قال لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على امر عرفى اقول﴾ وذلك لان النسبة والاضافة لا تحصل الا بتحصيل المضاف اليه وليس لنا مقدار من الكلام يتعين فى نفسه لكونه منسوبا اليه بل كل واحد من افراده المختلفة المقادير صالح لذلك فاذا قيس كلام الى آخر فاتصف بالاطناب او الايجاز او المساواة فذلك الكلام بعينه اذا قيس الى ثالث يتبدل حاله فى هذه الاوصاف فلا تمايز افراد الموجز عن افراد المطنب بل تتداخل فلا تنضبط الاوصاف والموصوفات الا بتعيين المنسوب اليه ولاشك ان متعارف الاوساط اولى بذلك فتعيينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر عرفى وهذا كلام فى غاية الصحة والمتانة لا يتجه عليه شئ مما اورده المصنف

﴿قال والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه اقول﴾ لان الاطناب بالمعنى الاول دون الثانى يوجد فى قوله تعالى (رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا) وبالمعنى الثانى دون الاول يوجد فيما اذا قيل

هذا نعم بذكر المبتدأ بناء على مناسبة خفية مع ذلك المقام ويوجد بالمعنيين فيما اذا زيد فى هذا المثال نظرا الى ماذكر من المناسبة الخفية فقيل: ألا هذا نعم فاغتنموه ﴿قال وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب اقول﴾ اى بالمعنى الاول عموم من وجه لوجودهما فى قوله تعالى (رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا) ووجود الاطناب بالمعنى الاول دون الايجاز بالمعنى الثانى فيما اذا قيل هذا نعم فسوقوه اذا طابق المقام على مامر وبالعكس فيما اذا قال يارب شخت وكذا بين الايجاز بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثانى عموم من وجه فليتأمل ﴿قال لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف الخ اقول﴾ حيث قال فى بحث الايجاز بالقياس الى المتعارف ومن امثلة الاختصار كذا وايضا قال ثم ان الاختصار لكونه نسبيا يرجع فى بيان دعواه الى ماسبق تارة والى كون المقام خليقا بابسط مماذكر اخرى كما نقل عنه فى متن الكتاب بادنى تغيير فى العبارة

نسبيا يرجع﴾ فيه ﴿تارة الى ماسبق﴾ اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ﴿و﴾ يرجع تارة﴿ اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مماذكر﴾ اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ماسبق الى بعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى (رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا) فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يارب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مايقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى قوله

اذا قال الخميس نعم

بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله تعالى (رب انى وهن العظم منى) ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتأمل وقد يتوهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز مايكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار مايكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ماهو اقل بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب ﴿وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه﴾ لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لايمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على مامر وهذا ضرورى وليس المراد انه لايمكن ان يبين معناهما اصلا لان ماذكره السكاكى تفسير لهما ﴿ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف﴾ بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور

﴿ رد الى الجهالة ﴾ لانه لايعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولايعرف ان كل مقام أى مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على تأدية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية تدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهو يعرفون ان أى مقام يقتضى البسط وان كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط على مامر نبذ من ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة ﴿ والاقرب ﴾ الى الصواب او الى الفهم ﴿ ان يقال ﴾ التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثانى اماان يكون ناقصا عنه اوزائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما ﴿ المقبول من طرق التعبير عن المراد ﴾ فهو ﴿ تأدية اصله بلفظ مساوله ﴾ اى لاصل المراد ﴿ او ﴾ بلفظ ﴿ ناقص عنه واف ﴾ به ﴿ او ﴾ بلفظ ﴿ زائد عليه لفائدة ﴾ فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيابه والاطناب ان يكون اللفظ زائد عليه لفائدة ﴿ واحترز بواف عن الاخلال ﴾ وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه ﴿ كقوله ﴾ اى الحارث بن حلز اليشكرى

﴿ والعيش خير فى ظلال النو * ك ﴾ اى الحمق والجهالة
﴿ ممن ﴾ اى من عيش من ﴿ عاش كدا ﴾ (كامل)

اى مكدودا متعوبا ﴿ اى الناعم وفى ظلال العقل ﴾ يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجمل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لايكون الا ناعما وان العيش الشاق لايكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم اوفى ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه عن ذلك بلفظ الظلال ﴿ و ﴾ احترز ﴿ بفائدة عن التطويل ﴾ وهو ان يكون

اللفظ زائدا على اصل المراد لالفائدة ولايكون اللفظ الزائد متعينا ﴿ نحو ﴾ قول عدى بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش

(وافر)

وقددت الاديم لراهشيه * ﴿والفى﴾ اى وجد ﴿ قولها كذبا ومينا ﴾

والكذب والمين بمعنى واحد ولافائدة فى الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء ﴿ وعن الحشو المفسد ﴾ اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد ﴿ كالندى فى قوله ﴾ اى كلفظ الندى فى بيت ابى الطيب

(طويل)

﴿ ولا فضل فيها ﴾ اى فى الدنيا ﴿ للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب ﴾

وهى اسم للمنية غير منصرب للعلمية والتأنيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا افضلية فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام فى الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل

(متقارب)

فكل ان اكلت واطعم اخاك * فلا الزاد يبقى ولا الآكل

وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التى من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ماذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل ﴿ وغير المفسد كقوله ﴾ اى وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى سلمى

(طويل)

﴿ واعلم علم اليوم والامس قبله ﴾ * ولكننى عن علم ما فى غد عم

* فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه فى التنزيل نحو (فويل لهم مما كتبت ايديهم) * قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التأكيد كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد

كتبت يمينك هذه واما قوله تعالى (ذلك قولهم بافواههم) فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب ومالا معنى له مقول بالفم لاغير ولهذا قال الله تعالى (يقولون بافواههم ماليس فى قلوبهم)

﴿ المساواة ﴾

قدمها لانها الاصل والمقيس عليه ﴿ نحو قوله تعالى ولايحيق المكر السيء الا باهله وقوله ﴾ اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس

﴿ فانك كالليل الذى هو مدركى * وان خلت ان المنتأى عنك واسع ﴾ (طويل)

هو اسم الموضع من انتأى عنه اى بعد « عنك واسع » اى ذوسعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله . والمعنى انه لايفوت الممدوح وان ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه * فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لامساواة * قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لايحتاج الى الجزاء ﴿ والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ماليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير ﴾ لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لايقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ﴿ ولاحذف فيه ﴾ * فان قلت أليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف *قلت لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل ﴿ وفضله ﴾ اى رجحان قوله (ولكم فى القصاص حياة) ﴿ على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو ﴾ قولهم ﴿ القتل انفى للقتل بقلة حروف مايناظره ﴾ اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل ﴿ منه ﴾ اى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو فى القصاص حياة لان قوله ولكم لامدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حياة

احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة ﴿ والنص على المطلوب ﴾ الذى هو الحياة بخلاف قولهم فانه لايشتمل على التصريح بها ﴿ ومايفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه ﴾ اى لمنع القصاص اياهم ﴿ عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد ﴾ فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ﴿او النوعية﴾ عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة ﴿ الحاصلة للمقتول﴾ اى الذى يقصد قتله ﴿ والقاتل بالارتداع ﴾ عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذاهم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود ﴿واطراده﴾ اى بكون قوله (ولكم فى القصاص حياة) مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل مايكون على وجه القصاص لامطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له ﴿وبخلوه﴾ اى بخلو قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) ﴿عن التكرار﴾ بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان مايخلو عن التكرار افضل ممايشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة * فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات * قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لاينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لايؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر ﴿واستغنائه﴾ اى وباستغناء قوله (ولكم فى القصاص حياة) ﴿عن تقدير محذوف﴾ بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه ﴿والمطابقة﴾ اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلامة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه مايجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل فى الدار رجل لايفيد الاختصاص ﴿وايجاز الحذف﴾

عطف على ايجاز القصر وهو مايكون بحذف شئ ﴿ والمحذوف اماجزء جملة ﴾ يعنى بالجز مايذكر فى الكلام ويتعلق به ولايكون مستقلا عمدة كان اوفضلة مفردا كان اوجملة ﴿ مضاف ﴾ بدل من جزء جملة ﴿ نحو واسأل القرية ﴾ اى اهل القرية ﴿ اوموصوف نحو ﴾ قول العرجى

﴿ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ﴾ * متى اضع العمامة تعرفونى

الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور ﴿ اى انا ابن رجل جلا ﴾ اى انكشف امره اوجلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لايحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ماقبله من المجرور بمن اوبفى كقوله تعالى (ومنهم دون ذلك) وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غيره نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله

نبئت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينالهم فديد

لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ماتوهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه ﴿ اوصفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى ﴾ كل سفينة ﴿ صحيحة اونحوها ﴾ كسالمة اوغير معيوبة ومايؤدى هذا المعنى ﴿ بدليل ماقبله ﴾ وهو قوله تعالى (فاردت ان اعيبها) فانه يدل على ان الملك كان انمايأخذ الصحيحة دون المعيبة ﴿ اوشرط كما مر ﴾ فى آخر باب الانشاء ﴿ اوجواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا مابين ايديكم وخلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضو بدليل مابعده ﴾ وهو قوله تعالى (وماتأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين) ﴿ اوللدلالة ﴾ عطف على لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة ﴿ على انه ﴾ اى جواب الشرط ﴿ شئ لايحيط به الوصف اولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ﴾ ولايتصور مطلوبا اومكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف مااذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده ألا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتبجح اذا رأيتنى شابا وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لو اتى بالجواب ﴿ مثالهما ﴾ اى مثال الحذف للدلالة على انه لايحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ﴿ ولو ترى اذ وقفوا على

(وافى) (رجل) (قوله التبجح) وفى بعض النسخ التبجح بالطاء المهملة بين اللذى فى حالة منضرة بكبر السن وعدم القوة

النار﴾ (ولوترى اذالظالمون موقوفون عندربهم . ولوترى اذالمجرمون ناكسوا رؤسهم عندربهم) ومنه قوله تعالى (حتى اذاجاؤها وفتحت ابوابها) ﴿اوغير ذلك﴾ عطف على قوله جواب الشرط اىاوالمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فىالابواب السابقة وكالحال نحو البر الكربستين اىمنه والمستثنى نحوزيد جاءنى ليس الا والمضاف اليه نحو

بين ذراعى وجبهة الاسد (منسرح)

ونحو يارب ويا غلام وكجواب القسم نحو (والفجر وليال عشر) وجواب لما نحو (فلما اسلماوتله للجبين) وكالمعطوف مع حرف العطف ﴿ نحو لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل مابعده﴾ وهوقوله تعالى (اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا) ﴿واما جملة﴾ عطف على اماجزء جملة ﴿مسببة عن﴾ سبب ﴿مذكور نحوليحق الحق ويبطل الباطل اىفعل مافعل﴾ ومنهقول ابى الطيب

اتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم واتيناه على الهرم (بسيط)

اى فساءنا ﴿اوسبب لمذكور نحو﴾ قوله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر) ﴿فانفجرت ان قدرفضربه بها﴾ فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب للمذكور وهوقوله تعالى (فانفجرت) ومنه قوله تعالى (كان الناس امةواحدة فبعث الله) اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله (ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) ﴿ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت﴾ فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط كقوله تعالى (فالله هوالولى) اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى والفاء فى مثل قوله فانفجرت تسمى فاءفصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انماهى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله

قالوا خراسان اقصى مايرادبنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا (بسيط)

﴿اوغيرهما﴾ اى غير المسبب والسبب ﴿نحوفنعم الماهدون على مامر﴾ فى بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ﴿واماأكثر﴾ اىوالمحذوف اماأكثر ﴿من جملة نحوانا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى﴾ فارسلونى ﴿الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاهوقال له يايوسف﴾ ومنه بيت السقط

طربن لضوء البارق المتعالى * ببغداد وهنا مالهن ومالى (طويل)

اى طربن فاخذت اسكنها وهى لاتسكن ثم اعاودها وتدافعنى الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتى وشدة مدافعتها ﴿ والحذف على وجهين

﴿قال وجواب لما نحو فلما اسلماوتله للجبين اقول﴾ قال فى الكشاف تقديره فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان ياابراهيم قد صدقت الرؤيا كان ماكان ممالا ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما لله تعالى وشكرهما على ماانعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعدحلوله وما اكتسبا فى تضاعيفه بتوطين الانفس عليه من الثواب والاعواض ورضوان الله تعالى الذى ليس وراءه مطلوب

ان لايقام شئ مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر ﴾ لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب * ثم الحذف لابدله من دليل ﴿ وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه ﴾ اى على الحذف ﴿ والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة ﴾ اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من ادلة ﴿ ومنها ان يدل العقل عليهما ﴾ اى على الحذف وتعيين المحذوف ﴿ نحو وجاء ربك اى امره اوعذابه ﴾ فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر اوالعذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر اوتعيين العذاب فليتأمل ﴿ ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه ﴾ فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذلا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف ﴿ فانه يحتمل ﴾ ان يقدر ﴿ فى حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما ﴾ اى الحب والمراودة ﴿ والعادة دلت على الثانى ﴾ اى مراودته ﴿ لان الحب المفرط لايلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه ﴾ اى لقهر المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ﴿ ومنها ﴾ اى ومن ادلة تعيين المحذوف ﴿ الشروع فى الفعل ﴾ لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لابدله من فعل يتعلق هو به على مايشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيين المحذوف الشروع فى الفعل ﴿ نحو بسم الله فيقدر ماجعلت التسمية مبدأ له ﴾ اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم اواقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ﴿ ومنها الاقتران ﴾ اى ومن ادلة

تعيين المحذوف اقتران الكلام اوالمخاطب بالفعل ﴿كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست﴾ فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأؤه اذا اصلحته وهو منه ﴿والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين﴾ احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد ﴿اوليتمكن فى النفس فضل تمكن﴾ لما طبع الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا ﴿اولتكمل لذة العلم به﴾ اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكان لها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يواخى ذلك ما فى قوله تعالى (هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام) فانه جعل العذاب الذى يأتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون ﴿نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ماله﴾ اى للطالب ﴿وصدرى يفيد تفسيره﴾ اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى (وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) وكقوله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت) حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ﴿ومنه﴾ اى ومن الايضاح بعد الابهام ﴿باب نعم على احد القولين﴾ اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ﴿اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد﴾ فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ﴿ووجه حسنه﴾ اى حسن باب نعم ﴿سوى ماذكر﴾ من الايضاح بعد الابهام ﴿ابراز الكلام فى

الخ اقول ﴾ ظاهر هذا الكلام يشعر بان قوله لى ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اى اشرح شيأ لى صدرى والمتبادر من نظم التنزيل تعلق اللام بالفعل اى اشرح لاجلى صدرى وحينئذ اما ان يجعل المقصود زيادة الربط كما فى قوله تعالى (اقترب للناس حسابهم) فلا اشكال واما ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل فيتجه انهما حاصلان بدون زيادة لى والجواب ان قولك اشرح ليس فيه تعرض لذلك المفعول اصلا بخلاف قولك اشرح لى اى لاجلى اذ يفهم منه ان المشروح امر متعلق به فى الجملة فيقع صدرى تفسيرا له ﴿قال وهذا يوافق اصطلاح السكاكى الخ اقول ﴾ فانه قال ههنا اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد وبئس عمرو ولا شك انهما من قبيل المساواة وايضا قال من قبل وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فلئن فهمتها لتعرفن فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل بمعنى الاطناب فالظاهر تناوله للمساواة

معرض الاعتدال ﴾ نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستيناف ﴿او ايهام الجمع بين المتنافيين ﴾ الايجاز والاطناب وقيل الاجماع والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ﴿ومنه﴾ اى من الايضاح بعد الابهام ﴿التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ﴾ ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف ﴿واما بذكر الخاص بعد العام﴾ عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك ﴿للتنبيه على فضله ﴾ اى مزية الخاص ﴿حتى كأنه ليس من جنسه ﴾ اى من جنس العام ﴿ تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ﴾ يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد ﴿نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ اى الوسطى من الصلوات اوالفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهى صلاة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى (قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ومنه قوله تعالى (اصبروا وصابروا) لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته ﴿ واما بالتكرير لنكتة﴾ ليكون اطنابا لا تطويلا ﴿كتأكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾ فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ماقدامكم من هول لقاء الله

وفى تكريره تأكيد للردع والانذار ﴿وفى﴾ الاتيان بلفظ ﴿ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ ﴾ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لاتفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخى الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظ نحو والله ثم والله وكقوله تعالى (وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين) ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى (وقال الذى آمن ياقوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد . ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع) ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله

(الطويل)
فياقبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا
ويا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا

ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى (ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم) وكما فى قول الشاعر

(الطويل)
لقد علم الحى اليمانون اننى * اذا قلت اما بعد انى خطيبها

وقد يكون مع رابط كما فى قوله تعالى (لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى ﴿واما بالايغال﴾ من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره ﴿فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها﴾ اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر

(البسيط)
﴿ وان صخرا لتأتم ﴾ اى تقتدى ﴿ الهداة به *
كأنه علم ﴾ اى جبل مرتفع ﴿ فى رأسه نار ﴾

فان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة ﴿ وتحقيق ﴾ اى وكتحقيق ﴿التشبيه فى قوله﴾ اى قول امرئ القيس

(الطويل)
﴿ كأن عيون الوحش حول خبائنا * ﴾ اى خيامنا ﴿ وارحلنا الجزع الذى لم يثقب ﴾

شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الحرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون * قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا

كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ماقيل ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود فى بيت السقط

فسقيا بكأس من فم مثل خاتم * من الدر لم يهمم بتقبيله خال

(بديل)

فانه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع منه كل احد من اهل المجلس حتى كأنه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر ﴿وقيل لا يختص بالشعر﴾ بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة تم المعنى بدونها ﴿ومثل﴾ لذلك ﴿بقوله تعالى قال ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون﴾ فان قوله وهم مهتدون مما تم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل اى لا تخسرون معهم شيأ من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة ﴿واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها﴾ اى معنى الجملة الاولى ﴿للتوكيد﴾ علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من وجه من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد ﴿وهو﴾ اى التذييل ﴿ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل﴾ بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله ﴿نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه﴾ وهو ان يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله تعالى (جزيناهم بما كفروا) بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل (وهل يجازى الا الكفور) بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى لاستقلاله بافادة المراد ﴿وضرب اخرج مخرج المثل﴾ بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال ﴿نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا﴾ وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفان مت فهم الخالدون . كل نفس ذائقة الموت) فقوله (أفان مت فهم الخالدون تذييل) من الضرب الاول وقوله (كل نفس ذائقة الموت) تذييل من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله ﴿وهو ايضا﴾ اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين

﴿قال فسقيا بكاسى من فم مثل خاتم من الدر البيت اقول﴾ قيل معناه ان فمها مثل خاتم من الدر واراد ان ثغرها درر وقوله لم يهمم بتقبيله خال يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن فى ثغرها خال اى شامة تغير لونه والثانى ان يكون الخال الرجل المختال لعظم شأنه ولم يهمم بتقبيله لانه لا يصل اليه ودفع توهم غير المقصود انما يتأتى على الوجه الثانى كما ذكره

وهوايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثانى كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة ﴿اما﴾ ان يكون ﴿لتأكيد منطوق كهذه الآية﴾ فان زهوق الباطل منطوق فى قوله تعالى (وزهق الباطل) ﴿واما لتأكيد مفهوم كقوله﴾ اى قول النابغة الذبيانى

﴿ ولست بمستبق اخا لا تلمه ﴾

حال من اخا لعمومه بوقوعه فى سياق النفى اوعن ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتأمل يعنى لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه

﴿ على شعث ﴾ اى تفرق وذميم خصال ﴿ اى الرجال المهذب ﴾

اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال عجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال ﴿واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا﴾ لان الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشئ وفيه توقى عن ايهام خلاف المقصود ﴿ وهوان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ﴾ اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكرله مثالين لان مايدفع الايهام قديكون فى وسط الكلام وقديكون فى آخره فالاول ﴿ كقوله ﴾ اى قول طرفة

﴿ فسقى ديارك غير مفسدها ﴾

اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله

﴿صوب الربيع﴾ اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع ﴿وديمة تهمى﴾

اى تسيل لان نزول المطر قديكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها ﴿و﴾ الثانى ﴿نحو﴾ قوله تعالى (فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) ﴿اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين﴾ فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله تعالى (اعزة على الكافرين) دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى

حليم اذا ما الحلم زين اهله ＊ مع الحلم فى عين العدو مهيب

فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا التوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تأكيد للازم مايفهم من

﴿قال وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتأمل اقول﴾ وذلك ان انتفاء يقتضى التعميم فلو كان وصفا لم يكن قوله اخا عاما لان الوصف يقطع شيوعه والمقصود ان ليس هنا اخ مرضى بل كل اخ انما يستبقى مودته بلم شعثه كما يدل عليه قوله اى الرجال المهذب واذا جعل وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ موصوف بانك لا تلم شعثه وفات العموم وانفك انتظامه مع مابعده كما لا يخفى

قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لايكون الحلم زينا لاهله فان من لايكون حليما حين لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لامحالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لاتكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لانسلم ان من لا يكون حليما حين لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لايهاب ولايعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة ﴿ واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لايوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه ﴾ وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام ﴿اى﴾ يطعمونه ﴿مع حبه﴾ والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تعالى اى ويطعمونه على حب الله تعالى فلايكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى (سبحان الذى اسرى بعبده ليلا) ذكر ليلا مع ان الاسراء لايكون الابالليل للدلالة على تقليل المدة وعلى انه اسرى فى بعض الليل ﴿ واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ﴾ ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع مايتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه ﴿ كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون ﴾ فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله تعالى (ولهم مايشتهون) عطف على قوله (لله البنات) والنكتة فيه تنزيه الله سبحانه وتقديسه عما ينسبون اليه ﴿ والدعاء فى قوله ﴾ اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو عن كبره وضعفه

﴿ ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعى الى ترجمان ﴾

يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) انها اعتراضية لامحل لها من الاعراب نحو

﴿ قال وانه اسرى فى بعض الليل اقول ﴾ الدلالة على البعضية مذكورة فى الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان فى بعض من اجزاء ليلة واحدة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم كون الاسراء فى ليالى او لافادة تعظيمه ﴿ قال لان قوله ولهم مايشتهون على قوله لله البنات اقول ﴾ يعنى ان لهم معطوف على قوله لله وما يشتهون معطوف على البنات فالمعنى ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من البنين والظرف اعنى لهم مستقر وقع مفعولا ثانيا وليس لغوا متعلقا بجعلون ليتجه ان الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لايصح فى غير افعال القلوب لان الجمع هو ان يكون الضميران معمولين لفعل واحد لا ان يكون احدهما معمولا له والآخر معمولا لمعموله على انه قد يدعى جواز ذلك اذا كان عمله فى احدهما بتوسط حرف الجر ويستشهد له بقوله تعالى (وهزى اليك بجذع النخلة) وكان معنى الجعل فى المعطوف هو دعوى الاستحقاق وان اللائق بهم ذلك دون غيره وان كانت بلسان الحال وجعل قوله ولهم مايشتهون جملة حالية يوجب قصورا فى المقصود الذى هو التوبيخ فتأمل

الاهل اتاها والحوادث جمة

فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ماذكر فى قوله تعالى (والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى) انه اعتراض بين قوله (انى وضعتها انثى) وبين قوله (وانى سميتها مريم) ومثل هذا الاعتراض كثيرا مايلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى (ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون) ان قوله (وانتم ظالمون) حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة فى غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم ﴿والتنبيه فى قوله﴾ اى وكالتنبيه فى قول الشاعر

(بسيط) ﴿واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا﴾

ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشأن محذوف يعنى ان المقدورات البتة وان وقع فيه تأخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جمله معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ﴿ومما جاء﴾ اى ومن الاعتراض الذى وقع ﴿بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا﴾ اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة ﴿قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم﴾ فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار اتصالهما بقوله ﴿فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله﴾ يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض فالنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد فى امر علق بهما كقوله تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكرلى ولوالديك) فقوله ان اشكرلى تفسير لوصينا وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب

(كامل) وخفوق قلب لو رأيت لهيبه * ياجنتى لظننت فيه جهنما

فقوله ياجنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر

(طويل) فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة * ولا وصله يصفولنا فنكارمه

فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان فى اليأس راحة ﴿وقال قوم قد تكون النكتة فيه﴾ اى فى الاعتراض ﴿غير ماذكر﴾

﴿قال فقوله ان اشكرلى تفسير لوصينا اقول﴾ يعنى ان قوله ان اشكرلى ولوالديك من حيث تعلق الشكر بالوالدين تفسير لقوله ووصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكره تعالى فى التفسير ففيه تنبيه اما على ان شكر الوالدين شكر له تعالى لان ما انعما به عليه نعمة من عنده فى الحقيقة واما على ان شكرهما قرين لشكره تعالى وفى ذلك ايضا زيادة حث على شكرهما واما على ان تعظيم الرب سبحانه لشكر انعامه مقدم على الشفقة على غيره بمجازاة احسانه فاذا وصى بمجازاة الغير كان المعنى على التوصية باداء شكره تعالى اولا وشكر الغير ثانيا

مماسوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ﴿ثم جوز بعضهم وقوعه﴾ يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض ﴿آخر جملة لاتليها جملة متصلة بها﴾ بان لاتليها جملة اصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام اوفى آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لايليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لايكون لها محل من الاعراب بحال ﴿فيشمل﴾ الاعتراض بهذا التفسير ﴿التذييل وبعض صور التكميل﴾ وهو ان يكون بجملة لامحل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى

وماما‌ت منا سيد فى فراشه * ولاطل منا حيث كان قتيل

فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لايكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تأكيدا ويكون الغرض منها تأكيدا للاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب ﴿وبعضهم﴾ اى جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد تكون دفع الايهام ﴿كونه﴾ اى كون الاعتراض ﴿غير جملة﴾ فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما ﴿فيشمل﴾ الاعتراض بهذا التفسير ﴿بعض صور التتميم و﴾ بعض صور ﴿التكميل﴾ وهو ما يكون واقعا فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ماذكرنا ظاهر واما على ماذكره فى الايضاح حيث قال وفرقة تشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لاتشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولامحل له من الاعراب جملة كانت او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند هؤلاء ان لايكون له محل

(ز ل)

﴿قوله اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة الى الخ اقول﴾ يعنى انا نختار الشق الثانى من الترديد السابق ونقول لايشترط فى مطلق الاعتراض ان لايكون له محل من الاعراب فيصح حينئذ تجويز كونه غير جملة بل يشترط ذلك فى كل اعتراض يكون جملة فلذلك قال ولامحل له من الاعراب فلا يكون مستدركا لاحاجة اليه فيندفع ذلك الاختلال لكن يبقى ترديد مالامحل له من الاعراب بين ان يكون جملة او اقل منها مختلا قطعا لان مالايكون جملة لابد ان يكون له محل من الاعراب فان قلت ربما كان معربا لفظا ولايكون له محل من الاعراب قلت الذى نفى من الاعتراض هو عن ذلك بقولهم لامحل لها من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هى جملة لايكون لها اعراب الامحلا والله اعلم

من الاعراب اولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيأ من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب اولا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة تشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كانت اواقل من جملة اواكثر فسهو لان ماهو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففى الجملة كلامه لايخلو عن خبط ﴿ واما بغير ذلك ﴾ اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك ﴿ كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم ﴾ فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما ﴿ وحسن ذكره ﴾ اى ذكر قوله ويؤمنون به ﴿ اظهار شرف الايمان ﴾ وانه مما تحلى به حملة العرش ومن حوله ﴿ ترغيبا فيه ﴾ اى فى الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم رأيته بعينى وقوله تعالى (ويقولون بافواههم) ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هى التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجرى على ألسنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم فى القلب ومنها قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) بعد قوله تعالى (فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم) لازالة توهم الاباحة فان الواو يجئ للاباحة فى نحو جالس الحسن وابن سيرين ألا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فانه لو اقتصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين فى دعوى الاخلاص فى الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام ﴿ واعلم انه ﴾ كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد او زائدا عليه فكذلك ﴿ قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله ﴾ اى لذلك الكلام ﴿ فى اصل المعنى كقوله ﴾ اى قول ابى تمام

﴿يصد﴾ اى يعرض ﴿عن الدنيا اذا عن﴾ اى ظهر ﴿سودد﴾ اى سيادة وتمامه

ولو برزت فى زى عذراء ناهد

الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع ﴿وقوله﴾ اى قول الشاعر الآخر

﴿ولست بميال الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء فى جانب الفقر﴾

(طويل) (طويل)

اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ﴿ويقرب منه﴾ اى من هذا القبيل ﴿قوله تعالى لايسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى

ونتكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول﴾

(طويل)

اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لايجسر على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء لجزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان مافى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد وآله ونسأله التوفيق فى اتمام القسمين الاخيرين بمنه وعونه وجوده وكرمه

﴿الفن الثانى علم البيان﴾

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزأ من علم البلاغة ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع ﴿وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه﴾ اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية اونفس الاصول والقواعد المعلومة على ماحققناه فى تعريف علم المعانى فليس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها والاعتقاد بها على ماتوهموا واراد بالمعنى الواحد على ماذكره القوم مايدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتى والمعنى ان علم البيان ملكة اواصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى

﴿قال واراد بالمعنى الواحد على ماذكره القوم مادل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اقول﴾ انما قال على ماذكره القوم اشارة الى ما سيذكره من ان هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكروا ومن ان كلامهم فى مباحث المجاز المفرد لايساعده ومع ذلك فقد ساعد القدم فيما ذكروا انما اورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغى ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغى ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا امر الازما وكذا علم البيان نفسه سواء اريد به الملكة او القواعد او ادراكها لايتوقف على علم المعانى بأى معنى اخذ من تلك المعانى لكن لما كان علم المعانى يبحث عن افادة التراكيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك أخر من علم المعانى

بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان فى شئ وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لايكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفى بالنسبة الى ماهو اوضح منه ومعنى اختلافها فى الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوع مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كما سيأتى ثم لايخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح ﴿ ودلالة اللفظ ﴾ يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ماهو المقصود منها والدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ايضا ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هى التى سماها القوم وضعية وهى التى تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهى الطبيعة كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا تكون وهى الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هى التى تكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه فى بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخيرة عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ فى الجملة لاوضعه لذلك

﴿ قال وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد اقول ﴾ فانه ليس معنى واحدا بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعانى التركيبية كما سيصرح به فيما سيورده على ماذكره القوم ﴿ قال كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ اقول ﴾ انما قال من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ

﴿قال واعترض بان الدلالة صفة اللفظ الخ اقول﴾ تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتنافيان فى الصدق قطعا فلا يصح تعريف احدهما بالآخر اصلا وقد اجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هى الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة اذا قيست الى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع واذا قيست الى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث ينفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذى هو وصف اللفظ اعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز ايضا باللازم الذى هو وصف المعنى اعنى انفهامه منه والفهم المذكور فى تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبنى للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريفا للدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجز ايضا بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ واسناد ﴿٣٠٢﴾ الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذى سنذكره نحن ﴿قال وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى اقول﴾ يريد ان الفهم وحده صفة للسامع والانفهام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ وكذا انفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من المبنى للفاعل او المفعول وقوله غاية ما فى الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتم ود صفة للفظ وعبارة عن الدلالة لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة المحمول عليه وتقريره ان الفهم وحده ليس صفة للفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما فى الدلالة ونحن نقول لا يخفى عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة اشياء الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول صفة للسامع والاخيران صفتان للفهم فان اراد هذا المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف بالتعلقين صفة للفظ فهو ظاهر البطلان وان اراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد ان تعلق الفهم بالمعنى او باللفظ صفة للفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هى كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة له هى كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم يتسامحون فى ذلك اذلم يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة للفظ اعنى كونه بحيث

المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما فى الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها

يفهم منه المعنى واعتمدوا فى ذلك على ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فلابد ان يقصد بما ذكر فى تعريفها معنى هو صفته ثم ان ﴿ ٣٠٣ ﴾ دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث منه المعنى دلالة واضحة لا تشتبه فالمقصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المرام وتبين ان قولنا اللفظ منفهم منه المعنى ليس فى الحقيقة وصفا للفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ او لا نعم انفهام المعنى منه يدل على كونه بحيث ينفهم منه المعنى وهذه صفة للفظ حقيقة على قياس وصف الشئ بحال متعلقه فان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما ﴿قال وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع الخ اقول﴾ هذا الكلام اعنى توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسى فى شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقية نظرا الا تحقق الدلالة التضمنية والالترامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة

منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى ألا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشئ فى العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التى يكون للوضع مدخل فيها ﴿اما على﴾ تمام ﴿ماوضع له﴾ كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ﴿او على جزئه﴾ كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق ﴿او على خارج عنه﴾ كدلالة الانسان على الضاحك ﴿ويسمى الاولى﴾ يعنى الدلالة على ماوضع له ﴿وضعية﴾ لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع ﴿و﴾ يسمى ﴿كل من الاخيرين﴾ اى الدلالة على الجزء والخارج ﴿عقلية﴾ لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ﴿وتقيد الاولى بالمطابقة﴾ لتطابق اللفظ والمعنى ﴿والثانية بالتضمن﴾ لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له ﴿والثالثة بالالتزام﴾ لكون الخارج لازما للموضوع له * فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ماوضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ فى رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انها تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الا هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه

لكل اوالملزوم والمنقول فى هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة فكأن الناقل نظرا الى ان الدليل عام فى الدلالات الثلاث لانها لما كان للوضع مدخل فيها فلابد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخريان بمشاركة العقل ممالايسمن ولايغنى من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكم محض والحق ماذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقية لما كانت بمجرد الوضع لالعلاقة عقلية تقتضى الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعى فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة فيها لايصح اعتبارها فى الباقيتين لحصولهما بمجرد الارادة المعتبرة فى المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعا وكذا الحال فى الملزوم واللازم فمدخلية الوضع فى الدلالة على معنى لاتقتضى الاتوقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزأ منه اولازماله كانت الارادة متعلقة بالكل اوالملزوم فاذا فهما من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كماهو الحق لم يكن لنقله ههنا فائدة اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ماوضع له وكذا الحال فى الملزوم واللازم ولاينفع ههنا ان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه ايضا قوله فيمابعد لاسيما فى التضمن والالتزام كان له نفع فى دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانسلم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالتضمن بل لادلالة له حينئذ على الجزء اصلا اذ ليس مرادا وكذا لادلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزء او اللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقية على زعمه لاتضمنا ولاالتزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل اوالملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة فينتفيان ايضا ولايجدى فى دفع النقض ان اللفظ ابدا لايدل الا على معنى واحد كما لايخفى على ذى تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لامطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة لاتضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لامطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لاالتزاما واعترض عليه بعضهم بانا لانسلم انه اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لامطابقة بل يدل عليه حينئذ دلالتين احداهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة فى ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال فى اللازم ولانسلم ايضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابقى تتوقف على

ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لايراد به المعنى الآخر ولواريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لايراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لايدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزأ فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لايقتضى ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولانعنى بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لاسيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان

الارادة واجاب عنه بمانقله ههنا وهذا الكلام صحيح لاغبار عليه عند ذى فطرة سليمة ﴿ قال حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم اقول ﴾ هذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء الخ فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء فى ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له فتفهم جزءه فى ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم فى ضمن الكل لكنه ليس مراد فى ضمنه وبين فهم الجزء فى ضمن الكل وارادته فى ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثانى واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثانى ﴿٣٠٥﴾ اعنى ارادته من اللفظ فى ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة فى مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة وماذكره من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لاتضمنا او التزاما مبنى على مقدمتين احداهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التى هى اقوى لم يدل عليه فى تلك الحالة باحدى الباقيتين وكانتا المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لاتعيينه بازائه مطلقا كما صرح به فى المفتاح ولاشك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازى لاوضعا شخصيا ولانوعيا واما الثانية فلانه (٢٠ـ مطول) لااستحالة فى اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين متخالفتين ﴿ قال وعلى ماذكره هذا القائل اقول ﴾ اى القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة ﴿ قال لايظهر انها مطابقة ام تضمن اقول ﴾ قد بينا انها مطابقة ولايجوز ان تكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال فى اللازم ﴿ قال والاظهر ان مراده الخ اقول ﴾ يعنى مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا ايضا فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالاظهر اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود

التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما فى المجازاة صارت الدلالة عليهما مطابقة لاتضمنا والتزاما وعلى ماذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه ممالايفيد فى هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لايظهر انها مطابقة ام تضمن وأيهما اخذت يصدق عليها تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية ممالابد منه ﴿ وشرطه ﴾ اى شرط الالتزام ﴿ اللزوم الذهنى ﴾ بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور اوبعد التأمل فى القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ﴿ ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اوغيره ﴾ اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى ممايثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف اوغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك ممايجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا اوبغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لاينفك

تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة التزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء ﴿ والايراد المذكور ﴾ اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح ﴿ لايتأتى بالوضعية ﴾ اى بالدلالة المطابقية ﴿ لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ ﴾ لذلك المعنى ﴿ لم يكن بعضها اوضح ﴾ دلالة عليه من بعض ﴿ والا ﴾ اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى ﴿ لم يكن كل واحد ﴾ من الالفاظ ﴿ دالا عليه ﴾ لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها مايرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لايكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لايكون عالما بوضع شئ منها فلايكون شئ منها دالا اويكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لايكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل واياما كان لايجرى فيها الوضوح * فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين * قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه مايقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لايتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك الزمان السابق * فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بحيث تحضر معانيها فى العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا مايفتقر فى استنباط

اقول ﴿ اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط فى الالتزام اللزوم الذهنى بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعانى بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن فسرها بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول ﴿ قال بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء اقول ﴿ فيه بحث لان لازم لازم الشئ وان كان لازماله لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات يتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سنذكره وستقف على مايرد عليه

المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى على العقل * فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء انيكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قدتكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية فى العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ﴿ويتأتى بالعقلية﴾ اى والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية ﴿لجواز ان تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح﴾ اى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام اما فى الالتزام فظاهر لجواز انيكون لشى واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه فى الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام هناهو انيكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله فيه سواء كان بلاوسط اوبوسط اوبوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا اواعتقاديا عرفيا اواصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما فى التضمن فبيانه انه يجوز انيكون المعنى جزأ من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه * فان قيل ينبغى انيكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان * قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من

﴿قال فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل اقول﴾ فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فيكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالته على الجزء

﴿ قال فكأنهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الخ اقول ﴾ قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة فى المركبات وملاحظة الجزء على ماذكره لا تلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بانه لا يجرى فى التضمن اصلا فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل اى لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما فى الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة اجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة فى المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذى

يوجد فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هى بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف فى المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر فى هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا ﴿ قال وكثيرا من امثلة الكناية اقول ﴾ احترز بقوله كثيرا عن امثلة الكناية فى النسبة فانها لا تتصور الا فى المعانى التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها فى المعانى الافرادية ﴿ قال هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع نظر اقول ﴾ قال فيما نقل عنه فى بيانه [اما اولا فلان عدم الوضوح والخفاء فى المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف] اقول فحينئذ يتصور الاختلاف فى المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من ان المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يجدى نفعا اذ لا اشعار فى التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف

الموضوع له فكأنهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما فى هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه * فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية * قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم فى مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هى فى المعانى الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبى يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى الوضوح هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع نظر ﴿ ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ﴾

فى الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور فى المطابقة الاختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع وهذا امر لا ينضبط للمتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية الاختلاف فى المطابقة بحسب اختلاف مراتب القرائن المعلومة له وايضا لو سلم ماذكروه دل على ان المطابقة وحدها لا تحصل منها الايراد المذكور وذلك لا ينافى اعتبارها مع غيرها فى ذلك الايراد بان تكون هى مرتبة من مراتب الوضوح * وقال [واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء فى التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية فى الحصول من اللفظ لا التأخر الزمانى] اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح فى ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل اقرب من ارادة جزء الجزء واوضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنيا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان مادل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعتبر فهم المراد * وقال [واما ثالثا فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام] اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة فى التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار لها به * وقال [ومباحث اخرى تجرى مجرى ماذكرنا] اقول لعلها اشارة الى ما فصلناها فى تضاعيف ماذكره منذ شرع فى تعريف علم البيان الى هنا

ذلك اللفظ ﴿له﴾ يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن او خارجا عنه كما فى الالتزام ﴿ان قامت قرينة على عدم ارادته﴾ اى ارادة ما وضع له ﴿فمجاز والا﴾ اى وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له ﴿فكناية﴾ وهذا مبنى على ما سيجئ فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ماذكره السكاكى من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما سيجئ ﴿وقدم﴾ المجاز ﴿عليها﴾ اى على الكناية ﴿لان معناه كجزء معناها﴾ لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ﴿ثم منه﴾ اى من المجاز ﴿ما يبتنى على التشبيه﴾ وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة ﴿فتعين التعرض له﴾ اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه ﴿فانحصر﴾ المقصود من علم البيان ﴿فى الثلاثة﴾ التشبيه والمجاز والكناية * فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة * قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه

السكاكى وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التى اوردها فى صدر هذا الفن

﴿ التشبيه ﴾

اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله ﴿التشبيه﴾ اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة اوغير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس ومايقال من ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة ﴿الدلالة﴾ هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعنى هو ان يدل ﴿على مشاركة امر لامر﴾ آخر ﴿فى معنى﴾ فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وماشبه ذلك ﴿ والمراد ههنا ما لم يكن ﴾ اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر فى معنى بحيث لايكون ﴿على وجه الاستعارة التحقيقية﴾ نحو رأيت اسدا فى الحمام ﴿و﴾ لا على وجه ﴿الاستعارة بالكناية﴾ نحو انشبت المنية اظفارها

﴿قال وانت خبير بما فيه من الاضطراب اقول﴾ اشارة الى ماسبق من الانظار والى ان ماذكره السكاكى فى التشبيه يقتضى جعله مقدمة وينافى كونه مقصدا من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لاتجعلها داخلة فى المقاصد ثم الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة فى الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وحينئذ يضمحل ماذهب اليه من ان الايراد المذكور لايتأتى بالدلالة الوضعية اى المطابقية

﴿ فائدة ﴾

قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ماهو مفهومه وضعا بل اردت انه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافى ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وحينئذ ينبغى ان تحصر مقاصد علم البيان فى اربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه فى الضبط ان يقال اذا اريد للفظ خلاف ماوضع له فاما ان ينافى ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يبنى ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التى هى اقوى من الجهة الاخرى التى بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل ﴿قال وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو اقول﴾ فيه بحث لان قولك جاءنى زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجئ لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر فى المجئ فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة امر لامر فى معنى فلايندرج فى التفسير المذكور بناء على ماذكره من معنى الدلالة فانه لايتصور الافيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضر اندراجه فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا فى المجئ او تشاركا فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر فى القتل فان لم يقصد به اللازم فلااندراج وان قصد وجب اندراجه كما لو قيل شارك احدهما الآخر فى القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمنى والاشتراك لازم وماقيل من ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى تقاتل زيد وعمرو تشاركا فى قتل احدهما الآخر فى زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحدا الا ان مفهوميهما متخالفان قطعا * واعلم

﴿و﴾ لاعلى وجه ﴿التجريد﴾ نحو لقيت بزيد اسدا اولقينى منه اسد على ماسيجئ فى علم البديع فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيأ منها لايسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركه امر لآخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا اوتقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقى على ماسنحقق ان شاء الله تعالى ﴿فدخل فيه﴾ اى فى تعريف التشبيه الاصطلاحى مايسمى تشبيها بلاخلاف وهو ماذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد اوكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة ومايسمى تشبيها على القول المختار وهو ماحذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه اوفى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه اومع حذفه فالاول ﴿نحو قولنا زيد اسد و﴾ الثانى نحو ﴿قوله تعالى صم بكم عمى﴾ بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لااستعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعارله بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أوفحوى الكلام وسيجئ لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى ﴿والنظر ههنا فى اركانه﴾ اى البحث فى هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح ﴿وهى﴾ اربعة ﴿طرفاه﴾ يعنى المشبه به والمشبه ﴿ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه﴾ واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا مايطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة ﴿طرفاه اما حسيان﴾ قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به امامنسوبان الى الحس ﴿كالخد والورد﴾ فى المبصرات ﴿والصوت الضعيف والهمس﴾ فى المسموعات والمراد بالصوت

ان الدلالة على المشاركة فى مثل قولك شارك زيد عمرا انما هى بجوهر اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه المشاركة فى الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة فى مصدره الاصلى لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين احداهما من الجوهر والاخرى من الصيغة * واعلم ايضا ان منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على احدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمها وليس دلالة المتكلم على احدهما مستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لايكون الآخر مقصودا عنده اصلا ﴿قال وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه اقول﴾ قد عرفت مما قررناه آنفا انه لاحاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ﴿قال فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به امامنسوبان الى الحس كالخد والورد الخ اقول﴾ انتساب جزئيات هذه الامور الى الحس فى غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

الضعيف الصوت الذى لايسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كأنه لايخرج عن فضاء الفم ﴿والنكهة﴾ وهى ريح الفم ﴿ والعنبر ﴾ فى المشمومات ﴿ والريق والخمر ﴾ فى المذوقات ﴿ والجلد الناعم والحرير ﴾ فى الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير ﴿ او عقليان ﴾ عطف على قوله اما حسيان ﴿ كالعلم والحياة ﴾ وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك على ماسيجئ تحقيقه ﴿او مختلفان﴾ بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول ﴿ كالمنية والسبع ﴾ فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه والسبع حسى ﴿و﴾ الثانى مثل ﴿ العطر وخلق ﴾ رجل ﴿ كريم ﴾ فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلى * وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول واما ماجاء فى الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ماهو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها فى الحسى والعقلى تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان الامر اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسى والعقلى بقوله ﴿والمراد بالحسى المدرك هو اومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة ﴾ وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس ﴿فدخل فيه﴾ اى بسبب زيادة قولنا اومادته دخل فى الحس ﴿الخيالى﴾ وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس

﴿قال لانه عدم الحياة عما من شأنه اقول ﴾ وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر

﴿كما﴾ اى كالمشبه به ﴿فى قوله﴾ وكأن محمر الشقيـ * ق

هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثير فيها ذلك ﴿اذا تصوب﴾ اى مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل ﴿او تصعد * ﴾ اى مال الى العلو ﴿اعلام﴾ جمع علم وهى الراية

ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد

فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لايدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيآت محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر ﴿وبالعقلى ماعدا ذلك﴾ المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولامادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة ﴿فدخل فيه الوهمى﴾ الذى لايكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالى فانه منتزع عنه ولهذا قال ﴿اى ماهو غير مدرك بها﴾ اى باحدى الحواس المذكورة ﴿و﴾ لكنه بحيث ﴿لو ادرك لكان مدركا بها﴾ وبهذا القيد يتميز عن العقلى ﴿كما فى قوله﴾ اى كالمشبه به فى قول امرئ القيس

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * ﴿ومسنونة زرق كأنياب اغوال﴾

يقول أيقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لايدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ماسبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور لانها ليست مما لايمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعدواة عمرو بل التحقيق فى هذا المقام ان من قوى الادراك مايسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنه تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لاحقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان اولا رأس له وهى دائما لاتسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس

﴿قال وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اقول﴾ قال فى الصحاح شقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وانما اضيف النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك وقال ايضا نعمان بن المنذر ملك العرب ينسب اليه شقائق النعمان وقال ابو عبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك ﴿قال سيف منسوب الى مشارف اليمن اقول﴾ قال فى الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرفية سيوف قال ابو عبيدة نسبت الى مشارف وهى قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال سيف مشارفى لان الجمع لاينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لايقال جعافرى

هى التى تستعملها على أى نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى مااخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع ﴿ وما يدرك بالوجدان ﴾ اى ودخل ايضا فى العقلى مايدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات ﴿ كاللذة والالم ﴾ الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية اوالشهوية ماهو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شى ترجوه اوتنفره وكذا البواقى فهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها ترك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وماشاكل ذلك ﴿ ووجهه مايشتركان فيه ﴾ اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه ﴿ تحقيقا اوتخييلا ﴾ والافزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيأ منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس ﴿ والمراد بالتخييلى ﴾ ان لايوجد ذلك فى احد الطرفين او كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل ﴿ نحو مافى قوله ﴾ اى مثل وجه التشبيه فى قول القاضى التنوخى

﴿ قال بخلاف اللذة والالم العقليين الى قوله من حيث هو كذلك اقول ﴾ تعريف اللذة والالم بماذكره منقول عن الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد امثال هذه التحقيقات فى امثال هذه المقامات ممالايجدى للمتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة فى تفاصيل هذه المعانى ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية ومايقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وماذكر فيها من التدقيقات

(خفيف)

﴿ وكأن النجوم بين دجاها ﴾

هى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى اوللنجوم [والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله

رب ليل قطعته بصدود * اوفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به الـ * ـعين وتأبى حديثه الاسماع]

﴿ سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه فيه ﴾ اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت ﴿ هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى ﴾ اى تلك الهيئة ﴿ غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك ﴾ اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل ﴿ انه ﴾ الضمير للشأن ﴿ لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت ﴾ البدعة وكل ما هو جهل ﴿ بها ﴾ اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ﴿ ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور ﴾ لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة ﴿ وشاع ذلك ﴾ اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور ﴿ حتى يخيل ان الثانى ﴾ اى السنة وكل ما هو علم ﴿ مماله بياض واشراق نحو ﴾ قوله عليه السلام ﴿ اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك ﴾ اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مماله سواد واظلام ﴿ كقولك شاهدت سواد الكفر فى جبين فلان فصار ﴾ اى بسبب تخيل ان الثانى مماله بياض واشراق والاول مماله سواد واظلام صار ﴿ تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها ﴾ اى مثل تشبيه النجوم ﴿ ببياض الشيب فى سواد الشباب ﴾ اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق ﴿ او بالانوار ﴾ اى الازهار ﴿ مؤتلقة ﴾ بالقاف اى لامعة ﴿ بين النبات الشديدة الخضرة ﴾ فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التأويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا * واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكأن اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هى التى تلمع من بينها ﴿ فعلم ﴾ من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به ﴿ فساد جعله ﴾ اى جعل وجه التشبيه ﴿ فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا ﴾ لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو ﴿ لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة ﴾ لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به

(قوله والرواية الصحيحة الى قوله سنن الخ) الموجود فى نسخ الطبع

﴿ قال ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور اقول ﴾ اعلم ان السكاكى اعتبر كل واحد من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع احدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفريع الا ان ما ذكره المصنف اقرب

بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد ﴿بخلاف الملح﴾ فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام ﴿وهو﴾ اى وجه التشبيه ﴿اما غير خارج عن حقيقتهما﴾ اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزأ منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها ﴿كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما او جنسهما﴾ او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن ﴿او خارج﴾ عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال ﴿صفة﴾ وتلك الصفة ﴿اما حقيقية﴾ اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية ﴿اما حسية﴾ اى مدركة بالحس ﴿كالكيفيات الجسمية﴾ اى المختصة بالاجسام ﴿مما يدرك بالبصر﴾ وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين ﴿من الالوان والاشكال﴾ والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك ﴿والمقادير﴾ والمقدار كم متصل قار الذات وعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض وخط ان قبلها فى الطول فقط ﴿والحركات﴾ والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه اراد بالمقادير اوصافها من الطول

﴿قال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة. اقول﴾ الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات والمسطحات ويكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله كالدائرة تنظيرا او تشبيها لا تمثيلا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم او السطح كالكرة والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الخ لكان اوضح وافيد ﴿قال وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر اقول﴾ يمكن ان يقال انه اراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر او غيره من الحواس وانما عد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا اعم من ان يكون اولا وبالذات او ثانيا وبالعرض وكذا الحال فى الحركات واما المقادير ففى كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكأنه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان يكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطوء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره

والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما ﴿وما يتصل بها﴾ اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك ﴿اوبالسمع﴾ عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات ﴿من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين﴾ ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع وملاسته كما فى اوتار الاغانى الممتدة اوفى قصر المنفذ اوضيقه اوشدة التوائه كما فى المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلا ﴿اوبالذوق﴾ وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان ﴿من الطعوم﴾ واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة ﴿اوبالشم﴾ وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى ﴿من الروائح﴾ ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة اوالمخالفة كرائحة طيبة اومنتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك اوالى مايقارنها كرائحة الحلاوة ﴿اوباللمس﴾ وهى قوة سارية فى البدن كله بها تدرك الملموسات ﴿من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة﴾ هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك ﴿والخشونة﴾ وهى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع ﴿والملاسة﴾ وهى كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء ﴿واللين﴾ وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من

﴿قال وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل اقول﴾ الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعا وكذلك التحدب والتقعر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفه به بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن تجه حينئذ ان الاشكال تشاركها فى كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم اخرت عنها وضمت الى الالوان هذا كله اذا روعى ما ذكر فى الكتب الكلامية والا فلا اشكال ﴿قال والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان اقول﴾ لما كان الفعل فى الاوليين اظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين اظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها

﴿ قال كالبلة الخ اقول ﴾ وهى الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها واللزوجة كيفية تقتضى سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يمتد الشئ متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة مايقابلها والمقصود من نقل امثال هذه المباحث فى هذه المواضع تتميم مانقله دفعا للحيرة وزيادة فى الايضاح ﴿ قال العلم قد يقال الخ اقول ﴾ اطلاق العلم على حصول صورة الشئ عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشئ عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلى اوالمركب

فى مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئى اوالبسيط مذكور فى الكتب واقع فى الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هى فى العلوم العملية اى المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص العلم بازائها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم فى مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التى ذكرها ههنا شائع ذائع و اطلاقها على مطلق ملكة الادراك لابأس به كما قيل صناعة الكلام ﴿ قال جمع غريزة وهى الطبيعة و فسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الخ اقول ﴾ الظاهر ان الغريزة هى الصفة الخلقية للنفس اى التى خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة فى اللغة هى السجية التى جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية اولا نعم قد اطلقوا فى الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا وبالذات من غير ارادة

اليبوسة ﴿ والصلابة ﴾ وهى تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء ﴿ والخفة ﴾ وهى كيفية تقتضى بها الجسم الى ان تحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق ﴿ والثقل ﴾ وهى كيفية تقتضى بها الجسم ان تحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق وكل منهما فى الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولاحركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه ﴿ وما يتصل بها ﴾ اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا الفن ﴿ او عقلية ﴾ عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية ﴿ كالكيفيات النفسانية ﴾ اى المختصة بذوات الانفس ﴿ من الذكاء ﴾ اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة ﴿ والعلم ﴾ العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة ﴿ والغضب ﴾ وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام ﴿ والحلم ﴾ وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه ﴿ وسائر الغرائز ﴾ جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد

مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك ﴿ واما اضافية ﴾ عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على مايقابل الاضافى الذى لايكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين ﴿ كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس ﴾ فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولافى ذات الحجاب كذلك قد يطلق على مايقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الابحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض * واعلم ان امثال هذه التقسيمات التى لاتتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكأن هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة فيها ﴿ وايضا ﴾ وجه التشبيه ﴿ اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد ﴾ اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه ﴿ وكل منهما ﴾ اى من الواحد وماهو بمنزلته ﴿ حسى او عقلى واما متعدد ﴾ عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد اوغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد ﴿ كذلك ﴾ اى اما حسى او عقلى ﴿ او مختلف ﴾ اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه ﴿ والحسى طرفاه حسيان لاغير ﴾ يعنى ان وجه التشبيه سواء كان تمامه حسيا او متعددا مختلفا لايكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولايجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا ﴿ لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شئ ﴾ يعنى ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل مايؤخذ من العقلى

﴿ قال لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه الخ اقول ﴾ اى الى المختلف لكونه داخلا فى العقلى ضرورة ان المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لايكون الا معقولا

ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم ﴿ والعقلى اعم ﴾ يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا ﴿ لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ ﴾ اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها عقلى ﴿ ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم ﴾ من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس لما مر ﴿ فان قيل هو ﴾ اى وجه التشبيه ﴿ مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى ﴾ تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شئ من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئى ضرورة فلا شئ من وجه التشبيه بحسى وهو المطلوب ﴿ قلنا المراد ﴾ بكون وجه التشبيه حسيا ﴿ ان افراده ﴾ اى جزئياته ﴿ مدركة بالحس ﴾ كالحمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل * واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق فى وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلى لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله ﴿ الواحد الحسى ﴾ شروع فى تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسى او عقلى والاخير اما حسى او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر قسما ويبقى ستة عشر فالوا حد الحسى ﴿ كالحمرة ﴾ من المبصرات ﴿ والخفاء ﴾ اى خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا فى قوله ﴿ وطيب الرائحة ﴾ من المشمومات ﴿ ولذة الطعم ﴾ من المذوقات ﴿ ولين الملمس ﴾ من الملموسات ﴿ فيما مر ﴾ اى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير ﴿ و ﴾ الواحد ﴿ العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة ﴾ هى على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على

مافسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم ﴿ والهداية ﴾ اى الدلالة الموصلة الى المطلوب ﴿ واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه ﴾ فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة اوغير عار وبهذا يسقط ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معانى ذلك اوحكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور فى انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شبها من شئ بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لايسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الان تعمل على هذا الظاهر فلامضايقة فيه ﴿ والرجل الشجاع بالاسد ﴾ فيما طرفاه حسيان ﴿ والعلم بالنور ﴾ فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء ﴿ والعطر بخلق ﴾ شخص ﴿ كريم ﴾ فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفى الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفى وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان فى كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا مايقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان ايضا صوابا ﴿ والمركب الحسى ﴾ من وجه الشبه لاينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى مطلقا لايكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب * فان قلت مامعنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد * قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين فى قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا فى وجه

﴿ قال قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به الخ اقول ﴾ هذا كلام محقق لاريب فيه ويتضح منه ان معانى المصادر كالختم والقتل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ماهو معانى الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانتهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معانى الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور فى الاستعارة التبعية الواقعة فيها ان تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما تستقبله على ماهو تتمة لهذا الكلام

الشبه ضرورة انوجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد لامنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشئ واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبها اومشبهابه اووجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ماسيجئ انشاءالله تعالى وحينئذ لايخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعنى بمعنى ان لايكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل فى تحققه لايكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعنى بمعنى ان تقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ماذكر فى المفتاح من ان وجه الشبه يكون امامرا واحدا اوغير واحد وغيرالواحد اماان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة اولا يكون فى حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسى ﴿فيما﴾ اى فى التشبيه الذى ﴿طرفاه مفردان كما فى قوله﴾ اى كوجه التشبيه فى قول احيحة بن جلاح او قيس بن الاسلت ﴿وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى * ﴾ وفى رواية لمن رأى ﴿كعنقود ملاحية﴾ الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا البيت ﴿حين نورا * ﴾ اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها ﴿من الهيئة﴾ بيان لما فى قوله كما ﴿الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى﴾ وان كانت كبارا فى الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها ﴿على الكيفية المخصوصة﴾ منضمة ﴿الى المقدار المخصوص﴾ والمراد بالكيفية المخصوصة انها لاتكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده فى رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذى ذكرناه فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبدالقاهر تفسيرا لمقدار مخصوص اى مقدار فى القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى مالهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص مااراده الشيخ من التقارب على ماذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه

﴿قال محل نظر اقول﴾ لان الحقيقة الملتئمة من قبيل الواحد كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظر ستعرفه

(المطول)

هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لايقتضى التركيب ﴿وفيها﴾ اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى ﴿طرفاه مركبان كما فى قول بشار

كأن مثار النقع ﴾ يقال اثار الغبار اى هيجه

﴿ فوق رؤسنا * واسيافنا ليل تهاوى كواكبه ﴾

اى يتساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين ومن جملة ماضيالم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ماستطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله ﴿من الهيئة﴾ بيان لما فى قوله كما ﴿ الحاصلة من هوى ﴾ بفتح الهاء اى سقوط ﴿اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم ﴾ فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصدفيه تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لاتشبيه النقع بالليل فى السواد من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لايمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لوتركت الناقة وفصيلها لرضعتها ألا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولوتركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لاتقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف فى حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها فى تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر

(طويل)

معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ماسبق الى الوهم ﴿و﴾ المركب الحسى ﴿فيما طرفاه مختلفان﴾ احدهما مفرد والآخر مركب ﴿كما مر فى تشبيه الشقيق﴾ باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجزام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجئ فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ﴿ومن بديع المركب الحسى ما﴾ اى وجه الشبه الذى ﴿يجئ فى الهيآت التى تقع عليها الحركة﴾ اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ﴿ويكون﴾ مايجئ فى تلك الهيآت ﴿على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون﴾ وقد غير المصنف عبارة الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيآت التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لايزاد غيرها فالاول ﴿كما فى قوله﴾ اى كوجه التشبيه الذى فى قول ابن المعتز او قول ابى النجم

﴿والشمس كالمرآة فى كف الاشل

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق﴾ واضطرابه بسبب تلك الحركة ﴿حتى يرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدوله﴾ يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهرله رأى غير الاول ﴿فيرجع﴾ من الانبساط الذى بداله ﴿الى الانقباض﴾ حتى كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت فى يد الاشل ﴿و﴾ الوجه الثانى ﴿ان تجرد﴾ هيئة الحركة ﴿عن غيرها﴾ من الاوصاف ﴿فهناك ايضا﴾ يعنى كما لابد فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى ﴿لابد من اختلاط حركات﴾ كثيرة للجسم ﴿الى جهات مختلفة له﴾ كأن تحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لامركبا ﴿فحركة الرحى والسهم لاتركيب فيها﴾ لاتحادها

﴿ بخلاف حركة المصحف في قوله ﴾ اى قول ابن المعتز

(مجتث)

﴿ وكأن البرق مصحف قار ﴾ بحذف الهمزة اى قارئ

﴿ فانطباقاً مرة وانفتاحا ﴾

اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيآت الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التى تحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن اطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض

(كامل)

حفت بسرو كالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل

فكأنها والريح جاء يميلها * تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل

﴿ وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله ﴾ اى كوجه الشبه الذى في قول ابى الطيب ﴿ في صفة كلب

(رجز)

يقعى ﴾ اى يجلس ذلك الكلب على اليتيه ﴿ جلوس البدوى المصطلى * ﴾ باربع مجدولة لم تجدل

اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول ﴿ من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه ﴾ اى من الكلب ﴿ في اقعائه ﴾ فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب

(مجتث)

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

او قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من الكسل

شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فالطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائى للمصلوب لكونه امرا جمليا ﴿ و ﴾ المركب ﴿ العقلى ﴾ من وجه الشبه ﴿ كحرمان الانتفاء بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا ﴾ جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيأ مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه ﴿ واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع ﴾ وجه الشبه ﴿ من الشطر الاول من قوله

(طويل)

كما ابرقت قوما عطاشا غمامة ﴾

يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ من هذين

الوجهين وحكى ارقت السماء اذاصارت ذات برق وفى الاساس ارقت لى فلانة اذاتحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ارقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل

﴿ فلما رأوها اقشعت وتجلت ﴾

اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ارقت قوما عطاشا غمامة خطأ ﴿لوجوب انتزاعه من الجميع﴾ اى جميع البيت ﴿فان المراد التشبيه﴾ اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها ﴿باتصال﴾ اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ﴿ابتداء مطمع بانتهاء موئس﴾ لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين و المشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فليتأمل * فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احداهما لاتدوم * قلنا الفرق بينهما ان الغرض فى البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشئ ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس فى قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احداهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ماستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب فى مثل ماذكرنا بامرين احدهما انه لايجب فيها ترتيب والثانى انه اذا حذف بعضها لايتغير حال الباقى فى افادة ماكان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لايجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه وقدمر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع فى الثالث

﴿قال ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية اقول﴾ حيث شبه زيد فى زمان انبساطه بالماء الصافى واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لامقصودا وسيجئ الكلام فى هذا المعنى فى مباحث رد التبعية الى المكنى عنها كما زعمه السكاكى

وهو اما حسى اوعقلى او مختلف ﴿ والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى و ﴾ المتعدد ﴿ العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد ﴾ اى نزو الذكر على الانثى وفى المثل هو اخفى سفادا من الغراب ﴿ فى تشبيه طائر بالغراب و ﴾ المتعدد ﴿ المختلف ﴾ الذى بعضه حسى وبعضه عقلى ﴿ كحسن الطلعة ﴾ الذى هو حسى ﴿ ونباهة الشان ﴾ اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى ﴿ فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه ﴾ الضمير للشأن ﴿ قد ينتزع ﴾ وجه ﴿ الشبه ﴾ اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه ﴿ من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه ﴾ اى فى التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ﴿ ثم ينزل ﴾ التضاد ﴿ منزلة التناسب بواسطة تمليح ﴾ اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح ﴿ او تهكم ﴾ اى سخرية واستهزاء ﴿ فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم ﴾ كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة اومثل اوشعر نادر وان قلنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ فى علم البديع وليس فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى

اتانى من ابى انس وعيد * فسل لغيظة الضحاك جسمى

ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح * فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفى الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم فى شئ فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا * قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول فى التضاد او فى مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجرأة وحاتم فى الجود ومعلوم ان الحاصل فى المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما

يجعل فى الا كاذيب المضحكة فوجه الشبه فى قولنا للجان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام ﴿ واداته ﴾ اى اداة التشبيه ﴿ الكاف وكأن ﴾ قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كأن الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد اوللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر فى المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنى قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا اومشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير فى كلام المولدين ﴿ ومثل وما فى معناه ﴾ كسائر مايشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهات ومايؤدى معناها ﴿ والاصل فى نحو الكاف ﴾ اى فى الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ﴿ ان يليه المشبه به ﴾ امالفظا كقولنا زيد كالاسد اوكولد الاسد وقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) فان المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة الشأن وامانقديرا كقوله تعالى (اوكصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) الآية فان التقدير اوكمثل ذوى صيب فحذف ذوى لدلالة قوله (يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق) عليه لان هذه الضمائر لابدلها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعنى عطفه على قوله (كمثل الذى استوقد نارا) فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ماولى المشبه به الكاف لما ذكر فى الكشاف والايضاح فيما لايلى المشبه به الكاف كقوله تعالى (انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه) اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ماولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله) ليس من قبيل مالايلى المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من انصارى الى الله على ان مامصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذلايخفى ان ليس المراد تشبيه

كون المؤمنين انصارا بقول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع الشبه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثانى مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قدرد قول هذا البعض بان الآية حينئذ لا يكون نظيرا لقوله او كصيب من السماء وبان تشبيه الكون بالقول مما لاوجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح فى الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما فى قوله تعالى (او كصيب من السماء) بعينه نعم وما ذكره الشارح فى توجيه لفظ المفتاح كاف فى رد هذا القول وهو ان معنى كلامه انه اوقع الشبه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهديين اى دائرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على مايفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين فى قوله اوقع الشبه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريوا محمد عليه الصلاة والسلام اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم ﴿وقد يليه غيره﴾ اى قد يلى نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى (مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل اعنى الحال والقصة العجيبة الشأن ﴿نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه﴾ من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح) اذليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديدة الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن * فان قلت

فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله تعالى (او كصيب من السماء) * قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان يعرج عليه بخلاف قوله (او كصيب) فان الضمائر فى قوله (يجعلون اصابعهم فى آذانهم) لابد لها من مرجع * قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لانى اراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا ألا ترى الى قوله تعالى (انما مثل الحيوة الدنيا) الآية انه كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين فى هذا قول لبيد

(طويل)

وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه * فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل * لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى صيب بل حالهم وصفاتهم * لانا نقول يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى (انما مثل الحيوة الدنيا كماء) بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله (كمثل الذى استوقد نارا) فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا ﴿ وقد يذكر فعل ينبئ عنه ﴾ اى عن التشبيه ﴿ كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب ﴾ التشبيه واريد به انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه ﴿ و ﴾ كما فى ﴿ حسبت ﴾ او ظننت او خلت زيدا اسدا ﴿ ان بعد ﴾ التشبيه ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن بانه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب ﴿ والغرض منه ﴾ اى من التشبيه ﴿ فى الاغلب يعود الى المشبه وهو ﴾ اى الغرض العائد الى المشبه

﴿ بيان امكانه ﴾ يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه ﴿ كما فى قوله ﴾ اى قول ابى الطيب

(وافر) ﴿ فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال ﴾

فانه اراد ان يقول ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لايعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لاتوجد فى الدم * فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت * قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لايعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا اوتشبيها مكنيا عنه ﴿ اوحاله ﴾ عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على أى وصف من الاوصاف ﴿ كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد ﴾ اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة ﴿ اومقدارها ﴾ اى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان ﴿ كما فى تشبيهه ﴾ اى تشبيه الثوب الاسود ﴿ بالغراب فى شدته ﴾ اى فى شدة السود ﴿ اوتقريرها ﴾ مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه ﴿ كما فى تشبيه من لايحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء ﴾ فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه مالاتجده فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها ألاترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كأطول مايتوهم اوكأنه لاآخر له فلايجد السامع من الانس مايجده فى قوله

(طويل) ويوم كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطكاك المزامر

وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كأقصر مايتصور وكلمح البصر وكأنه ساعة لاتجد فيه ماتجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر

(وافر) ظللنا عند باب ابى نعيم * بيوم مثل سالفة الذباب

وكذا اذا قلت فلان اذاهم بشئ لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فالسامع لايصادف فيه من الاريحية مايصادفه من انشاد قوله

(طويل) اذاهم القى بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر العواقب جانبا

﴿ قال واصطكاك المزاهر اقول ﴾ المزهر العود الذى يضرب به ﴿ قال من الاريحية اقول ﴾ الاريحى الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط

﴿ وهذه ﴾ الاغراض ﴿ الاربعة تقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر ﴾ اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لايقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويان فى السود لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لايقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه به فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ماهو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر * فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك * قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لايقتضى الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه فى وجهه ولاهى اشهر منه فى السواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير الابلغ او فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ماذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لايكون اعرف واخص واقوى حالا فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ماذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه

﴿ قال ظاهر هذه العبارة اقول ﴾ اى ظاهرها يقتضى ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفصيل المذكور فى الشرح ﴿ قال نقلا لامتناع وقوع المشبه انه اقول ﴾ منصوب على انه مفعول له للابراز المقدر اى ولا لابرازه فى معرض الاستطراف للنقل ﴿ قال او للوجه الآخر اقول ﴾ عطف على قوله لامتناع ولهذا قال اى نقلا لندرة حضور المشبه به ﴿ قال وعلى هذا اقول ﴾ اى اذا فسر قوله لمثل ماذكر بما فسره العلامة كان تعليلا لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به وحينئذ يبقى دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذى لايكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالاولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره فى صورة الاستطراف لان هذا انسب بسياق كلامه حيث علل سابقا عدم صحة ذكره لبيان المقدار او الامكان او الحال او زيادة التقرير او التزيين او التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الخ

﴿ قال وحينئذ لايبعد الخ اقول ﴾ هذا توجيه بعيد جدا بل هو باطل قطعا فان السكاكى بعد ماذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال واما الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والالم يصح انيذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه فى كلامه على الغرض لكان لغوا لاحاصل له كما لايخفى على من له ادنى تميز لان معناه حينئذ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه التشبيه لان المشبه به حقه انيكون اعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء اريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص اعنى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه التشبيه اوارید مطلق الغرض من التشبيه ﴿ قال لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف الخ اقول ﴾ يريد به على مانقل عنه ان السكاكى صرح فى هذا الكلام بانه يجب فى بيان المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال يجب انيكون اقوى حالا مع جهة التشبيه فى بيان المقدار اذا اريد بجهة التشبيه وجه الشبه وايضا فى هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون فى صورة انتهى كلامه والذى يظهر مماذكر فى المفتاح مجملا اولا ومفصلا ثانيا ان كون المشبه به اعرف بوجه الشبه معتبر فى بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وان كونه اتم واقوى فى وجه الشبه معتبر فى زيادة التقرير والحاق الناقص بالكامل واما الاستطراف فالمعتبر فيه غرابة المشبه به وندرة حضوره وذلك انه ادعى اولا كونه اعرف واقوى فى بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وعلل ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشئ بمايساويه التقرير الابلغ والاول علة للاعرفية والثانى علة لكونه اقوى وظاهر ان التعليل الثانى مخصوص بصورة التقرير فيثبت به الحكم اعنى كونه اقوى فى هذه الصورة وحينئذ يجب انيكون التعليل الاول شاملا للجميع اولماعدا التقرير لئلا يختل نظام الكلام وشموله للجميع اظهر ليتجه نظم التقرير مع غيره فى سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لماسبق فيما ذكر من كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه بما يصلح انيكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانيا

وبالجملة فدليله لايطابق دعواه لانه لايدل على وجوب كون المشبه اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين اوالتشويه اوالاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان اوالاستقباح او الغرابة اوالندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لايبعد انيكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب انيكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره انيكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل اوزيادة التقرير عند السامع وانيكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه اوتزيينه اوتشويهه وانيكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه ﴿ اوتزيينه ﴾ مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع ﴿ كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى اوتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه ﴾ اى عد المشبه طريفا حديثا ﴿ كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب لابرازه ﴾

اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه ﴿ فى صور الممتنع عادة ﴾ وللاستطراف وجه آخر ﴿ غير الابراز فى صورة الممتنع عادة ﴿ وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كامر ﴾ فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ﴿ واما عند حضور المشبه كما فى قوله ﴾ اى فى قول ابى العتاهية حيث يصف البنفسج

﴿ ولازوردية تزهو ﴾

قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا ﴿ بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت ﴾ يجوز ان يريد بها نفس الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت

﴿ كأنها فوق قامات ضعفن بها * اوائل النار فى اطراف كبريت ﴾

فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر وهو انه اراك شبها انبات غض يرق واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وبالشغف به اجدر ﴿ وقد يعود ﴾ الغرض من التشبيه ﴿ الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه ﴾ فى وجه التشبيه ﴿ وذلك فى التشبيه المقلوب ﴾ وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد ﴿ كقوله ﴾ اى قول محمد بن وهيب

(كامل) ﴿ وبدا الصباح كأن غرته ﴾

هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشئ لاغره واكرمه وغرة الطبح لبياضه ﴿ وجه الخليفة حين يمتدح ﴾ فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح ﴿ و ﴾ الضرب ﴿ الثانى بيان الاهتمام به ﴾ اى بالمشبه به ﴿ كتشبيه الجايع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا ﴾ اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض ﴿ اظهار المطلوب هذا ﴾ الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون ﴿ اذا اريد الحاق الناقص ﴾ فى وجه التشبيه ﴿ حقيقة ﴾ كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه ﴿ او ادعاء ﴾ كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به ﴿ بالزائد ﴾ فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ماتقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه

(بسيط)

وصرح بان الاتية معتبرة فى زيادة التقرير وليست بمعتبرة فى بيان المقدار بل الاولى فى بيان المقدار السلامة عن الزيادة والنقصان وبان الاعرفية معتبرة فى بيان الحال والمقدار وكذا فى بيان الامكان والتزيين والتشويه وبان ندرة الحضور معتبرة فى الاستطراف فاذا اريد تطبيق المجمل على هذا المفصل وجب دعوى الاعرفية فى التزيين والتشويه ايضا وتأويل كلامه السابق فى الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته لما سبق فى الاحكام اعنى كون المشبه به اقوى واعرف وحمل قوله لمثل ماذكر على مافسر به العلامة وبعد اخراجه عن المشاركة مع ماسبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لايبقى اشكال فى كلامه الا فى اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وهو مصرح به فى الكلام المفصل حيث جعلهما شريكين لبيان الامكان فى كون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن ان يقال ليس وجه التشبيه بين وجه الهندى ومقلة الظبى مطلق السواد والافلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذى يميل اليه الطبع ويقبله ولاشك ان مقلة الظبى بهذا اعرف منه

بالزائد على ماقررنا فيماسبق ﴿ فان اريدالجمع بين شيئين فى امر ﴾ من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد ﴿ فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ﴾ ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبهابه ﴿ احترازا من ترجيح احد المتساويين ﴾ فى وجه الشبه ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى اسحاق الصابى

(طويل)

﴿ تشابه دمعى اذجرى ومد امتى * فمن مثل مافى الكأس عينى تسكب
فوالله ما ادرى أبالخمر اسبلت * جفونى ﴾

يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء فى بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ماتوهم

﴿ ام من عبرتى كنت اشرب ﴾

لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد فى الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ﴿ ويجوز ﴾ عند ارادة الجمع بين شيئين فى امر ﴿ التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه ﴾ اى تشبيه الصبح بغرة الفرس ﴿ متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه ﴾ اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلأْلؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبهابه لانه ازيد فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة فى اثبات الصفة للشئ ولم يقصد الى الايهام فى الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حده اوقريب منه فى الاصل فان العكس يستقيم فى التشبيه فمتى اريد شئ من ذلك لم يستقم * فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا * قلت التساوى بينهما انما هو فى وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبهابه لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا فى الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ فى الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا فى وجه الشبه هذا تمام الكلام فى اركان التشبيه وفى الغرض منه واما النظر فى اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله ﴿ وهو ﴾ اى التشبيه ﴿ باعتبار الطرفين ﴾ اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه ﴿ اما تشبيه مفرد بمفرد وهما ﴾ اى المفردان ﴿ غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد ﴾ وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر

وكذا الحال فى التشويه واما ضمه فى الكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحاق الناقص بالكامل الى زيادة التقرير فلا ينافى ماذكره فى المجمل هذا ما عندى فى ايضاح عبارة المفتاح وتلخيص مااريد بها ودفع ماتخايل فيها من الاضطراب والاختلال ﴿ قال اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل غرة الفرس مشبها والصبح مشبها به الخ اقول ﴾ فان قلت اذا اريد شئ من ذلك لم يجب التشبيه الذى ذكره بل جاز عكسه لكونه اقوى فى تأدية المقصود قلت اراد بماذكره انه يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن فيه وانما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لانه الاصل واذا عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة

فى قوله تعالى (هن لباس لكم وانتم لباس لهن) لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة * فان قلت أليس قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه به * قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه ﴿ او مقيدان كقولهم ﴾ لمن لا يحصل من سعيه على طائل ﴿ هو كالراقم على الماء ﴾ فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك ﴿ او مختلفان ﴾ اى احدهما غير مقيد والآخر مقيد ﴿ كقوله

والشمس كالمرآة ﴾ فى كف الاشل

فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل ﴿ وعكسه ﴾ اى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد ﴿ واما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار ﴾ وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله

(كامل) وكأن اجرام النجوم لوامعا * درر نثرن على بساط ازرق

فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة فى اديم السماء وهى زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله

(سريع) كأنما المريخ والمشترى * قدامه فى شامخ الرفعة

منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرجت قدامه شمعة

فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيأ وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما فى قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التى لا يتكلف لواحد واحد شئ يقدر تشبيهه به وهو القول

الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلابد من تكلف وهو ان يقال فى الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفى الثانى شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات ومافيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق ومايصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق ﴿واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق﴾ باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التأمل فالمشبه به فى قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق والشاة الجبلى هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وجعل التشبيه فى نحو قوله

والشمس من مشرقها قدبدت * مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوتقة احميت * يجول فيها ذهب ذائب

وقوله كأن مثار النقع وقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ماذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلى بانه قصد فى الاول الى مايدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثانى ضعيف ﴿واما تشبيه مركب بمفرد كقوله﴾ اى قول ابى تمام

﴿ ياصاحبى تقصيا نظريكما ﴾

اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا فى الاساس

﴿ تريا وجوه الارض كيف تصور ﴾

اى تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور ﴿تريا نهارا مشمسا﴾ اى ذا شمس لم يستره غيم ﴿قدشابه﴾ اى خالطه ﴿زهر الربا﴾ وانما خصها لانها انضر واشد خضرة ﴿فكأنما هو﴾ اى ذلك النهار المشمس ﴿مقمر﴾ اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه به مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح ﴿وايضا﴾ تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ﴿ان تعدد

﴿قال وجعل التشبيه فى نحو قوله والشمس من مشرقها الخ اقول﴾ قد يناقش فى جعل السكاكى هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك ﴿٣٣٧﴾ انه ذكر فى وجه الشبه الذى لا يكون واحدا بل فى حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلى بالحمار الابتر المشقوق الشفة النابت على رأسه شجرتا عضا والشمس بالمرآة كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التى فيها ذهب ذائب فى هذا البيت وبين فى كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب فى وجه التشبيه الا فى تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسلوب الكلام وقال وكوجه التشبيه فى قوله كأن مثار النقع وفى قوله وكأن اجرام النجوم وفى قوله وكأنما المريخ وبين فى كل واحد من هذه التشبيهات فى هذه الابيات التركيب فى طرفى التشبيه ثم قال ويسمى امثال ماذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيحتمل ان يريد بما ذكر من الابيات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة التى فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيد او المقيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرآة فى كف الاشل او من تشبيه المفرد بالمركب واما جعله من تشبيه المركب بالمركب فمستبعد جدا ﴿قال ولا يخلو هذا عن تسامح اقول﴾ وذلك لان قوله مقمر تقديره ليل مقمر كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب

طرفاه فاما ملفوف﴾ وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك ﴿كقوله﴾ اى كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور

(الطويل)

﴿كأن قلوب الطير رطبا﴾ بعضها ﴿ويابسا﴾ بعضها
﴿لدى وكرها العناب والحشف﴾ وهو اردأ التمر ﴿البالى﴾

شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها و يقصد تشبيها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة فى عين التشبيه ﴿اومفروق﴾ وهو ان يؤتى بمشبه اومشبه به ثم آخر وآخر ﴿كقوله﴾ اى قول المرقش الاكبر يصف نساء

(سريع)

﴿النشر﴾ اى الطيب والرائحة ﴿مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف﴾ وروى اطراف البنان ﴿عنم﴾

وهو شجر احمر لين الاغصان ﴿وان تعدد طرفه الاول﴾ يعنى المشبه دون الثانى ﴿فتشبيه التسوية كقوله

(مجتث)

صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى
وثغره فى صفاء * وادمعى كاللآلى

﴿وان تعدد طرفه الثانى﴾ المشبه به دون الاول ﴿فتشبيه الجمع كقوله﴾ اى قول البحترى

(سريع)

بات نديما لى حتى الصباح * اغيد مجدول مكان الوشاح
﴿كأنما يبسم﴾ اى ذلك الاغيد اى الناعم البدن ﴿عن لؤلؤ * منضد﴾ منظم ﴿اوبرد﴾ هو حب الغمام ﴿اواقاح﴾

جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفى قول الحريرى

(بسيط)

يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حبب

شبه بخمسة اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولاتقديرا الا ان لفظ كأنما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع لهذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه

(متقارب)

اتتنى بالامس ابياته * تعلل روحى بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل الامان ونيل الامانى
وعهد الصبا ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان

﴿وباعتبار وجهه﴾ عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد واشار

﴿قال اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ اقول﴾ لا يخفى ان المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد فى طرفى التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد فى مثاله تشبيه المفرد بالمفرد او لا يرى ان المصنف رد على السكاكى فى عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد فلا يصح ان يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به ومما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة فى المفرد حتى قال وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى * فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيرا مطابقا لما زعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين * قلت هو ههنا ايضا بصدد التفسير فوجب ان يراعى ما زعمه ولا يمثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف * فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا)

الى الاول بقوله ﴿اما تمثيل وهو ما﴾ اى التشبيه الذى ﴿وجهه﴾ وصف ﴿منتزع من متعدد﴾ اى امرين او امور ﴿كما مر﴾ من تشبيه الثرى والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكاب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى (مثل الذين حملوا التورية) الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك ﴿وقيده﴾ اى المنتزع من متعدد ﴿السكاكى بكونه غير حقيقى﴾ حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل ﴿كما﴾ مر ﴿فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار﴾ فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم ﴿واما غير تمثيل وهو بخلافه﴾ اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى ﴿وايضا﴾ تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه ﴿اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه﴾ اى فمن المجمل ماهو ﴿ظاهر﴾ وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر ﴿يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف﴾ يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه ﴿كانها﴾ اى الحلقة المفرغة ﴿متناسبة الاجزاء فى الصورة﴾ يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسى وذلك لانها سئلت عن بنيها أيهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأله عنهم ﴿وايضا منه﴾ اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه

قلت ذلك مما يدعيه اقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك تحقيق هذا المقال ﴿قال اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل الخ اقول﴾ فى ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ماهو قسيم للمجمل اعنى المفصل اشعار بذلك ايضا اذ لو كان تقسيما آخر لمطلق التشبيه لوجب تأخيره عنه قطعا

وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفى اى ومن المجمل ﴿مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين﴾ يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لايشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ﴿ومنه﴾ اى ومن المجمل ﴿ماذكر فيه وصف المشبه به وحده﴾ يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لايدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كامر ومنه قول النابغة الذبيانى

(طويل)

فانك شمس والملوك كواكب * اذا طلعت لم يبد منهن كوكب

﴿ومنه ماذكر فيه وصفهما﴾ اى وصف المشبه والمشبه به كليهما ﴿كقوله﴾ اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل

(بسيط)

ستصبح العيس بى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب

﴿قال ستصبح العيس بى والليل عند فتى اقول﴾ العيس بالكسر الابل البيض التى تخالط بياضها شئ من الشقرة اى سيدخلنى خبب الابل والسير فى الليل صباحا عند فتى يعفو عند الغضب وفارقته ولم يفارقنى عطاياه

﴿صدفت عنه﴾ اى اعرضت ﴿ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب

كالغيث ان جئته وافاك﴾ اى اتاك ﴿ريقه﴾

يقال فعله فى روق شبابه وريقه اى اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضله ﴿وان ترحلت عنه لج فى الطلب﴾

وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته اوترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه * ومنه ماذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر اياديه لدى ووصل مواهبه الى طلبت عنه اولم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم ﴿واما مفصل﴾ عطف على قوله اما مجمل ﴿وهو ماذكر وجهه كقوله

(خفيف)

وثغره فى صفاء * وادمعى كاللآلى﴾

وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثانى ان يكون امرا مستلزما له واشار اليه بقوله ﴿وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه﴾ اى بان يذكر مكان وجه التشبيه مايستلزمه ان يكون وجه الشبه لازما له ﴿كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها﴾ اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة ﴿وهو ميل الطبع﴾ لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لايكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لايكون الا عقليا كامر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما

تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهوامر حسى قطعا حملهم
ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه ههنا منقسما الى الحسى والعقلى ليصح قولهم
وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره
الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى مثل هذا التسامح هو الحلاوة
لايزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هى
الحمرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح
وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى
ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما
هو من قبيل التسامح فى تسمية مايستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه
فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية
المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتأمل ﴿وايضا﴾
تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه ﴿ اما قريب مبتذل وهو ما ﴾
اى التشبيه الذى ﴿ ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر
لظهور وجهه فى بادى الرأى ﴾ اى فى ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى اول الرأى وظهور وجه
التشبيه فى بادى الرأى يكون لامرين ﴿ اما لكونه امرا جمليا ﴾
لاتفصيل فيه ﴿ فان الجملة اسبق الى النفس ﴾ من التفصيل ألاترى ان ادراك
الانسان من حيث انه شئ اوجسم اوحيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ
آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه فى التعريفات الكاملة
وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا
ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك
من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية مالايدرك
فى المرة الاولى ﴿ او قليل ﴾ عطف على امرا جمليا اى ولكون وجه
الشبه قليل ﴿ التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور ﴾
ذكر ﴿ المشبه لقرب المناسبة ﴾ بين المشبه والمشبه به اذ لايخفى ان الشئ
مع مايناسبه اسهل حضورا منه مع مالايناسبه ﴿ كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز فى المقدار والشكل ﴾ فان فى وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر
المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة ﴿ او مطلقا ﴾
عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا

يكون ﴿لتكرره﴾ اى تكرر المشبه به ﴿على الحس﴾ اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا ﴿كالشمس﴾ اى كتشبيه الشمس ﴿بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة﴾ فان فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا ﴿لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل﴾ اى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر على الحس يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول ﴿واما بعيد غريب﴾ عطف على قوله اما قريب مبتذل ﴿وهو بخلافه﴾ اى وهو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ﴿لعدم الظهور﴾ اى لخفاء وجه فى بادى الرأى وعدم الظهور لا يكون الا لامرين ﴿اما لكثرة التفصيل كقوله

والشمس كالمرآة﴾ فى كف الاشل

فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع فى نفس الرأى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا ﴿او ندور﴾ اى او لندور ﴿حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر﴾ فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت ﴿واما مطلقا﴾ وندور حضور المشبه به مطلقا يكون ﴿لكونه وهميا﴾ كانياب الاغوال ﴿او مركبا خياليا﴾ كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد ﴿او﴾ مركبا ﴿عقليا﴾ كمثل الحمار يحمل اسفارا ﴿كما مر﴾ اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة ﴿او لقلة تكرره﴾ اى تكرر المشبه به ﴿على الحس كقوله

والشمس كالمرآة﴾ فى كف الاشل

فان المرآة فى كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلابد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه ﴿فالغرابة فيه﴾ اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل ﴿من وجهين﴾ احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على الحس ﴿والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف﴾ واحد لشئ واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر

فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال ﴿ويقع﴾ اى التفصيل ﴿على وجوه﴾ كثيرة ﴿اعرفها ان تأخذ بعضا﴾ من الاوصاف ﴿وتدع بعضا﴾ اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها ﴿كما فى قوله﴾ اى قول امرئ القيس

﴿حملت ردينيا كأن سنانه * سنا لهب لم يتصل بدخان

وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا﴾ قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وانك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شئ واحد وان تنظر فى الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه * احدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرئ القيس فى اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده * والثانى ان تنظر من المشبه امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك * والثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس فى كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدقائقه لا تكاد تضبط ﴿وكلما كان التركيب﴾ خياليا كان او عقليا ﴿من امور اكثر كان التشبيه ابعد﴾ لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى (انما مثل الحيوة الدنيا) الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها ﴿و﴾ التشبيه ﴿البليغ ما كان من هذا الضرب﴾ اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل ﴿لغرابته﴾ اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ﴿ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ﴾ وموقعه فى النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء وانما بعدم الظهور فى بادى الرأى ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال على سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المقصود ﴿وقد يتصرف فى﴾ التشبيه ﴿القريب﴾ المبتذل ﴿بما يجعله غريبا﴾ ويخرجه عن الابتذال ﴿كقوله﴾ اى كقول ابى الطيب

(طويل)

﴿قال حملت ردينيا اقول﴾ ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت اليها يقال رمح ردينى وقناة ردينية واللهب شعلة نار يعلوها دخان وقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح فى التشبيه المقصود قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة

﴿ لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء ﴾ (كامل)

فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر

ان السحاب لتستحي اذا نظرت * الى نداك فقاسته بما فيها (بسيط)

﴿ و قوله ﴾ اى قول الوطواط

﴿ عزماته مثل النجوم ثواقبا ﴾ (كامل)

اى لوامعا

﴿ لو لم يكن للثاقبات افول ﴾

فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ﴿ ويسمى هذا التشبيه ﴾ التشبيه المشروط ﴾ وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هى بدر تسكن الارض اى لو كان البدر تسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله ﴿ وباعتبار ﴾ اى والتشبيه باعتبار ﴿ اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهى تمر مر السحاب ﴾ اى مثل مر السحاب ﴿ ومنه ﴾ اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة ﴿ نحو

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء ﴾ (كامل)

اى على ماء كاللجين اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر

ورب نهار للفراق اصيله * ووجهى كلا لونيهما متناسب (طويل)

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردى

لياليه اسحار وفيه هواجر * كما خضات والشمس تنعس آصال (طويل)

هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر ﴿ او مرسل ﴾ عطف على

﴿ قال فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء اقول ﴾ هكذا يوجد فى بعض النسخ وانما قال قريب من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها

اما مؤكد ﴿وهو بخلافه﴾ اى ماذكر اداته وصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به ﴿كما مر﴾ من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه ﴿و﴾ التشبيه ﴿باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته﴾ اى بافادة الغرض ﴿كأن يكون المشبه به اعرف شئ بوجه التشبيه فى بيان الحال او﴾ كان يكون المشبه به ﴿اتم شئ فيه﴾ اى فى وجه التشبيه ﴿فى الحاق الناقص بالكامل او﴾ كان يكون المشبه به ﴿مسلم الحكم فيه﴾ اى فى وجه الشبه ﴿معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان او مردود وهو بخلافه﴾ اى مايكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق مايحقق هذا الموضع

﴿ خاتمة ﴾

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون اما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلهذا قال ﴿واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها ﴿حذف وجهه واداته فقط﴾ اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد ﴿او مع حذف المشبه﴾ نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ﴿ثم﴾ اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى فى الرتبة ﴿حذف احدهما﴾ اى وجهه او اداته ﴿كذلك﴾ اى فقط ﴿او مع حذف المشبه﴾ نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة فى الاخبار عن زيد ﴿ولا قوة لغيره﴾ اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او كالاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان متساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة

امابعموم وجه الشبه من حيث الظاهر اوباجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فهو فى غاية القوة وماخلا عنهما كالاخرين فلاقوة له ومااشتمل على احدهمافقط فهومتوسط فى القوة والضعف ثم لايبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقى ههنا بحث وهوان الفرق بين نحو قولنا لقينى اسد يرمى ولقيت فى الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او اسد فى مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لايكون المشبه مذكورا ولامقدرا كقولك لقيت فى الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولاخلاف فى ان هذا استعارة لاتشبيه والثانى ان يكون المشبه مذكورا اومقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه اوفى حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثانى لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لااستعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه اونفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلايكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير لايعرف الابعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى احداهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثانى ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه اوفى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد فلايسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على مايدعى استعارته له لاباستعماله فيه كما فى لقيت اسدا ولاباثبات معناه له كما فى زيد اسد على اختلاف المذهبين ولايسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لايظهر الابعد تأمل خلافا للسكاكى فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا

﴿قال لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الخ اقول﴾ اجراؤه عليه اعم من ان يكون باستعماله فيه او بحمله عليه واثبات معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليها ومااختاره هذا الذاهب ايضا وقد صرح به فيمابعد حيث قال لانه لم يجر عليه لاباستعماله فيه ولاباثبات معناه له

الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر

(كامل) شمس تألق والفراق غروبها * عنا وبدر والصدود كسوفه

فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة الكلام نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله

(كامل) اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري

(طويل) وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
وموضع رحلي منه اسود مظلم

فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة العجيبة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تعين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من ان يكون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان يكون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت عليها لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت

عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام نذكره فى اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما كان بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فى الجملة فالتعرض للاصل مناسب ﴿ وقد يقيدان باللغويين ﴾ ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى ينصرف الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا ﴿ الحقيقة ﴾ فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح ﴿ الكلمة المستعملة فيما ﴾ اى فى معنى ﴿ وضعت ﴾ تلك الكلمة ﴿ له فى اصطلاح به التخاطب ﴾ اى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن

﴿ قال ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز الخ اقول ﴾ الوجه الاول بالنظر الى مفهومى الحقيقة والمجاز والثانى بالنظر الى ذاتيهما ﴿ قال اذ لا معنى له عند التأمل اقول ﴾ هذا صحيح وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع

﴿ قال كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الخ اقول ﴾ او يقسم الحقيقة الى مفرد ومركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله فى المجاز ﴿ قال فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا الخ اقول ﴾ يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازى لا يكون وضعا واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعا لدلالتها على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعى اى بضابطة كلية كأن يقال مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو لكذا وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله فى اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها يكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر اعنى اللغة * فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب * قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد ﴿ والوضع ﴾ اى وضع اللفظ ﴿ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ﴾ اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ﴿ فخرج المجاز ﴾ عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى ﴿ لان دلالته ﴾ انما تكون ﴿ بقرينة ﴾ * فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى بذكر متعلقه * قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه

﴿ قال بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الخ اقول ﴾ ذكر نجم الائمة ان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره هو ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره واطنب فى تفصيل هذا المعنى بالامثلة التى من جملتها لام التعريف وهل فنقل الشارح ههنا ما ذكره والتجأ اليه فى دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف فى لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدى فى دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قيل من ان دلالته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه وان اريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى لفظ غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعانى الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعانى غيرها حروفا وكل ذلك فاسد كما ترى واما تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسنورده ان شاء الله تعالى فى الاستعارة التبعية

﴿قال سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم اقول﴾ هذا كلام لا يجدبه نفعا لان المعترض يزعم ان العلم بتعيين من لمعناه لا يكفى فى فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضا ولذلك ابدله فى بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالته عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على انه ان اراد بالمعنى الاصلى المعنى الموضوع له فقد لزمه الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك فلابد من بيان معنى الاصالة ليتحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر فى صحته وفساده ﴿قال وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة اقول﴾

فان قلت على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل فى تلك الدلالة قطعا فهى بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلت المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضى الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضى واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تتمة المقتضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة ﴿قال وحصل من هذين الوضعين آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الخ اقول﴾ ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين المعنيين فقط ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين المعانى الثلاثة اعنى المفهوم الكلى وفرديه واحتيج فى كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم ان عدم قرينة فردية قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه ان المقصود به ذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين

على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم ﴿دون المشترك﴾ اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان

الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اومن غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة * فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه * قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى ﴿ والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ﴾ من العجائب فى هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال

حفظت شيأ وغابت عنك اشياء

فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب

مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا فى نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين * فان قلت المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعانى واحتيج فى تعيين ارادة احدها الى قرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازى فاحتيج فى فهمه وارادته الى قرينة * قلت لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكى لان كلامه فى فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق للفرق بين قرينتى المجاز والمشترك واين احدهما من الآخر

بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لوكانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع ﴿وقد تأوله﴾ اى القول بدلالة اللفظ لذاته ﴿السكاكى﴾ اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيآت تراكيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا ﴿والمجاز﴾ فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند

زوال الحمرة لايصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء فلايصح فى اعتبار التناسب للتسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز ﴿مفرد ومركب﴾ وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلايمكن جمعهما فى تعريف واحد ﴿ اما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته﴾ اى ارادة ماوضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لاتسمى مجازا كمالاتسمى حقيقة. وبقوله فى غير ماوضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما وقوله فى اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به يقع التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة مجازا ﴿فلابد من العلاقة﴾ المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ﴿ليخرج الغلط﴾ من تعريف المجاز كماتقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ﴿و﴾ يخرج ﴿الكناية﴾ ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة فى غير ماوضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل فى غير ماوضع له قديكون مجازا وقديكون كناية وقد يكون غلطا وقديكون مرتجلا وقديكون منقولا والمنقول منه ماغلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول حتى يهجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ماغلب فى بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة امامن حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انماهى لمجرد المناسبة فى التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل مايوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى

﴿ قال كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ اقول﴾ حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الدبيب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله دبيب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل المجاز اللغوى ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الدبيب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون ايضا مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقديطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفا وبهذا الاعتبار لايصح اطلاقه على كل مايدب كما فى الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الدبيب كما فى المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لايطلق حقيقة بهذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الفرس لانه فى العرف انما وضع له ورعاية معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبة فى وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطراد

الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل مايوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل مايوجد فيه الشجاعة ولايصح اطلاق الدابة فى العرف على كل مايوجد فيه الدبيب ولايصح اطلاق الصلاة فى الشرع على كل دعاء ﴿ وكل منهما ﴾ اى من الحقيقة والمجاز ﴿ لغوى وشرعى وعرفى خاص ﴾ وهو مايتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير ذلك ﴿ او ﴾ عرفى ﴿ عام ﴾ لايتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان الشارع فشرعية والافعرفية عامة اوخاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا فى غير ماوضع له فى ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والافعرفى عام اوخاص ﴿ كاسد للسبع والرجل الشجاع ﴾ يعنى ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا ﴿ وصلاة للعبادة والدعاء ﴾ يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة فى العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفى الدعاء تكون مجازا ﴿ وفعل اللفظ والحدث ﴾ يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازا ﴿ ودابة لذى الاربع والانسان ﴾ فانها فى العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقى والمجازى ﴿ والمجاز مرسل ان كانت العلاقة ﴾ المصححة ﴿ غير المشابهة ﴾ بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى ﴿ والافاستعارة ﴾ فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كالاسد فى قولنا رأيت اسدا يرمى ﴿ وكثيرا مايطلق الاستعارة ﴾ على فعل المتكلم اعنى ﴿ على استعمال اسم المشبه به فى المشبه ﴾ وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله ﴿ فهما ﴾ اى المشبه والمشبه به ﴿ مستعار منه ومستعار له واللفظ ﴾ اى لفظ المشبه به ﴿ مستعار ﴾ لان اللفظ بمنزلة لباس طولبت عارية من المشبه به لاجل المشبه ﴿ والمرسل ﴾ وهو ماكان العلاقة غير المشابهة ﴿ كاليد فى النعمة ﴾ وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة

﴿ قال واما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب الخ اقول ﴾ وايضا استعمال اللفظ فى المعنى المجازى ان كان لمناسبته لماوضع له لغة فهو مجاز لغوى وهكذا نقول فى سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز متفرع على معنى حقيقى لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعا للحقيقة فى الانقسام الى هذه الاقسام الاربعة ﴿ قال وايضابها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها الخ اقول ﴾ اى فالجارحة بمنزلة العلة الصورية للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولايبعد ان نجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها

فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلابد من اشارة الى النعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يداه لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد ﴿والقدرة﴾ اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه الصلاة والسلام والمؤمنون تتكافأ دماءهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لايتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لايحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لايحسن ان يقال هم كيد على من سواهم ﴿والرواية فى المزادة﴾ اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والرواية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولايشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولايجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الرواية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ﴿ومنه﴾ اى ومن المجاز المرسل ﴿تسمية الشئ باسم جزئه﴾ يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح ﴿كالعين﴾ وهى الجارحة المخصوصة ﴿فى الربيئة﴾ وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لايغنى

﴿ قال وكاليد فى القدرة لان اكثر ﴾ ﴿ مايظهر سلطان القدرة فى اليد الخ اقول ﴾ فيكون اليد بمنزلة علة صورية للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والاظهر ان يجعل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لها حالة فيها ﴿ قال والرواية فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر اقول ﴾ قال فى الصحاح المزادة الراوية قال ابو عبيدة لايكون المزادة الا من جلدين يفأم بجلد ثالث بينهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزادة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال ايضا الراوية البعير او البغل او الحمار الذى يستقى عليه والعامة تسمى المزادة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى رواية فلا يطلق الرواية على المزود مجازا انما يسمى بالراوية حامل المزادة ويطلق عليها مجازا

شيأ بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلابد فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لايجوز اطلاق اليد اوالاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزأ منه ﴿وعكسه﴾ اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله ﴿كالاصابع فى الانامل﴾ فى قوله تعالى (يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق) والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الآذان لئلايسمع شيأ من الصاعقة ﴿وتسميته﴾ اى ومنه تسمية الشئ ﴿باسم سببه نحو رعينا الغيث﴾ اى النبات الذى سببه الغيث ﴿او﴾ تسمية الشئ باسم ﴿مسببه نحو امطرت السماء نباتا﴾ اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان آكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذالدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم ﴿او﴾ باسم ﴿ماكان عليه﴾ اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى ﴿نحو وآتوا اليتامى اموالهم﴾ اى الذى كانوا يتامى قبل ذلك لانه لايتم بعد البلوغ ﴿او﴾ تسمية الشئ باسم ﴿مايؤول﴾ ذلك الشئ ﴿اليه﴾ فى الزمان المستقبل ﴿نحو انى ارانى اعصر خمرا﴾ اى عصيرا يؤول الى الخمر ﴿او﴾ تسمية الشئ باسم ﴿محله نحو فليدع ناديه﴾ اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس ﴿او﴾ تسمية الشئ باسم ﴿حاله﴾ اى باسم مايحل فى ذلك الشئ ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة﴾ التى تحل فيها الرحمة ﴿او﴾ تسمية الشئ ﴿باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا﴾ واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب * فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لايفيد اللزوم فكيف ذلك * قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحاله فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لالزيد اوعمرو على الخصوص ولاشك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق اولاحق فهو مجاز باعتبار ماكان او باعتبار مايؤول اليه او بالقوة فمجاز

﴿قال نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر اقول﴾ الظاهر ان يقال اعصر عنبا كما ذكر فى بعض كتب اصول الفقه وجعل من تسمية الشئ باسم غايته وعلى مافى الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خمرا اى عصيرا يؤول اليها ﴿قال فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لالزيد اوعمرو وعلى الخصوص اقول﴾ لايعنى به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقا اعم من ان يصدق على ذات الحيوان المفترس اوغيره كما يدل عليه قوله اولا انما يستعار للشجاع وثانيا ولاشك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلامشاركة بين المعنى الحقيقى والمجازى فى صفة بل يكون المعنى المجازى حينئذ عارضا للمعنى الحقيقى وغيره ولاتشبيه هناك اصلا فلايكون استعارة بل مجازا مرسلا وانما يعنى ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقى الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلى غالبا والثانى انتقال من مفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الاول فى الظهور والكلية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة

﴿قال واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى الخ اقول﴾ لاشك ان هذا الانتقال يحتاج ايضا الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة

وسائر الاقسام فالجواب الحقيقى ما اشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلابد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقى اليه ولو بمعونة المقام والقرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا ولما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفاصيل العلاقات المؤدية الى اللزوم المعتبر فى المجاز ﴿قال ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما اقول﴾ اورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامها للانسان والثانى هو المطلوب واجيب بانا لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح ارباب الجدل بل مصطلح ارباب البيان اعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وارادوا باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلا فانه من توابع طول القامة وروادفه وكل واحد من الرقبة والرأس اصل يفتقر اليه الانسان يتبعه فى الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما

بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزأ للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد اوخارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما فى الآخر كالحال والمحل اوسببية احدهما للآخر اومجاورتهما اويكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك مشتمل على اللزوم ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر فى الجملة وهذا معنى اللزوم فى هذا المقام ﴿والاستعارة﴾ وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين ﴿قد تقيد بالتحقيقية﴾ وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية ﴿لتحقق معناها﴾ اى ما عنى بها واستعملت هى فيه ﴿حسا اوعقلا﴾ بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية اوعقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسى ﴿كقوله﴾ اى قول زهير بن ابى سلمى ﴿لدى اسد شاكى السلاح﴾ اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف ﴿مقذف﴾ اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة: وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار

(طويل)

﴿قال ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل الخ اقول﴾ قيل عليه ان الحمل على التخييل ركيك جدا لايناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلابد ان يثبت له من لوازمه ماله مدخل فى الاضرار واقرب منه ان يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاحاطة والشمول والملابسة التامة والاولى ان يجعل استعارة تحقيقية على احد الوجهين ثم الحمل على الضر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها تستعمل فى المضار والآلام فيقال اذاقه الضر والبؤس ﴿قال وفيه نظر لانا لانسلم ان اسدا الى قوله كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد اقول﴾ اذا قيل رأيت اسدا يرمى فلا شك ان اسدا ليس مستعملا فى معناه الحقيقى بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة فى نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها بل اراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولاشك ايضا انه قصد تشبيه تلك الذات المتعينة المرادة بلفظ الاسد اجمالا لكنه جعل ذلك امرا مسلما وساق الكلام لاثبات الرؤية متعلقة بها واذا قيل زيد اسد فان كان لفظ اسد مستعملا فى معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فاما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار به ومن وقوعه محمولا فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لايخفى على احد واما ان يراد به ذات ما مبهمة مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقا لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملا فى معناه الحقيقى كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا اردت ان يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل فى قولك بالفارسية [مردى همچو شيرست زيد] وقولك [شيرست زيد] فان التشبيه فى الاول راجع الى ذات ما وفى الثانى الى زيد وانما اخرنا زيدا فى المثال الاول لانه لو اقدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما فى المثال الثانى فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير

للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا ﴿وقوله﴾ اى والعقلى كقوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق﴾ وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى (فاذاقها الله لباس الجوع) ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ماغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد به انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ استعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على انما فى قولنا ماتضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد

ولاشك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيرست . وشيرست زيد] وليس بمنزلة قولنا مردى همچو شيرست زيد] فيكون سياق الكلام التشبيه زيد فيكون اسد مستعملا فى معناه الحقيقى كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل واما اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقديرها لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدرت فاتت المبالغة فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد وكونه فردا من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه تحته امرا مسلما كقولك رأيت اسدا يرمى فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سيق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لا لاثبات شبهه ولم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل اندراجه فيه امرا مسلما معروفا فمن سماها تشبيها بليغا فقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقيها عن صريح التشبيه ولا بعد فى اطلاق التشبيه عليها فان المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هناك قد استعير لمعنى آخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكانه اراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضا واما ادراجها فى الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانه وتحقيقه ذلك بقوله فقلنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد الخ يرد عليه انه يقتضى ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة متعارفة ايضا مع ظهور تقدير اداة التشبيه ﴿ قال ويدل على ما ذكرنا الخ اقول ﴾ هذا الاستدلال يشعر بان اسدا فى اسد على مستعمل فى مفهوم مجترئ وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم الملزوم على اللازم كما مر ثم ان استعمال الاسد فى معناه الحقيقى لا ينافى تعلق الجار به اذا لوحظ معه ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه فى الجملة من الجرءة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به بل اريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجرءة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه وكيف لا وجهة التشبيه فى هذه الاستعارة

مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد * فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة * قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رأيت اسدا يرمى ان اسدا استعارة فلا نعنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله

اسد على وفى الحروب نعامة

اى مجترئ على صائل وكقوله

والطير اغربة عليه

اى باكية وكقوله عليه الصلاة والسلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام فى نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت اسدا فى الشجاعة ونحو قوله

(كامل)(كامل)

خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضا فى تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجرءة تبعا فليس فى تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذى يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وانما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا كان استعارة كان معنى الجرءة داخلا فى مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا ان اسدا فى زيد اسد وفى زيد اسد فى الشجاعة مستعمل فى معنى واحد وقد اختار ان الثانى تشبيه حيث قال والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه فالاول كذلك ايضا ﴿قال ويمكن التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة فى غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه اقول﴾ هذا كلام جيد فان المدار فى الفرق بين الاستعارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملا فى معنى المشبه كان استعارة وان كان مستعملا فى معناه الحقيقى كان تشبيها وعلامة كونه مستعملا فى معنى المشبه اى ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا انتفى هذه العلامة كما فى الآيتين بشهادة الفطرة السليمة بعد التأمل فيهما انتفى كونه استعارة وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل اومقدرا فى نظم الكلام اولا يكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه مرادا فى معنى الكلام وان لم يمكن تقديره فى نظمه على وجه لا يختل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

(والقر)

ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مهما تبرجها اكتنان

ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر فى البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل فى ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما فى قوله تعالى (صم بكم) اويكون فى الكلام ما يقتضى تقريره كما فى قولنا رأيت اسدا فى الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود فى قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان) وقوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما فى الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة فى غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه فيصح فى نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) ينبئ عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد يشارك العذب فى منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو فى طريقة قوله تعالى (فهى كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار) ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف ﴿ودليل انها﴾ اى الاستعارة ﴿مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما﴾ اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة

كأسد مثلا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله فى المشبه استعمالا فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان اورجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين مايقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه ﴿ وقيل ﴾ انها ﴿ مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله ﴾ اى دخول المشبه ﴿ فى جنس المشبه به ﴾ بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد ﴿ كان ﴾ جواب لما ﴿ استعمالها ﴾ اى استعمال الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمال ﴿ فيما وضعت له ﴾ وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ماليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى ﴿ ولهذا ﴾ اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه

انمايكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به ﴿ صح التعجب فى قوله ﴾ اى قول
ابى الفضل بن العميد فى غلام قام على رأسه يظلله

(كامل)

﴿ قامت تظللى ﴾ اى توقع الظل على ﴿ من الشمس
نفس اعز على من نفسى * قامت تظللنى ومن عجب ﴾
ويروى فقول ياعجبا ومن عجب
﴿ شمس * ﴾ اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء ﴿ تظللنى من الشمس ﴾
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لماكان لهذا
التعجب معنى اذلاتعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر ﴿ والنهى
عنه ﴾ اى ولهذا صح النهى عن التعجب ﴿ فى قوله

(منسرح)

لاتعجبوا من بلى غلالته ﴾
وهى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا
﴿ قدزر ازراره على القمر ﴾
تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لماكان
للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انمايسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر فى الحسن ﴿ ورد بان الادعاء ﴾ اى رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه فى جنس المشبه به ﴿ لايقتضى كونها ﴾ اى كون الاستعارة ﴿ مستعملة فيما
وضعت له ﴾ للعلم الضرورى بانها مستعملة فى الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع
المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد
بطريق التأويل على قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرءة ونهاية القوة فى
مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير
المتعارف وهو الذى له تلك الجرءة وتلك القوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انماهو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما
وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع
مايقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة
عن ارادة السبع المخصوص ﴿ واما التعجب والنهى عنه ﴾ فى البيتين المذكورين وغيرهما
﴿ فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ﴾ ودلالة على ان المشبه بحيث لايتميز عن
المشبه به اصلا حتى ان كل مايترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب
على المشبه ايضا ﴿ والاستعارة تفارق الكذب ﴾ بوجهين ﴿ بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر ﴾ يعنى ان فى الاستعارة دعوى
دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به
قسمين كماذكرنا ولاتأويل فى الكذب وايضا لابد فى الاستعارة من قرينة مانعة

عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لاينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بمايكون على خلاف الواقع والكذب بمايكون على خلاف مافى الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ماعليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلاجهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطلقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ﴿ولاتكون﴾ الاستعارة ﴿علما﴾ لماسبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولايمكن ذلك فى العلم ﴿لمنافاته الجنسية﴾ لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضى العموم وتناول الافراد ﴿الااذا تضمن﴾ العلم ﴿نوع وصفية﴾ بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف ﴿كحاتم﴾ فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طى اومن آخر غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا اوغيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله فى غير المتعارف يكون استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما ﴿وقرينتها﴾ اى قرينة الاستعارة لانها مجاز لابدلها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له ﴿اما امر واحد كما فى قولك رأيت اسدا يرمى اواكثر﴾ اى امران اوامور يكون كل واحد منها قرينة ﴿كقوله

وان تعافوا﴾ اى تكرهوا ﴿العدل والايمانا * فان فى ايماننا نيرانا﴾ اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله وان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة دالة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف ﴿اومعان

ملتئمة﴾ مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر ﴿كقوله﴾ اى قول البحترى ﴿وصاعقة﴾ روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله ﴿من نصله﴾ اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله ﴿تنكفى﴾ من انكفأ اى انقلب والباء فى قوله ﴿بها﴾ للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقلبها

﴿على ارؤس الاقران خمس سحائب﴾ (طويل)

اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب اى تصبها على اكفائه فى الحرب فتهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل ﴿وهى﴾ اى الاستعارة تنقسم ﴿باعتبار الطرفين﴾ وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له ﴿قسمان لان اجتماعهما﴾ اى اجتماع الطرفين ﴿فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى أو من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه﴾ استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى أو من كان ميتا فاحييناه ﴿ولتسم﴾ هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ ﴿وفاقية﴾ لما بين الطرفين من الاتفاق ﴿واما ممتنع﴾ عطف على قوله اما ممكن ﴿كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه﴾ هو بالفتح النفع اى لانتفاع النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة الاسم الاسد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه

خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحياة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك اسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ﴿ ولتسم ﴾ هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء ﴿عنادية﴾ لتعاند الطرفين ﴿ومنها﴾ اى ومن العنادية الاستعارة ﴿التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده﴾ اى الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي ﴿او نقيضه لما مر﴾ اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ماسبق تحقيقه في باب التشبيه ﴿نحو فبشرهم بعذاب اليم﴾ اى انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة او الاستهزاء ﴿و﴾ الاستعارة ﴿باعتبار الجامع﴾ اعني ماقصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا ﴿قسمان لانه﴾ اى الجامع ﴿اما داخل في مفهوم الطرفين﴾ المستعار له والمستعار منه ﴿نحو﴾ قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه ﴿ كلما سمع هيعة طار اليها﴾ اورجل في شعفة في غنيمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله اورجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعارة الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما ﴿فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما﴾ اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو * قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ثمه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور

وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لايوجب اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان معان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو وان خصوص الوصف الكائن فى طار مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة التى تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه * فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين * قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى (وقطعناهم فى الارض امما) والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى التقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق الدروع بجامع الضم الداخل فى مفهومهما الاشد فى الاول ﴿واما غير داخل﴾ عطف على قوله اما داخل ﴿كما مر﴾ من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك * فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان

الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعارله هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره * قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعارله فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعارله هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد ﴿ وايضا ﴾ تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها ﴿ اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة ﴾ التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة ﴿ والغرابة قد تكون في نفس الشبه ﴾ بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة ﴿ كما في قوله ﴾ اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساله بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه

﴿ واذا احتبى قربوسه ﴾

اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج

﴿ بعنانه * ﴾ علك الشكيم الى انصراف الزائر (كامل)

الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله

عودته فيما ازور حبائبي * اهماله وكذاك كل مخاطر

شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه * فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس * قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين المتضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس ﴿ وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ﴾

ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * ﴿ وسالت باعناق المطي الاباطح ﴾ (طويل)

الدهم جمع الدهماء وهى السواد والمهارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المطى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف بما افاده اللطف والغرابة ﴿اذ اسند الفعل﴾ يعنى قوله سالت ﴿الى الاباطح دون المطى او اعناقها﴾ حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) ﴿وادخل الاعناق فى السير﴾ لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهر ان غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فى الهوادى وسائر اجزاء يستند اليها فى الحركة ويتبعها فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس

(طويل)

فقلت له لما تمطى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال ﴿و﴾ الاستعارة ﴿باعتبار الثلاثة﴾ اى المستعار منه ومستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلاثة الاخيرة لايكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع ﴿ستة اقسام﴾ والى هذا اشار بقوله ﴿لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط﴾ التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام ﴿والجامع الشكل﴾ فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل ﴿والجميع﴾ اى المستعار منه والمستعار له والجامع ﴿حسى﴾

يدرك بالبصر ومماعده السكاكى من هذا القسم قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) فالمستعار منه هوالنار والمستعارله هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو فىالنار اشد واقوى والجميع حسى والقرينة هو الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه وهذا استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلى ﴿ واما عقلى ﴾ عطف على اما حسى يعنى ان الاستعارة التى طرفاها حسيان والجامع عقلى ﴿ نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعارله كشف الضوء عن مكان الليل ﴾ وموضع القاء ظله ﴿ وهما حسيان والجامع مايعقل من ترتب امر على آخر ﴾ اى حصول امر عقيب امر دائما اوغالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وقد وقع فى عبارة الشيخ عبدالقاهر وصاحب المفتاح ان المستعارله ظهور النهار من ظلمة الليل * واعترض عليه بانه لواريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذاهم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهورالنهار من ظلمة الليل انما هوالابصار لاالاظلام * واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى

(طويل) وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر

قال الامام المرزوقى ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابوذؤيب

(طويل) وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

فالمعنى ان المستعارله زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة

من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله يقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم فى الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل ﴿واما مختلف﴾ بعضه حسى وبعضه عقلى ﴿كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة﴾ وهو حسى ﴿ونباهة الشان﴾ وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان فان الجامع فى احداهما حسى وفى الاخرى عقلى فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة كلها ﴿والا﴾ عطف على قوله ان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين ﴿فهما﴾ اى الطرفان ﴿اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد﴾ اى النوم ﴿والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى﴾ * فان قلت لم اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية * قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان

والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله فان المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لاشبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى (هذا ماوعد الرحمن وصدق المرسلون) وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له ﴿ واما مختلفان ﴾ عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسى والآخر عقلى ﴿ والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان ﴾ والمعنى ابن الامر ابانة لاتنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى (ضربت عليهم الذلة) اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسى والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية ﴿ واما عكس ذلك ﴾ اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له ﴿ نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و ﴾ الاستعارة ﴿ باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه ﴾ اى اللفظ المستعار ﴿ ان كان اسم جنس ﴾ وهو مادل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف ﴿ فاصلية ﴾ اى فالاستعارة اصلية ﴿ كاسد ﴾ اذا استعير ﴿ للرجل الشجاع وقتل ﴾ اذا استعير ﴿ للضرب الشديد ﴾ الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا مايكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما ﴿ والا فتبعية ﴾ اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية ﴿ كالفعل ومايشتق منه ﴾ من اسم

﴿قال وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به الخ اقول﴾ التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به فى وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه فى وجه الشبه فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ماهو كذلك فلابد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعانى الحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة وتحقيق الكلام على ماينبغى يستدعى بسطا للكلام فى تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته وانت اذا نظرت فى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احداهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآة حينئذ آلة فى مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها ويكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر ان فى المبصرات مايكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة ﴿٣٧٢﴾ لابصار الغير فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لاشك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها فى الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة فى ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لاتستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم ان الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا فى ذاته صالحا لان تحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقة اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء سيرى البصرة ولايخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لايصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من وهذا معنى ماقيل ان الحروف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف﴾ ﴿وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او كونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولاتقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا مايشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه

والنسبة لاتتعين الابالمنسوب اليه فالم يذكر متعلق الحرف لايتحصل فرد من ذلك النوع الذى هو مدلول الحرف لا
فى العقل ولافى الخارج وانما تحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله وهو ايضا محصول ماذكره الشيخ ابن الحاجب فى شرح
المفصل حيث قال الضمير فيمادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه
فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لاباعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل فى
الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لاباعتباره فى نفسه انتهى كلامه فقد اتضح لك
ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه فى الذهن اذلا يمكن ادراكه الابادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته
فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان فى معناه لا لما قيل من ان الواضع اشترط فى دلالته
على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذلا طائل تحته لان هذا القائل ان اعترف بان معانى الحروف هى النسب المخصوصة
على الوجه الذى قررناه فلامعنى لاشتراط الوضع حينئذ لان ذكر المتعلق امر ضرورى اذلا يعقل معنى الحرف الابه
وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى ﴿٣٧٣﴾ الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط فى دلالتها على معناه ذكر متعلقه
ولم يشترط ذلك فى دلالة
لفظة الابتداء عليه فصارت
لفظة من ناقصة الدلالة
على معناها غير مستقلة
بالمفهومية لنقصان فيها
فزعمه هذا باطل * اما اولا
فلان هذا الاشتراط لا
يتصور له فائدة اصلا
بخلاف اشتراط القرينة فى
الدلالة على المعنى المجازى
* واما ثانيا فلان الدليل على
هذا الاشتراط ليس نصا من الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه فى ذلك خروج عن الانصاف
بل هو التزام ذكر المتعلق فى الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن
ذلك بان ذكر المتعلق فى الحروف لتتميم الدلالة وفى تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ماقيل تحكم بحت * واما
ثالثا فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا فى نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا
يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها مايتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لايقول به
من له ادنى معرفة باللغة واحوالها ولذلك قال السكاكى لو كان ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معانى من
والى وكى مع ان الابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هى ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت
لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام
واذ قد تحقق عندك معنى الحرف بما لامزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة واقوال الائمة وماورد فى تفسير الحرف من العبارات
المختلفة فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى
معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما
بالآخر ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لاتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق

ليست بصفات بالاتفاق البتة ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بمادل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لاتبعية وان يقدر
التشبيه فى نفسها لافى مصادرها ولاشك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى
ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان
اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى
الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا
ظاهر فاذا كان المستعار صفة اواسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود
الاهم اذلو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ يكون
الاستعارة فى جميعها تبعية ﴿فالتشبيه فى الاولين﴾ اى الفعل ومايشتق منه ﴿لمعنى

الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذى دلت عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لابد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب ايضا ان يكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك فى مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه كما يشهد به التأمل الصادق واما الاسم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه وبه * فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل * قلت لان المعتبر فى اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة فهى ملحوظة بالذات الا انها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشئ واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف اى الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التى فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر فى الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هى المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجرى فى الفعل ما يجرى فى اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث * فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية فى زيد قام ابوه وقعت محكوما بها * قلت فى هذا الكلام يتصور حكمان * احدهما الحكم بان ابا زيد قائم * والثانى بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل احدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثانى كما هو

المصدر وفى الثالث﴾ اى الحرف ﴿لمتعلق معناه﴾ اى لما تعلق به معنى الحرف * قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى ترجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف ﴿كالمجرور فى زيد فى نعمة﴾ غير صحيح كما سنشير اليه ﴿فيقدر﴾ التشبيه ﴿فى نطقت الحال﴾ والحال ناطقة بكذا ﴿للدلالة بالنطق﴾ اى يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة فى جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر

الظاهر فلاحكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام اذبه تم مسندا الى زيد ألاترى لو قلت قام ابوزيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلوكان معنى قام ابوه ذلك ايضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع اخبرا عنه ومن ثمه تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام وذلك لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدما وايراد ضميره فانها دالة على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع ايقاع هذا كله كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنافيه فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضى ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه وبالمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت ان معنى الحرف من حيث هو معناه لايصلح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشئ فلايتصور جريان الاستعارة فى الحروف ابتداء نعم متعلقات معانى الحروف كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها ويجرى الاستعارة فيها اصالة ثم تسرى الى معانى الحروف لاشتمالها عليها وكذا عرفت ان معانى الافعال من حيث انها معانيها لاتصلح ان تقع محكوما عليها فلايجرى الاستعارة فيها اصالة بل تبعا لمعانى مصادرها * فان قلت هل يجرى فى نسبتها الاستعارة تبعا على قياس الحروف * قلت لالان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واعلم ان التعبير عن الماضى بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر فعلى هذا يكون الاستعارة فى الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى ان يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى مثلا فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى اعنى الضرب موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة فى الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه اوبكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وقولهم وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معانى الحروف والافعال دليل صحيح لايرد عليه ما نقل من الشارح فى توجيه ما اشار

فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبدالقاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ﴿و﴾ يقدر التشبيه ﴿فى لام التعليل نحو فالتقطه﴾ اى موسى ﴿آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة﴾ اى يقدر تشبيه العداوة ﴿والحزن﴾ الحاصلين ﴿بعد الالتقاط بعلته﴾ اى علة الالتقاط ﴿الغائية﴾ كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور هذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى الاستعارة المصرحة على مذهبه سواء كانت اصلية اوتبعية غاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لايكون فى نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس تشبيه العداوة مثلا

اليه من تزييفه بقوله بعد تسليم صحة وهو انه قال وجه عدم صحته امران * احدهما ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة * والثانى ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو ان يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى اما عدم ورود الاول فلان المراد بالحقائق ههنا وبالذات فيما سلف فى مباحث الاستفهام هو المعانى المستقلة بالمفهومية لا ماتوهمه من الامور المتقررة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف واما عدم ورود الثانى فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما مر وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصود الاصلى فجعلوه دليلا على الثانى هذا * واما الصفات واسماء المكان والزمان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها يصلح ان تقع محكوما عليها فالوجه فى كون الاستعارة فيها تبعية ماذكره حيث قال فالاولى ان يقال وتفصيله ان الصفات انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هى المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح ان يكون وجه الشبه فى الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب معانى مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية واما اسماء المكان والزمان والآلة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصلى منها ايضا معانى مصادرها الواقعة فيها اوبها فيكون الاستعارة فيها تبعا لها ايضا ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة على انفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته وبين اسم المكان واخويه فانها بعد اشتراكها فى كونها مشتقة وفى ان المقصود الاهم منها هو المعنى المصدرى وفى كون الاستعارة فيها تبعية افترقت فى ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام وهذا امر غير متحصل اصلا اذ لا حظه العقل طلب ما يرتبط به ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل حقها أن تقع جارية على غيرها وفى ان اسم المكان يدل على تعين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لا شئ ما او ذات ما فيه القيام فلذلك صح ان يجرى عليه الصفات ولم يصح ان يكون صفة للغير وكان فى عداد الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف

بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر مايخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شئ وكذا يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وبتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه فى امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدرت فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ﴿ ومدار قرينتها ﴾ اى قرينة الاستعارة التبعية ﴿ فى الاولين ﴾ اى فى الفعل ومايشتق منه ﴿ على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا ﴾ فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال ﴿ والمفعول نحو ﴾

جمع الحق لنا فى امام * ﴿ قتل البخل واحيا السماحا ﴾

فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ﴿ ونحو ﴾ قول القطامى

(٤٨)

(بسيط)

﴿لم تلق قوما هم شر لاخوتهم﴾ * منا عشية تجزى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد

اللهزم من الاسنة القاطع واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريرى

(متقارب)

واقرى المسامع اما نطقت * بيانا يقود الحرون الشموسا

فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة ﴿او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم﴾ فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر

(بسيط)

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان تكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة ﴿و﴾ الاستعارة ﴿باعتبار آخر﴾ غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ﴿ثلاثة اقسام﴾ لانها اما ان لم تقرن بشئ يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول ﴿مطلقة وهى ما لم يقرن بصفة ولا تفريع﴾ اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه ﴿نحو عندى اسد والمراد﴾ بالصفة ﴿المعنوية لا النعت﴾ النحوى على ما مر فى بحث القصر ﴿و﴾ الثانى ﴿مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله﴾ اى كقول كثير ﴿غمر الرداء﴾ اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء مايلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله ﴿اذا تبسم ضاحكا﴾ * اى شارعا فى الضحك آخذا فيه

(كامل)

غلقت بضحكته رقاب المال

يقال غلق الرهن فى يدى المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين وعليه قوله تعالى (فاذاقها الله لباس الجوع) حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من

ايضا كما زعمه ونسبه الى غيره فقال ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة الخ وذلك لان مرادهم بذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا تعين لها اصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار وانما اطنبنا فى هذه المباحث كل الاطناب لتثبت فيها فؤادك وتستضئ بها وتستغنى منها فى مواضع اخرى مرادك ﴿قال ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء اقول﴾ اى يلائمه باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كالاذاقة فى الشدائد والبلايا

غير عكس فكأن فى الاذاقة اشعارا بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس * فان قيل المستعار له هو مايدرك عند الجوع من الضر وانتقاء اللون ورثاثة الهيئة على مامر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريدا * قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذى استعير له اللباس كأنه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذى يلوح من كلام القوم فى هذه الآية ان فى لباس الجوع استعارتين احداهما تصريحية وهو انه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه مايدرك من اثر الضر والالم بمايدرك من طعم المر البشيع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا فى الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا ﴿و﴾ الثالث ﴿مرشحة وهى ماقرن بمايلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فماربحت تجارتهم﴾ فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها مايلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج ﴿وقد يجتمعان﴾ اى التجريد والترشيح ﴿كقوله

لدى اسد شاكى السلاح﴾

(طويل)

هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعنى الرجل الشجاع

﴿مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم﴾

هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعنى الاسد الحقيقى ﴿والترشيح ابلغ﴾ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد ﴿لاشتماله على تحقيق المبالغة﴾ فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ﴿ومبناه﴾ اى مبنى الترشيح ﴿على تناسى التشبيه﴾ وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لاشئ مشبه به ﴿حتى انه يبنى على علو القدر﴾ الذى يستعار له علو المكان ﴿مايبنى على علو المكان كقوله﴾ اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علو قدره ورتبته

(متقارب)

﴿ويصعد حتى يظن الجهول * بان له حاجة فى السماء﴾

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه مايبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا انقصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا فى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ﴿ونحوه﴾

اى نحو البناء على علو القدر مابنى على علو المكان لتناسى التشبيه ﴿ومامر من التعجب﴾ فى قوله

قامت تظللى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس

﴿والنهى عنه﴾ اى عن التعجب فى قوله لاتعجبوا من بلى غلالته لانه لولم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب اوالنهى عنه وجه كماسبق الاان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله ﴿واذا جاز البناء على الفرع﴾ اى المشبه به ﴿مع الاعتراف بالاصل﴾ اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود غالبا اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لايبنوا الا على الفرع ﴿كما فى قوله﴾ اى قول عباس بن الاحنف

﴿هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز﴾

امر من عزاه اى حمله على العزاء وهو الصبر

﴿الفؤاد عزاء جميلا * فلن تستطيع﴾ انت ﴿اليها﴾

اى الى الشمس

﴿الصعود * ولن تستطيع﴾ الشمس ﴿اليك النزولا﴾ .

وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق فى شرح الديباجة ﴿فمع جحده اولى﴾ هذا جوب الشرط اعنى قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لايجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد ﴿واما﴾ المجاز ﴿المركب فهو اللفظ المستعمل فيما﴾ اى فى المعنى ﴿الذى شبه بمعناه الاصلى﴾ اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة ﴿تشبيه التمثيل﴾ وهو مايكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد ﴿للمبالغة﴾ فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها ﴿كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم

رجلا وتؤخر اخرى ﴾ كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى ﴿و﴾ هذا المجاز المركب ﴿يسمى التمثيل﴾ لان وجهه منتزع من متعدد ﴿على سبيل الاستعارة﴾ لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة ﴿وقد يسمى التمثيل مطلقا﴾ من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد

البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار الحزن والتحسر فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ﴿و متى فشا استعماله﴾ اى استعمال المجاز المركب او التمثيل ﴿كذلك﴾ اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معناه الاصلى ﴿يسمى مثلا ولهذا﴾ اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة ﴿لا تغير الامثال﴾ لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون لفظ الذى هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيأ ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امرأة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه ولكون

المثال مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) اى حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى (ولله المثل الاعلى) اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى (مثل الجنة التى وعد المتقون) اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

﴿ فصل ﴾

فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه السكاكى وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق هى عليها فقال ﴿قد يضمر التشبيه فى النفس﴾ اى فى نفس المتكلم ﴿فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه﴾ * فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها * قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ﴿ويدل عليه﴾ اى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس ﴿بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به﴾ من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر ﴿فيسمى التشبيه﴾ المضمر فى النفس ﴿استعارة بالكناية او مكنيا عنها﴾ اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ﴿و﴾ يسمى ﴿اثبات ذلك الامر﴾ المختص بالمشبه به ﴿للمشبه استعارة تخييلية﴾ لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه والثانى ما به يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به فاشار الى الاول بقوله ﴿كما فى قول﴾ ابى ذؤيب ﴿الهذلى

واذا المنية انشبت﴾ اى علقت ﴿اظفارها﴾ * الفيت كل تميمة لا تنفع

والتميمة الخرزة التى تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابى ذؤيب فى عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

(كامل)

(كامل)

اودى بنى واعقبونى حسرة * عند الرقاد وعبرة لاتقلع

حكى ان الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما دخل على معاوية رضى الله عنه يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد

(كامل)

تجلدى للشامتين اريهم * انى لريب الدهر لااتضعضع

فاجابه الحسن على الفور وقال واذاالمنية انشبت البيت ﴿شبه﴾ فى نفسه ﴿المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار﴾ ولارقة لمرحوم ولابقيا على ذوى فضيلة ﴿فاثبت لها﴾ اى للمنية ﴿الاظفار التى لايكمل ذلك﴾ الاغتيال ﴿فيه﴾ اى فى السبع ﴿بدونها﴾ تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنيه بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثانى بقوله ﴿وكمافى قول الآخر

(كامل)

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا * فلسان حالى بالشكاية انطق

شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود﴾ وهذا هو الاستعارة بالكناية ﴿فاثبت لها﴾ اى للحال ﴿اللسان الذى به قوامها﴾ اى قوام الدلالة ﴿فيه﴾ اى فى انسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ماذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ماسبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان معنويان للمتكلم ويتلازمان فى الكلام لايتحقق احدهما بدون الآخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة * فان قلت فماذا يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا * قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام اسرعكن لحوقابى اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة * فان قلت ماذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شئ لامستندله فى كلام السلف ولاهو مبنى على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح * قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لايصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو

﴿ قال وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله اقول ﴾ قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشاف ولقد كنا في عويل من اختلاف اقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه المضمر في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار المنية نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع يفترس اقرانه الافتراس مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبيه على انه اسد كي يجيء الافتراس وسائر ما للاسد من اللوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني اثبات الاسدية للشجاع والحبلية للعهد للقطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته واراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه وستقف عليه ايضا ﴿ ٣٨٣ ﴾ اذا تليت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية

> المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لايجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ماذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ماليس لها بناء على تشبيهها بما له

وماقيل فيها وعليها يعني انه فهم من الكشاف معنى آخر غير الثلاثة فاحدث بذلك في الاستعارة قولا رابعا فزاد في طنبور العويل نغمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلته وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشاف مع ان عبارته صريحة في خلافه بحيث لايشتبه على من له ادنى مسكة وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يريد ان العلامة حيث قال وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس لم تقل هذا الا وقد نبهت على الشجاع والعالم بانهما اسد وبحر فقد باح بان المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنه كما لايخفى على ذي ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى ان ماذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذي لاشبهة فيه لاحد لا في كونه حقا ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكأنه يشير الى بطلان مااختاره صاحب المفتاح والايضاح والى ان كلام جار الله العلامة لايحتمل ان يقصد به شيء منهما بل لم يرد به الا مافهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رحمه الله كما هو دأبه في الكشف عن المعضلات وتفصيل المجملات اراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح فيما ذهبا اليه في الاستعارة بالكناية وملخص

ماذكره ان صاحب الكشاف لما جعل النقض مستعملا فى ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به فى المشبه وهكذا الافتراس والاغتراف استعارتان مصرحتان حيث شبه بطشه وفتكه لاقرانه بافتراس الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل ههنا ايضا لفظ المشبه به فى المشبه * فان قلت اذا كان النقض ونظائره استعارات مصرحا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنايات عن استعارات اخر * قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على الاستعارات الاخر صارت كنايات عنها فان النقض انما شاع استعماله فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة فى انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وذلك لاينافى كونها فى انفسها استعارات ﴿٣٨٤﴾ على قياس ماعرفت من ان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة فالافتراس مع كونه استعارة مصرحا بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لاتستلزم الاستعارة التخييلية فان القرائن فى هذه الصور استعارات مصرح بها تحقيقية وليس هناك استعارة تخييلية نعم القرائن فى مثل قولك اظفار المنية ويد الشمال ومخالب المنية استعارات تخيلية اما على انها قد اريد بها صور تخيلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما صرح به فى المفتاح وهو المختار كما سيأتى واما على انها قد اريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخييلية هى اثبات تلك المعانى للمنية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخييلية فقد اخطأ * فان قلت لو كان النقض مثلا مستعملا فى ابطال العهد لم يكن شئ من روادف المستعار المسكوت عنه اعنى الحبل مذكورا فلا يصح قوله ثم رمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فوجب ان يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة فى معانيها الحقيقية التى هى من روادف المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية * قلت لما صرح باستعمال النقض فى ابطال العهد علم انه اراد بذكر الروادف ماهو اعم من ان يراد به معناه الاصلى الذى هو الرادف الحقيقى او يراد به ماهو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته فان النقض من روادف الحبل اما اذا اريد به معناه الحقيقى فظاهر واما اذا اريد به معناه المجازى فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقى وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل ايضا فالرادف على الاول مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثانى مذكور لفظا حقيقة

الاظفار وهو السبع وهذا قريب مماذكره المصنف فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لايتبين فيه شئ يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ اصبحت بيد الشمال زمامها

جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى ويجرى عليه اسم اليد ولهذا لايصح ان يقال اذ اصبحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى ذلك التشبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها فى قوة تأثيرها فى الغداة شبه المالك فى تصريف الشئ بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثلا ذا شئ

(كامل)

(مطول)

ومعى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان هذه الكناية اعنى كناية الاستعارة المكنية من قبيل الكناية فى النسبة فانا لنقض ليس كناية عن المسكوت نفسه اعنى الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحبلية للعهد والافتراس دال على اثبات الاسدية للشجاع قال صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة فى اليد ولا فى الشمال بل التخييلية هى اثبات اليد للشمال والمكنية هى التشبيه المضمر فى النفس فلا انكار على السكاكى فى جعله اليد والمخالب والاظفار استعارة تخييلية على معنى انها مستعملة فى امور متوهمة يريد ان جعله الاستعارة المكنية عبارة عن التشبيه المضمر فى النفس لا يناسب معنى الاستعارة اصطلاحا ولا لغة وليس هناك ضرورة تلجئه الى ذلك فهو باطل وكذلك جعله الاستعارة التخييلية فى المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة فى المجاز اللغوى ولا مانع من ان نجعل لفظ اليد مستعارا للامر المتوهم كما اختاره السكاكى ولا يقدح ذلك فى كونه قرينة للاستعارة المكنية فان النقض مع كونه استعارة ﴿٣٨٥﴾ محققة لما جاز ان يكون قرينة على ما ذكره العلامة وقد

وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيأ باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ﴿ وكذا قول زهير صحا ﴾ اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر

﴿ القلب عن سلمى واقصر باطله ﴾

يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله

﴿ وعرى افراس الصبا ورواحله ﴾

هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال ﴿ اراد ﴾ زهير ﴿ ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض

حققناه كان اليد مع كونه مستعارا للموهوم المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلفه فى جعل المنية غير مستعملة فى موضوعها بان قدر المنية اسما مرادفا للسبع على سبيل التأويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم المنية كاطلاق السبع عليها وله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار مسكوتا فلو ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال (٢٥ ـ مطول) وعلى هذا نقول ان الرادف المأتى به قد يكون ما لا يستقل والغرض منه التنبيه فقط كما فى مخالب المنية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالنقض والاغتراف وهو نظير ما سلف فى الترشيح فهذا ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكلف ولئن صح عن الجمهور ان الاستعارة فى الاثبات لا فى اليد احتراز على ما حققناه من ان الكناية فى الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالا على ما حمله صاحب الايضاح اقول قد اختار ان المخالب والاظفار واليد مستعارات لمعان موهومة لم يقصد بها انفسها اصلا بل جعلت تنبيها فقط على المستعار المسكوت عنه وان النقض والافتراس والاغتراف كانتين مستعارة لمعان محققة هى مقصودة فى الجملة وان لم يكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها مستعارة لامور موهومة لا يخلو عن تعسف فالاولى ان نجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها ونجعل الاستعارة التخييلية عبارة عن اثباتها على سبيل التخييل كما اختاره صاحب الايضاح وعلى هذا فالضابط فى قرينة الاستعارة بالكناية ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقى فكان اثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية واظفارها وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية

عن معاودته فبطلت آلاته﴾ اى آلات ماكان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته
﴿فشبه﴾ زهير فى نفسه ﴿الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى
منها﴾ اى من تلك الجهة ﴿الوطر فاهملت آلاتها﴾ ووجه الشبه الاشتغال
التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية ﴿فاثبت له﴾ يعنى بعد ان
شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعنى ﴿الافراس
والرواحل﴾ التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل
استعارة تخييلية ﴿فالصبا﴾ على هذا ﴿من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة﴾ يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى
الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب
مع الصبيان ولشار الى التحقيقية بقوله ﴿ويحتمل انه﴾ اى زهيرا ﴿اراد﴾
بالافراس والرواحل ﴿دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء
اللذات او﴾ ارادبها ﴿الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبا﴾
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوال ﴿فتكون﴾ الاستعارة
اعنى استعارة الافراس والرواحل ﴿تحقيقية﴾ لتحقق معناها عقلا اذا اريد
بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح
فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا
لما ذكره المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى مافيها وما عليها فوضع
لذلك فصلا وقال

كالنقص والاقتراس
والاعتراف ولقد وفينا بما
وعدنا من تحقيق مقاصد
الكشف فى هذا المقام
واستبان منه براءة صاحبه
عما نسب اليه من احداث
قول رابع فى الاستعارة
المكنية وفهمه ذلك من
عبارة الكشاف والله الموافق

﴿ فصل ﴾

﴿عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير
تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير﴾ وهو قوله من غير تأويل فى الوضع
﴿عن الاستعارة على اصح القولين﴾ وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى
لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلابد من الاحتراز عنها واما
على القول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل
غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح
الاحتراز عنها ﴿فانها﴾ اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
﴿مستعملة فيما وضعت له بتأويل﴾ وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به
بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما
وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو

المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولانسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا لغويا او عقليا لا فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا ﴿وعرف﴾ السكاكى ﴿المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة﴾ فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال ﴿فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته﴾ اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح ﴿واتى﴾ السكاكى ﴿بقيد التحقيق﴾ اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ﴿ليدخل﴾ فى تعريف المجاز ﴿الاستعارة﴾ التى هى مجاز لغوى ﴿على ما مر﴾ من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها فى قوله تعالى (لئلا يعلم) وقال ايضا وقولى استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ

﴿قال والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد الخ اقول﴾ ولو لم يذكر السكاكى قوله استعمالا فى الغير لكان الباء فى قوله بالنسبة متعلقا بغير فى قوله فى غير ما هى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما اعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول واما ذكر استعمالا فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخل فى الغير وحاصل ما ذكره ان المجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة فى معنى مغاير لما هى موضوعة له بالتحقيق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

مجازا لغويا لا عقليا الخ

الصلاة فى الدعاء مجازا اوصاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا
ايضا فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد
ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ماذا اتفق اونحو ذلك ﴿ورد﴾
ماذكره السكاكى ﴿بان الوضع﴾ ومايشتق منه ﴿اذا اطلق لايتناول الوضع
بتأويل﴾ لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى
بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك ان دلالة الاسد على
الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انماهو بواسطة القرينة فحينئذ لاحاجة الى تقييد
الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لاتتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا
مبنى على تجوز وتسامح * واجيب بانا لانسلم ان الوضع عند الاطلاق لايتناول
الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل
لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان
المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة
انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لالنفى الاسد مطلقا والا
لايستقيم الادعاء المذكور فلايكون استعارة ولايخفى عليك ضعف هذا الكلام
﴿و﴾ رد ايضا ماذكره السكاكى ﴿بان التقييد باصطلاح به التخاطب﴾ اومايؤدى
معناه ﴿كما لابد منه فى تعريف المجاز﴾ ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا ﴿لابد منه فى تعريف الحقيقة﴾
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن مما
وضع له فى هذا الاصطلاح ولاتأويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل
وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به
ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى
قولنا فى اصطلاح به التخاطب لابعبارة المفتاح اذ لوقيل هى الكلمة المستعملة فيما
وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة مأخوذة فى تعريف المجاز
ومايقال من ان هذا القيد يراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه
بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام
لاينبغى ان يلتفت اليه لاسيما فى التعريفات وكذا مايقال ان تعريف الوضع بلام

العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو وضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا بالوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب ولا ننى بفساد التعريف سوى هذا [٢] بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما فى قولنا الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلاة اذا استعملها الشارع فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له * لا يقال فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف المجاز ايضا * لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرناه انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل * واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح * واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا تنصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس ﴿وقسم﴾ السكاكى ﴿المجاز﴾ اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة ﴿الى الاستعارة وغيرها﴾ بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة ﴿وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به﴾ اى بالطرف المذكور ﴿الآخر﴾ اى الطرف المتروك ﴿مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به﴾ كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها فى انه كذلك ينبغى

[٢] بل الجواب ان الامور التى تختلف باختلاف الاضافات لابد فى تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من التعلم بكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر
نخ

كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه فى مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ماينافى جميع ذلك ففى الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية ﴿وقسمها﴾ اى قسم السكاكى الاستعارة ﴿الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون﴾ الطرف ﴿المذكور﴾ من طرفى التشبيه ﴿هو المشبه به وجعل منها﴾ اى من الاستعارة المصرحة بها ﴿تحقيقية وتخييلية﴾ وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية مايكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا فى بيت زهير ﴿وفسر التحقيقية بما مر﴾ اى بمايكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا ﴿وعد التمثيل﴾ على سبيل الاستعارة كما فى قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ﴿منها﴾ اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ﴿ورد﴾ ذلك ﴿بانه﴾ اى التمثيل ﴿مستلزم للتركيب المنافى للافراد﴾ فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة * واجيب بوجوه

﴿قال وان اريد ماهواعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع الخ اقول﴾ قدمر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولاوضع بهذا المعنى فى المجاز لاشخصيا ولانوعيا وماذكر فى بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه ﴿قال الثانى انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ اقول﴾ اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلى بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد اشرنا الى ان المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة امور معتبرة فى طرفيه لانه منتزع من عدة امور هى اجزاؤه وحينئذ يلزم ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيلى مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا يكون مركبا ولو اكتفى فى التشبيه التمثيلى بتركيب وجه الشبه لقيل فى تعريفه ماوجهه مركب او مؤلف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة فى التعريفات يجب حملها على ظواهرها اذا لم يكن هناك مايوجب صرفها عنها والى ماذكرنا من وجوب تركيب طرفى التشبيه لتمثيلى ذهب المحققون وبنى عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قال ورد بان التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد ومن المتأخرين من جوز ان يكون طرفاه مفردين وتوصل بذلك الى تجويز افراد الطرفين فى الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلى اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ﴿٣٩١﴾ ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثانى مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتى فى مسئلة وسرد الكلام الى ماقال وهذا هو الذى نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ثم نقول واذا انحصرت الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلى فيه ايضا بناء على مامر بعينه واما التجويز الاول فقد نقل له وجهان احدهما ان وجه الشبه فى التشبيه التمثيلى ربما كان منتزعا من عدة اوصاف لطرفيه المفردين كما فى تشبيه الثريا بالعنقود فالواجب فيه تركيب وجهه لاتركيب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاف المتبادر من العبارة فلايصار اليه فى التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه ولم ينقل احد ممن يتمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود تمثيلى والوجه الثانى ان انتزاع وجه الشبه من متعدد فى طرفى التشبيه يوجب تعددا فى كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجواز ان يعبر عن الامور المتعددة فى كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) وهو مردود ايضا بان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلايصح ان يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالا بحيث لايكون شئ منها مقصودا متوجها اليه فى نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها

اخر * الاول ان الكلمة قد تطلق على مايعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلايمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلايصح فى التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة مايعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصى لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان اريد ماهواعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على مابين فى علم الاصول * الثانى انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) الآية وفيه نظر لانه لوثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة

بحيث يكون لخصوص كل واحد منها مدخل فيه لايقال اذالاحظناها اجمالا فى ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك ان تلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لانا نقول هى من حيث انها لوحظ تفاصيلها ليست مدلولة لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة فى الارادة سواء كانت مقدرة فى نظم الكلام اولا كما سيأتى تحقيقه أولا يرى ان مفهومى الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصدا ليسا مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل لايلاحظ فيه اجزاؤه قصدا واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفى التشبيه بمفردين وذلك ان المشبه فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوقد المخصوصة المفصلة فيما بعد وشئ من هاتين القصتين ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ المثل فى قوله تعالى (كمثل الذى) بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك ايضا لان المعنى مثلهم فى اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر القصة فتلك الالفاظ مقدرة فى الارادة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف فى التشبيه المفرق والمركب فى هذه الآية بيانه ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا باخرى مثلها فان كان كلامه هذا يدل على ان كل واحد من اجزاء الطرفين فى ﴿٣٩٢﴾ المركب مأخوذ على انه شئ برأسه ملحوظ فى نفسه ثم ضم الى آخر مثله واخذ بحجزته حتى صار الكل شيأ واحدا فظاهر ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فانه جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبهة حينئذ مطويا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع كون لفظى المثلين دالين على ماهو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الاشياء التى حكم بكونها مقدرة وانه لافرق بين المفرق والمركب الا فى ان تلك الاشياء فى المفرق تعتبر مفردة ويشبه كل واحد منها بما يناسبه وفى المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيها واحدا فيكون الدال على المشبه المركب فى الآية مقدرا قطعا * فان قلت من اين نشأ توهم افراد طرفى التشبيه فى هذه الآية قلت نشأ ذلك من ان مفهوم لفظ المثل فيها هو القصة مطلقا وهو امر مبهم يتحد بحسب الذات مع القصة المخصوصة المفهومة من الفاظ أخر كما ان الكل فى كل القوم يتحد بالقوم ولذلك صرحوا بان الكل هو القوم لكنهم ارادوا اتحادهما ذاتا لامفهوما فان خصوصية القوم لايستفاد من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية القصة المخصوصة المفصلة التى هى المشبهة اوالمشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى (كمثل الحمار) ونظائره * فان قلت فعلى ماذكرت لايكون الكاف فى هاتين الآيتين داخلة على ماهو مشبه به حقيقة * قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله

تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولاشك انه ليس مما عبر عن المشبه بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل هو فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف فى الاعتراض * الثالث ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها بالف شئ لايخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية فى الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من

تعالى (كماء انزلناه من السماء) لايقال فليحمل دعوى افراد الطرفين على التوسع ايضا لانا نقول هذا لايجدبه نفعا فانه اعتراف بان طرفى التشبيه فى الحقيقة مركبان معنى ولفظا وهو المطلوب * فان قلت ما الفائدة للفظى المثلين فى هاتين الآيتين * قلت امافى طرف المشبه به فالاشعار بالتركيب ودخول الكاف على ماهو متحد ذاتا بما هو مشبه به حقيقة واما فى طرف المشبه فالاشعار به ايضا والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المقدرة انما يتوسل اليه بذكره وقد تبين مما قررناه ان الصواب هو ان طرفى التشبيه التمثيلى مركبان معنى ولفظا وان تركيب الطرفين فى الاستعارة التمثيلية واجب قطعا ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق * ثم ان ههنا قصة غريبة فى الاستعارة التمثيلية فلنقصها عليك احسن القصص لتزداد ايقانا بما ذكرنا وينكشف لك بها مآرب اخرى فى مواضع شتى قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء فى قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم) مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشئ وركبه وقال هذا الشارح فى حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل اى تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعنى ان هذه استعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا فى متعلق معنى الحرف وتبعيتها فى الحرف ﴿٣٩٣﴾ واما التمثيل فلكون كل من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة امور هذه عبارته واقول لايخفى عليك ان متعلق معنى الحرف ههنا اعنى كلمة على هو الاستعلاء كما ان متعلق معنى من هو الابتداء ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كى هو الغرضية على ما صرح به فى المفتاح وقد مرت اشارة اليه ولا يلتبس ايضا ان الاستعلاء من المعانى المفردة كالضرب والقتل ونظائرهما وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد اذ لانعنى به فى اصطلاح القوم الا ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا فى نفسه بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد تشبيه مفرد بمفرد اتفاقا وان كان كل منهما ذا اجزاء كثيرة وقد تقدم فى مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك وتنبيهنا عليه ولما صرح بان كل واحد من طرفى التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة امور لزمه ان يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لايكون معنى الاستعلاء مشبها به اصالة ولا معنى على مشبها به تبعا فى هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شئ منهما مشبها به ههنا سواء جعل جزأ من المشبه به او خارجا عنه لم يكن شئ منهما ايضا مستعارا منه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة من احدهما الى الآخر والحاصل ان كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم ان يكون متعلق معناها اعنى الاستعلاء مشبها به ومستعارا منه اصالة وان يكون معناها مشبها به ومستعارا منه تبعا وان كون كل واحد من طرفى التشبيه ههنا مركبا يستلزم ان لايكون معنى على ومتعلق معناها مشبها به ولا مستعارا منه لاتبعا ولا اصالة وتنافى اللازمين ملزوم لتنافى الملزومين فاذا جعلت الاستعارة فى على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعا ولما اورد عليه هذه النكتة هكذا منقحة واضحة المقدمات

يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان ﴿وفسر﴾ السكاكى الاستعارة ﴿التخييلية بما لاتحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو﴾ اى معناه ﴿صورة وهمية محضة﴾ لايشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى ﴿كلفظ الاظفار فى قول الهذلى﴾ واذا المنية انشبت اظفارها ﴿فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته﴾ اى تصوير المنية بصورة السبع ﴿واختراع لوازمه لها﴾ اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به ﴿فاخترع لها﴾ اى للمنية صورة ﴿مثل صورة﴾ الاظفار المحققة ﴿ثم اطلق عليها﴾ اى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة الاظفار ﴿لفظ الاظفار﴾ فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة

ومحققة مبينة على القواعد البيانية والمشهورات وابى له عصبيته ان يذعن لما استبان من الحق جحدها بعد ما استيقنها فقال فى الجواب ان انتزاع كل من طرفى التشبيه من امور متعددة لايستلزم تركيبا فى شئ من طرفيه بل فى مأخذهما وهذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه * احدها ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة امور فلا يصح ان ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذى هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة اخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذا من بعض تلك الامور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعا * الثانى انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه فى التمثيل لايكون الا مركبا وليس هناك مايوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعددة فاذا كان انتزاع وجه الشبه من امور متعددة مستلزما لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفى التشبيه منها مستلزما لتركيبهما لان المقتضى للتركيب هو الانتزاع من امور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه او مشبها به او مشبها ملغاة فى ذلك الاقتضاء جزما * الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من امور عدة يوجب تركيبهما حيث رد على من جوز ان يكون قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) ﴿٣٩٤﴾ من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفرقا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شئ واحد هو حال المنافقين بشئ واحد هو حال المستوقد نارا ثم قال فى الرد عليه اقول لامعنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة فتشبه بكيفية اخرى كذلك فيقع فى كل واحد من الطرفين عدة امور وربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرا لكن لايلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما فى قوله

وكأن اجرام النجوم لوامعا * درر نثرن على بساط ازرق

هذه عبارته وهى مصرحة بان كل واحد من طرفى التشبيه اذا كان حالة منتزعة من اشياء متعددة كان مركبا وبان التشبيه المركب لايكون طرفاه الا منتزعين من امور عدة فلا فرق اذن فى وجوب التركيب بين ان يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين ان يقال هذا تشبيه منتزع من عدة امور بمنتزع آخر من امور اخرى وهذا كلام حق لايحوم حوله شك واما منعه هذا المعنى فى ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتلبيس خوفا من شناعة الالزام ولعلك تشتهى الآن زيادة تحقيق وتوضيح فى البيان فنقول ان قوله تعالى (على هدى) يحتمل وجوها ثلاثة * احدها ان يشبه الهدى بالمركوب الموصل الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية * وثانيها ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب فى التمكن والاستقرار وحينئذ يكون كلمة على استعارة تبعية * وثالثها ان يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه

اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لايجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال فى الكلام واما قول ابى تمام

(كامل)

لاتسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

فزعم السكاكى انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيأ شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لادليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلايكون من الاستعارة فى شئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان يشبه بظرف

متمكنا منه وعلى هذا ينبغى ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من امور متعددة فلا يكون فى شئ من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب هذه الاستعارة بل هى على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية فى كلمة على كما لا استعارة تبعية فى الفعل فى قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر فى الذكر من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة فى تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على ان الالفاظ الآخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة فى الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذى يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف يستعار هى من الثانية للاولى * فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى تقدير الفاظ آخر * قلت فهم المعتلى والمعتلى عليه ﴿٣٩٥﴾ من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصدا وذلك لا يكفى فى اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاعتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان قصدا مدلولا لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين فى الارادة واما تقديرهما موجبا لتغيير نظمه ونظير ذلك ما صرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره فى التشبيه طيا على سنن الاستعارة فلا يكون مقدرا فى نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين احدهما ان لفظ المشبه به فى التشبيه مستعمل فى معناه الحقيقى وفى الاستعارة فى معناه المجازى الثانى ان لفظ المشبه مقدر فى الارادة فى صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل اريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لمن له ذوق سليم واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كأنه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه ههنا مقدر فى الارادة دون نظم الآية لكونه مغيرا له والشارح معترف بذلك حيث قال فى تفسير قول الكشاف فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة يعنى قد يطوى فى التشبيه ذكر المشبه كما يطوى فى الاستعارة بحيث لا يكون فى حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره فى تمام الكلام الا انه فى التشبيه يكون منويا مرادا وفى الاستعارة منسيا غير مراد ومصداق الفرق ان اسم المشبه به فى الاستعارة يكون مستعملا فى معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى مرادا به ذلك ثم قال ففى قوله تعالى (هذا عذب فرات سائغ

شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا ﴿وفيه﴾ اى فى تفسير التخييلية بما ذكر ﴿تعسف﴾ اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو على فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعانى الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ﴿ويخالف تفسيره﴾ التخييلية ﴿تفسير غيره لها﴾ اى غير السكاكى للتخييلية ﴿بجعل الشئ للشئ﴾ كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكى يجب ان تجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد

الى قوله تعالى (وترى الفلك مواخر فيه) دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناها الحقيقى فيكون تشبيها اى لايستوى الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقدخفى هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولاادرى كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منه يا وان لم يكن مقدرا فى تركيب الكلام واذقد تحققت ماتلونا عليك عرفت ان تميز الوجه الثالث اعنى ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثانى اعنى ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر فى احوال المعانى المقصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية مايقتضيه قواعد علم البيان فمن ثمه زلت فيه اقدام اقوام فضلوا واضلوا * فان قلت على أى هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة * قلت على الوجه الثانى فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو التمكن والاستقرار واما قوله مثل فمعناه تمثيل اى تصوير فان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلا اذا قلت رأيت اسدا يرمى فقد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت شجاعته بصورة جرأته ولما كان المقصد الاعلى تصوير مافى المشبه من وجه الشبه قدم التمكن والاستقرار على التمسك الذى هو المشبه وانما قال ومعنى الاستعلاء تنبيها على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للمبالغة * فان قلت قد تبين لنا مما قررت ان الصواب هو ان طرفى التشبيه التمثيلى مركبان معنى ولفظا وان التركيب واجب فى الاستعارة التمثيلية كما صرح به فى الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين ايضا ان الاستعارة التبعية فى كلمة على لاتجامع التمثيلية اصلا فما حال التبعية فى سائر الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها * قلت هى لاتجامع التمثيلية فى شئ منها وذلك لان معانى الحروف كلها مفردات لكونها مدلولة لالفاظ مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعانى الافعال ومصادرها والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا لماذكرنا وليس شئ من هذه المعانى هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة امور فلايقع شئ منها مشبها به اصالة ولاتبعا فى الاستعارة التمثيلية * فان قلت قد تخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكى الاستعارة فى لعل فى قوله تعالى (لعلكم تتقون) * قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لاوقد صرح فى صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجى ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم يسرى التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقى لكلمة لعل فيصير مشبها به ومستعارا منه تبعا والى المعنى المقصود بها فى تلك الآية ونظائرها فيصير مشبها ومستعارا له تبعا فكما ان المعنى الحقيقى لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالترجى كذلك معناها المجازى المراد بها ههنا غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة

ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ فى غير ماوضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقية لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لاخلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لاتستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذليس المعنى على انه شبه شيأ باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لايقال انما تحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون المصنف لان الاستعارة فى شئ تقتضى تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشئ للشئ من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى لانا نقول ماذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما

وكل من هذه المعانى اعنى الترجى والارادة والمعنى الاصلى والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه فى هذا التشبيه لا اصالة ولا تبعا بمركب منتزع من عدم امور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية فيما ينتزع كل واحد من طرفيه من امور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناها الحقيقى المفسر بالترجى لمناها المجازى المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على اصول المعتزلة اوردها واطنب فيها بما هو بسط لكلام الكشاف ثم صرح بالمقصود مقتفياله ايضا فقال فتشبه حال المكلف المتمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين ان يفعل وان لا يفعل فكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجى لانه اراد بالحال الذى هو المشبه به المعنى الحقيقى الذى يعبر عنه بالترجى وهو حال قائم بالترجى متعلق بالمترجى واراد بالحال الذى هو المشبه المعنى المجازى الذى يعبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فالاولى بالحال ان يضاف الى ماقام به لكن عدل من ذلك واضافه الى المتعلق لفائدتين الاولى رعاية الادب فى ترك التصريح بتشبيه حال الله تعالى بحال المرتجى والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجى وتلك الارادة فان المشابهة بينهما ﴿۳۹۷﴾ انما هى فى ان متعلق كل واحد منهما يميل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالمتمكن لا بقوله فيشبه ليؤذن بتركيب فى المشبه وهذه الصفة اعنى المتمكن مع ما فى حيزها تنبيه على وجه الشبه فى جانب المشبه وكذلك قوله المخير بين ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه فى جانب المشبه به ولم يقصد بشئ منهما تركيب فى احد الطرفين وانتزاعه من متعدد وحينئذ قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من المحال وان شئت زيادة توضيح فى المقال فاعلم ان قوله تعالى (لعلكم تتقون) وامثاله يحتمل الوجوه الثلاثة على قياس ماتقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غطاءها فانت بها خبير واما التمثيلية فان تشبه الهيئة المركب المنتزعة من المريد والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجى والمرتجى منه والترجى فيكون المستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق فى تحقيقها ماهو كاف شاف لمن القى السمع وهو شهيد * واما الاستعارة بالكناية فبصرك اليوم فيها حديد وهى وان كانت هى المختارة عند السكاكى حيث رد التبعية اليها مطلقا فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بما لم يسبقه به احد وما عليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد ونحن نوضح لك الحال فى بعض صور الافعال ليكون لك مثالا تحتذيه ومنارا تنتحيه فنقول (ختم الله على قلوبهم) ان جعل المشبه به فيه المعنى المصدرى الحقيقى للختم والمشبه احداث حالة فى قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول فى الكشاف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه

هو الاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للمنية ماليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى ليكون حقيقة لغوية او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه ﴿ويقتضى﴾ ماذكره السكاكى فى التخييلية ﴿ان يكون الترشيح﴾ استعارة ﴿تخييلية للزوم مثل ماذكره﴾ السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية ﴿فيه﴾ اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض مايخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه مايخص بالسبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت

من الاستفاع به فى الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين والاستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على مامعناه عمدة فى تصور تلك الهيئة واعتبارها وباقى الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة فى نظم الكلام وليس هناك استعارة تبعية اصلا على ماتقرر فيما سبق وهو الوجه الثانى فى الكشاف والفائدة فى الاقتصار على بعض الالفاظ الاختصار فى العبارة وتكثير محتملاتها بان تحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية ولو صرح بالكل تعينت التمثيلية الى غير ذلك من الفوائد التى ربما لاحت لك فى موردها اذا فكرت فيها وان قصد فى الآية الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة وجعل ذكر الختم الذى هو من روادف المستعار المسكوت عنه تنبيها عليه ورمزا اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله المستعان فى البداية والنهاية ثم ان الشارح بعد ماجرى فى المباحثة من ابطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية فى صورة جزئية اعنى كلمة على كما حققناه وتشبث بما لايتشبث به كما مضى فكر فى نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئى فى صورة كلية وقرر فقال لايقال الاستعارة التبعية الحرفية لاتكون تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلق معنى الحرف لايكون الا مفردا لانا نقول كلتا المقدمتين فى حيز المنع فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى وهذا لا يوجب الا اعتبار التعدد فى المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافى كونها متعلق معنى الحرف ومن البين فى ذلك تقرير المفتاح لاستعارة لعل فى لعلكم تتقون هذه عبارته بعينها ومتنها وانت بعد ما خبرتك تحقيق ماسلف فى وجوب افراد متعلقات معانى الحروف ووجوب تركيب ماينتزع من امور متعددة تعلم سقوط منعيه معا سقوطا لامرية فيه ولا خفاء وعبارته هذه مختلة ايضا فان قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لاوصفها فلفظ الوصف مستدرك فى الموضعين ههنا بخلاف ما فى عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى فانه اراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكأنه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى وقد صرح بذلك حيث قال شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر اخرى ثم تدخل صورة المشبه فى جنس صورة المشبه به روما للمبالغة فى التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه واما قوله ومن البين فقد بينا انه خيال فاسد لايلتبس على من له قدم صدق فى القواعد البيانية * واعلم ان الفاضل اليمنى توهم اجتماع التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح لكنه لم يصرح بان طرفى تلك التمثيلية يكونان منتزعين من امور عدة فخفى الفساد فى كلامه والشارح قلده فى ذلك وزاد ما اظهر فساده فتثبت انت فى رعاية القوانين ولاتكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا

لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لافرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له مايخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظ الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا

هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة * فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى (واعتصموا بحبل الله) انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية * فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها * قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه ﴿وعنى بالمكنى عنها﴾ اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ﴿ان يكون﴾ الطرف ﴿المذكور﴾ من طرفى التشبيه ﴿هو المشبه﴾ ويراد به المشبه به ﴿على ان المراد بالمنية﴾ فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها ﴿هو السبع بادعاء السبعية لها﴾ وانكار ان يكون شيأ غير السبع ﴿بقرينة اضافة الاظفار﴾ التى هى من خواص السبع ﴿اليها﴾ اى الى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ﴿ورد﴾ ماذكره السكاكى فى تفسير الاستعارة المكنى عنها ﴿بان لفظ المشبه فيها﴾ اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا ﴿مستعمل فيما وضع له تحقيقا﴾ للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير ﴿والاستعارة ليست كذلك﴾ لانه فسرها بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به

﴿قال ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ اقول﴾ قدم ايماء الى ان صاحب الكشف جوز فى الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما فى قرينة الاستعارة بالكناية فله ان يأول عبارة الكشاف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحا فى الجملة استعارة ايضا وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد ﴿قال قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الخ اقول﴾ هذا الفرق لا يجدى نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتزيينا للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد ﴿قال فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة اقول﴾ ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سيأتى من اعتراف المصنف على السكاكى حيث قال فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكى فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره ايضا ﴿قال قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض اقول﴾ تقرير التفصى ان لفظ المنية لما جعل مرادا فالسبع وجب ان يكون استعماله فى الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع فى الموت فانه بطريق

الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له بالتحقيق ﴿ واضافة نحو الاظفار ﴾ التى جعلها قرينة
الاستعارة انما هى ﴿ قرينة التشبيه ﴾ المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع
وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى
اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض * فان قلت انه قد ذكر
فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان
الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شيأ غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا
بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم
المشبه به ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعى هناك ان
الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كامر حتى يتهيأ لنا التفصى عن
التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل
وهو ان ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع
قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع
كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة وان
لا يكونا مترادفين فيتهيؤ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح
بلفظ المنية * قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا
فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل فى تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس
مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان
مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله
فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل
احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق
فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا
للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا
وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول
المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعاى انما هو عين
المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد
فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث

المجاز قطعا واحد المترادفين لا يخالف صاحبه فى كونه حقيقة ومجازا اذا استعملا فى معنى واحد
﴿ قال سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى الخ اقول ﴾ حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له تحقيقا وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له فى الاستعارة المصرح بها

﴿قال هذا غاية ماامكن فى توجيه كلامه على مافهموه وفيه مافيه اقول﴾ قال فيما نقل عنه يعنى على تقدير تسليم ماذكر فهو لايفيد الاعدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لايوجب كونه مستعملا فى غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ماذكر اشارة الى ان لفظ المنية فى قولك اظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعاء كون الموت سبعا فلاينافى ذلك لان السبع الادعائى هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له ﴿قال والسكاكى حيث فسر الاستعارة ﴿٤٠١﴾ بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ارادبها المعنى المصدرى اقول﴾ لايخفى عليك ان تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء فيفهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعانى فى التعريفات مما لايلتفت اليه قطعا واما قوله وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم (٢٦ - مطول) المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه به سواء كان المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا والمشبه مستعارا له والحق ان كلام السكاكى فى هذه الاستعارة مختل فان تصريحه هذا يقتضى ان يكون المستعار فى المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتعريفه لها بما ذكره وتمثيله اياها بامثلة غير منحصرة يقتضى ان يكون المستعار الذى هو مجاز لغوى لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعده مجازا يستلزم كون المصرحة حقيقة كما مر آنفا وغاية مايفرق به ان فى المصرحة تصور غير الموضوع له بصورته وفى المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر فى كل منهما ماهو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل

انها موضوعة لها بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله فيه بالاعتبار الاولى على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ماامكن فى توجيه كلامه على مافهموه وفيه مافيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ماسبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ارادبها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى ارادبها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لااشكال عليه الا انه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث

﴿قال واختار رد التبعية الى المكنى عنها بجعل قرينتها مكنيا عنها والتبعية قرينتها اقول﴾ فاذا قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على ان فى نطقت استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كأنه استعمل النطق فى الدلالة اولا ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قرينة لتلك الاستعارة وعند السكاكى ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق اليها قرينة للاستعارة المكنى عنها وانما قصد رد التبعية الى المكنى عنها تقليل الاقسام ليكون اقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فان التشبيه ههنا انما يحسن اصالة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشئ من هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى (ينقضون عهد الله) فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل استعارة مكنية كما فى قولك

الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره ﴿واختار﴾ السكاكى ﴿رد﴾ الاستعارة ﴿التبعية﴾ وهى ماتكون فى الحروف والافعال ومايشتق منها ﴿الى﴾ الاستعارة ﴿المكنى عنها بجعل قرينتها﴾ اى قرينة التبعية استعارة ﴿مكنيا عنها و﴾ جعل الاستعارة ﴿التبعية قرينتها﴾ اى قرينة الاستعارة المكنى عنها ﴿على نحو قوله﴾ اى قول السكاكى ﴿فى المنية واظفارها﴾ حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى سائر الامثلة ففى قوله تعالى (ليكون لهم عدوا وحزنا) يجعل العدواة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى (ولا صلبنكم فى جذوع النخل) يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ماجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ﴿ورد﴾ مااختاره السكاكى ﴿بانه﴾ اى السكاكى ﴿ان قدر التبعية﴾ كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا ﴿حقيقة﴾ بان يراد بها معناها الحقيقى ﴿لم تكن﴾ استعارة ﴿تخييلية لانها﴾ اى التخييلية ﴿مجاز عنده﴾ اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية ﴿فلم تكن﴾ الاستعارة ﴿المكنى عنها مستلزمة للتخييلية﴾ لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال ﴿وذلك﴾ اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية ﴿باطل بالاتفاق والا﴾ اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا ﴿فتكون﴾ التبعية كنطقت مثلا ﴿استعارة﴾ لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين

نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان مااختاره السكاكى من الرد
مطلقا مردود ﴿قال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكى اقول﴾ قال فى رد هذا الكلام فى حاشيته
على هذا الموضع اما اولا
فلان قوله الاستعارة
التخيلية ليست فى نطقت
بل فى الحال مما لامعنى له
اصلا لان الحال عنده
استعارة بالكناية والتخيلية
عنده يجب ان تكون ذكر
المشبه به وارادة المشبه لا
تحقق له حسا ولا عقلا
وانتفاؤها فى مثل نطقت
الحال اذا جعل نطقت حقيقة
مما لا ينبغى ان يخفى على احد
اقول فى قوله بان يجعل لها
لسان اشارة الى ان الاستعارة
التخيلية ليست فى الحال
نفسها بل فى الحال باعتبار ان
يجعل لها لسان وقد صرح
بذلك فقال اذا قلنا نطق
لسان الحال واردنا باللسان
الصورة المتخيلة للحال التى
هى بمنزلة اللسان للانسان
فلابد من استعارة المتكلم
للحال فههنا استعارة مكنى
عنها وتخيلية واما اذا قلنا
نطقت الحال فالمكنى عنها
موجودة دون التخيلية
هذه عبارته بعينها فلا يرد
عليه حينئذ انه جعل الحال
التى هى استعارة بالكناية
عند السكاكى استعارة
تخيلية عنده بل الظاهر من
كلام المجيب انه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطقت مثلا اعم من ان يكون فى نطقت لسان الحال او فى نطقت الحال
فدفع الاول بوجود التخيلية فى اللسان وان كان نطقت حقيقة ودفع الثانى فقط او دفعهما معا بان المكنية

هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا ﴿فلم يكن ماذهب اليه﴾ السكاكى من رد
التبعية الى المكنى عنها ﴿مغنيا عما ذكره غيره﴾ اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث
لم يتأت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة
والاستعارة فى الفعل لاتكون الا تبعية ومايقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة
لايكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه
وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى غير
هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد
الاستعارة التخيلية لانها ليست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان وايضا
معنى قوله فى المفتاح لاتنفك المكنى عنها عن التخيلية ان التخيلية مستلزمة للمكنى
عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة
المتخيلة للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة المتكلم للحال فههنا
استعارة مكنى عنها وتخيلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخيلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له
بكلام السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة
* فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكى فهو
لايقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف فى قوله تعالى (ينقضون عهد الله) ان فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمى فتكون
قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لالزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها
كما ذكر فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى توجد بدون التخييلية كما صرح
به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى
اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع
البقل والهزم فى هزم الامير الجند * قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها
لكلام السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان
يقدر امر وهمى شبيه بالنطق كما ذكره فى الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية

ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا فى نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

﴿ فصل ﴾

فى شرائط حسن الاستعارة ﴿حسن كل من﴾ الاستعارة ﴿ التحقيقية والتمثيل ﴾ على سبيل الاستعارة ﴿ برعاية جهات حسن التشبيه ﴾ كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ماعلق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق فى باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح ﴿ وان لايشم رائحته لفظا ﴾ اى وبان لايشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا نحو رأيت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه بدليل قول الشاعر

ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى

ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ﴿ ولذلك ﴾ اى ولان شرط حسنه ان لايشم رائحة التشبيه لفظا ﴿ يوصى ان يكون الشبه ﴾ اى مابه المشابهة ﴿ بين الطرفين جليا ﴾ بنفسه أو بسبب عرف او اصطلاح خاص ﴿ لئلا يصير ﴾ كل منهما ﴿ الغازا ﴾ اى تعمية فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن ﴿ كما لو قيل فى ﴾ التحقيقية ﴿ رأيت اسدا واريد انسان ابخرو ﴾ فى التمثيل ﴿ رأيت ابلا مائة لاتجد فيها راحلة واريد الناس ﴾ من قوله عليه الصلاة والسلام (الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة) وفى الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة . الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان

لا تستلزم التخييلية بل الامر بالعكس قال واما ثانيا فلان السكاكى بعدما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والتزم فى فى امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ماعليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح فى ان المكنى عنها مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التى اوردها واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكى بان نطقت فى نطقت الحال امر وهمى كاظفار المنية وهذا صريح فى انه استعارة تخييلية وبالجملة جميع ماذكره هذا القائل فى الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح

(طويل) غير مقيدة ٥

اوناقة يريد ان المرضى المنتجب فى عزة وجوده كالنجيبة التى لاتوجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما فى حيزها فى محل النصب على الحال كأنه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة اوهى جملة مستأنفة ﴿وبهذا يظهر ان التشبيه اعم محلا﴾ اى ان كل مايتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل مايتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة التحقيقية اوالتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه فيه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لايطاق كالمثالين المذكورين ﴿ويتصل به﴾ اى بماذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لاتحسن الاستعارة ويتعين التشبيه ﴿انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة﴾ لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولاتقول كأن فى قلبى نورا وكذا اذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولاتقول كأنى فى ظلمة ﴿و﴾ الاستعارة ﴿المكنى عنها كالتحقيقية﴾ فى ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر ﴿و﴾ الاستعارة ﴿التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها﴾ لانها لاتكون الاتابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة كامر فحسنها تابع لحسن متبوعها واماصاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام * ولقائل ان يقول لماكانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها

﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر فى الحذف كالنصب فى القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف واما فى المجاز بالزيادة فلا تحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر فى ليس كمثله مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال ﴿وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها﴾ الظاهر ان اضافة الحكم

﴿قال وبه يشعر لفظ المفتاح اقول﴾ حيث قال فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك فى جاء ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وحيث قال فالحكم الاصلى للقرينة فى الكلام هو الجر ﴿٤٠٦﴾ والنصب مجاز ﴿قال ويكون من باب الكناية وفيه وجهان اقول﴾ الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الكلامى وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة اهل الكلام كقوله تعالى (فلما افل قال لا احب الآفلين) اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى يدل على ذلك تقريره حيث قال اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وحيث قال والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كناية لم يكن فى الحقيقة وجها آخر غير الثانى بل لا يكون اختلاف الا فى العبارة بيان ذلك ان الاول حينئذ كناية فى النسبة حيث نسب النفى الى مثل المثل واريد به نسبته الى المثل والثانى ايضا كناية فى النسبة حيث نفى ثبوت مثل لمثله واريد نفى ثبوت مثل له فمرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل فى انتفاء المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وعن الثانى بان نفى المماثل عمن هو على اخص اوصافه نفى للمماثل عنه بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول مذهبا كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة فى الكناية مستعملة فى المعنى المقصود اعنى نفى المثل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى

الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى آخر ﴿بحذف لفظ او زيادة لفظ﴾ فالاول ﴿كقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسأل القرية و﴾ الثانى مثل ﴿قوله تعالى ليس كمثله شئ اى﴾ جاء ﴿امر ربك﴾ لاستحالة مجئ الرب ﴿و﴾ اسأل ﴿اهل القرية﴾ للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا * قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا اولنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف ﴿و﴾ ليس ﴿مثله شئ﴾ فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله تعالى لا نفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان * احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخى زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها هى المبالغة وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيأ آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له * قال صاحب المفتاح ورأى فى هذا النوع

الاصلي وفي المذهب الكلامي مستعملة في معناها الاصلي وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير ان يقصد استعمالها فيه اصلا فتأمل ﴿قال حتى انهم استعملوها فيمن لا يدله الخ اقول﴾ اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت او قطعت او فقدت لنقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير ان يتصور يدا او بسط ثم استعمل ههنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى (ولا ينظر اليهم) فان الاستواء على العرش اى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك هكذا حقق الكلام في الكشاف ﴿قال فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب الخ اقول﴾ هذا ملحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الاحكام واعترض عليه بما لا مرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرحل قائم وانه قائم

ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واحد لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم

﴿ الكناية ﴾

في اللغة مصدر لقولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية ﴿لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه﴾ اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا ﴿فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي﴾ للفظ ﴿مع ارادة لازمه﴾ كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ والالزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط

وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب وفصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده اوغير معناها وحده اومعناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ماسبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ماعنى وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه مافيه ﴿ وفرق ﴾ اى فرق السكاكى وغيره بين الكناية والمجاز ﴿ بان الانتقال فيها ﴾ اى في الكناية ﴿ من اللازم الى الملزوم ﴾ كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه ﴿ وفيه ﴾ اى في المجاز ﴿ من الملزوم الى اللازم ﴾ كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ﴿ ورد ﴾ هذا الفرق ﴿ بان اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه ﴾ الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولادلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما * فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة * قلنا حينئذ لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك ﴿ وحينئذ ﴾ اى حين اذ كان اللازم ملزوما ﴿ يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم ﴾ كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم * فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز اوهو شرط لها دونه * قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم مايكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص

وما اشبه ذلك وبعضه منظور فيه وهو مازعم من ان ماذكره الاصوليون من المجاز بالنقصان كقوله تعالى (واسأل القرية) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثله شئ) ليس من المجاز الذى يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ماوضع له يعنى ان المجاز ههنا بمعنى آخر سواء اريد به الكلمة التى تغير حكم اعرابها بحذف اوزيادة كما ذكره المصنف اواريد به الاعراب الذى تغيرت الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر ان الاصوليين بعد ماعرفوا المجاز بالمعنى المشهور او ردوا في امثلته المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا ان للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف وزعم ان الاولى ان يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم من كلامهم ان القرية مستعملة في اهلها مجازا ولم يريدوا بقولهم انها مجاز بالنقصان ان الاهل مضمر هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فان الاضمار يقابل المجاز عندهم بل ارادوا ان اصل الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف الاهل استعمل القرية مجازا فهى مجاز بالمعنى المتعارف وسببه النقصان وكذلك قوله تعالى (ليس كمثله شئ) مستعمل في معنى المثل مجازا وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شئ لم يكن هناك مجاز

كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية اذ يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قديكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث ﴿وهى﴾ اى الكناية ﴿ثلاثة اقسام الاولى﴾ اى القسم الاول والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية ﴿المطلوب بها غير صفة ولانسبة فمنها﴾ اى من الاولى ﴿ماهى معنى واحد﴾ وهو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف ﴿كقوله﴾

الضاربين بكل ابيض مخذم * والطاعنين مجامع الاضغان ﴾

المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ﴿ومنها ماهى مجموع معان﴾ وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه ﴿كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار﴾ ويسمى هذا خاصة مركبة ﴿وشرطهما﴾ اى شرط هاتين الكنايتين ﴿الاختصاص بالمكنى عنه﴾ ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ماهى معنى واحد قريبة والثانية اعنى ماهى مجموع معان بعيدة * وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك ﴿الثانية﴾ من اقسام الكناية الكناية ﴿المطلوب بها صفة﴾ من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة ﴿فان لم يكن الانتقال﴾ من الكناية الى المطلوب ﴿بواسطة فقريبة﴾ والقريبة قسمان ﴿واضحة﴾ يحصل الانتقال منها بسهولة ﴿كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد﴾ ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله ﴿والاولى﴾ كناية ﴿ساذجة﴾ لايشوبها شئ من التصريح ﴿وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير﴾ الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا

انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل انجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية على المسبب فى اللفظ خبرا اوحالا اونعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه اوكانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقوبهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوره فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام * فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه * قلت للقطع بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها ﴿او خفية﴾ عطف على واضحة وخفاؤها ان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ﴿كقولهم كناية عن الابله عريض القفا﴾ فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفاء * قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاء ومنه الى الابله * والجواب انه لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون انتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح به وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال فيه بواسطة ﴿وان كان﴾ الانتقال من الكناية الى المطلوب بها ﴿بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن

المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها ﴾ ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة التى قبله ﴿الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة﴾ جمع آكل ﴿ومنها الى كثرة الضيفان﴾ بكسر الضاد جمع ضيف ﴿ومنها الى المقصود﴾ وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى ﴿الثالثة﴾ من اقسام الكناية ﴿المطلوب بها نسبة﴾ اى اثبات امر لامر اونفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لاوجه له ههنا ﴿كقوله﴾ اى قول زياد الاعجم

﴿ان السماحة والمروءة﴾

اى كمال الرجولية

﴿والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات﴾ اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا ﴿فترك التصريح﴾ لاختصاصه بها ﴿بان يقول انه مختص بها اونحوه﴾ مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول اومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها او اسنادها الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها ﴿الى الكناية بان جعلها﴾ اى بان جعل تلك الصفات ﴿فى قبة﴾ تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء ﴿مضروبة عليه﴾ اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ﴿ونحوه﴾ اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه ﴿قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه﴾ حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه

﴿قال بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له اقول﴾ واذا قيل يكثر الرماد فى ساحة العالم واريد به زيد بناء على اشتهاره بالعلم واختصاصه به فى الجملة كان هناك ثلاث كنايات احداها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن الموصوف نفسه اعنى زيدا ﴿قال وقد يكون غير مذكور الخ اقول﴾ المثال الاول اعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة اعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى الذى لم يذكر فى الكلام بحصر الاسلام فى غير المؤذى والمثال الثانى اعنى قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة اعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها الموصوف غير مذكور فى الكلام بحصر عدم اعتقاد حلها فى المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثانى من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف ﴿قال وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له الخ اقول﴾ ذكر هذا جوابا عن قوله فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل

من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد لثوبيه فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير اليه وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى * فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا كثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه * قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهى جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له ﴿والموصوف فى هذين القسمين﴾ اعنى الثانى والثالث ﴿قد يكون﴾ مذكورا كما مر وقد يكون ﴿غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده﴾ فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشئ بالضم ناحيته من أى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية قال ﴿السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة﴾ وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر ﴿والمناسب للعرضية التعريض﴾ اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ * وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيأ يدل به على شئ لم تذكره كما

يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده * وقال ابن الاثير فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ﴿ولغيرها﴾ اى والمناسب لغير العرضية ﴿ان كثرت الوسائط﴾ بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ﴿التلويح﴾ لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد ﴿و﴾ المناسب لغيرها ﴿ان قلت﴾ الوسائط ﴿مع خفاء﴾ فى اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة ﴿الرمز﴾ لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب ﴿و﴾ المناسب لغيرها ان قلت الوسائط ﴿بلا خفاء﴾ كما فى قوله

أو ما رأيت المجد القى رحله * فى آل طلحة ثم لم يتحول

﴿الايماء والاشارة ثم قال﴾ السكاكى ﴿والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه﴾ اى لا تريد المخاطب ﴿وان اردتهما﴾ اى المخاطب وانسانا آخر معه ﴿جميعا كان كناية﴾ لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ﴿ولا بد فيهما﴾ اى فى الصورتين ﴿من قرينة دالة﴾ على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية * وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هى غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هى موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر

الفرق انه اعتبر فى الكناية استعمال اللفظ فى غير ما وضع له وفى التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل فى غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفى التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجازا او كناية والمعرض به من السياق وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة فى كونه مقصودا والثانى هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق عارض بجعل المجاز فى حكم حقيقة مستعملة كما فى المنقولات والكناية فى حكم المصرح به كما فى الاستواء على العرش وبسط اليد ويجعل الالتفات فى التعريض نحو المعرض به نحو (ولا تكونوا اول كافر به) فلا ينتهض نقضا على الاصل هذه عبارته واقول ذكر اولا الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ فى غير ما وضع له وذكر شئ يدل به على شئ لم يذكره يفهم منه ان الشئ الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ويفهم منه ايضا ان الشئ الثانى لم يستعمل فيه اللفظ والا لكان مذكورا فى الجملة فلذلك قال وحاصل الفرق انه اعتبر فى الكناية استعمال اللفظ فى غير ما وضع له وفى التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعنى قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع

الحقيقى اوالمجازى بل من جهة التلويح والاشارة يدل ايضا على ان المعنى التعريضى لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا بل تسميته تلويحا يلوح منه ذلك وكذلك تسميته تعريضا ينبئ منه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض اى جانب يدل على المقصود وحقق ثانيا الكلام فى الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة اى المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقى ايضا اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح فى تعريف الكناية هذا المعنى وبين ماهو الحق فيه وجعل اعنى صاحب الكشف التعريض اعم مما ذكره اولا وحاصله ان المعتبر هو ان المعنى التعريضى مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فجاز ان يكون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى او المجازى او المكنى عنه وقد دل به اى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض

وقوله وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلى والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقى فى كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلى ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغى ان يحقق الكلام ويعلم ان الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه لا يكون تعريضا قطعا والا لزم ان يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة ايضا وقوله وقد يتفق الخ يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرجه عن كونه مجازا او مستعملا فى غير ما وضع له نظرا الى اصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة الاستعمال فى المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه اصلا كالاستواء على العرش فى الملك وبسط اليد فى الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى اصله وان سمى حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وقد تحققته وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به

لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

﴿ فصل ﴾

﴿اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة﴾ فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز ﴿و﴾ اطبقوا ايضا على ﴿ان الاستعارة﴾ التحقيقية والتمثيلية ﴿ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز﴾ وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز * قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب

كأنه المقصود الاصلى وهو المستعمل فيه اللفظ ولايخرج بذلك عن كونه تعريضا فى اصله كقوله تعالى (ولاتكونوا اول كافر به) فانه تعريض بانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لايوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ فى ذلك المعنى واشتراطه فى تلك الامور فقول السكاكى ان التعريض قديكون تارة على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ فى المعنى المعرض به قديكون كناية وقديكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلابد من ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولامجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلايكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا اصليا الا انه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه وانما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لايكون حقيقة فى المعنى المعرض به ولامجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى وحيث قال فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولامجازا وقد اشار الى انه لايكون كناية فيه ايضا حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بل اراد السكاكى به ان التعريض قديكون على طريقة الكناية فى ان يقصد به المعنيان معا وقديكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضى فقط فقولك آذيتنى فستعرف اذا اردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية فى ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ والثانى بالسياق واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز فى ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولايخرج بذلك عن كونه تعريضا لما مر وللتنبيه على هذا المعنى زاد فى التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل ﴿ قال بل معنى كلام الشيخ ان شيأ من هذه العبارات لايوجب ان يحصل له فى المواقع زيادة

فى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لايفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لايفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لايفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب فى شئ من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيأ من هذه العبارات لايوجب ان يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لايوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لايوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لايدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفى وقد بينا ذلك فى بحث

الاسناد الخبرى والدليل على ماذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد فى الشجاعة ان المساواة فى الاول تعلم من طريق المعنى وفى الثانى من اللفظ قلنا لايتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولايتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لايتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح فى ان مراده ماذكرنا لكن المصنف كثيرا مايغلط فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله اعلم * هذا آخر الكلام فى علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبى وآله

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

﴿وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام﴾ اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكلام فى قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله ﴿بعد رعاية المطابقة﴾ اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ﴿و﴾ رعاية ﴿وضوح الدلالة﴾ اى بالخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والالكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولايجوز انيكون المراد بوجوه

المعنى مثلا اذاقلنا رأيت اسدا يرمى فهو لايوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لايوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد اقول﴾ العبارات لاتفيد ثبوت معانيها فى نفس الامر لان دلالتها على المعانى ليست دلالة عقلية قطعية يمتنع تخلف المعانى عنها بل هى دلالة وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا ممالايشتبه لكنهم تعرضوا له فى الخبر دفعا لمايتوهم من تعريفه باحتمال الصدق والكذب من ان احتماله لهما على سواء وبينوا ان كذبه انما هو تخلف مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان ان يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى اى زيادة فى الشجاعة وزيادة فى القرى مثلا مما لايناسب المقام اذلايذهب وهم الى ذلك حتى يدفع بانهما لاتوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى فى الواقع فكيف يتصور ايجابهما الزيادة فيهما بل نقول نفى ايجابهما ﴿ ٤١٦ ﴾ لثبوت الزيادة فى الواقع يوهم ايجابهما ثبوت اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ مافهمه المصنف هو المناسب لهذا المقام اذ ربمايتوهم ان الابلغية باعتبار دلالة احدى العبارتين على معنى زائد لايدل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين ان الابلغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ماقيل من ان المجاز والكناية كدعوى الشئ ببينة لا باعتبار زيادة فى مدلول احداهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت اسدا لايتصور فيها زيادة ولانقصان فيتضح ماادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة فى المعنى وحينئذ يتجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما اجاب به ايضا واما قول الشيخ قلنا لايتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر الخ فمعناه ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لايوجب اختلافا وتغيرا فى نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لايختلف فى نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ الموضوع بازائه ويكنى عنه اخرى بكثرة الرماد فيعلم فى الاول من اللفظ وفى الثانى بطريق المعنى وكذلك معنى مساواة الاسد لايتغير فى نفسه سواء عبر عنه بلفظه اودل عليه من حيث المعنى بجعله اسدا فالمفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان فى نفسه نعم هناك اختلاف فى قوة الدلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا فكلام الشيخ اولا واخرا على مافهمه المصنف كلام صحيح جزل وتلك الخدشة مدفوعة بماذكره واما على مافهمه

الشارح فهو على ماترى من الركاكة والفساد وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لايتغير حال المعنى فى نفسه فتوهم انه اراد تغيره زيادة ونقصانا بحسب الثبوت والانتفاء فى نفس الامر وهو سهو بل اراد تغيره فى نفسه بان يفهم من احدى العبارتين زيادة فى المعنى لايفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال فى نفسه احترازا عن اختلاف الدلالة عليه اى المفهوم فى نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان التشنيع ساقط وان المغلط غالط والله الملهم للصواب واليه المرجع والمآب ﴿قال الفن الثالث علم البديع اقول﴾ يسمى البديع بديعا لكونه باحثا عن الامور المستغربة ﴿قال فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب اقول﴾ قد مر فى تحقيق معنى التعريف ان الاضافة كاللام فى الاشارة الى المعهود والجنس وما يتفرع عليه والمناسب ههنا ان يحمل الاضافة للعهد لما سنذكره ﴿قال اى الخلو عن التعقيد المعنوى اقول﴾ كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع انه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى ايضا ليكون اشارة الى علم البيان على ماذكر فى صدر الكتاب كما ان رعاية المطابقة اشارة الى علم المعانى فيكون تنبيها على ان رتبة هذا الفن بعدهما فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله وتتبعها وجوه اخر وقد علم بذلك ايضا ان وضوح الدلالة المذكورة فى تعريف البيان يجب حمله على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتمادا على ماسبق فى مباحث المقدمة فتأمل ﴿قال لانه يدخل فيها الخ اقول﴾ اى فى وجوه تحسين الكلام حينئذ اى حين يرادبها مفهومها الاعم بعض ماليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا بل نقول لايخرج منها الامطابقة مقتضى الحال والخلو عن التعقيد مطلقا بان يجرى وضوح الدلالة ايضا على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التنافر بين الحروف اوالكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من

التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة اوغير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا فى البلاغة ثابتين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ماليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع ﴿وهى﴾ اى وجوه تحسين الكلام ﴿ضربان معنوى﴾ اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لايخلو عن تحسين اللفظ ﴿ولفظى﴾ راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال ﴿اما المعنوى﴾ فالمذكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون ﴿فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا﴾ والتطبيق والتكافؤ ايضا ﴿وهى الجمع بين متضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة﴾ يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو مايكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا اواعتباريا وسواء كان تقابل التضاد اوتقابل الايجاب والسلب اوتقابل العدم والملكة اوتقابل التضائف اومايشبه شيأ من ذلك على مايجيء من الامثلة ﴿ويكون﴾ ذلك الجمع ﴿بلفظين من نوع﴾ من انواع الكلمة ﴿اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود اوفعلين نحو يحيي ويميت اوحرفين نحو لها ماكسبت وعليها ما اكتسب﴾ فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر اى لها ماكسبت من خير وعليها مااكتسبت من شر لاينتفع بطاعتها ولايتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الانفس وتنجذب اليه فكانت اجد فى تحصيله واعمل ﴿اومن نوعين﴾ عطف على قوله من نوع

والقسمة تقتضى انيكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط ﴿ نحو أومن كان ميتا فاحييناه ﴾ فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل ﴿وهو﴾ اى الطباق ﴿ ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب ﴾ وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفى او احدهما امر والآخر نهى فالاول ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿ولكن اكثر الناس لايعلمون يعلمون﴾ (ظاهرا من الحياة الدنيا) ﴿و﴾ الثانى نحو ﴿ ولاتخشوا الناس واخشونى ومن الطباق﴾ ماسماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اى زينها وفسره بان يذكر فى معنى من المدح اوغيره الوان لقصد الكناية اوالتورية واراد بالالوان مافوق الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لمابين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية ﴿نحو قوله﴾ اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد

﴿ تردى ثياب الموت حمرا فمااتى * لها ﴾ اى لتلك الثياب
﴿ الليل الا وهى من سندس خضر ﴾

(طويل)

اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الاوقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الى الكناية عن القتل ومن الثانى الى الكناية عن دخول الجنة وما فى هذا البيت من الكناية قدبلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه الامن لايعرف معنى الكناية واماتدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى الى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر * فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ﴿ ويلحق به ﴾ اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بمايقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم ﴿ نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة ﴾ وان لم تكن متقابلة للشدة لكنها ﴿مسببة عن اللين﴾ الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى (اغرقوا فادخلوا نارا) لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ﴿و﴾ الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما

علم البديع واما الخلو عن الغرابة فيمكن ادراجه فى وضوح الدلالة ﴿قال او تقابل التضائف اقول﴾ فيه بحث لان الجمع بين الاب والابن لايسمى فى الظاهر مطابقة بل هو بمراعاة النظير اقرب ﴿ قال الا وهى من سندس خضر اقول﴾ قال فى حاشيته خضر مرفوع فى البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر
على ماسيجىء فى ردالعجز على الصدر

الحقيقيان ﴿نحو قوله﴾ اى قول دعبل

﴿لا تعجبي يا سلم من رجل * ﴾ يعنى نفسه ﴿ضحك المشيب برأسه﴾ اى ظهر ظهورا تاما ﴿فبكى﴾

(كامل)

ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ﴿ويسمى الثانى ايهام التضاد﴾ لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ﴿ودخل فيه﴾ اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق ﴿ما يختص باسم المقابلة﴾ التى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية ﴿وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر﴾ اى بمعان متوافقة ﴿ثم بما يقابل ذلك﴾ اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة ﴿على الترتيب﴾ فيدخل فى الطباق لانه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة ﴿والمراد بالتوافق خلاف التقابل﴾ لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجىء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين ﴿نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا﴾ اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ﴿و﴾ مقابلة الثلاثة بالثلاثة ﴿نحو قوله﴾ اى قول ابى دلامة

﴿ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * واقبح الكفر والافلاس بالرجل﴾

(بسيط)

قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ﴿و﴾ مقابلة الاربعة بالاربعة ﴿نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى﴾ ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله ﴿المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه﴾ اى عما عند الله ﴿فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق﴾ فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة ﴿وزاد السكاكى﴾ فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما ﴿واذا شرط ههنا﴾ اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات ﴿امر شرط ثمة﴾ اى فيما بين الضدين او الاضداد ﴿ضده﴾ اى

﴿قال اى قول دعبل اقول﴾ هو على وزن زبرج الناقة المسنة واسم شاعر من خزاعة ﴿قال وزاد السكاكى واذا شرط ههنا امر شرط ثمه ضده اقول﴾ ظاهر هذا الكلام انه لا يجب ان يكون فى المقابلة شرط لكن اذا اعتبر فى احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا فى الطرف الآخر ثم ان السكاكى مثل فى المطابقة بقوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) ولاشك انه مندرج عنده فى المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم انتفاء التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا تؤمل فى حديهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف

ضدذلك الامر ﴿ كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده ﴾ اى ضد التيسير وهو التعسير المعبرعنه بقوله (فسنيسره للعسرى) ﴿مشتركا بين اضدادها﴾ اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لايكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿ مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق ﴾ والائتلاف والتلفيق ﴿ ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لابالتضاد ﴾ والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين ﴿ نحو الشمس والقمر بحسبان و ﴾ قديكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو ﴿ قوله ﴾ اى قول البحترى فى صفة الابل ﴿ كالقسى المعطفات ﴾ اى المحنيات من عطف العود وعطفه حناه ﴿ بل الاسهم مبرية ﴾ اى منحوتة من براه نحته ﴿ بل الاوتار ﴾

(خفيف)

جمع بين القوس والسهم والوتر وقديكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير * اسمعيلى الوعد شعيبى التوفيق * يوسفى العفو محمدى الخلق وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيق

(طويل)

اصح واقوى ما سمعناه فى الندى * من الخبر المأثور منذ قديم
احاديث ترويها السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الامير تميم

فانه ناسب فيه بين القوة والصحة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع مافى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذجعل الرواية لصاغر عن كابر كما تقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ماادعاه الشاعر ﴿ومنها﴾ اى من مراعاة النظير ﴿ مايسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان تختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى ﴾ والتناسب قديكون ظاهرا ﴿ نحو لاتدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير ﴾ فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى (ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم) فان قوله (ان تغفر لهم) يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لايغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج

عن الحكمة اذا الحكيم من يضع الشئ في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ﴿ويلحق بها﴾ اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا ﴿نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم﴾ اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول ﴿والشجر﴾ الذى له ساق ﴿يسجدان﴾ اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ﴿و﴾ لهذا ﴿يسمى ايهام التناسب﴾ كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط

وحرف كنون تحت راء ولم يكن * كدال يؤم الرسم غيره النقط

الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق

تجل عن الرهط الامائى غادة * لها من عقيل فى ممالكها رهط

والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به الناقة فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم. وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت ريته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر. وقوله يؤم الرسم صفة راء. والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمرة والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب ريتها اذ لا حركة بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان وذوات اسنمة ففى ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا

تسربل وشيا من خزوز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كالتبر

فوشى بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر

تسربل اى لبس السربال. والوشى ثوب منقوش والخزوز جمع خز. وتطرزت اى اتخذت الطراز. والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام. والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن

احل وامرر وضر وانفع ولن واخ * شن ورش وابر وانتدب للمعالى

اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن. ورش اى اصلح حال من يختل حاله. وابر من برى القلم اذا نحته اى افسد حال المفسدين . وانتدب اى اجب للمعالى واجمعها يقال ندبه

﴿قال﴾ تجل عن الرهط الامائى غادة لها من عقيل فى ممالكها رهط

اقول ﴿قيل﴾ الرهط الاول ازار من من جلود تشقق وتأزر به الاماء يعنى انها ملكة فلابسها رفيعة فيكون قد وصفها اولا برفعة حالها حسبا وثانيا بكثرة قبائلها نسبا ويجوز ان يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول ايضا من رهط الرجل اى قومه

للامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الارصاد﴾ وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصدته اى رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع المؤنث ﴿ويسميه بعضهم التسهيم﴾ وهو برد مسهم فيه خطوط مستوية ﴿وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة﴾ وهى فى النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع فى الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر ﴿او﴾ من ﴿البيت ما يدل عليه﴾ اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة ﴿اذا عرف الروى﴾ الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى (وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون) فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله

(طويل)

احلت دمى من غير جرم وحرمت * بلا سبب يوم اللقاء كلامى
فليس الذى حللته بمحلل * وليس الذى حرمته بحرام

فانه لو لم يعرف ان القافية مثل اسلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد فى الفقرة ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و﴾ فى البيت نحو ﴿قوله﴾ اى قول عمرو بن معدى كرب

(وافر)

﴿اذا لم تستطع شيأ فدعه * وجاوزه الى ما تستطيع

ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته﴾ اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير ﴿تحقيقا او تقديرا﴾ اى وقوعا محققا او مقدرا ﴿فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ﴾ من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى ﴿نجد﴾ مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشئ

(كامل)

لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا﴾

اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ﴿ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك﴾ حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى ﴿والثانى﴾ وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا ﴿نحو قوله

تعالى ﴾ (قولوا آمنا بالله وما انزل الينا) الى قوله ﴿ صبغة الله ﴾ (ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون) ﴿وهو﴾ اى قوله صبغة الله ﴿مصدر﴾ لانه فعلة من الصبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ ﴿مؤكد لآمنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس ﴾ فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة مايعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله ﴿ والاصل فيه ﴾ اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ﴿ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه﴾ اى الغمس فى ذلك الماء ﴿تطهير لهم﴾ فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى ﴿ فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة ﴾ لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا ﴿ بهذه القرينة ﴾ الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المقال ﴿ ومنه ﴾ اى من المعنوى ﴿المزاوجة وهى ان تزاوج﴾ اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم

(طويل) وقد حيل بين العير والنزوان

﴿ بين معنيين فى الشرط والجزاء ﴾ اى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر ﴿ كقوله ﴾ اى قول البحترى

(طويل) ﴿ اذا مانهى الناهى ﴾ ومنعنى عن حبها ﴿ فلج بى الهوى * ﴾ ولزمنى ﴿ اصاخت الى الواشى ﴾

اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى على ﴿فلج بها الهجر ﴾ زواج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يرتب عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا

(طويل) اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شىء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ماذكرنا لاماسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذلا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿العكس﴾ والتبديل ﴿وهو ان يقدم جزء من الكلام﴾ على جزء آخر ﴿ثم يؤخر﴾ ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ماذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم فى الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ماقدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى (وتخشى الناس والله احق ان تخشاه) وقول الشاعر

سريع الى ابن العلم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى بسريع (طويل)

ولا عكس فيه ﴿ويقع﴾ العكس ﴿على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه﴾ ذلك الطرف ﴿نحو عادات السادات سادات العادات﴾ فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ﴿ومنها﴾ اى من الوجوه ﴿ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى﴾ فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان بفعلين فى جملتين ﴿ومنها﴾ اى من الوجوه ﴿ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن﴾ وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما قلت

طويت باحراز الفنون ونيلها * رداء شبابى والجنون فنون (طويل)

فحين تعاطيت الفنون وحظها * تبين لى ان الفنون جنون

﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض﴾ اى بنقضه وابطاله ﴿لنكتة كقوله﴾ اى قول زهير

قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم (بسيط)

دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض

كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله

فاف لهذا الدهر لابل لاهله

﴿ ومنه ﴾ اى من المعنوى ﴿ التورية ويسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا ﴾ على قرينة خفية ﴿ وهى ضربان مجردة وهى ﴾ التورية ﴿ التى لاتجامع شيأ مما ﴾ يلائم المعنى ﴿ القريب نحو الرحمن على العرش استوى ﴾ فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ﴿ ومرشحة ﴾ عطف على مجردة وهى التى تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله ﴿ نحو والسماء بنيناها بايد ﴾ فانه اراد بايد معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بهـا مايلائم المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضى ابى الفضيل عياض يصف ربيعا باردا

(طويل)

اوالغزالة من طول المدى خرفت * فماتفرق بين الجدى والحمل

(بسيط)

يعنى كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها مايلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط

اذا صدق الجد افترى العم للفتى * مكارم لاتخفى وان كذب الخال

(طويل)

اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة * فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما رادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى (وقالت اليهود يدالله مغلولة) اى هو بخيل (بل يداه مبسوطتان) اى هو جواد من غير تصور يد ولاغل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله (والسماء بنيناها بايد) تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على تفسير اليد بالنعمة والايدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفى الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والافكل ذلك من طريق التمثيل * قلت قد جرى المصنف فى جعل

الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما﴾ اى احد المعنيين ﴿ثم يراد بضميره﴾ اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه ﴿الآخر او يراد باحد ضميريه﴾ اى ضميرى ذلك اللفظ ﴿احدهما﴾ اى احد المعنيين ﴿ثم﴾ يراد ﴿بالآخر﴾ اى بالضمير الآخر معناه ﴿الآخر فالاول كقوله

(وافر) اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا﴾

اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت ﴿والثانى كقوله﴾ اى قول البحترى

(كامل) ﴿فسقى الغضا والساكنيه وانهم * شبوه بين جوانحى وضلوعى﴾

اراد باحد الضميرين الراجع الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم﴾ ذكر ما ﴿لكل﴾ من آحاد هذا المتعدد ﴿من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه﴾ اى يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له ﴿فالاول﴾ وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ﴿ضربان لان النشر اما على الترتيب اللف﴾ بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب ﴿نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب ﴿واما على غير ترتيبه﴾ اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب ﴿كقوله﴾ اى قول ابن حيوس

(خفيف) ﴿كيف اسلو وانت حقف وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا﴾

فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقاء من الرمل شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اولا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة ﴿والثانى﴾ وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال ﴿نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارا﴾ فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر كل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله فى الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به

﴿قال الاستخدام اقول﴾ يعنى بالمعجمتين من خذمت الشئ قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه وروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت اى قطعت ايضا وروى بالمعجمة والمهملة كأنه جعله المعنى الذى لم يرد اولا تابعا فى الـ [illegible] للمعنى المراد فرد اليه الضمير

﴿قال وهذا معنى لطف المسلك اقول﴾ لايخفى عليك ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لايقتضى لطف مسلكه بحيث لايهتدى الى ﴿٤٢٧﴾ تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان بل لابد هنالك من امر آخر وان كنت فى ريب مماذكرنا فتأمل مااورده الشارح من المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة واللطافة ماظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية ولطافة جهة المناسبة الا ترى ان تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال العدة فيه اشار الى ان تلافى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة فحين فات خصوصية الايام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان وفى ذلك لطافة بليغة فيظهر من ذلك ان لا معنى للتعليل باكمال العدة فى الاداء فلا يكون قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ماسيأتى وان تعليل قوله تعالى ولتكبروا مستنبط من غيره كما بينه فى توجيه عبارة الكشاف حيث قال وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العلتين الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر اولى بنعمة الترخيص كما ان التكبير على الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء

صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف﴾ بين الفريقين او القولين اجمالا ﴿لعدم الالتباس﴾ والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله ﴿للعلم بتضليل كل فريق صاحبه﴾ واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لايتصور فيه الترتيب وعدمه * وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ماهديكم ولعلكم تشكرون) قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ماهديكم ولعلكم تشكرون)* شرع ذلك يعنى جملة ماذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ماافطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعات العدة ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر (ولعلكم تشكرون) اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير* وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لايكاد يهتدى الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيأ من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره فى تفاصيل المعللات فما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشئ من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد

بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدةماافطر ليصومها
فى ايام اخر وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد
الامر بصوم الشهر ثلاثة * احدها امر المرخص له بمراعاة العدة * والثانى تعليم كيفية
القضاء * والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا
من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله (ولتكملوا) علة الامر
بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى الشهر كله
فى الشاهد وعدة ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لامعنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لاارتياب فى ان الامر بمراعاة
العدة فى قوله (ولتكملوا) علة للامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ماافطر فيه ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد فى حكم﴾ وذلك المتعدد قد يكون اثنين ﴿كقوله
تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا و﴾ قد يكون اكثر ﴿نحو﴾ قول ابى العتاهية

(رجز)

علمت يامجاشع بن مسعده * ﴿ ان الشباب والفراغ والجده ﴾

اى الاستغناء يقال وجد فى المال وجدا ووجدا ووجدة اى استغنى

﴿ مفسدة للمرء أى مفسدة ﴾

هى مايدعو صاحبه الى الفساد ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿التفريق وهو ايقاع
تباين بين امرين من نوع فى المدح اوغيره كقوله﴾ اى قول الوطواط

(خفيف)

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء

فنوال الامير بدرة عين ﴾

وهى عشرة آلاف درهم

﴿ ونوال الغمام قطرة ماء ﴾

﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على
التعيين﴾ وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر * ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد
اذ ليس فى اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه
السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق ﴿كقوله﴾ اى قول المتلمس

(بسيط)

﴿ ولايقيم على ضيم ﴾ اى ظلم ﴿ يراد به ﴾

الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لايقيم احد على ظلم يراد ذلك
الظلم بذلك الاحد ﴿الا الاذلان﴾ هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل
اعنى لايقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام المحذوف ﴿عير الحى﴾
العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا ﴿والوتد * هذا﴾ اى عير الحى
﴿على الخسف﴾ اى الذل ﴿مربوط برمته *﴾ هى قطعة حبل بالية ﴿وذا﴾

(قوله هى عشرة آلاف درهم) وجد فى بعض النسخ المعتبرة بعد قوله درهم (الوقع الثانى بين النوالين) فليحرر

اى الوتد ﴿ويشج﴾ اى يدق ويشق رأسه ﴿فلايرثى﴾ اى لايرق ولايرحم ﴿له احد﴾ ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشيح على التعيين * فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر * قلت لانسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولوسلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد اوبالعكس يحصل التعيين غاية مافى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتأمل ﴿ ومنه ﴾ اى من المعنوى ﴿ الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيآن فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله ﴾ اى قول الوطواط

﴿فوجهك كالنار فى ضوئها * وقلبى كالنار فى حرها﴾

ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه اوالعكس﴾ اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم ﴿فالاول كقوله﴾ اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب ﴿حتى اقام﴾ الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال ﴿على ارباض﴾ جمع ربض وهو ماحول المدينة ﴿ خرشنة * ﴾ وهى بلدة من بلاد الروم ﴿تشقى به الروم والصلبان﴾ جمع صليب النصارى ﴿والبيع *﴾ جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال

﴿ للسبى مانكحوا والقتل ماولدوا ﴾

لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله

﴿ والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا ﴾

ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالات بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله

الدهر معتذر والسيف منتظر * وارضهم لك مصطاف ومرتبع

وقال قد جمع فيه ارض العدو ومافيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابى الطيب وماوقع عليه الشرح موافق لما اورده

(متقارب)

(بسيط)

(بسيط)

﴿قال اى قول الوطواط اقول ﴾ فى الصحاح الوطوط الخفاش وقيل الخطاف قال ابو عبيدة هذا اشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقال ولا اراه سمى به الا تشبيها بالطائر ﴿ قال فى البيت السابق اقول﴾ هو قوله

قاد المقانب اقصى شربها نهل
على الشكيم وادنى سيرها سرع
لايعتق بلد مسراه عن بلد
كالموت ليس له رى ولا شبع

حتى اقام الخ المقنب مابين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لايعتق اى لايمنع

المصنف وقوله الدهر معتذر بعدقوله للسبى مانكحوا بابيات كثيرة ﴿ والثانى كقوله ﴾ اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضى الله عنه
﴿قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * اوحاولوا﴾ اى طلبوا ﴿النفع فى اشياعهم﴾ اى اتباعهم وانصارهم ﴿ نفعوا * سجية ﴾ اى غريزة وخلق ﴿ تلك منهم غير محدثة * ان الخلائق ﴾ جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق ﴿ فاعلم شرها البدع ﴾
جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لاماهو كالغرائز منها قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى فى كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الجمع مع التفريق والتقسيم﴾ ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مماسبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة ﴿ كقوله تعالى يوم يأتى﴾ يعنى يوم يأتى الله اى امره اويأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر اوبقوله ﴿ لاتكلم نفس ﴾ بماينفع من جواب اوشفاعة ﴿الاباذنه﴾ اى باذن الله كقوله تعالى (لايتكلمون الامن اذن له الرحمن) وهذا فى موقف وقوله (يوم لاينطقون ولايؤذن لهم فيعتذرون) فى موقف آخر والمأذون فيه هوالجواب الحق والممنوع عنه هوالعذر الباطل ﴿فمنهم﴾ اى من اهل الموقف ﴿شقى﴾ وجبت له النار بمقتضى الوعيد ﴿وسعيد﴾ وجبت له الجنة بمقتضى الوعد ﴿فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق﴾ الزفير اخراج النفس والشهيق رده ﴿خالدين فيها مادامت السموات والارض﴾ اى السماوات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد اوهى عبارة عن التأبيد ونفى الانقطاع كقول العرب ماقام ثبير ومالاح كوكب ونحوذلك ﴿الاماشاء ربك ان ربك فعال لمايريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاء غيرمجذوذ﴾ اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غيرالنهاية * فان قلت مامعنى الاستثناء فى قوله تعالى (الاماشاء ربك) * قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لايخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ماهو اكبر منها واجل وهو رضوان الله ومايتفضل به الله عليهم مما لايعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه * واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لايخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت

﴿قال والتأبيد من مبدأ معين كما ينقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينقض باعتبار الابتداء اقول﴾ يرد عليه ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول على ماتقدم من ان فساق المؤمنين لايخلدون فى النار واما الثانى فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ماهو اكبر واجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لاعلى ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما اريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير مجذوذ) * لا يقال ماذكرته يوجب اختلالا فى نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثانى عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انهما سيقا مساقا واحدا * لانا نقول ﴿٤٣١﴾ الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثانى عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال ﴿قال كقوله تعالى اويزوجهم ذكرانا واناثا اقول﴾ * فان قلت ماوجه العطف باو ههنا مع ان العطف فى السابق واللاحق بالواو * قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء فى الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء فى هذه الجملة لامتنع العطف باو كما امتنع فى المتقدم والمتأخر اولا يرى انه لو قيل اويهب لمن يشاء الذكور لدل فى الظاهر على ان المنافاة بين الهبتين وان الواقع احداهما لا كلتاهما وليس بمراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشية فالاولى بالقياس الى طائفة والاخرى بالقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى احداهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم ان يكون لكل واحدة منهما مع الاناث فقط اوالذكور فقط ذكور واناث معا والسر فى ذلك ان هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا قيست الى طوائف مختلفة فبينها توافق فى الوقوع واشتراك فى الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى الموهوب له والعقيم فى الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما اتحد المنسوب اليه فى الجملة الثالثة بالمنسوب اليه فى الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطفت باو تنبيها على التنافى فالمعنى اويزوجهم

مايكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فى الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله لاتكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله (فمنهم شقى وسعيد) اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله (فاما الذين شقوا) الى آخره ﴿وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل﴾ من تلك الاحوال ﴿مايليق به كقوله﴾ اى قول ابى الطيب

سأطلب حقى بالقنى ومشايخ * كأنهم من طول ما التثموا مرد

﴿ثقال﴾ لشدة وطأتهم على الأعداء وثباتهم عند اللقاء ﴿اذا لاقوا﴾ اى حاربوا ﴿الاعداء خفاف﴾ مسرعين الى الاجابة ﴿اذا دعوا﴾ الى كفاية مهم ومدافعة خطب ﴿كثير اذا شدوا﴾ لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة ﴿قليل اذا عدوا﴾ ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها مايناسبها وهو ظاهر ﴿والثانى استيفاء اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما﴾ فان الانسان اما ان يكون له ولد اولا يكون

فان كان فاما ان يكون ذكرا اواثى اوذكرا واثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها و انما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لامايشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة مالايشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لاتخفى عليكم ثم اعطى كلاالجنسين حقهما من التقديم والتأخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقدم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها﴾ اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة ﴿مبالغة لكمالها فيه﴾ اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ﴿وهو﴾ اى التجريد ﴿اقسام منها﴾ ان يكون بمن التجريدية ﴿نحو قولهم لى من فلان صديق حميم﴾ فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره ﴿اى بلغ﴾ فلان ﴿من الصداقة حدا صح معه﴾ اى مع ذلك الحد ﴿ان يستخلص منه﴾ اى من فلان صديق ﴿آخر مثله فيها﴾ اى فى الصداقة ﴿ومنها﴾ مايكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه ﴿نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر﴾ بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق فليتأمل ﴿ومنها﴾ مايكون بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع ﴿نحو قوله وشوهاء﴾ من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب ﴿تعدو﴾ تسرع ﴿بى الى صارخ الوغى﴾ اى المستغيث فى الوغى وهو الحرب ﴿بمستلئم﴾ اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة ﴿مثل الفنيق﴾ هو الفحل المكرم عند اهله ﴿المرحل﴾ من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدوبى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ﴿ومنها﴾ مايكون بدخول فى فى المنتزع منه

يدل الاناث فقط او الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك * فان قلت أى فائدة فى العدول عن التصريح بمن شاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن اسلوبه * قلت لو اجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بمشية الله تعالى واما اذا عدل الى ماعليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة اخرى شريفة هى عدم لزوم المشية ورعاية الاصلح والله الموفق

﴿قال ورد بان التجريد لاينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لنكتة اقول﴾ المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور ماعرفت ارادة معنى واحد فى صور متفاوتة استجلابا لنشاط السامع له واستدرارا لاصغائه اليه والمقصود من التجريد المبالغة فى كون الشئ موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينتزع منه شئ آخر موصوف بتلك الصفة فمبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما نعم ربما امكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الآخر واما انهما مقصودان معا فكلا مثلا اذا عبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب او الغيبة فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة فى اتصافه به لم يكن ذلك تجريدا اصلا وان كان هناك وصف يحتمل المقام المبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصا آخر موصوفا به فهو تجريد وليس من الالتفات فى شئ وان لم ينتزع بل قصد مجرد الافتنان فى التعبير عن نفسه كان التفاتا عند الجمهور او على مذهب السكاكى * فان قيل كلام المفتاح حيث قال فى بيان الالتفات فاقامها مقام المصاب يدل على انه تجريد ايضا فيجتمعان * قلنا معنى كلامه انه اقام نفسه مقام المصاب لا انه جرد منها مصابا آخر ليكون تجريدا فما ذكره فائدة اطلاق لفظ المخاطب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة بالالتفات فى هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تطاول ليلك ان حمل على الالتفات كان فيه ايهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم (٢٨ـ مطول) ولم يكن هناك مبالغة فى اتصافه بالمحزونية بطريق انتزاع محزون آخر منه وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة فى اتصافه بالمحزونية بطريق الانتزاع والله اعلم ﴿قال لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل الخ اقول﴾ مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات الجود وقد نفى عنه الشرب بكف البخيل ولاشك انه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا لان كونه بخيلا يستلزم شربه بكف البخيل فكنى بنفى اللازم عن نفى الملزوم ويلزم من نفى البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار تم المقصود ولادليل على انه جعل نفى الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا بل هو تطويل للمسافة بلا ثبت ويؤيد

﴿نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد﴾ لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة ﴿ومنها﴾ مايكون بدون توسط حرف ﴿نحو قوله﴾ اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى

(كامل)

﴿فلئن بقيت لارحلن بغزوة * تحوى﴾ اى تجمع الغنائم

الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن

﴿او يموت﴾ منصوب بان مضمرة كأنه قال الا ان يموت ﴿كريم﴾ يعنى بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى (انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) اذ لا معنى للانتزاع فيه ﴿وقيل تقديره او يموت منى كريم﴾ فيكون من القسم الاول اعنى مايكون بمن التجريدية ﴿وفيه نظر﴾ اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه ارادان فى البيت نظر الا انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لاينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والتشجيع والنصح فى قوله

(وافر)

اقول لها اذا جشأت وجاشت * مكانك تحمدى او تستريحى

﴿ومنها﴾ مايكون بطريق الكناية ﴿نحو قوله﴾

(منسرح)

ياخير من يركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا﴾

اى يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم

لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لاينافى التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا فى قوله ﴿ومنها مخاطبة الانسان نفسه﴾ وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه ﴿كقوله﴾ اى قول ابى الطيب

(بسيط) ﴿لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم تسعد الحال﴾

اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى

(بسيط) ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ايها الرجل

﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿المبالغة المقبولة﴾ لان المردودة لاتكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ماخرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

(بسيط) وانما الشعر لب المرء يعرضه * على المجالس ان كيسا وان حمقا
فان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا

وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام مابولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله

(طويل) لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى * واسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال ﴿والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا﴾ مفعول بلوغه ﴿مستحيلا او مستبعدا﴾ وانما يدعى ذلك ﴿لئلا يظن انه﴾ اى ذلك الوصف ﴿غير متناه فيه﴾ اى فى الشدة او الضعف وتذكير الضمير وافراده غير متناه فيه اى غير بالغ فيه الى النهاية باعتبار عوده الى احد الامرين ﴿وتنحصر﴾ المبالغة ﴿فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله﴾ اى كقول امرئ القيس يصف فرساله بانه لا يعرق وان اكثر العدو ﴿فعادى عداء﴾ فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد ﴿بين ثور ونعجة *﴾ اراد بالثور الذكر من بقر الوحشى وبالنعجة الانثى منها

﴿دراكا﴾ متابعا ﴿فلم ينضح بماء فيغسل﴾

مجزوم معطوف على لم ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة

ماذكرناه انك اذا قلت يامن يشرب بكف كريم يتبادر منه انه يشرب بكفه فهو كريم لانه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لايجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه والفرق ظاهر فصح ماادعاه ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الى آخره فانما يرد عليه اذا كان مراده مماذكره توجيه مافى الكتاب واما اذا اراد به رده فلا

﴿ وان كان ممكنا عقلا لاعادة فاغراق كقوله

(وافر) ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه الكرامة حيث مالا ﴾

ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الاوهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة ﴿ وهما ﴾ اى التبليغ والاغراق ﴿ مقبولان والا ﴾ اى وان لم يكن ممكنا لاعقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا ﴿ فغلو كقوله ﴾ اى قول ابى نواس

(كامل) ﴿ واخفت اهل الشرك حتى انه ﴾

الضمير للشأن

﴿ لتخافك النطف التى لم تخلق ﴾

ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة ﴿ والمقبول منه ﴾ اى من الغلو ﴿ اصناف منها ما ادخل عليه مايقربه الى الصحة نحو ﴾ لفظ ﴿ يكاد فى يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار ﴾ ومثاله بيت السقط

(وافر) شجا ركبا وافراسا وابلا * وزاد فكاد ان يشجو الرحالا

﴿ ومنها ماتضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله ﴾ اى قول ابى الطيب ﴿ عقدت سنابكها عليها ﴾ الضميران للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها ﴿ عثيرا ﴾ اى غبارا ﴿ لو تبتغى ﴾ تلك الجياد ﴿ عنقا ﴾ هو نوع من السير ﴿ عليه ﴾ اى على ذلك العثير ﴿ لامكنا ﴾ اى لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ﴿ وقد اجتمعا ﴾ اى ادخال مايقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل ﴿ فى قوله ﴾ اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل

(كامل)

(طويل) ﴿ يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى * وشدت باهدابى اليهن اجفانى ﴾

اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لاتزول عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ﴿ ومنها ماخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

(منسرح) اسكر بالامس ان عزمت على الـ * شرب غدا ان ذا من العجب

ومنه ﴾ اى من المعنوى ﴿ المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام ﴾ وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب ﴿ نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ واللازم وهو فساد السماوات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القران وكأنه اراد بذلك مايكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى

لاتحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس بقطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة ﴿وقوله﴾ اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى نعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك

﴿ حلفت فلم اترك لنفسك ريبة ﴾

وهى مايريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك

﴿ وليس وراء الله للمرء مطلب ﴾

اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف

﴿ لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك الواشى اغش ﴾ من غش اذا خان ﴿واكذب﴾ واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم

﴿ ولكننى كنت امرأ لى جانب * من الارض فيه ﴾

اى فى ذلك الجانب واراد به الشام ﴿مستراد﴾ اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ﴿ومذهب * ملوك﴾ اى فى ذلك الجانب ملوك

﴿ واخوان اذا ما مدحتهم * احكم فى اموالهم واقرب * كفعلك ﴾

اى يجعلون لى حكما فى اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت ﴿فى قوم اراك اصطنعتهم * ﴾ واحسنت اليهم ﴿فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا﴾ يعنى لاتلمنى ولاتعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لاتلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لايعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم * ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى (وهو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه) اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ماهو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام (فلما افل قال لااحب الآفلين) اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى﴾ اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولايكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لايكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والالما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد مايتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لايكون الاغير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مايقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع ﴿ وهذه اربعة اضرب

(طويل) (طويل)

لان الصفة ﴾ التى ادعى لها علة مناسبة ﴿ اما ثابتة قصد بيان علتها اوغير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لايظهر لهـا فى العادة علة ﴾ وان كانت لاتخلو فى الواقع عن علة ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى الطيب

(كامل) ﴿ لم تحك ﴾ اى لم تشابه ﴿ نائلك ﴾ اى عطاك ﴿ السحاب وانما * حمت به ﴾

اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها ﴿ فصبيبها الرحضاء ﴾ اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لايظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح ﴿ او يظهر لها ﴾ اى لتلك الصفة ﴿ علة غير ﴾ العلة ﴿ المذكورة ﴾ اذلوكانت علتها هى المذكورة لكانت المذكوره علة حقيقية فلايكون من حسن التعليل ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى الطيب

(رمل) ﴿ مابه قتل اعاديه ولكن * يتقى اخلاف ماترجو الذئاب

فان قتل الاعداء ﴾ اى قتل الملوك اعداءهم انمايكون ﴿ فى العادة لدفع مضرتهم ﴾ حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم ﴿ لا لما ذكره ﴾ من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بان ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والخنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لايحتاج الى قتلهم واستيصالهم ﴿ والثانية ﴾ اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها ﴿ اما ممكنة كقوله ﴾ اى قول مسلم بن الوليد

(بسيط) ﴿ ياواشيا حسنت فينا اساءته * نجى حذارك ﴾

اى حذارى اياك ﴿ انسانى ﴾ اى انسان عينى ﴿ من الغرق *

فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف ﴾ الشاعر ﴿ الناس فيه ﴾ حيث لايستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا ﴿ عقبه ﴾ اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى ﴿ بان حذاره ﴾ اى حذار الشاعر ﴿ منه ﴾ اى من الواشى ﴿ نجى انسانه ﴾ اى انسان عين الشاعر ﴿ من الغرق فى الدموع ﴾ حيث ترك البكاء خوفا منه ﴿ اوغير ممكنة ﴾ عطف على اما ممكنة ﴿ كقوله ﴾ هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه

(بسيط) ﴿ لولم تكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق ﴾

من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء

﴿ قال اذلوكانت علتها هى المذكورة الخ اقول ﴾ لايلزم من ظهور العلة فى العادة ان يكون علة حقيقية اى موافقة لما فى نفس الامر كما فسرها بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى ان يدعى حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لادقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الاخير ايضا ﴿ قال من انتطق اى شد النطاق اقول ﴾ قال فى الصحاح النطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل تجر على الارض وليس لها حجزة ولانيفق ولاساقان وقد انتطقت المرأة لبس النطاق وانتطق الرجل اى لبس المنطق وهو كل ما شددت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فتنطق واما البيت الفارسية فقول من قال

كرنبودى عزم جوزا خدمتش
كس نديدى درميان اوكمر

خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ماهو واصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاف الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك * فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى (لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل * قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به ﴿ والحق به ﴾ اى بحسن التعليل ﴿ مابنى على الشك ﴾ ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى تمام

(طويل) ﴿ كأن السحاب الغر ﴾

جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

﴿ غيبن تحتها * حبيبا فما ترقا ﴾

اراد ترقأ بالهمزة فخففها اى ماتسكن ﴿ لهن مدامع ﴾ والضمير فى تحتها لربى فى البيت الذى قبله وهو قوله

(طويل) ربا شفعت ريح الصبا لرياضها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب

(كامل) طللان طال عليهما الامد * درسا فلا علم ولا نضد

(كامل) لبسا البلى فكأنما وجدا * بعد الاحبة مثل ما اجد

وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيبا نفسه ولا ادرى ماهذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة وهو قوله

(بسيط)

ألاان صدرى من عزائى بلقع * عشية شاقتنى الديار البلاقع

وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته﴾ اى اثبات ذلك الحكم ﴿لمتعلق له آخر﴾ على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل ﴿كقوله﴾ اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت

(طويل)

﴿احلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من الكلب﴾

الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسى

(طويل)

بناة مكارم واساة كلم * دماؤكم من الكلب الشفاء

فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿تأكيد المدح بما يشبه الذم﴾ النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ماقد سلف) يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ماقد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليسم تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه ﴿وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح﴾ لذلك الشئ ﴿بتقدير دخولها فيها﴾ اى دخول صفة المدح فى صفة الذم ﴿كقوله﴾ اى قول النابغة الذبيانى

﴿ ولاعيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول ﴾

اى كسور فى حدها والواحد فل ﴿من قراع الكتائب﴾ اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول ﴿اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيأ منه﴾ اى من العيب ﴿على تقدير كونه منه﴾ اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور ﴿وهو﴾ اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب ﴿محال﴾ لانه كناية عن كمال الشجاعة ﴿فهو﴾ اى اثبات شئ من العيب ﴿فى المعنى تعليق بالمحال﴾ كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط ﴿فالتأكيد فيه﴾

﴿قال وهذا زيادة توضيح اقول﴾ يعنى ان قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح للمقصود لان كون اثبات شئ من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شئ منه على الشرط المذكور يعنى قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذ الظاهر ان قوله ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعنى الشاعر ان فيهم عيبا ان كان فلول السيف عيبا وقوله فاثبت على صيغة الماضى كلام من المصنف متفرع على ماذكره من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاء له كما توهمه فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلابد من قوله على تقدير كونه منه

اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب ﴿من جهة انه كدعوى الشئ بينة﴾ لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ﴿و﴾ من جهة ﴿ان الاصل فى﴾ مطلق ﴿الاستثناء هو ﴿الاتصال﴾ اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ماتقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال ﴿فذكر اداته قبل ذكر مابعدها﴾ وهو المستثنى ﴿يوهم اخراج شئ﴾ وهو المستثنى ﴿مما قبلها﴾ اى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيأ من افراد مانفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى ﴿فاذا وليها﴾ اى الاداة ﴿صفة مدح﴾ وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع ﴿جاء التأكيد﴾ لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع مافيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب ﴿و﴾ الضرب ﴿الثانى﴾ من تأكيد المدح بما يشبه الذم ﴿ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء﴾ اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة الاستثناء ﴿تليها صفة مدح اخرى له﴾ اى لذلك الشئ ﴿نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش﴾ وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء ﴿واصل الاستثناء فيه﴾ اى فى هذا الضرب ﴿ايضا ان يكون منقطعا﴾ كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل ﴿لكنه﴾ اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب ﴿لم يقدر متصلا﴾ كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا ﴿فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى﴾ من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ﴿ولهذا﴾ اى ولكون التأكيد فى مثل هذا

الضرب من الوجه الثانى فقط ﴿كان﴾ الضرب ﴿الاول افضل﴾ لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى (لايسمعون فيها لغوا الا سلاما) فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان لايقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا مافيه من فائدة الاكرام فكأنه قيل لايسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله (لايسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الاقيلا سلاما سلاما) يمكن حمله على كل من ضربى تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولايمكن حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لايمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك فى الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتى بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ماجاءنى رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل ﴿ومنه﴾ اى من تأكيد المدح بما يشبه الذم ﴿ضرب آخر﴾ وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح ﴿نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا﴾ اى وماتعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى (قل يااهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وماانزل الينا) فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفى وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين ﴿والاستدراك﴾ الدال عليه لفظ لكن ﴿فى هذا الباب﴾ اى فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ﴿كالاستثناء﴾ فى افادة المراد ﴿كما فى قوله﴾ اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف بن احمد السجستانى

﴿هو البدر الا انه البحر زاخرا * سوى انه الضرغام لكنه الوبل﴾ (الطويل)

فالاولان استثناآن مثل قوله بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد مايفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿تأكيد الذم بمايشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه﴾ اى دخول صفة الذم فى صفة المدح ﴿كقولك فلان لاخير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما

﴿قال فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى اقول﴾ الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام فى اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيده والافلم يعتبر الاجهة واحدة وذلك جار فى جميع افراد الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثانى الذى لا يمكن فيه الاعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله فى ملاحظة جهة واحدة للتأكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثانى هذه المماثلة فقط

ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل﴾ فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد ﴿وتحقيقهما على قياس مامر﴾ ويأتى منه الضرب الآخر اعنى الاستثناء المفرغ لايستحسن منه الاجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله﴾ اى قول ابى الطيب

(طويل) ﴿نهبت من الاعمار مالوحويته﴾ اى جمعته ﴿لهنئت الدنيا بانك خالد﴾ مدحه بالنهاية فى الشجاعة﴾ اذ كثر قتلاه بحيث لوورث اعمارهم لخلد فى الدنيا ﴿على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها﴾ حيث جعل الدنيا مهنئة بخلوده ولامعنى لتهنئة احد بالشئ لافائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى ﴿وفيه﴾ اى فى البيت وجهان آخران من المدح احدهما ﴿انه نهب الاعمار دون الاموال﴾ وهذا انما ينبئ عن علو الهمة ﴿و﴾ الثانى ﴿انه لم يكن ظالما فى قتلهم﴾ اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلوكان ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الادماج﴾ يقال ادمج الشى فى الثوب اذالفه فيه ﴿وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى﴾ مدحا كان اوغيره ﴿معنى آخر﴾ منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثانى يجب ان لايكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر

(طويل) ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * واسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم اتمها * ودع امرنا ان المهم المقدم

انه ادمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب ﴿فهو اعم من الاستتباع﴾ لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح ﴿كقوله﴾ اى قول ابى الطيب

(وافر) ﴿اقلب فيه﴾ اى فى ذلك الليل ﴿اجفانى كأنى * اعد به على الدهر الذنوبا﴾ فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر﴾ يعنى لكثرة تقليبى لاجفانى فى ذلك الليل كأنى اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة

(طويل) ولابدلى من جهلة فى وصاله * فمن لى بخل اودع الحلم عنده

فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج

الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح بهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ﴿ومنه﴾ اى المعنوى ﴿التوجيه﴾ ويسمى محتمل الضدين ﴿وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور﴾ يسمى عمرا

(رمل) حاط لى عمرو قبا * ﴿ليت عينيه سواء﴾

فانه يحتمل تمنى ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى خير اوبالعكس فيكون ذما قال ﴿السكاكى ومنه﴾ اى ومن التوجيه ﴿متشابهات القرآن باعتبار﴾ وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ﴿ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿الهزل الذى يراد به الجد كقوله

(طويل) اذا ماتميمى اتاك مفاخرا * فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب

ومنه﴾ اى من المعنوى ﴿تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة﴾ وقال لااحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى ﴿كالتوبيخ﴾ فى قول الخارجية

(طويل) ﴿ايا شجر الخابور﴾ هو من نواحى ديار بكر ﴿مالك مورقا﴾ من اورق الشجر اى صار ذاورق

﴿كأنك لم تجزع على ابن طريف﴾

فهى تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظة كأن الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب فى كأن ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم ﴿والمبالغة﴾ اى وكالمبالغة ﴿فى المدح كقوله﴾ اى قول البحترى

(بسيط) ﴿ألمع برق سرى ام ضوء مصباح * ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى﴾

اى الظاهر بالغ فى مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح ﴿او﴾ المبالغة ﴿فى الذم فى قوله﴾ اى قول زهير

(وافر) وماادرى وسوف اخال ادرى ﴿اقوم آل حصن ام نساء﴾

فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة ﴿والتدله﴾ اى وكالتحير والتدهش ﴿فى الحب فى قوله﴾ اى قول الحسين بن عبدالله

(بسيط) ﴿بالله ياظبيات القاع﴾ هو المستوى من الارض

﴿قلن لنا * ليلاى منكن ام ليلى من البشر﴾

فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله

(طويل)

أمنزلتي مي سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم اويكشف العمى * ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار (هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد) يعنون محمدا عليه افضل التسليمات والصلوات كأنهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى (وانا واياكم لعلى هدى اوفي ضلال مبين) وكغير ذلك من الاعتبارات ﴿ومنه﴾ اي من المعنوي ﴿القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شئ اثبت له﴾ اي لذلك الشئ ﴿حكم فتثبتها لغيره﴾ اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ ﴿ من غير ان تتعرض لثبوته له اونفيه عنه ﴾ اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير اولانتفائه عن ذلك الغير ﴿ نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ﴾ فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنهم بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم ﴿ والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله ﴾ اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ ﴿ بذكر متعلقه ﴾ متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ ﴿ كقوله

(خفيف)

قلت ثقلت اذا اتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي ﴾

فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده

قلت طولت قال لابل تطولت * وابرمت قال حبل ودادي

اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منا قلوب * فقد صدقوا ولكن عن ودادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى الآخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى

﴿ ومنه ﴾ اي من المعنوى ﴿ الاطراد وهو ان تأتى باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف فى السبك ﴾ ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه ﴿ كقوله

(كامل) ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم * بعتيبة بن الحارث بن شهاب ﴾

يقال ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالتهم قد ثل عرشهم اى ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد آثرت فى عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الضرب المعنوى ﴿ واما ﴾ الضرب ﴿ اللفظى ﴾ من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه فى الكتاب سبعة ﴿ فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ ﴾ اى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ كثيرة تجئ تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام ﴿ والتام منه ان يتفقا ﴾ اى اللفظان ﴿ فى انواع الحروف ﴾ وكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح ﴿ و ﴾ فى ﴿ اعدادها ﴾ وبه يخرج نحو الساق والمساق ﴿ و ﴾ فى ﴿ هيآتها ﴾ وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هى كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول ﴿ و ﴾ فى ﴿ ترتيبها ﴾ اى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فى هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة ﴿ فان كانا ﴾ اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر ﴿ من نوع ﴾ واحد من انواع الكلمة ﴿ كاسمين ﴾ او فعلين او حرفين ﴿ سمى متماثلا ﴾ لان المماثلة هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما متفقان فى الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين ﴿ نحو ويوم تقوم الساعة ﴾ اى القيامة ﴿ يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ﴾ من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر

(مديد) حدق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريرى

(بسيط) وذا ذمام وفت بالعهد ذمته * ولا ذمام له فى مسلك العرب

الذمام الاول العهد والحرمة والثانى جمع ذمة وهى البئر القليلة الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع

من الارض ﴿ وان كانا ﴾ اى اللفظان المتفقان فيما ذكر ﴿ من نوعين ﴾ اسم وفعل او اسم وحرف اوفعل وحرف ﴿ سمى مستوفى ﴾ فالاسم والفعل ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى تمام

(كامل)

﴿ مامات من كرم الزمان فانه * يحيي لدى يحيي بن عبدالله ﴾

لانه كريم يحيي الكرم ويجدده ﴿ وايضا ﴾ تقسيم آخر للتام وهوانه ﴿ انكان احدلفظيه ﴾ اى لفظى التجنيس التام ﴿ مركبا ﴾ والآخر مفردا ﴿ سمى جناس التركيب ﴾ وبعدان يكون التجنيس جناس التركيب ﴿ فان اتفقا ﴾ اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد ﴿ فى الخط خص ﴾ هذا النوع من جناس التركيب ﴿ باسم المتشابه ﴾ للاتفاق لفظيه فى الخط ايضا ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى الفتح البستى

(متقارب)

﴿ اذاملك لم يكن ذاهبه * ﴾ اى صاحب هبة ﴿ فدعه فدولته ذاهبه ﴾

اى غير باقية وكقول ابى العلاء

(طويل)

مطا يامطايا وجدكن منازل * منا زل عنها ليس عنى بمقلع

فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى ﴿ والا ﴾ اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب فى الخط ﴿ خص ﴾ اى هذا النوع من جناس التركيب ﴿ باسم المفروق ﴾ لافتراق اللفظين فى الخط ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى الفتح

(رمل)

﴿ كلكم قداخذ الجا * م ولا جام لنا

ما الذى ضر مدي * ر الجام لوجاملنا ﴾

اى عاملنا بالجميل * فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق مايكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى

(طويل)

ولاته عن تذكار ذنبك وابكه * بدمع يضاهى الوبل حال مصابه

ومثل لعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملقاه ومطعم صابه

فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا * قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب انكان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها اوفى هيآتها اوفى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا اوفى الهيئة اوالعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما

﴿ قال

مطا يامطايا وجدكن منازل *

منازل عنها ليس عنى بمقلع

اقول ﴾ مطا بمعنى مد ومنا اى قدر زل عنها اى لم يصبها قيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل احبائه التى كان قاصدا اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها اقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزده رؤيتها الا تذكرا وشجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها بقية زل عنها القدر فلم يسلبها وامكنها الوصول وقيل اراد ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها فى المطايا فاقبل عليها يخاطبها ويقول ايتها المطايا وان طالت وجدكن فقد نجوتن منها بحشاشة الارماق ولم يأت عليكن قدر الله فيها والقدر الذى اخطأكن فيها لا يكاد يفارقنى او يأتى على ما بقى من رمق وهذا المعنى اظهر كذا فى حواشى السقط

فلذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال ﴿ وان اختلفا ﴾ وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا اوعلى مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين ﴿ فى هيئة الحروف فقط ﴾ واتفقا فى النوع والعدد والترتيب ﴿سمى﴾ التجنيس ﴿ محرفا ﴾ لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قديكون فى الحركة ﴿ كقولهم جبة البرد جنة البرد ﴾ والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ﴿ونحوه﴾ اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم ﴿ الجاهل اما مفرط او مفرط ﴾ لان الراء فى مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنه دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكأنه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله ﴿والحرف المشدد﴾ فى هذا الباب ﴿ فى حكم المخفف ﴾ فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء فى مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك ﴿و﴾ قديكون الاختلاف بالحركة والسكون ﴿ كقولهم البدعة شرك الشرك ﴾ فان الشين من الاول مفتوح والثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن ﴿وان اختلفا فى اعدادها ﴾ اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حرف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب ﴿يسمى﴾ الجناس ﴿ناقصا﴾ لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر والى هذا اشار بقوله ﴿وذلك﴾ اى الاختلاف ﴿اما بحرف﴾ واحد ﴿فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او فى الوسط نحو جدى جهدى او فى الآخر كقوله ﴾ اى قول ابى تمام

﴿ يمدون من ايد عواص عواصم ﴾

تمامه

تصول باسياف قواض قواضب

من فى من ايد صفة محذوف اى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف

وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضا عليه حكم وقواضب جمع قاضب من قضبه قطعه اى يعدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ﴿وربما سمى هذا﴾ القسم الذى تكون الزيادة فى الآخر ﴿مطرفا﴾ ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها ﴿واما باكثر﴾ عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الآخر ﴿كقولها﴾ اى قول الخنساء

(كامل)

﴿ان البكاء هو الشفا * من الجوى﴾ اى حرقة القلب ﴿بين الجوانح

وربما سمى﴾ هذا الذى يكون باكثر من حرف واحد ﴿مذيلا وان اختلفا فى انواعها﴾ اى ان اختلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف ﴿فيشترط ان لا يقع﴾ الاختلاف ﴿باكثر من حرف﴾ واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس فى انواع الحروف كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب ﴿ثم الحرفان﴾ اللذان وقع فيهما الاختلاف ﴿ان كانا متقاربين﴾ فى المخرج ﴿سمى﴾ هذا الجناس ﴿مضارعا وهو﴾ ثلاثة انواع لان الحرف الاجنبى ﴿اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير﴾ ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج ﴿والا﴾ اى وان لم يكن الحرفان متقاربين ﴿سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة﴾ الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود ﴿او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون﴾ الاولى ان يمثل بقوله تعالى (وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد) لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا ﴿او فى الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا فى ترتيبها﴾ اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر ﴿يسمى﴾ هذا النوع ﴿تجنيس القلب﴾ وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى

قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها والا يسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله ﴿ نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ﴾ قال الاحنف

(وافر)

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

﴿ ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما ﴾ اى احد المتجانسين تجنيس القلب ﴿ فى اول البيت و ﴾ المجانس ﴿ الآخر فى الآخر يسمى ﴾ تجنيس القلب حينئذ ﴿ مقلوبا مجنحا ﴾ لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله

(رمل)

لاح انوار الهدى من * كفه فى كل حال

﴿ واذا ولى احد المتجانسين ﴾ سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس ﴿ الآخر يسمى ﴾ الجناس ﴿ مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ﴾ ونحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى (والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين) وكقوله عليه السلام (عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا) وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد فى هذا النوع مالم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم فى مسعود متى يسود وفى المستنصرية جنة المسىء تضربه حية وقيل لفاضل استصح ثقة ايش تصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ﴿ ويلحق بالجناس شيآن احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق ﴾ وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى ﴿ نحو فأقم وجهك للدين القيم ﴾ فانهما مشتقان من قام يقوم ﴿ والثانى ان يجمعهما ﴾ اى اللفظين ﴿ المشابهة وهى مايشبه الاشتقاق وليس باشتقاق ﴾ وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين جميع مايوجد فى الآخر من الحروف اواكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق ﴿ نحو قال انى لعملكم من القالين ﴾ فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى (اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحيوة الدنيا) وبهذا يعرف ان ليس المراد بمايشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع أرضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لايظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله

(رمل)

حلقت لحية موسى باسمه * وبهارون اذا ماقلبا

﴿ ومنه ﴾ اى من اللفظى ﴿ رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين ﴾ اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى ﴿ او المتجانسين ﴾ اى المتشابهين

فى اللفظ دون المعنى ﴿او الملحقين بهما﴾ اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق اوشبه الاشتقاق ﴿فى اول الفقرة﴾ وقد عرفت
معناها ﴿و﴾ اللفظ ﴿الآخر فى آخرها﴾ اى فى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين ﴿نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و﴾
الثانى ان يكونا متجانسين ﴿نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل﴾ الاول
من السؤال والثانى من السيلان ﴿و﴾ الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق ﴿نحو
واستغفروا ربكم انه كان غفارا و﴾ الرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق ﴿نحو قال
انى لعملكم من القالين و﴾ هو ﴿فى النظم ان يكون احدهما﴾ اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما ﴿فى آخر البيت و﴾ اللفظ ﴿الآخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر﴾ المصراع ﴿الثانى﴾ واعتبر صاحب
المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو

فى علمه وحلمه وزهده * وعهده مشتهر مشتهر

ورأى المصنف تركه اولى اذلا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذلا صدارة لحشو المصراع
الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر
فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان
اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما تصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة فى ثلاثة
وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام
ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا
مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين
فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله

(رجز)

سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى بسريع

(طويل)

وما يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل ﴿قوله﴾ اى قول صمة
ابن عبدالله القشيرى

﴿قال اى قول صمة ابن عبدالله اقول﴾ الصمة الرجل الشجاع والذكر من الحيات وبه سمى الشخص

تمتع من شميم عرار نجد * فما بعد العشية من عرار

(وافر)

هى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن
زائدة وتمتع مقول اقول فى قوله

اقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار

يعنى اجارى رفيقى وابانه قصتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك
مثله فاستمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته ﴿و﴾
ما يكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل ﴿قوله﴾ اى قول ابى تمام

(طويل)

﴿ ومن كان بالبيض الكواعب ﴾

جمع كاعب وهى الجارية حين تبدو ثديها للنهود

﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿رد العجز على الصدر وهو فى النثران يجعل احد اللفظين

﴿ مغرما * ﴾ مولما ﴿ فمازلت باليض ﴾ يعنى
بالسيوف ﴿ القواضب ﴾ القواطع ﴿ مغرما *

و﴾ مايكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل ﴿قوله

وان لم يكن الامعرج ساعة * قليلا فانى نافع لى قليلها﴾

(طويل)

وقبله

الما على الدار التى لو وجدتها * بها اهلها ماكان وحشا مقيلها

الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الاتعريجا قليلا فى ساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع اوهو مبتدا ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتها مأهولة ماكان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن المما مكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى ﴿ و ﴾ اما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل ﴿قوله﴾ اى قول القاضى الارجانى

﴿ دعانى ﴾ اى اتركانى ﴿ من ملا مكما سفاها * ﴾
فداعى الشوق قبلكما دعانى ﴾

(وافر)

هوالخفة وقلة العقل ﴿ فداعى الشوق قبلكما دعانى ﴾

من الدعاء ﴿ و ﴾ مايكون المجانس الآخر فى حشو المصراع الاول مثل ﴿ قوله ﴾ اى قول الثعالبى

﴿ واذا البلابل ﴾ جميع بلبل وهو الطائر المعروف ﴿افصحت بلغاتها
فانف البلابل ﴾ جمع بلبال وهو الحزن ﴿ باحتساء بلا بل ﴾

(كامل)

جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف ﴿ و ﴾ مايكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول مثل ﴿ قوله ﴾ اى قول الحريرى

﴿ فمشغوف بآيات المثانى ﴾

(وافر)

اى القرآن قال الجوهرى المثانى من القرآن ماكان اقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل ركعة ويسمى جميع القران مثانى ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب

﴿ ومفتون برنات المثانى ﴾

اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى مفعل من الثنى ﴿ و ﴾ مايكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثنى مثل

﴿قوله﴾ اى قول القاضى الارجانى

﴿واملتهم ثم تأملتهم * فلاح﴾ اى ظهر ﴿لى ان ليس فيهم فلاح﴾ (سريع)

اى فوز ونجاة ﴿و﴾ اما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فمايكون احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل ﴿قوله﴾ اى قول البحترى

﴿ضرائب ابدعتها فى السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا﴾ (متقارب)

فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق ﴿و﴾ مايكون الملحق الآخر فى حشو المصراع الاول مثل ﴿قوله﴾ اى قول امرئ القيس

﴿اذ المرؤ لم يخزن عليه لسانه * فليس على شئ سواه بخزان﴾ (طويل)

اى اذا لم يخزن المرؤ لسانه على نفسه ولم يحفظه ممايعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه ممالاضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق ﴿و قوله﴾ اى قول ابى العلاء

﴿لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب﴾ من الماء ﴿يهجر للافراط فى الخصر﴾ (بسيط)

اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق ﴿و﴾ مايكون الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول مثل ﴿قوله

فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى * اطنين اجنحة الذباب يضير﴾ (كامل)

ضاير ويضير ومما يجمعهما الاشتقاق ﴿و﴾ مايكون الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل ﴿قوله﴾ اى قول ابى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد

ثوى فى الثرى من كان يحيى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

﴿وقد كانت البيض القواضب﴾ اى السيوف القواطع ﴿فى الوغى * بواتر﴾ اى قواطع بحسن استعماله اياها ﴿فهى الآن من بعده بتر﴾ (طويل)

جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التى اهملها المصنف فقال ماوقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق فى اخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى

ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقاله من لائح لاح (بسيط)

فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر فى اخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى (وافر)

(مطول)

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثريا مكانه * ثراء فاضحى الآن مثواه فى الثرى

فالثراء واوى من الثروة والثرى يائى ﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿السجع﴾ وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كاسيجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله ﴿قيل هو تواطؤ الفاصلتين﴾ من النثر ﴿على حرف واحد فى الآخر وهو معنى قول السكاكى هو﴾ اى السجع ﴿فى النثر كالقافية فى الشعر﴾ وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطئ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انما هى فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطؤ عليها فى اواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف وقوله وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها ﴿وهو﴾ اى السجع على ثلاثة اضرب ﴿مطرف ان اختلفتا﴾ اى الفاصلتان ﴿فى الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا﴾ فالوقار والاطوار مختلفان وزنا ﴿والا﴾ اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن ﴿فان كان ما فى احدى القرينتين﴾ من الالفاظ ﴿او كان ﴿اكثره﴾ اى اكثر ما فى احدى القرينتين ﴿مثل ما يقابله﴾ اى يقابل ما فى احدى القرينتين ﴿من﴾ القرينة ﴿الاخرى فى الوزن والتقفية﴾ اى التوافق على حرف الآخر ﴿فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه﴾ فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظه فهو لا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى ﴿والا فتواز﴾ اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا ﴿نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة﴾ او فى الوزن فقط نحو (والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا) اوفى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت

وهلك الحاسد والشامت اولا يكون لكل كلة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو (انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لاعكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابئ * الحمد لله الذى لا تدركه الاعين بلحاظها * ولاتحده الالسن بالفاظها * ولاتخلقه العصور بمرورها * ولايهرمه الدهور بكرورها * والصلاة على من لم ير للكفر اثرا الاطمسه ومحاه * ولارسما الاازاله وعفاه * اذلافرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم ﴿ قيل واحسن السجع ماتساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدودثم ﴾ اى بعد انلم يتساو قرائنه فالاحسن ﴿ ماطالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى او ﴾ قرينته ﴿ الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان تؤتى قرينة ﴾ اخرى ﴿ اقصرمنها ﴾ قصرا ﴿ كثيرا ﴾ قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى (فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لاطولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والالكان قبيحا كقوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيأ ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا) فان الاول ثمان لفظات والثانى تسع وله فى القرآن غيرنظير ويستثنى منه ماكان على ثلاث فقر فان الاولين يحسبان فى عدة واحدة ثم تأتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجئ مساوية لهما كقوله تعالى (واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) فهذه الثلاث كل منها من لفظتين ولوجعلت الثالثة منها خمس لفظات اوستا كان حسنا والثالث انيكون الآخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السمع قداستوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها * ثم السجع اماقصير واماطويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذاصيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه مايكون من ثلاثة الى عشرة ومازاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتى عشرة او اكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى (ولئن اذقنا

﴿ قال اولايكون لكل كلة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اقول ﴾ وجه ذلك فى حاشيته بان المراد بالمقابلة ان يكون تقدير الكلمات فى القرينة الثانية على نمط تقديرها فى القرينة الاولى كموصوف مع صفته فى قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة وفعل مع فاعل ومعطوف فى حصل الناطق والصامت الى غير ذلك على مايشاهد من الامثلة وليس الحال فى قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر مع صاحبتها كذلك

الانسان منارحمة الا يه فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاث عشرة ﴿والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز﴾ اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولايتم ذلك فى كل صورة الابالوقف والبناء على السكون ﴿كقولهم ما ابعد مافات وما اقرب ماهو آت﴾ فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولاواف بالغرض اعنى تزواج الفواصل واذارأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأنى الطعام ومرأنى اى امرأنى واخذ ماقدم وماحدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فماظنك بهم فى ذلك ﴿قيل ولايقال فى القرآن الاسجاع﴾ لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها ﴿بل يقال فواصل﴾ وهذا مشعر بان السجع وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذلايقال الفواصل الالها ﴿وقيل﴾ السجع ﴿غير مختص بالنثر﴾ بل يجرى فى النظم ايضا ﴿ومثاله من النظم قول ابى تمام

تجلى به رشدى وأثرت به يدى * وفاض به ثمدى ﴿
وهو المال القليل واصله فى الماء ﴿وأورى به زندى﴾

اى صار ذاورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما أورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر فى به تعود الى نصر المذكور فى البيت السابق وهو قوله

ساحمد نصرا ماحييت وانى * لاعلم ان قدجل نصر من الحمد

﴿ومن السجع على هذا القول﴾ يعنى القول بعدم الاختصاص بالنثر ﴿مايسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها﴾ اى السجعة التى فى الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الآخر لاعلى انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى * لمااقتعدت غارب الاغتراب * وانأتنى المتربة عن الاتراب * سجعة * وقوله طوحت بى طوايح الزمن * الى صنعاء اليمن * سجعة اخرى ﴿كقوله﴾ اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية

﴿تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله ﴾
اى راغب فيما يقربه من رضوانه ﴿مرتقب﴾

اى منتظر ثوابه اوخائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الاتقدمه جيش من الرعب

ومن السجع على القول بجريانه فى النظم مايسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه * قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس

أفاطم مهلا بعد هذا التدلل * فان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى (طويل)

الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل (طويل)

الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادى

من شروط الصبوح فى المهرجان * خفة الشرب مع خلو المكان (خفيف)

الرابعة ان لايفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب

مغانى الشعب طيبا فى المغانى * بمنزلة الربيع من الزمان (وافر)

الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص

فكل ذى غيبة يؤوب * وغائب الموت لايؤوب (بسيط)

وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام

فتى كان شربا للعفاة ومرتعا * فاصبح للهندية البيض مرتعا (طويل)

السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرئ القيس

ألا ايها الليل الطويل ألا انجل * بصبح وما الاصباح منك بامثل (طويل)

لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع فى البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابى نواس

اقلنى قد ندمت من الذنوب * وبالاقرار عذت من الجحود (وافر)

فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿الموازنة وهى تساوى الفاصلتين﴾ اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين ﴿فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة﴾ فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول على الفاء والثانى على الثاء اذ لاعبرة بتاء التأنيث على مابين فى علم القوافى ومثل قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول (طويل)

والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب فى الموازنة ان لايتساوى الفاصلتان فى التقفية البتة وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان

ان يريد انه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولايشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ماذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن لافى الحرف ايضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبنى على انه لم يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين فى الوزن ولايشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك ﴿فان كان﴾ اى ثم اذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية ان كان ﴿مافى احدى القرينتين﴾ من الالفاظ ﴿او اكثره﴾ اى اكثر ما فى احدى القرينتين ﴿مثل مايقابله﴾ من الالفاظ ﴿من﴾ القرينة ﴿الاخرى فى الوزن﴾ سواء كان مثله فى التقفية اولم يكن ﴿خص﴾ هذا النوع من الموازنة ﴿باسم المماثلة﴾ فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان فى كلام البعض مايشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجرى فى النثر والنظم جميعا ولاتختص بالنظم على ماهو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لاتختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هى تساوى الفاصلتين فقال ﴿نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله﴾ اى قول ابى تمام

﴿مها الوحش﴾ اى بقر الوحش ﴿الا انهاتا اوانس﴾ (طويل)

اى هذه النساء تأنس بك ويحدثنك ومها الوحش نوافر

﴿قنا الخط الا ان تلك﴾ القنا ﴿ذوابل﴾

والنساء نواضر لاذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر مافى احدى القرينتين مثل مايقابله من الاخرى لاجميعه اذلا تحقق تماثل الوزن فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحترى

فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا * واقدم لما لم يجد عنك مهربا (طويل)

﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿القلب﴾ وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر امافى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله

ارانا الاله هلالا انارا (متقارب)

وقد لايكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ﴿كقوله﴾ اى قول القاضى الارجانى

(وافر)

﴿مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم﴾

واما فى النثر فما اشار اليه بقوله ﴿وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر﴾ والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿التشريع﴾ ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا ﴿وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما﴾ اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على أى القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل ﴿كقوله﴾ اى قول الحريرى

(كامل)

﴿ياخاطب الدنيا﴾ من خطب المرأة ﴿الدنية﴾ الخسيسة

﴿انها * شرك الردى﴾ اى حالة الهلاك ﴿وقرارة الاكدار﴾

اى مقر الكدورات

دارتى ماضحكت فى يومها * ابكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها ماتنقضى واسيرها * لايفتدى بجلائل الاخطار

وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن وروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله ياخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى

(كامل)

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطفى بوصاله وترحمى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لاتظلمى

* فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين * قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ﴿ومنه﴾ اى من اللفظى ﴿لزوم ما لايلزم﴾ ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا ﴿وهو ان يجئ قبل حرف الروى﴾ وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده

فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب ﴿اومافى معناه﴾ اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى ﴿من الفاصلة﴾ يعنى الحرف الذى يقع فى فواصل الفقرة موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ﴿ماليس بلازم فى السجع﴾ مثل التزام حرف اوحركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه فقوله ماليس بلازم فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين اواكثر اوقرينتين اواكثر والا ففى كل بيت يجئ قبل حرف الروى ماليس بلازم فى السجع مثلا قوله

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما تحقق لزوم مالا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ماليس بلازم فى السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت اوقبل مافى معناه من فاصلة الفقرة بشئ لايلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان اوالفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ماليس بلازم فى السجع اوالقافية ليوافق قوله قبل حرف الروى اومافى معناه فجئ ماليس بلازم فى السجع قبل ماهو فى معنى حرف الروى من الفاصلة ﴿نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر﴾ فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو لاتنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر فى قوله تعالى (اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) ﴿و﴾ مجيئه قبل حرف الروى نحو ﴿قوله

ساشكر عمرا ان تراخت منيتى * ايادى لم تمنن وان هى جلت﴾

اى لم تقطع اولم تخلط بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار اوجعل ايادى بدل اشتمال من عمرو ﴿فتى﴾ اى هو فتى

﴿غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت﴾

يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لايظهر الشكاية اذا نزل به البلاء وابتلى بالشدة بل يصبر على ماينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته قول الآخر

اذا افتقر المرار لم ير فقره * وان ايسر المرار ايسر صاحبه

﴿رأى خلتى﴾ اى فقرى * ﴿من حيث يخفى مكانها﴾

لانى كنت استرها بالتحمل

﴿فكانت﴾ خلتى ﴿قذى عينيه حتى تجلت﴾

اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايا ديه يعنى من حسن

اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي

(طويل)

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وارغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال * فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور * قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى اوما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة اوفي غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروى ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى اوما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي ﴿ واصل الحسن في ذلك كله ﴾ يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ﴿ ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس ﴾ اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن ما على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون

بخفاء الدلالات وركاكة المعانى قال المصنف هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث * وبقيت اشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان * الاول ماتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة اولعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل مايرجع الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع مافيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى فجننتنى تجنى * بتجن يفتن غب تجنى (خفيف)

ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وادرك ان زرت دار ودو * د درا ودرا ووردا ووردا (متقارب)

ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريرى * الكرم ثبت الله جيش سعودك * يزين الى آخر الرسالة او القصيدة ومثل الرقطاء وهى التى احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتى برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى مالا اثر له فى التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى (ما اوتى رسل الله الله اعلم) وكقول زهير

من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة فيه والندى خلقا (بسيط)

وقول ابى نواس

صفراء لاتنزل الاحزان ساحتها * لو مسها حجر مسته سراء (بسيط)

ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل مايسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ماسماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد اورده فى المحسنات لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة ايضا * القسم الثانى مالا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه

﴿قال وادرك ان زرت الخ اقول﴾ دراسم العشيقة كما ان تجنى فى بيت الحريرى اسمها ايضا والورد بالفتح مايشم وبالكسر الجزء يقال قرأت وردى وخلاف الصدور بمعنى الوراد وهم الذين يردون الماء ويوم الحمى يقال وردته الحمى وبالضم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذى بين الكميت والاشقر ﴿قال ومثل الخيفاء اقول﴾ يقال فرس اخيف بين الخيف اذا كان احدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء ﴿قال ومثل الرقطاء اقول﴾ الرقطة سواد يشوبه نقط بياض يقال دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ماتوهمه بعضهم

﴿ خاتمة ﴾

﴿ فى السرقات الشعرية ومايتصل بها ﴾ اى بالسرقات الشعرية ﴿ مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك ﴾ مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء ﴿ اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء ﴾ وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك ﴿ فلا يعد سرقة ﴾ ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى ﴿ لتقرره ﴾ اى لتقرر هذا الغرض العام ﴿ فى العقول والعادات ﴾ وتشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم ﴿ وان كان ﴾ اتفاق القائلين ﴿ فى وجه الدلالة ﴾ على الغرض وهو ان يذكر مايستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك ﴿ كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له ﴾ اى لاختصاص تلك الهيآت بمن يثبت تلك الصفة له ﴿ كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة ﴾ اى السائلين ﴿ و ﴾ كوصف ﴿ البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته ﴾ اى معرفة وجوه الدلالة على الغرض ﴿ لاستقراره فيهما ﴾ اى فى العقول والعادات ﴿ كتشبيه الشجاع بالاسد ﴾ والجواد بالبحر ﴿ فهو كالاول ﴾ اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فانه لايعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة ﴿ والا ﴾ اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لاينال الا بفكر ﴿ جاز ان يدعى فيه ﴾ اى فى هذا النوع من وجه الدلالة ﴿ السبق والزيادة ﴾ بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه ﴿ وهو ﴾ اى مالا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ﴿ ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب ﴾ لاينال الا بفكر ﴿ والآخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر ﴾ فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمه واذا تقرر هذا ﴿ فالاخذ والسرقة ﴾ اى مايسمى بهذين الاسمين ﴿ نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده ﴾ عطف

على قوله امامع اللفظ اى اويؤخذالمعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى ما كل اللفظ اوبعضه امامع تغيير النظم اوبدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله ﴿فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه﴾ اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات ﴿فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبدالله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن أوس

(الطويل) اذا انت لم تنصف اخاك﴾

يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ماتوجبه لنفسك عليه

﴿وجدته * على طرف الهجران ان كان يعقل﴾

اى وجدته هاجرا لك متبدلا بك وبمواخاتك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة

﴿ويركب حد السيف﴾

اراد بركوب حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره اوارادالصبر على الحرب والموت

﴿ من ان تضيمه * ﴾ اى بدلا من ان تضيمه ﴿اذا لم يكن عن
شفرة السيف﴾ اى عن ركوب حد السيف ﴿مزحل﴾

اى مبعد اى لايبالى ان يركب من الامور مايؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكى ان عبدالله ابن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابابكر ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها

(الطويل) لعمرك ماادرى وانى لاوجل * على اينا تغدو المنية اول

حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبدالله بن الزبير وقال له ألم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره ﴿وفى معناه﴾ اى فى معنى مالم يغير فيه النظم ﴿ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها مايرادفها﴾ يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

(البسيط) دع المكارم لاترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسى

ذر المآثر لاتذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس

وكقول امرئ القيس

(الطويل) وقوفا بها صحبى على مطيهم * يقولون لاتهلك أسى وتجمل

واورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن المطلب

(الطويل) وماالناس بالناس الذين عهدتهم * ولاالدار بالدار التى كنت تعلم

فاورده الفرزدق فى شعر الا انه اقام تعريف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالالفاظ مايضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان

(كامل)

بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول
سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الآخر

﴿وان كان﴾ اخذ اللفظ كله ﴿مع تغييره لنظمه﴾ اى نظم اللفظ ﴿او اخذ بعض اللفظ﴾ لا كله ﴿يسمى﴾ هذا الاخذ ﴿اغارة ومسخا﴾ وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله ﴿فان كان الثانى ابلغ﴾ من الاول ﴿لاختصاصه بفضيلة﴾ لا توجد فى الاول كحسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى ﴿فممدوح﴾ اى فالثانى ممدوح مقبول ﴿كقول بشار﴾

(بسيط)

﴿من راقب الناس﴾

اى حاذرهم فى الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه

﴿لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج﴾

اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل ﴿وقول سلم الخاسر﴾ بالخاء المعجمة يسمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به

(بسيط)

﴿من راقب الناس مات هما﴾

اى حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز

﴿وفاز باللذة الجسور﴾

أى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر

(طويل)

خلقنا لهم فى كل عين وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا

وقول ابن نباتة بعده

خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب

فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ﴿وان كان﴾ الثانى ﴿دونه﴾ اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول ﴿فهو﴾ اى الثانى ﴿مذموم﴾ مردود ﴿كقول ابى تمام﴾ فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته

(كامل)

﴿هيهات لا يأتى الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل﴾

اى بعد ان يأتى الزمان بمثله بدليل مابعده او بعد نسيانى له بدلالة ماقبله وهو قوله

انسى ابا نصر نسيت اذن يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل

سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله ﴿ وقول ابي الطيب

اعدى الزمان سخاؤه فسخابه * ولقد يكون به الزمان بخيلا ﴾

(كامل)

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذالمعنى على المضى والمراد لقد كان * فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لايسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم * قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان اذا سخابه فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه فلم يسمح لكونها تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لايسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه * قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لاتظهر له قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت * قال ابن جني اى تعلم الزمان من سخائه فسخابه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه * قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لايوصف بالعدوى وانما المراد سخابه على وكان بخيلا به على فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لايكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ماذكر معنى قول ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت ﴿ وان كان ﴾ الثاني ﴿ مثله ﴾ اى مثل الاول ﴿ فابعد ﴾ اى فالثاني ابعد من الذم ﴿ والفضل للاول كقول ابي تمام

لو حار مرتاد المنية لم تجد * الا الفراق على النفوس دليلا ﴾

(كامل)

الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق ﴿ وقول ابي الطيب

لولا مفارقة الاحباب ماوجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا (بسيط)

الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجانى

لم يبكنى الاحديث فراقكم * لما اسربه الى مودعى (كامل)

هو ذلك الدر الذى اودعتم * فى مسمعى ألقيته من مدمعى

وقول جار الله فى مرثية استاذه

وقائلة ما هذه الدرر التى * تساقطها عيناك سمطين سمطين (طويل)

فقلت هى الدر التى قد حشابها * ابو مضر سمعى تساقط من عينى

وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لايكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام

مقيم الظن عندك والامانى * وان قلقت ركابى فى البلاد (وافر)

ولاسافرت فى الآفاق الا * ومن جدواك راحلتى وزادى

وقول ابى الطيب رحمه الله عليه

وانى عنك بعد غد لغاد * وقلبى عن فنائك غير غاد (وافر)

محبك حيث ما اتجهت ركابى * وضيفك حيث كنت من البلاد

ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال ﴿وان اخذ المعنى وحده﴾ وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ ﴿يسمى﴾ اى اخذ المعنى وحده ﴿الماما﴾ من الم بالشئ اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به ﴿وسلخا﴾ وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر ﴿وهو ثلاث اقسام كذلك﴾ اى مثل مايسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من الاول اودونه اومثله ﴿اولها﴾ اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول ﴿كقول ابى تمام هو﴾ الضمير للشأن ﴿الصنع﴾ اى الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله

﴿ ان يعجل فخير وان يرث * ﴾ اى يبطؤ ﴿فللريث فى بعض المواضع انفع﴾ (طويل)

وقول ابى الطيب

ومن الخير بطء سيبك ﴾ اى تأخر عطائك ﴿عنى * اسرع السحب فى المسير الجهام﴾ (خفيف)

اى السحاب الذى لاماء فيه يقول لعل تأخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لاماء فيه وماكان فيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب

ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب ﴿ وثانيها ﴾ اى ثان الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول ﴿ كقول البحترى   واذا تألق ﴾ اى لمع   ﴿ فى الندى ﴾   اى فى المجلس الغاص باشراف الناس

﴿ كلامه المصـ * ـقول ﴾ المنقح ﴿ حلت لسانه من غضبه ﴾ (كامل)

اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه ﴿ وقول ابى الطيب

كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت * على رماحهم فى الطعن خرصانا ﴾ (بسيط)

خرصان الشجرة قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحد خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كألسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى بلفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو الاستعارة بالكناية ﴿ وثالثها ﴾ اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول ﴿ كقول الاعرابى ﴾ ابى زياد

﴿ ولم يك اكثر الفتيان مالا ﴾

ويروى وما ان كان اكثرهم سواما (وافر)

السائمة والسوائم الابل الراعية

﴿ ولكن كان ارحبهم ذراعا ﴾

وفى الاساس فلان رحب الباع والذراع اورحبهما اى سخى ﴿ وقول اشجع ﴾ يمدح جعفر بن يحيى

﴿ وليس باوسعهم فى الغنى ﴾ (متقارب)

الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

﴿ ولكن معروفه ﴾ اى احسانه ﴿ اوسع ﴾

وكقول الآخر فى مرثية ابن له

والصبر يحمد فى المواطن كلها * الا عليك فانه مذموم (كامل)

وقول ابى تمام بعده

وقد كان يدعى لابس الصبر حازما * فاصبح يدعى حازما حين يجزع (طويل)

هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة ﴿ واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان ﴾ اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى ﴿ كقول جرير

فلا يمنعك من ارب ﴾ اى حاجة ﴿ لحاهم ﴾ (وافر)

بالضم جمع لحية

﴿ سواء ذوالعمامة والخمار ﴾

اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف ﴿ وقول ابى الطيب ﴾ فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له

(وافر) ﴿ ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب ﴾

فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه منهم خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ﴿ ومنه ﴾ اى من غير الظاهر ﴿ ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى

(كامل) سلبوا ﴾ اى ثيابهم ﴿ واشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا ﴾

لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم ﴿ وقول ابى الطيب

(كامل) يبس النجيع ﴾ اى الدم ﴿ عليه ﴾ اى على السيف

﴿ وهو مجرد * من غمده فكأنما هو مغمد ﴾

لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ﴿ ومنه ﴾ اى من غير الظاهر ﴿ ان يكون معنى الثانى اشمل ﴾ من معنى الاول ﴿ كقول جرير

(وافر) اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا ﴾

لانهم يقومون مقام الناس كلهم ﴿ وقول ابى نواس

(سريع) ليس من الله بمستنكر * ان يجمع العالم فى واحد ﴾

والاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابونواس هذه الابيات

(سريع) قولا لهارون امام الهدى * عند احتقال المجلس الحاشد

انت على مابك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

ليس من الله بمستنكر * ان يجمع العالم فى واحد

فامر هارون باطلاقه ﴿ ومنه ﴾ اى من غير الظاهر ﴿ القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص

(كامل) اجد الملامة فى هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمنى اللوم

(كامل) وقول ابى الطيب أأحبه ﴾ الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله ﴿ واحب فيه ملامة ﴾ كما يقال أتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احبه واذا جعلتها للعطف فالانكار

راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لايكون الا واحدا ﴿ ان الملامة فيه من اعدائه ﴾ ومايكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لامحبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام

ونغمة معتف جدواه احلى * على اذنيه من نغم السماع (وافر)

وقول ابى الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال (خفيف)

فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى بغير سؤال ﴿ومنه﴾ اى من غير الظاهر ﴿ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه مايحسنه كقول الافوه

وترى الطير على آثارنا * رأى عين﴾ اى عيانا ﴿ثقة﴾ (رمل)

حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة اومفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على آثارنا اى كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ﴿ان﴾ مخففة من المثقلة ﴿ستمار﴾ اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى ﴿وقول ابى تمام

وقد ظللت﴾ اى القى عليها الظل ﴿عقبان

اعلامه ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل﴾ (طويل)

من نهل اذا روى نقيض عطش

﴿ اقامت ﴾ اى عقبان الطير ﴿ مع الرايات ﴾

اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه

﴿حتى كأنها * من الجيش الا انها لم تقاتل ﴾

يعنى ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو وتسايرالعقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها ﴿فان ابا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين و﴾ من معنى ﴿قوله ثقة ان ستمار﴾ يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ مما افاده قول الافوه رأى عين وقوله ثقة ان ستمار * لا يقال ان قول ابى تمام

ظللت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش * لانا نقول هذا ممنوع اذقد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا ﴿ولكن زاد﴾ ابو تمام ﴿عليه﴾ اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم ﴿بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها﴾ اى باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ﴿تم حسن الاول﴾ اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لوقيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذه الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل انيكون معنى قوله وبها تم حسن الاول ان بهذه الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل ﴿واكثر هذه الانواع﴾ المذكورة لغير الظاهر ﴿ونحوها مقبولة بل منها﴾ اى من هذه الانواع ﴿مايخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان﴾ اى كل نوع من هذه الانواع يكون ﴿اشد خفاء﴾ بحيث لايعرف ان الثانى مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل ﴿كان اقرب الى القبول﴾ لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف ﴿هذا﴾ الذى ذكره فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق ﴿كله﴾ انما يكون ﴿اذا علم ان الثانى اخذ من الاول﴾ بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة ﴿لجواز انيكون الاتفاق﴾ اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده ﴿من قبيل توارد الخاطر﴾ اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه

(طويل)

مفيد ومتلاف اذا ما اتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له اين تذهب بك هذا للحطية فقال الآن علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب

(طويل)

بسيف ابى رغوان سيف مجاشع

يعنى سيفه وكأنه قال لايستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه

ع ٣٠ م ٢ نج

الرومى واتفق ان نبأ السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق

(بسيط)
أيعجب الناس ان اضحكت سيدهم * خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفى من رغب ولادهش * من الاسير ولكن أخر القدر
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها * جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر

ثم اغمد سيفه وهو يقول

(رجز)
ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صارم اذا نبا
ولا يعاب شاعر اذا كبا

ثم جلس يقول كأنى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال

بسيف ابى رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول

بسيف ابى رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فاعجب سليمان ماشاهد ثم قال جرير ياامير المؤمنين كأنى بابن القين يعنى الفرزدق وقد اجابنى فقال

(طويل)
ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم * اذا اثقل الاعناق حمل المغارم

ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ماعداه فقال مجيبا

(طويل)
كذاك سيوف الهند ينبو ظباتها * وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم * اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومى جاعلة لكم * ابا عن كليب اواخا مثل دارم

﴿ فاذا لم يعلم ﴾ ان الثانى اخذ من الاول ﴿ قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ﴾ ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ﴿ ومما يتصل بهذا ﴾ اى بالقول فى السرقات الشعرية ﴿ القول فى الاقتباس والتضمين والحل والتلميح ﴾ بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعرية ان فى كل منها اخذ شئ من الآخر ﴿ واما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام ﴾ نثرا كان اونظما ﴿ شيأ من القرآن والحديث لاعلى انه منه ﴾ اى لاعلى طريقة ان ذلك الشئ من القرآن اوالحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن اوالحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبى عليه الصلاة والسلام كذا او فى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس امامن القرآن اومن الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور اومنظوم فالاول ﴿ كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر اوهو اقرب حتى انشد واغرب و ﴾ الثانى مثل ﴿ قول الآخر

(سريع)

ان كنت اذمعت ﴾ اى عزمت ﴿ على هجرنا
من غير ما جرم فصبر جميل
وان تبدلت بناغيرنا* فحسبنا الله ونعم الوكيل

و ﴾ الثالث مثل ﴿ قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه ﴾ فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ماروى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى عليه الصلاة والسلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير ﴿ و ﴾ الرابع مثل ﴿ قول ابن عباد

(رمل)

قال ﴾ الحبيب ﴿ لى ان رقيبى * سئ الخلق فداره ﴾
من المدارة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
﴿ قلت دعنى وجهك ال * جنة حفت بالمكاره ﴾

اقتباسا من قوله عليه الصلاة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اى احيطت يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان وجهك جنة فلابد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف ﴿ وهو ﴾ اى الاقتباس ﴿ ضربان ﴾ احدهما ﴿ مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم ﴾ من الامثلة الاربعة ﴿ و ﴾ الثانى ﴿ خلافه ﴾ اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابن الرومى

(هزج)

﴿ لئن اخطأت فى مدح * ك ما اخطأت فى منعى
لقد انزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع ﴾

فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية (رب انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم) لكن معناه فى القرآن واد لاماء فيه ولانبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لاخير فيه ولانفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه

(طويل)

تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك ياموسى

﴿ ولا بأس بتغيير يسير ﴾ فى اللفظ المقتبس ﴿ للوزن اوغيره ﴾ كالتقفية ﴿ كقوله ﴾ اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه

(بسيط)

﴿ قد كان ﴾ اى وقع ﴿ ماخفت ان يكونا * انا الى الله راجعونا ﴾

وفى القرآن (انا لله وانا اليه راجعون) ﴿ واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيأ من شعر الغير ﴾ بيتا كان او مافوقه او مصراعا اومادونه ﴿ مع التنبيه عليه ﴾ اى على انه من شعر الغير ﴿ ان لم يكن ذلك مشهورا ﴾ عند البلغاء وان كان مشهورا فلا

احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولوقال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى

(متقارب)

اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا بحالى يليق

فبالله ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع ما لا اطيق

وبدون التنبيه كقول بعضهم

(كامل)

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومماينبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لاحاجة اليه قول ابن العميد

(بسيط)

كأنه كان مطريا على احن * ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى

ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن

البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر ﴿كقوله﴾ اى قول الحريرى يحكى ما قال الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع

(وافر)

﴿على انى سانشد يوم بيعى * اضاعونى وأى فتى اضاعوا﴾

المصراع الثانى للعرجى وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه

ليوم كريهة وسداد ثغر

اللام فى اليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لاغير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغور ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى وأى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر

(كامل)

قد قلت لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس

اعذاره السارى العجول توقفا * ما فى وقوفك ساعة من بأس

فالمصراع الاخير لابى تمام * واعلم ان تضمين مادون البيت ضربان احدهما ان تم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا تم بدونه كقول الشاعر

(بسيط)

كنا معا امس فى بؤس نكابده * والعين والقلب منا فى قذى واذى

والآن اقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا

اشار الى بيت ابى تمام ولابد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا تم بدونه ﴿واحسنه﴾ اى احسن التضمين ﴿مازاد على الاصل بنكتة﴾ اى يشتمل البيت اوالمصراع

المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول ﴿ كالتورية ﴾ وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد ﴿ والتشبيه فى قوله ﴾ اى قول صاحب التحبير

(طويل)

﴿ اذا الوهم ابدى لى ﴾ اى اظهر لى ﴿ لماها ﴾ اى سمرة اى سمرة شفتيها
﴿ وثغرها * تذكرت مابين العذيب وبارق * ويذكرنى ﴾ من الاذكار
﴿ من قدهـا ومدامعى * مجر عوالينا ومجرى الســوابق ﴾

بنصب مجر على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله

تذكرت مابين العذيب وبارق * ومجر عوالينا ومجرى الســوابق

مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان ومابين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون مابين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق معنيبهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل الســوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشــبيه ﴿ ولايضر ﴾ فى التضمين ﴿ التغير اليسير ﴾ لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب

(وافر)

اقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثــنايا * متى يضــع الامامة تعرفوه

فالبيت لسحيم بن وثيل واصله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى

فغيره الى طريق الغيبة ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوى على طريق التهكم ﴿ وربما سمى تضمين البيت فمازاد عليه ﴾ اى على البيت ﴿ استعانة وتضمين المصراع فمادونه ايداعا ﴾ لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيأ من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ﴿ ورفوا ﴾ لانه رفا خرق شعره بشعر الغير ﴿ واما العقد فهو ان ينظم نثر ﴾ قرآنا كان او حديثا اومثلا اوغير ذلك ﴿ لاعلى طريق الاقتباس ﴾ وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيأ من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذى قد قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى العتاهية

(سريع)

﴿ماباله من اوله نطفة * وجيفة آخره يفخر﴾

حال اى ماباله مفتخرا ﴿عقد قول على رضى الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة﴾ وان كان قرآنا اوحديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله فى الاقتباس اولم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن اوالحديث وحينئذ لايكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر

(وافر)

انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قدشاهدوه

فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه

وكقول الامام الشافعى رحمه الله

(خفيف)

عمدة الخير عندنا كلمات * اربع قال هن خير البريه

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات لايعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه مالايعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات ﴿واما الحل فهو ان ينثر نظم﴾ وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لايتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق ﴿كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته﴾ اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة ﴿لم يزل سوء الظن يقتاده﴾ اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ﴿ويصدق﴾ هو ﴿توهمه الذى يعتاده﴾ اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل ﴿قول ابى الطيب

(طويل)

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق مايعتاده من توهم ﴾

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسئ ظنه باوليائه وصدق مايخطر بقلبه من التوهم على اصاغره ﴿واما التلميح﴾ صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ماتسمعهم يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة اوشعر ثم صار الغلط مستمرا وأخذ مذهبا لعدم التميز ﴿فهو ان يشار﴾ فى فحوى الكلام ﴿الى قصة اوشعر﴾ اومثل سائر ﴿من غير ذكره﴾ اى ذكر تلك القصة اوالشعر اوالمثل فالضمير لواحد من القصة اوالشعر اوالمثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم اوفى النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة

اوشعر اومثل امافي النظم فالتلميح الى القصة ﴿ كقوله ﴾ اى قول ابى تمام

لحقنا باخراهم وقدحوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوؤها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع
﴿ فوالله ما ادرى أأحلام نائم * المت بنا ام كان في الركب يوشع ﴾

(طويل)

الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجرلهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره ونضا ذهب به وازاله والضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذولونين وقوله احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب ﴿ اشار الى قصة يوشع ﴾ ابن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام ﴿ واستيقافه الشمس ﴾ اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ﴿ و ﴾ التلميح الى الشعر ﴿ كقوله لعمرو مع الرمضاء ﴾ ارض رمضاء اى حارة ترمض فيها القدم اى تحترق ﴿ والنار تلتظى * ارق ﴾ من رق له اذا رحمه ﴿ واحفى ﴾ من حفى عليه تلطف وتشفق ﴿ منك في ساعة الكرب * ﴾ اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار ﴿ اشار الى البيت المشهور

(طويل)

المستجير ﴾ المستغيث ﴿ بعمرو عند كربته * ﴾
الضمير للموصول اى الذى يستغيث عند كربته بعمرو
﴿ كالمستجير من الرمضاء بالنار ﴾

(بسيط)

وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس زارت اختها الهيلة وهى ام جساس بجارلها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمى ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يتشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال لها جساس ايتها الحرة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال ياعمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر

ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم

(متقارب) ومن دون ذلك خرط القتاد

اشار الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذا سمع .قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة

(الطويل) فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى انيابها السم ناقع

والى قصة يعقوب عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبى فيالها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى مافى الجوارح احب الى من البازى قال النميرى وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير

(وافر) انا الباز المطل على نمير * اتيح من السماء لها انصبابا

واشار شريك الى قول الطرماح

(الطويل) تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا * ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبدالله بن يزيد الهلالى فقال عبدالله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ماتركونا ننام واراد قول الاخطل

(الطويل) تكش بلا شئ شيوخ محارب * وماخلتها كانت تريش ولا تبرى
ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر

فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا وكانوا فى طلبه اراد قول القائل

(الطويل) لكل هلالى من اللؤم برقع * ولابن يزيد برقع وجلال

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ﴿ينبغى للمتكلم﴾ شاعرا كان اوكاتبا ﴿ان يتأنق﴾ اى ان يفعل فعل المتأنق فى الرياض من تتبع الآنق والاحسن ان يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه ﴿فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون﴾ تلك المواضع الثلاثة ﴿اعذب لفظا﴾ بان يكون فى غاية البعد من التنافر والثقل ﴿واحسن سبكا﴾ بان يكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والدقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف اوعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم ﴿واصح

معنى﴾ بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما تجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الدقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك ﴿احدها الابتداء﴾ لانه اول مايقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل ﴿كقوله﴾ اى قول امرئ القيس

(طويل) ﴿قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل﴾

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم يصح الفاء وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ وسهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة

(طويل) كلينى لهم يااميمة ناصب * وليل اقاسيه بطئ الكواكب

﴿وكقول﴾ اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول ﴿اشجع﴾ السلمى

(كامل) ﴿قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام﴾

فى الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفى ذكر الفراق قول ابى الطيب

(طويل) فراق ومن فارقت غير مذمم * وام ومن يممت خير ميمم

وفى الشكاية قوله ايضا

(وافر) فؤاد ماتسليه المدام * وعمر مثل ماتهب اللئام

وفى الغزل قوله ايضا

(طويل) ارىقك ام ماء الغمامة ام خمر * بفى برود وهو فى كبدى جمر

﴿وينبغى ان يجتنب فى المديح مايتطير به﴾ اى يتشام ﴿كقوله﴾ اى قول ابن المقاتل الضرير فى مطلع قصيدة انشدها الداعى العلوى

(رجز) ﴿موعد احبابك بالفرقة غد﴾

فقال له الداعى موعد احبابك يااعمى ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشد

(رمل) لاتقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يااعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه ﴿واحسنه﴾ اى احسن الابتداء ﴿ماناسب المقصود﴾ بان يكون فيه اشارة الى ماسيق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا فى الابتداء ﴿ويسمى﴾ كون

الابتداء مناسبا للمقصود ﴿ براعة الاستهلال ﴾ من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه فى العلم اوغيره * ﴿ كقوله فى التهنئة ﴾ اى كقول ابى محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته

(بسيط) ﴿ بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا ﴾ * وكوكب المجد فى افق العلا صعدا

﴿ وكقوله فى المرثيه ﴾ اى وكقول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة

(وافر) ﴿ هى الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار ﴾

اى احذر ﴿ من بطشى ﴾ اى اخذى الشديد ﴿ وفتكى ﴾

اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام حين يهنئ المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح فى ذلك الوقت

(بسيط) السيف اصدق انباء من الكتب * فى حده الحد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لاسود الصحائف فى * متونهن جلاء الشك والريب

وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكات

(طويل) عظيم لعمرى ان يلم عظيم * بآل على والانام سليم

وكقول ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض

(بسيط) المجد عوفى اذا عوفيت والكرم * وزال عنك الى اعدائك السقم

ومنه ما يشار فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله فى الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله احمد على ان جعلنى من علماء العربية ﴿ وثانيها ﴾ اى ثانى المواضع الثلاثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها ﴿ التخلص ﴾ اى الخروج ﴿ مما شبب الكلام به ﴾ اى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب ﴿ من نسيب ﴾ اى وصف الجمال ﴿ اوغيره ﴾ كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك ﴿ الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما ﴾ اى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغى ان يقول ابتدأ به الكلام او افتتح لان النسيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو نسيب بفلانة اى يتشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب اونحوه مما لا يظهر معناه فى اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح

الى المقصود كيف يكون واذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء مابعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل فى كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر ﴿كقوله﴾ اى قول ابى تمام فى عبدالله بن طاهر

(بسيط)

﴿يقول فى قومس﴾ اسم موضع ﴿قومى وقد اخذت * منا السرى﴾

اى اخذت منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنواسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وبقل فى المصادر كذا فى الصحاح

﴿وخطى المهرية القود﴾

الخطى جمع خطوة وهى مابين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان ابى قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على مايتوهم ومفعول يقول قوله

﴿أمطلع الشمس تبغى ان تؤم بنا * فقلت كلا﴾ ردع للقوم وتنبيه

﴿ولكن مطلع الجود﴾

واحسن التخلص ماوقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب

(طويل)

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق

﴿وكد ينتقل منه﴾ اى مما شبب به الكلام ﴿الى مالايلائمه ويسمى﴾ ذلك الانتقال ﴿الاقتضاب﴾ وهو الاقتطاع والارتجال ﴿وهو﴾ اى الاقتضاب ﴿مذهب العرب﴾ الجاهلية ﴿ومن يليهم من المخضرمين﴾ بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد * قال فى الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص ﴿كقوله﴾ اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية

(خفيف)

﴿لو رأى الله ان فى الشيب خيرا * جاورته الابرار فى الخلد شيبا﴾

جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى مالايلائمه فقال

﴿كل يوم تبدى صروف الليالى ٭ خلقا من أبى سعيد غريبا
ومنه﴾ أى من الاقتضاب ﴿ما يقرب من التخلص﴾ فى أنه يشوبه شىء من الملائمة ﴿كقولك بعد حمد الله أما بعد﴾ فإنى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله بل أتى بلفظ أما بعد أى مهما يكن من شىء بعد حمد الله فإنى فعلت كذا وكذا قصدا إلى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه ﴿قيل هو﴾ أى قولهم بعد حمد الله أما بعد ﴿فصل الخطاب﴾ قال ابن الأثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان إن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله تعالى وبتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا ﴿كقوله تعالى﴾ بعد ذكر أهل الجنة ﴿هذا وان للطاغين لشر مآب﴾ فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده للحال ولفظ هذا أما خبر مبتدأ محذوف ﴿أى الأمر هذا﴾ أو مبتدأ محذوف الخبر ﴿أو هذا كما ذكر و﴾ قد يكون الخبر مذكوراً مثل ﴿قول تعالى﴾ حيث ذكر جمعاً من الأنبياء وأراد أن يذكر عقيبه الجنة وأهلها ﴿هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب﴾ قال ابن الأثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك فى فصل الخطاب الذى هو أحسن موقعا من التخلص ﴿ومنه﴾ أى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ﴿قول الكاتب﴾ عند إرادة الانتقال من حديث إلى حديث آخر ﴿هذا باب﴾ فإن فيه نوع ارتباط حيث يبتدىء الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ أيضاً فى كلام المتأخرين من الكتاب ﴿وثالثها﴾ أى ثالث المواضع التى ينبغى أن يتأنق فيها ﴿الانتهاء﴾ فيجب على البليغ أن يختم كلامه شعراً كان أو خطبة أو رسالة بأحسن خاتمة لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختاراً حسناً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الأطعمة التفهة وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق ﴿كقوله﴾ أى قول أبى نواس فى الخطيب بن عبد الحميد
﴿وإنى جدير﴾ أى خليق ﴿إذ بلغتك بالمنى ٭﴾ أى جدير بالفوز بالأمانى

﴿ وأنت بما أملت منك جدير ∘ فإن تولنى ﴾ أى تعطنى منك الجميل فأهله ∘ ﴾ أى فأنت أهل الاعطاء ذلك الجميل ﴿ وإلا فإنى ﴿ عاذر ﴾ إياك فى هذا المنع عما صدر عنى من الإبرام ﴿ وشكور ∘ ﴾ لما صدر منك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السابقة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق إلى ما وراءه (كقوله) أى قول المعرى

(بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله ∘ وهـذا دعاء للبرية شامل)

لأن بقاءك سبب لكون البرية فى أمن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه) من البلاغة (وأكملها) فإنك إذا نظرت إلى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البـلاغة والتفنن وأنواع الإشارة ما يقصر على كنه وصفه العبارة وإذا نظرت إلى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شىء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الأعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أعجز مصاقع البلغاء وأخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الأذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك كقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شىء عظيم) وقوله تعالى (تبت يدا أبى لهب) وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى (غير المغضب عليهم ولا الضالين . وإن شانئك هو الأبتر) ونحو ذلك أشار الى أن هذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر للأحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وأن لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه غيره وهذا معنى قوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الأصول المذكورة فى الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها إلا لعلام الغيوب

وهـذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد ∘ ونظمه من الفرائد ∘ مع توزع البال ∘ وتشتت الأحوال ∘ وتفاقم الأحزان والمحن ∘ وتكاثر الأفزاع والفتن ∘ وتواتر حوادث أورثت الطبع ملالا ∘ والخواطر كلالا ∘ لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام ∘ ورزقنا الفوز بهذا المرام ∘ وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض فى يوم الأربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (٧٤٨) بمحروسة هراة

• صانها الله عن الآفات • وكان الافتتاح يوم الاثنين الثانى من رمضان الواقع فى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة (٧٤٢) بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية إلى سواء الطريق

ونقل من مجموعة موثوقة قال السعد الدين قد فرغت من تأليف شرح التصريف للزنجانى سنة سبعمائة وثمان وعشرين (٧٢٨) وأنا ابن ست عشرة سنة ومن شرح التلخيص كما بين ومن شرح الشمسية فى جمادى الآخر سنة (٧٥٢) ومن اختصار شرح التلخيص المسمى بالمختصر فى سنة (٧٥٦) فى غجدوان ومن شرح التنقيح فى ذى القعدة سنة (٧٥٨) ومن شرح العقائد فى شعبان سنة (٧٦٨) ومن حاشية المختصر للعضدى فى ذى الحجة سنة (٧٧٠) ومن مقاصد الكلام وشرحه فى ذى العقد سنة (٧٨٤) فى محروسة سمرقند وأما حاشية الكشاف فهو كان مشغولا بدرسه وكتابته فى بلدة هراة حماها الله تعالى عن البليات إلى أن جاء خطاب ارجعى إلى ربك رحمه الله ونور مضجعه • والحمد لله على التوفيق • ومنه الهداية إلى سواء الطريق

• والصلاة على نبيه محمد خير البرية وعلى
آله وأصحابه ذوى النفوس
الزكية

فهرست المطول على التلخيص